(فهرسة فتح المعين بشرح قرة العين)

صحيفة

{تمت}

{كتاب}

فتح المعين بشرح قرة العين

تصنيف العالم العلامة الشيخ زين الدين ابن عبد العزيز المليبارى تلميذ ابن حجر الهيتمى الشافعى نفعنا الله به وبعلومه آمين

{وقد طرز هامشه بتقريرات تسر الناظرين}
{من حاشية العلامة الشيخ على بن أحمد بن}
{سعيد باصبرين رحمه الله}

{الطبعة الاولى}
{بالمطبعة العامرة الشرفيه سنة ١٣١١ هجريه}
{على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيه}

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الفتاح الجواد المعين على التفقه في الدين من اختاره من العباد وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تدخلنا دار الخلود وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صاحب المقام المحمود صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه صلاة وسلاما أفوز بهما يوم المعاد (وبعد) فهذا شرح مفيد على كتابي المسمى بقرة العين بمهمات الدين يبين المراد ويتمم المفاد ويحصل المقاصد ويبرز الفوائد وسميته بفتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين وأنا أسأل الله الكريم المنان أن يعم الانتفاع به للخاصة والعامة من الاخوان وان يسكنني به الفردوس في دار الامان انه أكرم كريم وارحم رحيم (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أؤلف والاسم مشتق من السمو وهو العلو لا من الوسم وهو العلامة والله علم للذات الواجب الوجود وأصله اله وهو اسم جنس لكل معبود ثم عرف بأل وحذفت الهمزة ثم استعمل في المعبود بحق وهو الاسم الاعظم عند الاكثر ولم يسم به غيره ولو تعنتا والرحمن الرحيم صفتان بنيتا للمبالغة من رحم والرحمن أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولقولهم رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة (الحمد لله الذي هدانا) أي دلنا (لهذا) التأليف (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) الخ والحمد هو الوصف بالجميل (والصلاة) وهي من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم (والسلام) أي التسليم من كل آفة ونقص (على سيدنا محمد رسول الله) لكافة الثقلين الجن والانس اجماعا وكذا الملائكة على ما قاله جمع محققون ومحمد علم منقول من اسم المفعول المضعف موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم بالهام من الله لجده والرسول من البشر ذكر حر أوحي اليه بشرع وأمر بتبليغه وان لم يكن له كتاب ولا نسخ كيوشع عليه السلام فان لم يؤمر بالتبليغ فنبي والرسول أفضل من النبي اجماعا وصح خبر أن عدد الانبياء عليهم الصلاة والسلام مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا وأن عدد الرسل ثلثمائة وخمسة عشر (وعلى آله) أي أقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب وقيل هم كل مؤمن أي في مقام الدعاء ونحوه واختير لخبر ضعيف فيه وجزم به النووي في شرح مسلم (وصحبه) وهو اسم جمع

(قوله ولقولهم) أي العلماء العارفين رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة وعبارة ابن حجر فالرحمن أبلغ منه بشهادة الاستعمال ولا يعارضه الحديث الصحيح يا رحمن الدنيا والآخرة ويا رحيمهما والقياس لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا وجعل يعني الرحيم كالتتمة لما دل على جلائل النعم الذي هو المقصود الاعظم لئلا يغفل عما دل عليه من دقائقها فلا يسأل ولا يعطى اه

اصاحب

لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمنا بنبينا صلى الله عليه وسلم ولو أعمى وغير مميز (الفائزين برضا الله) تعالى صفة لمن ذكر (وبعد) أي بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤلف الحاضر ذهنا (مختصر) قل لفظه وكثر معناه من الاختصار (في الفقه) هو لغة الفهم واصطلاحا العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وفائدته امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه (على مذهب الامام المجتهد أبي عبد الله محمد بن ادريس (الشافعي رحمه الله تعالى) ورضي عنه أي على ما ذهب اليه من الاحكام في المسائل وادريس والده هو ابن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف وشافع هو الذي ينسب اليه الامام وأسلم هو وأبوه السائب يوم بدر وولد امامنا رضي الله عنه سنة خمسين ومائة وتوفي يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين (وسميته بقرة العين) ببيان (مهمات) أحكام (الدين) وهذا الشرح انتخبته من الكتب المعتمدة لشيخنا خاتمة المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي وبقية المجتهدين مثل وجيه الدين عبد الرحمن بن زياد الزبيدي رضي الله عنهما وشيخي مشايخنا شيخ الاسلام المجدد زكريا الانصاري والامام الامجد أحمد المزجد الزبيدي رحمهما الله تعالى وغيرهم من محققي المتأخرين معتمدا على ما جزم به شيخا المذهب النووي والرافعي فمحققوا المتأخرين رضي الله عنهم (راجيا من) ربنا (الرحمن أن ينتفع به الاذكياء) أي العقلاء (وأن تقر به) أي بسببه (عيني غدا) أي اليوم الآخر (بالنظر الى وجهه الكريم) بكرة وعشيا آمين

(باب الصلاة)

هي شرعا أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم وسميت بذلك لاشتمالها على الصلاة لغة وهي الدعاء والمفروضات العينية خمس في كل يوم وليلة معلومة من الدين بالضرورة فيكفر جاحدها ولم تجتمع هذه الخمس لغير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وفرضت ليلة الاسراء بعد النبوة بعشر سنين وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب ولم تجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيتها (انما تجب المكتوبة) أي الصلوات الخمس (على) كل (مسلم مكلف) أي بالغ عاقل ذكرا وغيره (طاهر) فلا تجب على كافر أصلي وصبي ومجنون ومغمى عليه وسكران بلا تعد لعدم تكليفهم ولا على حائض ونفساء لعدم صحتها منهما ولا قضاء عليهم بل تجب على مرتد ومتعد بسكر (ويقتل) أي المسلم المكلف الطاهر حدا بضرب عنق (ان أخرجها) أي المكتوبة عامدا (عن وقت جمع) لها ان كان كسلا مع اعتقاد وجوبها (ان لم يتب) بعد الاستتابة وعلى ندب الاستتابة لا يضمن من قتله قبل التوبة لكنه يأثم ويقتل كفرا ان تركها جاحدا وجوبها فلا يغسل ولا يصلى عليه (ويبادر) من مر (بفائت) وجوبا ان فات بلا عذر فيلزمه القضاء فورا قال شيخنا أحمد بن حجر رحمه الله تعالى والذي يظهر أنه يلزمه صرف جميع زمنه للقضاء ما عدا ما يحتاج لصرفه فيما لا بد له منه وانه يحرم عليه التطوع انتهى ويبادر به ندبا ان فات بعذر كنوم لم يتعد به ونسيان كذلك (ويسن ترتيبه) أي الفائت فيقضي الصبح قبل الظهر وهكذا (وتقديمه على حاضرة) لا يخاف فوتها ان فات بعذر وان خشي فوت جماعتها على المعتمد واذا فات بلا عذر فيجب تقديمه عليها أما اذا خاف فوت الحاضرة بأن يقع بعضها وان قل خارج الوقت فيلزمه البدء بها ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وان فقد الترتيب لانه سنة والبدار واجب ويندب تأخير الرواتب عن الفوائت بعذر ويجب تأخيرها عن الفوائت بغير عذر (تنبيه) من مات وعليه صلاة فرض لم تقض ولم تفعل عنه وفي قول انها تفعل عنه أوصى بها أم لا حكاه العبادي عن الشافعي لخبر فيه وفعل به السبكي عن بعض أقاربه (ويؤمر) ذو صبا ذكرا وأنثى (مميز) بأن صار يأكل ويشرب ويستنجي وحده أي يجب على كل من أبويه وان علا ثم الوصي وعلى مالك الرقيق أن يأمره (بها) أي الصلاة ولو قضاء وبجميع شروطها (لسبع) أي بعد سبع من السنين أي عند تمامها وان ميز قبلها وينبغي مع صيغة الامر التهديد (ويضرب) ضربا غير مبرح وجوبا

(قوله باب الصلاة) لم يراع ما عليه المتقدمون والمتأخرون من تقديم الطهارات بأقسامها ووسائلها الاربع ومقاصدها الاربعة لانها شرط وهو مقدم طبعا فناسب أن يقدم وضعا كما عليه أكثر المصنفين اهتماما بالمقصود بالذات وأفضل العبادات الظاهرة الصلاة بعد طلب العلم الواجب ففرضه أفضل الفروض ونفله أفضل السنن فطلب ما زاد عن فرض الكفاية أفضل من صلاة النافلة وتاليه الصلاة فالصوم فالحج فالزكاة اه (قوله وفعل به السبكي عن بعض أقاربه) اعلم أنه اجتمع معنا العمل بمقتضى المعتمد وهو الترك والعمل بمقتضى المرجوح وهو قضاء الفائتة عن الغير ومن المعلوم ان ما فيه الجري على المعتمد هو الافضل مما فيه الجري على الضعيف وان جاز العمل به في غير قضاء وافتاء اه

عمن ذكر (تاركها) أي على تركها ولو قضاء أو ترك شرط من شروطها (لعشر) أي بعد استكمالها للحديث الصحيح مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها (كصوم أطاقه) فانه يؤمر به لسبع ويضرب عليه لعشر كالصلاة وحكمة ذلك التمرين على العبادة ليتعودها فلا يتركها وبحث الاذرعي في قن صغير كافر نطق بالشهادتين أنه يؤمر ندبا بالصلاة والصوم ويحث عليهما من غير ضرب ليألف الخير بعد بلوغه وان أبى القياس ذلك انتهى ويجب أيضا على من مر نهيه عن المحرمات وتعليمه الواجبات ونحوها من سائر الشرائع الظاهرة ولو سنة كسواك وأمره بذلك ولا ينتهي وجوب ما مر على من مر الا ببلوغه رشيدا وأجرة تعليمه ذلك كالقرآن والآداب في ماله ثم على أبيه ثم على أمه ﴿تنبيه﴾ ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات أبوين ان وجوب ما مر عليهما فالزوج وقضيته وجوب ضربها ولو في الكبيرة كما صرح به جمال الاسلام البزري قال شيخنا وهو ظاهر ان لم يخش نشوزا وأطلق الزركشي الندب (وأول واجب) حتى على الامر بالصلاة كما قالوا (على الآباء) ثم على من مر (تعليمه) أي المميز (ان نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم بعث بمكة) وولد بها (ودفن بالمدينة) ومات بها

﴿فصل في شروط الصلاة﴾ الشرط ما يتوقف عليه صحة الصلاة وليس منها وقدمت الشروط على الاركان لانها أولى بالتقديم اذ الشرط ما يجب تقديمه على الصلاة واستمراره فيها (شروط الصلاة خمسة أحدها طهارة عن حدث وجنابة) الطهارة لغة النظافة والخلوص من الدنس وشرعا رفع المنع المترتب على الحدث أو النجس (فالاولى) أي الطهارة عن الحدث (الوضوء) وهو بضم الواو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتتحا بنية وبفتحها ما يتوضأ به وكان ابتداء وجوبه مع ابتداء وجوب المكتوبة ليلة الاسراء (وشروطه) أي الوضوء (كشروط الغسل) خمسة أحدها (ماء مطلق) فلا يرفع الحدث ولا يزيل النجس ولا يحصل سائر الطهارة ولو مسنونة الا الماء المطلق وهو ما يقع عليه اسم الماء بلا قيد وان رشح من بخار الماء الطهور المغلي أو استهلك فيه الخليط أو قيد بموافقة الواقع كماء البحر بخلاف ما لا يذكر الا مقيدا كماء الورد (غير مستعمل في) فرض طهارة من (رفع حدث) أصغر أو أكبر ولو من طهر حنفي لم ينو أو صبي لم يميز لطواف (و) ازالة (نجس) ولو معفوا عنه (قليلا) أي حال كون المستعمل قليلا أي دون القلتين فان جمع المستعمل فبلغ قلتين فطهور كما لو جمع المتنجس فبلغ قلتين ولم يتغير وان قل بعد بتفريقه فعلم أن الاستعمال لا يثبت الا مع قلة الماء أي وبعد فصله عن المحل المستعمل ولو حكما كأن جاوز منكب المتوضئ أو ركبته وان عاد لمحله أو انتقل من يد لاخرى نعم لا يضر في المحدث انفصال الماء من الكف الى الساعد ولا في الجنب انفصاله من الرأس الى نحو الصدر مما يغلب فيه التقاذف ﴿فرع﴾ لو أدخل المتوضئ يده بقصد الغسل عن الحدث أو لا بقصد بعد نية الجنب أو تثليث وجه المحدث أو بعد الغسلة الاولى ان قصد الاقتصار عليها بلا نية اغتراف ولا قصد أخذ الماء لغرض آخر صار مستعملا بالنسبة لغير يده فله أن يغسل بما فيها باقي ساعدها (و) غير (متغير) تغيرا (كثيرا) بحيث يمنع اطلاق اسم الماء عليه بان تغير أحد صفاته من طعم أو لون أو ريح ولو تقديريا أو كان التغير بما على عضو المتطهر في الاصح وانما يؤثر التغير ان كان (بخليط) أي مخالط للماء وهو ما لا يتميز في رأي العين (طاهر) وقد (غني) الماء (عنه) كزعفران وثمر شجر نبت قرب الماء وورق طرح ثم تفتت لا تراب وملح ماء وان طرحا فيه ولا يضر تغير لا يمنع الاسم لقلته ولو احتمالا بان شك أهو كثير أو قليل وخرج بقولي بخليط المجاور وهو ما يتميز للناظر كعود ودهن ولو مطيبين ومنه البخور وان كثر وظهر نحو ريحه خلافا لجمع ومنه أيضا ماء أغلي فيه نحو بر وتمر حيث لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة بان لم يصل الى حد بحيث يحدث له اسم آخر كالمرقة ولو شك في شيء أمخالط هو أم مجاور له حكم المجاور وبقولي غني عنه ما لا يستغنى عنه كما في مقره وممره من نحو طين وطحلب مفتت وكبريت وكالتغير بطول المكث أو بأوراق متناثرة بنفسها وان تفتتت وبعدت الشجرة عن الماء (أو بنجس) وان قل التغير (ولو كان) الماء (كثيرا) أي قلتين أو أكثر في صورتي التغير بالطاهر والنجس والقلتان بالوزن خمسمائة

(قوله فعلم) أي مما مر من تقييد المستعمل بقليلا (قوله أي وبعد فصله) وأما قبل فصله فهو طهور (قوله كأن جاوز) مثال للانفصال حكما مع انفصاله حسا (قوله من الكف الى الساعد) أي لاتحاد العضو (قوله ولا في الجنب) أي لعدم وجوب الترتيب ولان جميع جسده عضو واحد بالنسبة للغسل بشرط غلبة التقاذف

رطل بغدادي تقريبا وبالمساحة في المربع ذراع وربع طولا وعرضا وعمقا بذراع اليد المعتدلة وفي المدور ذراع من سائر الجوانب بذراع الآدمي وذراعان عمقا بذراع النجار وهو ذراع وربع ولا تنجس قلتا ماء ولو احتمالا كأن شك في ماء أبلغهما أم لا وان تيقنت قلته قبل بملاقاة نجس ما لم يتغير به وان استهلكت النجاسة فيه ولا يجب التباعد عن نجس في ماء كثير ولو بال في البحر مثلا فارتفعت منه رغوة فهي نجسة ان تحقق انها من عين النجاسة أو من المتغير أحد أوصافه بها والا فلا ولو طرحت فيه بعرة فوقعت من أجل الطرح قطرة على شيء لم تنجسه وينجس قليل الماء وهو ما دون القلتين حيث لم يكن واردا بوصول نجس اليه يرى بالبصر المعتدل غير معفو عنه في الماء ولو معفوا عنه في الصلاة كغيره من رطب ومائع وان كثر لا بوصول ميتة لا دم لجنسها سائل عند شق عضو منها كعقرب ووزغ الا ان تغير ما أصابته ولو يسيرا فحينئذ ينجس لا سرطان وضفدع فينجس بهما خلافا لجمع ولا بميتة كان نشؤها من الماء كالعلق ولو طرح فيه ميتة من ذلك نجس وان كان الطارح غير مكلف ولا أثر لطرح الحي مطلقا واختار كثيرون من أئمتنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس مطلقا الا بالتغير والجاري كراكد وفي القديم لا ينجس قليله بلا تغير وهو مذهب مالك قال في المجموع سواء كانت النجاسة مائعة أو جامدة والماء القليل اذا تنجس يطهر ببلوغه قلتين ولو بماء متنجس حيث لا تغير به والكثير يطهر بزوال تغيره بنفسه أو بماء زيد عليه أو نقص عنه وكان الباقي كثيرا (و) ثانيها (جري ماء على عضو) مغسول فلا يكفي أن يمسه الماء بلا جريان لانه لا يسمى غسلا (و) ثالثها (أن لا يكون عليه) أي على العضو (مغير للماء تغيرا ضارا) كزعفران وصندل خلافا لجمع (و) رابعها أن لا يكون على العضو (حائل) بين الماء والمغسول (كنورة) وشمع ودهن جامد وعين حبر وحناء بخلاف دهن جار أي مائع وان لم يثبت الماء عليه وأثر حبر وحناء وكذا يشترط على ما جزم به كثيرون أن لا يكون وسخ تحت ظفر يمنع وصول الماء لما تحته خلافا لجمع منهم الغزالي والزركشي وغيرهما وأطالوا في ترجيحه وصرحوا بالمسامحة عما تحتها من الوسخ دون نحو العجين وأشار الاذرعي وغيره الى ضعف مقالتهم وقد صرح في التتمة وغيرها بما في الروضة وغيرها من عدم المسامحة بشيء مما تحتها حيث منع وصول الماء بمحله وأفتى البغوي في وسخ حصل من غبار بأنه يمنع صحة الوضوء بخلاف ما نشأ من بدنه وهو العرق المتجمد وجزم به في الانوار (و) خامسها (دخول وقت لدائم حدث) كسلس ومستحاضة ويشترط أيضا ظن دخوله فلا يتوضأ كالمتيمم لفرض أو نفل مؤقت قبل وقت فعله ولصلاة جنازة قبل الغسل وتحية قبل دخول المسجد والرواتب المتأخرة قبل فعل الفرض ولزوم وضوآن أو تيممان على خطيب دائم الحدث أحدهما للخطبتين والآخر بعدهما للصلاة جمعة ويكفي واحد لهما لغيره ويجب عليه الوضوء لكل فرض كالتيمم وكذا غسل الفرج وابدال القطنة التي بفمه والعصابة وان لم تزل عن موضعها وعلى نحو سلس مبادرة بالصلاة فلو أخر لمصلحتها كانتظار جماعة أو جمعة وان أخرت عن أول الوقت وكذهاب الى مسجد لم يضره (وفروضه) ستة أحدها (نية) وضوء أو أداء (فرض وضوء) أو رفع حدث لغير دائم حدث حتى في الوضوء المجدد أو الطهارة عنه أو الطهارة لنحو الصلاة مما لا يباح الا بالوضوء أو استباحة مفتقر الى وضوء كالصلاة ومس المصحف ولا تكفي نية استباحة ما يندب له الوضوء كقراءة القرآن أو الحديث وكدخول مسجد وزيارة قبر والاصل في وجوب النية خبر انما الاعمال بالنيات أي انما صحتها الا كمالها ويجب قرنها (عند) أول (غسل) جزء من (وجه) فلو قرنها بأثنائه كفى ووجب اعادة غسل ما سبقها ولا يكفي قرنها بما قبله حيث لم يستصحبها الى غسل شيء منه وما قارنها هو أوله فتفوت سنة المضمضة ان انغسل معها شيء من الوجه كحمرة الشفة بعد النية فالاولى ان يفرق النية بأن ينوي عند كل من غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق سنة الوضوء ثم فرض الوضوء عند غسل الوجه حتى لا تفوت له فضيلة استصحاب النية من أوله وفضيلة المضمضة والاستنشاق مع انغسال حمرة الشفة (و) ثانيها (غسل) ظاهر (وجهه) لآية فاغسلوا وجوهكم (وهو) طولا (ما بين منابت) شعر (رأسه) غالبا (و) تحت

(قوله على عضو مغسول) قيد به لئلا يرد عليه واجب الرأس وهو المسح لانه لا جري فيه (قوله لانه) أي مس الماء للعضو بلا جريان (قوله لا يسمى غسلا) أي مع أن واجب الوجه واليدين والرجلين الغسل (قوله خلافا لجمع) حيث قالوا بالتسامح بالتغير بما على العضو المغسول

(ومنتهى لحييه) بفتح اللام فهو من الوجه دون ما تحته والشعر النابت على ما تحته (و) عرضا (ما بين أذنيه) ويجب غسل شعر الوجه من هدب وحاجب وشارب وعنفقة ولحية وهي ما نبت على الذقن وهو مجتمع اللحيين وعذار وهو ما نبت على العظم المحاذي للأذن وعارض وهو ما انحط عنه إلى اللحية ومن الوجه حمرة الشفتين وموضع الغمم وهو ما نبت عليه الشعر من الجبهة دون محل التحذيف على الأصح وهو ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والنزعة ودون وتد الأذن والنزعتين وهما بياضان يكتنفان الناصية وموضع الصلع وهو ما بينهما إذا انحسر عنه الشعر ويسن غسل كل ما قيل إنه ليس من الوجه ويجب غسل ظاهر وباطن كل من الشعور السابقة وإن كثف لندرة الكثافة فيها إلا باطن كثيف لحية وعارض والكثيف ما لم تر البشرة من خلاله في مجلس التخاطب عرفا ويجب غسل ما لا يتحقق غسل جميعه إلا بغسله لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب (و) ثالثها (غسل يديه) من كفيه وذراعيه (بكل مرفق) للآية ويجب غسل جميع ما في محل الفرض من شعر وظفر وإن طال (فرع) لو نسي لمعة فانغسلت في تثليث أو إعادة وضوء لنسيان له لا تجديد واحتياط أجزأه (و) رابعها (مسح بعض رأسه) كالنزعة والبياض الذي وراء الأذن بشر أو شعر في حده ولو بعض شعرة واحدة للآية قال البغوي ينبغي أن لا يجزئ أقل من قدر الناصية وهي ما بين النزعتين لأنه صلى الله عليه وسلم لم يمسح أقل منها وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشهور عنه وجوب مسح الربع (و) خامسها (غسل رجليه بكل كعب) من كل رجل للآية أو مسح خفيهما بشروطه ويجب غسل باطن ثقب وشق (فرع) لو دخلت شوكة في رجله وظهر بعضها وجب قلعها وغسل محلها لأنه صار في حكم الظاهر فإن استترت كلها صارت في حكم الباطن فيصح وضوءه ولو تنفط في رجل أو غيره لم يجب غسل باطنه ما لم يتشقق فإن تشقق وجب غسل باطنه ما لم يرتتق (تنبيه) ذكروا في الغسل أنه يعفى عن باطن عقد الشعر أي إذا انعقد بنفسه وألحق بها من ابتلي بنحو طبوع التصق بأصول شعره حتى منع وصول الماء إليها ولم يمكن إزالته وقد صرح شيخ شيوخنا زكريا الأنصاري بأنه لا يلحق بها بل عليه التيمم لكن قال تلميذه شيخنا والذي يتجه العفو للضرورة (و) سادسها ترتيب كما ذكر من تقديم غسل الوجه فاليدين فالرأس فالرجلين للاتباع ولو انغمس محدث ولو في ماء قليل بنية معتبرة مما مر أجزأه عن الوضوء ولو لم يمكث في الانغماس زمنا يمكن فيه الترتيب نعم لو اغتسل بنية فيشترط فيه الترتيب حقيقة ولا يضر نسيان لمعة أو لمع في غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا أعضائه مانع كشمع لم يضر كما استظهره شيخنا ولو أحدث وأجنب أجزأه الغسل عنهما بنيته ولا يجب تيقن عموم الماء جميع العضو بل يكفي غلبة الظن به (فرع) لو شك المتوضئ أو المغتسل في تطهير عضو قبل الفراغ من وضوئه أو غسله طهره وكذا ما بعده في الوضوء أو بعد الفراغ من طهره لم يؤثر ولو كان الشك في النية لم يؤثر أيضا على الأوجه كما في شرح المنهاج لشيخنا وقال فيه قياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو في أصل غسله لزمه إعادته أو بعضه لم تلزمه فليحمل كلامهم الأول على الشك في أصل العضو لا بعضه (وسن) للمتوضئ ولو بماء مغصوب على الأوجه (تسمية أوله) أي أول الوضوء للاتباع وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم وتجب عند أحمد ويسن قبلها التعوذ وبعدها الشهادتان والحمد لله الذي جعل الماء طهورا ويسن لمن تركها أوله أن يأتي بها أثناءه قائلا بسم الله أوله وآخره لا بعد فراغه وكذا في نحو الأكل والشرب والتأليف والاكتحال مما يسن له التسمية والمنقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أول السنن التسمية وبه جزم النووي في المجموع وغيره فينوي معها عند غسل اليدين وقال جمع متقدمون إن أولها السواك ثم بعده التسمية (فرع) تسن التسمية لتلاوة القرآن ولو من أثناء سورة في صلاة أو خارجها ولغسل وتيمم وذبح (فغسل الكفين) معا إلى الكوعين مع التسمية المقترنة بالنية وإن توضأ من نحو إبريق أو علم طهرهما للاتباع (فسواك) عرضا في الأسنان ظاهرا وباطنا وطولا في اللسان للخبر الصحيح لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل

(قوله بيديه) أي كل يد أصلية أو زائدة التبست بالأصلية أو حاذتها بأن نبتت من منبت الأصلية فيجب غسل ما يحاذي محل الفرض من نحو يد نابتة خارجه وبعد قطع الأصلية تستصحب تلك المحاذاة على الأوجه وبه صرح جمع متأخرون وقول بعضهم يجب غسل الجميع وقولهم المحاذي جرى على الغالب ضعيف (قوله عرضا) لو قال وعرضا وهو بفتح العين لأفاد كون الاستياك عرضا سنة مستقلة وذلك لخبر إذا استكتم فاستاكوا عرضا ويكره طولا لخبر مرسل فيه وخشية إدماء اللثة وإفساد عمور الأسنان ومع ذلك يحصل به أصل السنة اهـ ج والعمور جمع عمر كفلس وفلوس اللحم بين الأسنان ظاهرا وباطنا أي ظاهرها وباطنها اهـ

وضوء أي أمر إيجاب ويحصل (بكل خشن) ولو بنحو خرقة أو أشنان والعود أفضل من غيره وأولاه ذو الريح الطيب وأفضله الأراك لا بأصبعه ولو خشنة خلافا لما اختاره النووي وإنما يتأكد السواك ولو لمن لا أسنان له لكل وضوء (ولكل صلاة) فرضها ونفلها وإن سلم من كل ركعتين أو استاك لوضوئها وإن لم يفصل بينهما فاصل حيث لم يخش تنجس فمه وذلك لخبر الحميدي بإسناد جيد ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بلا سواك ولو تركه أولها تداركه أثناءها بفعل قليل كالتعمم ويتأكد أيضا لتلاوة قرآن أو حديث أو علم شرعي أو تغير فم ريحا أو لونا بنحو نوم أو أكل كريه أو من بنحو صفرة أو استيقاظ من نوم وإرادته ودخول مسجد ومنزل وفي السحر وعند الاحتضار كما دل عليه خبر الصحيحين ويقال إنه يسهل خروج الروح وأخذ بعضهم من ذلك تأكده للمريض وينبغي أن ينوي بالسواك السنة ليثاب عليه ويبلع ريقه أول استياكه وأن لا يمصه ويندب التخليل قبل السواك أو بعده من أثر الطعام والسواك أفضل منه خلافا لمن عكس ولا يكره بسواك غيره إن أذن أو علم رضاه وإلا حرم كأخذه من ملك الغير ما لم تجر عادة بالإعراض عنه ويكره للصائم بعد الزوال إن لم يتغير فمه بنحو نوم (فمضمضة فاستنشاق) للاتباع وأقلهما إيصال الماء إلى الفم والأنف ولا يشترط في حصول أصل السنة إدارته في الفم ومجه منه ونثره من الأنف بل تسن كالمبالغة فيهما لمفطر للأمر بها (و) يسن (جمعهما بثلاث غرف) يتمضمض ثم يستنشق من كل منها (ومسح كل رأس) للاتباع وخروجا من خلاف مالك وأحمد فإن اقتصر على البعض فالأولى أن يكون هو الناصية والأولى في كيفيته أن يضع يديه على مقدم رأسه ملصقا مسبحته بالأخرى وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما مع بقية أصابعه غير الإبهامين لقفاه ثم يردهما إلى المبدإ إن كان له شعر ينقلب وإلا فليقتصر على الذهاب وإن كان على رأسه عمامة أو قلنسوة تمم عليها بعد مسح الناصية للاتباع (و) مسح كل (الأذنين) ظاهرا وباطنا وصماخيه للاتباع ولا يسن مسح الرقبة إذ لم يثبت فيه شيء قال النووي بل هو بدعة وحديثه موضوع (ودلك أعضاء) وهو إمرار اليد عليها عقب ملاقاتها للماء خروجا من خلاف من أوجبه (وتخليل لحية كثة) والأفضل كونه بأصابع يمناه ومن أسفل مع تفريقها وبغرفة مستقلة للاتباع ويكره تركه (و) تخليل (أصابع) أي أصابع اليدين بالتشبيك والرجلين بأي كيفية كان والأفضل أن يخللها من أسفل بخنصر يده اليسرى مبتدئا بخنصر الرجل اليمنى ومختتما بخنصر اليسرى أي يكون بخنصر يمنى رجليه ومختتما بخنصر يسراهما وإطالة الغرة بأن يغسل مع الوجه مقدم رأسه وأذنيه وصفحتي عنقه (و) إطالة (تحجيل) بأن يغسل مع اليدين بعض العضدين ومع الرجلين بعض الساقين وغايته استيعاب العضد والساق وذلك لخبر الشيخين إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل زاد مسلم وتحجيله أي يدعون بيض الوجوه والأيدي والأرجل ويحصل أقل الإطالة بغسل أدنى زيادة على الواجب وكمالها باستيعاب ما مر (وتثليث كل) من مغسول وممسوح ودلك وتخليل وسواك وبسملة وذكر عقبه للاتباع في أكثر ذلك ويحصل التثليث بغمس اليد مثلا ولو في ماء قليل إذا حركها مرتين ولو رد ماء الغسلة الثانية حصل له أصل سنة التثليث كما استظهره شيخنا ولا يجزئ تثليث عضو قبل إتمام واجب غسله ولا بعد تمام الوضوء ويكره النقص عن الثلاث كالزيادة عليها أي بنية الوضوء كما بحثه جمع ويحرم من ماء موقوف على التطهر (فرع) يأخذ الشاك أثناء الوضوء في استيعاب أو عدد باليقين وجوبا في الواجب وندبا في المندوب ولو في الماء الموقوف أما الشك بعد الفراغ فلا يؤثر (وتيامن) أي تقديم يمين على يسار في اليدين والرجلين ولنحو أقطع في جميع أعضاء وضوئه وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمن في تطهره وشأنه كله أي مما هو من باب التكريم كاكتحال ولبس نحو قميص ونعل وتقليم ظفر وحلق نحو رأس وأخذ وعطاء وسواك وتخليل ويكره تركه ويسن التياسر في ضده وهو ما كان من باب الإهانة والأذى كاستنجاء وامتخاط وخلع لباس ونعل ويسن البداءة بغسل أعلى وجهه وأطراف يديه ورجليه وإن صب عليه غيره وأخذ الماء إلى الوجه بكفيه معا ووضع ما يغترف منه عن يمينه وما

(قوله ودلك وتخليل) في التحفة ويظهر أنه مخير بين تأخير ثلاثة كل من هذين عن ثلاثة الغسل وجعل كل واحدة منها عقب كل من هذه الثلاثة وأن الأول أولى (قوله وذكر عقبه) لو حذف عقبه لكان أولى ليشمل كل ذكر ويسن تثليث الدعاء أيضا والتعوذ وسائر الأقوال والأفعال حتى النية ولو لفظية على خلاف فيها

يصب منه عن يساره (وولاء) بين أفعال وضوء السليم بأن يشرع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله وذلك للاتباع وخروجا من خلاف من أوجبه ويجب الدلك (وتعهد) عقب و (موق) وهو طرف العين الذي يلي الأنف ولحاظ وهو الطرف الآخر بسبابتي شقيهما ومحل ندب تعهدهما اذا لم يكن فيهما رمص يمنع وصول الماء الى محله والا فتعهدهما واجب كما في المجموع ولا يسن غسل باطن العين بل قال بعضهم يكره للضرر وانما يغسل اذا تنجس لغلظ أمر النجاسة (واستقبال) القبلة في كل وضوئه (وترك تكلم) في أثناء وضوئه بلا حاجة بغير ذكر ولا يكره سلام عليه ولا منه ولا رده (و) ترك (تنشيف) بلا عذر للاتباع (والشهادتان عقبه) أي الوضوء بحيث لا يطول فاصل عنه عرفا فيقول مستقبلا للقبلة رافعا يديه وبصره الى السماء ولو أعمى أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لما روى مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فقال أشهد أن لا اله الا الله الخ فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء زاد الترمذي اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وروى الحاكم وصححه من توضأ ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك كتب في رق ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة أي لم يتطرق اليه ابطال كما صح حتى يرى ثوابه العظيم ثم يصلي ويسلم على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد ويقرأ انا أنزلناه كذلك ثلاثا بلا رفع يد وأما دعاء الأعضاء المشهور فلا أصل له يعتد به فلذلك حذفته تبعا لشيخ المذهب النووي رضي الله عنه وقيل يستحب أن يقول عند كل عضو أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لخبر رواه المستغفري وقال حسن غريب (وشربه) من (فضل وضوئه) لخبر ان فيه شفاء من كل داء ويسن رش ازاره به أي ان توهم حصول مقذر له كما استظهره شيخنا وعليه يحمل رشه صلى الله عليه وسلم لازاره به وركعتان بعد الوضوء أي بحيث تنسبان اليه عرفا فتفوتان بطول الفصل عرفا على الأوجه وعند بعضهم بالاعراض وبعضهم بجفاف الأعضاء وقيل بالحدث ويقرأ ندبا في أول ركعتيه بعد الفاتحة ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم الى رحيما وفي الثانية ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه الى رحيما ﴿فائدة﴾ يحرم التطهير بالمسبل للشرب وكذا بماء جهل حاله على الأوجه وكذا حمل شيء من المسبل الى غير محله (وليقتصر) أي المتوضئ (حتما) أي وجوبا (على) غسل أو مسح (واجب) فلا يجوز تثليث ولا اتيان سائر السنن (لضيق وقت) عن ادراك الصلاة كلها فيه كما صرح به البغوي وغيره وتبعه المتأخرون لكن أفتى في فوات الصلاة لو أكمل سننها بأن يأتيها ولو لم يدرك ركعة وقد يفرق بأنه ثم اشتغل بالمقصود فكان كما لو مد في القراءة (أو قلة ماء) بحيث لا يكفي الا الفرض فلو كان معه ماء لا يكفيه لتتمة طهره ان ثلث أو أتى السنن أو احتاج الى الفاضل لعطش محترم حرم استعماله في شيء من السنن وكذا يقال في الغسل (وندبا) على الواجب بترك السنن (لادراك جماعة) لم يرج غيرها نعم ما قيل بوجوبه كالدلك ينبغي تقديمه عليها نظير ما مر من ندب تقديم الفائتة بعذر على الحاضرة وان فاتت الجماعة ﴿تتمة﴾ يتيمم عن الحدثين لفقد ماء وخوف محذور من استعماله بتراب طهور له غبار وأركانه نية استباحة الصلاة المفروضة مقرونة بنقل التراب ومسح وجهه ثم يديه ولو تيقن ماء آخر الوقت فانتظاره أفضل والا فتعجيل تيمم واذا امتنع استعماله في عضو وجب تيمم وغسل صحيح ومسح كل الساتر الضار نزعه بماء ولا ترتيب بينهما لجنب أو عضوين فتيممان ولا يصلي به الا فرضا واحدا ولو نذرا ويصح جنائز مع فرض (ونواقضه) أي أسباب نواقض الوضوء أربعة أحدها تيقن (خروج شيء) غير منيه عينا كان أو ريحا رطبا أو جافا معتادا كبول أو نادرا كدم باسور أو غيره انفصل أو لا كدودة أخرجت رأسها ثم رجعت (من أحد سبيلي) المتوضئ (الحي) دبرا كان أو قبلا (ولو) كان الخارج (باسورا) نابتا داخل الدبر فخرج أو زاد خروجه لكن أفتى العلامة الكمال الرداد بعدم النقض بخروج الباسور نفسه بل بالخارج منه كالدم وعند مالك لا ينتقض الوضوء بالنادر (و) ثانيها (زوال عقل) أي تمييز بسكر أو جنون أو اغماء أو نوم للخبر الصحيح فمن نام

﴿فوائد﴾ يستحب الادهان غبا أي وقتا بعد وقت عند الحاجة لغير محرم والاكتحال وان يكون باثمد وان يكون وترا ثلاثة في اليمنى وثلاثة في اليسرى وقص الشارب الى أن تظهر حمرة الشفة ظهورا بينا وتقليم الظفر والأفضل يوم الخميس والاثنين أو بكرة الجمعة وان يبدأ بسبابته اليمنى فالوسطى فالبنصر فالخنصر فالابهام ثم بخنصر اليسرى الى ابهامها وفي الرجلين بخنصر اليمنى الى خنصر اليسرى وأورد بعضهم حديثا يقتضي خلاف ذلك لكن لم يصح اهـ

فليتوضأ وخرج بزوال العقل النعاس وأوائل نشأة السكر فلا نقض بهما كما اذا شك هل نام أو نعس ومن علامة النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه (لا) زواله (بنوم) قاعد (ممكن مقعده) أي ألييه من مقره وان استند لما لو زال سقط أو احتبى وليس بين مقعده ومقره تجاف فلا ينتقض وضوء ممكن انتبه بعد زوال أليته عن مقره لا وضوء شاك هل كان ممكنا أو لا أو هل زالت أليته قبل اليقظة أو بعدها وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا أثر له بخلافه مع الشك فيه لانها مرجحة لأحد طرفيه (و) ثالثها (مس فرج آدمي) أو محل قطعه ولو ميت أو صغير قبلا كان الفرج أو دبرا متصلا أو مقطوعا الا ما قطع في الختان والناقض من الدبر ملتقى المنفذ ومن قبل المرأة ملتقى شفريها على المنفذ لا ما وراءهما كمحل ختانها نعم يندب الوضوء من مس نحو العانة وباطن الألية والأنثيين وشعر نبت فوق ذكر وأصل فخذ ولمس صغيرة وأمرد وأبرص ويهودي ومن نحو فصد ونظر بشهوة ولو الى محرم وتلفظ بمعصية وغضب وحمل ميت ومسه وقص ظفر وشارب وحلق رأسه وخرج بآدمي فرج البهيمة اذ لا يشتهى ومن ثم جاز النظر اليه (ببطن كف) لقوله صلى الله عليه وسلم من مس فرجه وفي رواية من مس ذكرا فليتوضأ وبطن الكف هو بطن الراحتين وبطن الأصابع والمنحرف اليهما عند انطباقهما مع يسير تحامل دون رؤوس الأصابع وما بينها وحرف الكف (و) رابعها (تلاقي بشرتي ذكر وأنثى) ولو بلا شهوة وان كان أحدهما مكرها أو ميتا لكن لا ينتقض وضوء الميت والمراد بالبشرة هنا غير الشعر والسن والظفر قال شيخنا وغير باطن العين وذلك لقوله تعالى أو لامستم النساء أي لمستم ولو شك هل ما لمسه شعر أو بشرة لم ينتقض كما لو وقعت يده على بشرة لا يعلم أهي بشرة رجل أو امرأة أو شك هل لمس محرما أو أجنبية وقال شيخنا في شرح العباب ولو أخبره عدل بلمسها له أو بنحو خروج ريح منه في حال نومه ممكنا وجب عليه الأخذ بقوله (بكبر) فيهما فلا نقض بتلاقيهما مع صغر فيهما أو في أحدهما لانتفاء مظنة الشهوة والمراد بذي الصغر من لا يشتهى عرفا غالبا (لا) تلاقي بشرتيهما (مع محرمية) بينهما بنسب أو رضاع أو مصاهرة لانتفاء مظنة الشهوة ولو اشتبهت محرمه بأجنبيات محصورات فلمس واحدة منهن لم ينتقض وكذا بغير محصورات على الأوجه (ولا يرتفع يقين وضوء أو حدث بظن ضده) ولا بالشك فيه المفهوم بالأولى فيأخذ باليقين استصحابا له ﴿خاتمة﴾ يحرم بالحدث صلاة وطواف وسجود وحمل مصحف وما كتب لدرس قرآن ولو بعض آية كلوح والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحالة الكتابة دون ما بعدها وبالكاتب لنفسه أو لغيره تبرعا والا فآمره لا حمله مع متاع والمصحف غير مقصود بالحمل ومس ورقه ولو البياض أو نحو ظرف أعد له وهو فيه لا قلب ورقه بعود اذا لم ينفصل عليه ولا مع تفسير زاد ولو احتمالا ولا يمنع صبي مميز محدث ولو جنبا من حمل ومس نحو مصحف لحاجة تعلمه ودرسه ووسيلتهما كحمله للمكتب والاتيان به للمعلم ليعلمه منه ويحرم تمكين غير المميز من نحو مصحف ولو بعض آية وكتابته بالعجمية ووضع نحو درهم في مكتوبه وعلم شرعي وكذا جعله بين أوراقه خلافا لشيخنا وتمزيقه عبثا وبلع ما كتب عليه لا شرب محوه ومد الرجل للمصحف ما لم يكن على مرتفع ويسن القيام له كالعالم بل أولى ويكره حرق ما كتب عليه الا لغرض نحو صيانة فغسله أولى منه ويحرم بالجنابة المكث في المسجد وقراءة قرآن بقصده ولو بعض آية بحيث يسمع نفسه ولو صبيا خلافا لما أفتى به النووي وبنحو حيض لا بخروج طلق صلاة وقراءة وصوم ويجب قضاؤه لا الصلاة بل يحرم قضاؤها على الأوجه (و) الطهارة (الثانية الغسل) هو لغة سيلان الماء على الشيء وشرعا سيلانه على جميع البدن بالنية ولا يجب فورا وان عصى بسببه بخلاف نجس عصى بسببه والأشهر في كلام الفقهاء ضم غينه لكن الفتح أفصح وبضمها مشترك بين الفعل وماء الغسل (موجبه) أربعة أحدها (خروج منيه أولا) ويعرف بأحد خواصه الثلاثة من تلذذ بخروجه أو تدفق أو ريح عجين رطبا أو بياض بيض جافا فان فقدت هذه الخواص فلا غسل نعم لو شك في شيء أمني هو أو مذي تخير ولو بالتشهي فان شاء جعله منيا واغتسل أو مذيا وغسله وتوضأ ولو رأى منيا مجففا في نحو ثوبه لزمه الغسل واعادة كل صلاة تيقنها بعده ما لم يحتمل عادة كونه من

(قوله وتلاقي بشرتي ذكر وأنثى) أي يقينا أو ظنا منزلا منزلة اليقين كاخبار عدل عند ابن حجر خلافا للرملي حيث قال لا نقض باخبار العدل لأن غاية ما يفيد اخباره الظن فقط ونحن لا نبطل متيقنا بظن ضده كما في ع ش وقوله بشرتي ذكر وأنثى أي الواضح كل منهما المشتهى لذوي الطباع السليمة ولو صبيا أو ممسوحا أو عنينا أو مكرها بعضو أصلي أو زائد ولو جنبا عند الرملي خلافا لابن حجر

غيره (و) ثانيها (دخول حشفة) أو غيرها من فاقدها ولو كانت من ذكر مقطوع أو بهيمة أو ميت (فرجا قبلا أو دبرا (ولو لبهيمة) كسمكة أو ميت ولا يعاد غسله لانقطاع تكليفه (و) ثالثها (حيض) أي انقطاعه وهو دم يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة (وأقل سنه تسع سنين قمرية) أي استكمالها تقريبا فلو رأته قبل تمامها بدون ستة عشر يوما فهو حيض وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما كأقل طهر بين الحيضتين ويحرم به ما يحرم بالجنابة ومباشرة ما بين سرتها وركبتها وقيل لا يحرم غير الوطء واختاره النووي في التحقيق لخبر مسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح واذا انقطع دمها حل لها قبل الغسل صوم لا وطء خلافا لما بحثه العلامة الجلال السيوطي رحمه الله (و) رابعها (نفاس) أي انقطاعه وهو دم حيض مجتمع يخرج بعد فراغ جميع الرحم وأقله لحظة وغالبه أربعون يوما وأكثره ستون يوما ويحرم به ما يحرم بالحيض ويجب الغسل أيضا بولادة ولو بلا بلل والقاء علقة ومضغة وبموت مسلم غير شهيد (وفرضه) أي الغسل شيآن أحدهما (نية رفع الجنابة) للجنب أو الحيض للحائض أي رفع حكمه (أو) نية (أداء فرض الغسل أو رفع حدث أو الطهارة عنه أو أداء الغسل وكذا الغسل للصلاة لا الغسل فقط (ويجب أن تكون النية مقرونة بأوله) أي الغسل يعني بأول مغسول من البدن ولو من أسفله فلو نوى بعد غسل جزء وجب اعادة غسله ولو نوى رفع الجنابة وغسل بعض البدن ثم نام فاستيقظ وأراد غسل الباقي لم يحتج الى اعادة النية (و) ثانيهما (تعميم) ظاهر (بدن حتى) الأظفار وما تحتها و (الشعر) ظاهرا أو باطنا وان كثف وما ظهر من نحو منبت شعرة زالت قبل غسلها وصماخ وفرج امرأة عند جلوسها على قدميها وشقوق (وباطن جدري) انفتح رأسه لا باطن قرحة برأت وارتفع قشرها ولم يظهر شيء مما تحته (ويحرم) فتق الملتحم و (ما تحت قلفة) من الأقلف فيجب غسل باطنها لأنها مستحقة الازالة لا باطن شعر انعقد بنفسه وان كثر ولا يجب مضمضة واستنشاق بل يكره تركهما (بماء طهور) ومر أنه يضر تغير الماء تغيرا ضارا ولو بما على العضو خلافا لجمع (ويكفي ظن عمومه) أي الماء على البشرة والشعر وان لم يتيقنه فلا يجب تيقن عمومه بل يكفي غلبة الظن به فيه كالوضوء (وسن) للغسل الواجب والمندوب (تسمية) أوله (وازالة قذر) طاهر كمني ومخاط ونجس كمذي وان كفى لهما غسلة واحدة وأن يبول من انزل قبل أن يغتسل ليخرج ما بقي بمجراه (ف) بعد ازالة القذر (مضمضة واستنشاق ثم وضوء) كامل للاتباع رواه الشيخان ويسن له استصحابه الى الفراغ حتى لو أحدث سن له اعادته وزعم المحاملي اختصاصه بالغسل الواجب ضعيف والأفضل عدم تأخير غسل قدميه عن الغسل كما صرح به في الروضة وان ثبت تأخيرهما في البخاري ولو توضأ أثناء الغسل أو بعده حصل له أصل السنة لكن الأفضل تقديمه ويكره تركه وينوي به سنة الغسل ان تجردت جنابته عن الأصغر والا نوى به رفع الحدث الأصغر أو نحوه خروجا من خلاف موجبه القائل بعدم الاندراج ولو أحدث بعد ارتفاع جنابة أعضاء الوضوء لزمه الوضوء مرتبا بالنية (فتعهد معاطف) كالأذن والابط والسرة والموق ومحل شق وتعهد أصول شعر ثم غسل رأس بالافاضة عليه بعد تخليله ان كان عليه شعر ولا تيامن فيه لغير أقطع ثم غسل شق أيمن ثم أيسر (ودلك) لما تصله يده من بدنه خروجا من خلاف من أوجبه (وتثليث) لغسل جميع البدن والدلك والتسمية والذكر عقبه ويحصل في راكد بتحرك جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قدميه الى موضع آخر على الأوجه (واستقبال) للقبلة وموالاة وترك تكلم بلا حاجة وتنشيف بلا عذر وتسن الشهادتان المتقدمتان في الوضوء مع ما معهما عقب الغسل وأن لا يغتسل لجنابة أو غيرها كالوضوء في ماء راكد لم يستبحر كنابع من عين غير جار {فرع} لو اغتسل لجنابة ونحو جمعة بنيتهما حصلا وان كان الأفضل افراد كل بغسل أو لأحدهما حصل فقط (ولو أحدث ثم أجنب كفى غسل واحد) وان لم ينو معه الوضوء ولا رتب أعضاءه {فرع} يسن لجنب وحائض ونفساء بعد انقطاع دمهما غسل فرج ووضوء لنوم وأكل وشرب ويكره فعل شيء من ذلك بلا وضوء وينبغي أن لا يزيلوا قبل الغسل شعرا أو ظفرا وكذا دما لان ذلك يرد في الآخرة جنبا (وجاز

(قوله وكذا الغسل للصلاة) أي أو الطواف أو مس المصحف أو حمله أو قراءة القرآن أو تمكين الحليل بالنسبة للحيض أو المكث في المسجد أو الطهارة للصلاة أو نحوها مما علم أو رفع الحدث أو الحدث الاكبر أو عن جميع البدن وهي أفضل من الاطلاق فيجري في جميع ما ذكر التعرضه للمقصود في غير رفع الحدث ولا ستلزام رفع المطلق رفع المقيد فيه اه شيخنا (قوله كنابع من عين غير جار) أي فانه يكره نحو الوضوء منه كسابقه ويكره التكلم لغير حاجة كالتنشيف بلا عذر وتكره الاستعانة بغسل الأعضاء أما بصب الماء فقط فخلاف الأولى وأما باحضار الماء فلا بأس بها كما في م ر والمراد من كراهة الاستعانة بصب الماء والتنشيف في عبارة من عبر بها خلاف الأولى وأما الزيادة على الثلاث يقينا فمكروهة

تكشف له) أي للغسل (في خلوة) أو بحضرة من يجوز نظره الى عورته كزوجة وأمة والستر أفضل وحرم ان كان ثم من يحرم نظره اليها كما حرم في الخلوة بلا حاجة وحل فيها لأدنى غرض كما يأتي (وثانيها) أي ثاني شروط الصلاة (طهارة بدن) ومنه داخل الفم والأنف والعين وملبوس وغيره من كل محمول له وان لم يتحرك بحركته (ومكان) يصلي فيه (عن نجس) غير معفو عنه فلا تصح الصلاة معه ولو ناسيا أو جاهلا بوجوده أو بكونه مبطلا لقوله تعالى وثيابك فطهر ولخبر الشيخين ولا يضر محاذاة نجس لبدنه لكن تكره مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس والسقف كذلك ان قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا (ولا يجب اجتناب النجس) في غير الصلاة ومحله في غير التضمخ به في بدن أو ثوب فهو حرام بلا حاجة وهو شرعا مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص فهو (كروث وبول ولو) كانا من طائر وسمك وجراد وما لا نفس له سائلة أو (من مأكول) لحمه على الأصح قال الاصطخري والروياني من أئمتنا كمالك وأحمد انهما طاهران من المأكول ولو راثت أو قاءت بهيمة حبا فان كان صلبا بحيث لو زرع نبت فمتنجس يغسل ويؤكل والا فنجس ولم يبينوا حكم غير الحب قال شيخنا والذي يظهر انه ان تغير عن حاله قبل البلع ولو يسيرا فنجس والا فمتنجس وفي المجموع عن الشيخ نصر العفو عن بول بقر الدياسة على الحب وعن الجويني تشديد النكير على البحث عنه وتطهيره وبحث الفزاري العفو عن بعر الفأرة اذا وقع في مائع وعمت البلوى به وأما ما يوجد على ورق بعض الشجر كالرغوة فنجس لأنه يخرج من باطن بعض الديدان كما شوهد ذلك وليس العنبر روثا خلافا لمن زعمه بل هو نبات في البحر (ومذي) بمعجمة للأمر بغسل الذكر منه وهو ماء أبيض أو أصفر رقيق يخرج غالبا عند ثوران الشهوة بغير شهوة قوية (وودي) بمهملة وهو ماء أبيض كدر ثخين يخرج غالبا عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل (ودم) حتى ما بقي على نحو عظم لكنه معفو عنه واستثنوا منه الكبد والطحال والسمك أي ولو من ميت ان انعقد والعلقة والمضغة ولبنا خرج بلون دم ودم بيضة لم تفسد (وقيح) لأنه دم مستحيل (وصديد) وهو ماء رقيق يخالطه دم وكذا ماء جرح وجدري ونفط ان تغير والا فماؤها طاهر (وقيء) معدة وان لم يتغير وهو الراجع بعد الوصول للمعدة ولو ماء أما الراجع قبل الوصول اليها يقينا أو احتمالا فلا يكون نجسا ولا متنجسا خلافا للقفال وأفتى شيخنا ان الصبي اذا ابتلي بتتابع القيء عفي عن ثدي أمه الداخل في فيه لا عن مقبله أو مماسه وكره وابن غير مأكول الا الآدمي وجرة نحو بعير أما المني فطاهر خلافا لمالك وكذا بلغم غير معدة من رأس أو صدر وماء سائل من فم نائم ولو نتنا أو أصفر ما لم يتحقق انه من معدة الا ممن ابتلي به فيعفى عنه وان كثر ورطوبة فرج أي قبل على الأصح وهي ماء أبيض متردد بين المذي والعرق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر قطعا وما يخرج من وراء باطن الفرج فانه نجس قطعا ككل خارج من الباطن وكالماء الخارج مع الولد أو قبله ولا فرق بين انفصالها وعدمه على المعتمد قال بعضهم الفرق بين الرطوبة الطاهرة والنجسة الاتصال والانفصال فلو انفصلت ففي الكفاية عن الامام انها نجسة ولا يجب غسل ذكر المجامع والبيض والولد وأفتى شيخنا بالعفو عن رطوبة الباسور لمبتلى بها وكذا بيض غير مأكول ويحل أكله على الأصح وشعر مأكول وريشه اذا أبين في حياته ولو شك في شعر أو نحوه أهو من مأكول أو من غيره أو هل انفصل من حي أو ميت فهو طاهر وقياسه ان العظم كذلك وبه صرح في الجواهر وبيض الميتة ان تصلب طاهر والا فنجس وبزر كل حيوان طاهر طاهر فلو تنجس فمه ثم ولغ في ماء قليل أو مائع فان كان بعد غيبة يمكن فيها طهارته بولوغه في ماء كثير أو جار لم تنجسه ولو هرا والا نجسه قال شيخنا كالسيوطي تبعا لبعض المتأخرين انه يعفى عن يسير عرفا من شعر نجس من غير مغلظ ومن دخان نجاسة وعما على رجل ذباب وان رؤي وما على منفذ غير آدمي مما خرج منه وذرق طير وما على فمه وروث ما نشؤه من الماء أو بين أوراق شجر النارجيل التي تستر بها البيوت عن المطر حيث يعسر صون الماء عنه قال جمع وكذا ما تلقيه الفيران من الروث في حياض الأخلية اذا عم الابتلاء به ويؤيده بحث الفزاري وشرط ذلك

(قوله في الجواهر) هو شرح البسيط قال ع ش أي وان وجد مرميا فليس كاللحم لجري العادة برمي العظم ولو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقة ببلاد لا مجوس فيها فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فنجسة أو في اناء أو خرقة والمجوس بين المسلمين أو ليس المسلمون أغلب فكذلك فان غلب المسلمون فطاهرة اه

كما اذا كان فى الماء أن لا يغير انتهى والزباد طاهر ويعفى عن قليل شعره كالثلاث وكذا اطلقوه ولم يبينوا ان المراد القليل فى المأخوذ للاستعمال أو فى الاناء المأخوذ منه قال شيخنا والذى يتجه الاول ان كان جامدا لان العبرة فيه بمحل النجاسة فقط فان كثرت فى محل واحد لم يعف عنه والا عفى بخلاف المائع فان جميعه كالشئ الواحد فان قل الشعر فيه عفى عنه والا فلا ولا نظر للمأخوذ حينئذ ونقل المحب الطبرى عن ابن الصباغ واعتمده أنه يعفى عن جرة البعير ونحوه فلا ينجس ماشرب منه وألحق به فم ما يجتر من ولد البقرة والضأن اذا التقم أخلاف أمه وقال ابن الصلاح يعفى عما اتصل به شئ من أفواه الصبيان مع تحقق نجاستها وألحق غيره بهم أفواه المجانين وجزم به الزركشى (وكميتة) ولو نحو ذباب مما لا نفس له سائلة خلافا للقفال ومن تبعه فى قوله بطهارته لعدم الدم المتعفن كمالك وأبى حنيفة فالميتة نجسة وان لم يسل دمها وكذا شعرها وعظمها وقرنها خلافا لابى حنيفة اذا لم يكن عليها دسم وأفتى الحافظ بن حجر العسقلانى بصحة الصلاة اذا حمل المصلى ميتة ذباب ان كان فى محل يشق الاحتراز عنه (غير بشر وسمك وجراد) لحل تناول الاخيرين وأما الآدمى فلقوله تعالى ولقد كرمنا بنى آدم وقضية التكريم ان لا يحكم بنجاستهم بالموت وغير صيد لم تدرك ذكاته وجنين مذكاة مات بذكاتها ويحل أكل دود مأكول معه ولا يجب غسل نحو الفم منه ونقل فى الجواهر عن الاصحاب لا يجوز أكل سمك ملح ولم ينزع ما فى جوفه أى من المستقذرات وظاهره لا فرق بين كبيره وصغيره لكن ذكر الشيخان جواز أكل الصغير مع ما فى جوفه لعسر تنقية ما فيه (وكمسكر) أى صالح للاسكار فدخلت القطرة من المسكر (مائع) كخمر وهى المتخذة من العنب ونبيذ وهو المتخذ من غيره وخرج بالمائع نحو البنج والحشيش وتطهر خمر تخللت بنفسها من غير مصاحبة عين أجنبية لها وان لم تؤثر فى التخليل كحصاة ويتبعها فى الطهارة الدن وان تشرب منها أو غلت فيه وارتفعت بسبب الغليان ثم نزلت أما اذا ارتفعت بلا غليان بل بفعل فاعل فلا تطهر وان غمر المرتفع قبل جفافه أو بعده بخمر أخرى على الاوجه كما جزم به شيخنا والذى اعتمده شيخه المحقق عبد الرحمن بن زياد انها تطهر ان غمر المرتفع قبل الجفاف لا بعده ثم قال لو صب خمر فى اناء ثم اخرجت منه وصب فيه خمر أخرى بعد جفاف الاناء وقبل غسله لم تطهر اذا تخللت بعد نقلها منه فى اناء آخر اه والدليل على كون الخمر خلا الحموضة فى طعمها وان لم توجد نهاية الحموضة وان قذفت بالزبد ويطهر جلد نجس بالموت باندباغ نقاه بحيث لا يعود اليه نتن ولا فساد لو نقع فى الماء (وككلب وخنزير) وفرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره ودود ميتتهما طاهر وكذا نسج عنكبوت على المشهور كما قاله السبكى والاذرعى وجزم صاحب العدة والحاوى بنجاسته وما يخرج من جلد نحو حية فى حياتها كالعرق على ما أفتى به بعضهم لكن قال شيخنا فيه نظر بل الاقرب انه نجس لانه جزء متجسد منفصل من حى فهو كميتته وقال أيضا لو نزا كلب أو خنزير على آدمية فولدت آدميا كان الولد نجسا ومع ذلك هو مكلف بالصلاة وغيرها وظاهر انه يعفى عما يضطر الى ملامسته وانه تجوز امامته اذ لا اعادة عليه ودخوله المسجد حيث لا رطوبة للجماعة ونحوها اه ويطهر متنجس بعينية بغسل مزيل لصفاتها من طعم ولون وريح ولا يضر بقاء لون أو ريح عسر زواله ولو من مغلظ فان بقيا معا لم يطهر ومتنجس بحكمية كبول جف ولم يدرك له صفة بجرى الماء عليه مرة وان كان حبا أو لحما طبخ بنجس أو ثوبا صبغ بنجس فيطهر باطنها بصب الماء على ظاهرها كسيف سقى وهو محمى بنجس ويشترط فى طهر المحل ورود الماء القليل على المحل المتنجس فان ورد متنجس على ماء قليل لا كثير تنجس وان لم يتغير فلا يطهر غيره وفارق الوارد غيره بقوته لكونه عاملا فلو تنجس فمه كفى أخذ الماء بيده اليه وان لم يدلها عليه كما قال شيخنا ويجب غسل كل ما فى حد الظاهر منه ولو بالادارة كصب ماء فى اناء متنجس وادارته بجوانبه ولا يجوز له ابتلاع شئ قبل تطهير فمه حتى بالغرغرة (فرع) لو أصاب الارض نحو بول وجف فصب على موضعه ماء فغمره طهر ولو لم ينضب أى يغور سواء كانت الارض صلبة أم رخوة واذا كانت الارض لم تتشرب ما تنجست به فلابد من ازالة العين

(قوله بحيث لا يعود الخ) وذلك لا يتأتى الا بنزع الفضلات من دم ولحم بحريف وهو ما يلذع اللسان بحرافته كقرظ وشب بالموحدة وشث وذرق طير للخبر الحسن يطهرها أى الميتة الماء والقرظ ولا يكفى الدبغ بالماء ولا بشمس وتراب وملح وان جف وطاب ريحه لان عفونته لم تزل لعودها بنقعه فى الماء

قبل صب الماء القليل عليها كما لو كانت فى اناء ولو كانت النجاسة جامدة فتفتتت واختلطت بالتراب لم يطهر كالمختلط بنحو صديد بافاضة الماء عليه بل لابد من ازالة جميع التراب المختلط بها وأفتى بعضهم فى مصحف تنجس بغير معفو عنه بوجوب غسله وان أدى الى تلفه وان كان ليتيم قال شيخنا ويتعين فرضه فيما اذا مست النجاسة شيأ من القرآن بخلاف ما اذا كانت فى نحو الجلد أو الحواشى * (فرع) * غسالة المتنجس ولو معفوا عنه كدم قليل ان انفصلت وقد زالت العين وصفاتها ولم تتغير ولم يزد وزنها بعد اعتبار ما يأخذه الثوب من الماء والماء من الوسخ وقد طهر المحل طاهرة قال شيخنا ويظهر الاكتفاء فيهما بالظن * (فرع) * اذا وقع فى طعام جامد كسمن فأرة مثلا فماتت القيت وما حولها مما ماسها فقط والباقى طاهر والجامد هو الذى اذا غرف منه لا يتراد على قرب * (فرع) * اذا تنجس ماء البئر القليل بملاقاة نجس لم يطهر بالنزح بل ينبغى ان لا ينزح ليكثر الماء بنبع أو صب ماء فيه أو الكثير بتغير به لم يطهر الا بزواله فان بقيت فيه نجاسة كشعر فأرة ولم يتغير فطهور تعذر استعماله اذ لا يخلو منه دلو فلينزح كله فان اغترف قبل النزح ولم يتيقن فيما اغترفه شعرا لم يضر وان ظنه عملا بتقديم الاصل على الظاهر ولا يطهر متنجس بنحو كلب الا بسبع غسلات بعد زوال العين ولو بمرات فيما يظهر مرة واحدة احداهن بتراب تيمم ممزوج بالماء بان يكدر الماء حتى يظهر أثره فيه ويصل بواسطته الى جميع أجزاء المحل المتنجس ويكفى فى الراكد تحريكه سبعا قال شيخنا ويظهر ان الذهاب مرة والعود أخرى وفى الجارى مرور سبع جريات ولا تتريب فى أرض ترابية * (فرع) * لو مس كلب داخل ماء كثيرا لم ينجس يده ولو رفع كلب رأسه من ماء وفمه مترطب ولم يعلم مماسته له لم ينجس قال مالك وداود الكلب طاهر ولا ينجس الماء القليل بولوغه وانما يجب غسل الاناء بولوغه تعبدا (ويعفى عن دم نحو برغوث) مما لا نفس له سائلة كبعوض وقمل لا عن جلده (و) دم نحو (دمل) كبثرة وجرح وعن قيحه وصديده (وان كثر) الدم فيهما وانتشر بعرق أو فحش الاول بحيث طبق الثوب على المنقول المعتمد (لا بفعله) فان كثر بفعله قصدا كان قتل نحو برغوث فى ثوبه أو عصر نحو دمل أو حمل ثوبا فيه دم براغيث مثلا وصلى فيه أو فرشه وصلى عليه أو زاد على ملبوسه لا لغرض كتجمل فلا يعفى الا عن القليل على الاصح كما فى التحقيق والمجموع وان اقتضى كلام الروضة العفو عن كثير دم نحو الدمل وان عصر واعتمده ابن النقيب والاذرعى ومحل العفو هنا وفيما يأتى بالنسبة للصلاة لا نحو ماء قليل فينجس به وان قل ولا أثر لاقاة البدن له رطبا ولا يكلف تنشيف البدن لعسره (و) عن (قليل) نحو دم (غيره) أى أجنبى غير مغلظ بخلاف كثيره ومنه كما قال الاذرعى دم انفصل من بدنه ثم أصابه (و) عن قليل نحو دم (حيض ورعاف) كما فى المجموع ويقاس بهما دم سائر المنافذ الا الخارج من معدن النجاسة كمحل الغائط والمرجع فى القلة والكثرة العرف وما شك فى كثرته له حكم القليل ولو تفرق النجس فى محال ولو جمع كثر كان له حكم القليل عند الامام والكثير عند المتولى والغزالى وغيرهما ورجحه بعضهم ويعفى عن دم نحو فصد وحجم بمحلهما وان كثر وتصح صلاة من أدمى لثته قبل غسل الفم اذا لم يبتلع ريقه فيه لان دم اللثة معفو عنه بالنسبة الى الريق ولو رعف قبل الصلاة ودام فان رجى انقطاعه ولو قبل خروج الوقت انتظره والا تحفظ كالسلس خلافا لمن زعم انتظاره وان خرج الوقت كما تؤخر لغسل ثوبه المتنجس وان خرج ويفرق بقدرة هذا على ازالة النجس من أصله فلزمته بخلافه فى مسئلتنا وعن قليل طين محل مرور متيقن نجاسته ولو بمغلظ للمشقة مالم تبق عينها متميزة ويختلف ذلك بالوقت ومحله من الثوب والبدن واذا تعين عين النجاسة فى الطريق ولو موطئ كلب فلا يعفى عنها وان عمت الطريق على الاوجه وأفتى شيخنا فى طريق لا طين بها بل فيها قذر الآدمى وروث الكلاب والبهائم وقد أصابها المطر بالعفو عند مشقة الاحتراز (قاعدة مهمة) وهى ان ما أصله الطهارة وغلب على الظن تنجسه لغلبة النجاسة فى مثله فيه قولان معروفان بقولى الاصل والظاهر أو الغالب أرجحهما انه طاهر عملا بالاصل المتيقن لانه أضبط من الغالب المختلف بالاحوال والازمان وذلك كثياب خمار وحائض وصبيان وأوانى متدينين بالنجاسة

(قوله بتراب تيمم) أى طهور لم يستعمل قبل فى رفع حدث ولا فى ازالة خبث ويكفى هنا كونه طينا رطبا لانه تراب بالقوة للاخبار الصحيحة (قوله بتراب) سواء وضع التراب ثم صب الماء عليه أو مزجهما أو وضع الماء ثم فوقه التراب

وورق يغلب نثره على نجس والماء صبي وجوخ اشتهر عمله بشحم الخنزير وجبن شامي اشتهر عمله بانفحة الخنزير وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جبنة من عندهم فأكل منها ولم يسأل عن ذلك ذكره شيخنا في شرح المنهاج (و) يعفى عن (محل استجمار و) عن (ونيم ذباب) وبول (وروث خفاش) في المكان وكذا الثوب والبدن وإن كثرت لعسر الاحتراز عنها ويعفى عما جف من ذرق سائر الطيور في المكان إذا عمت البلوى به وقضية كلام المجموع العفو عنه في الثوب والبدن أيضا ولا يعفى عن بعر الفار ولو يابسا على الأوجه لكن أفتى شيخنا ابن زياد كبعض المتأخرين بالعفو عنه إذا عمت البلوى به كعمومها في ذرق الطيور ولا تصح صلاة من حمل مستجمرا أو حيوانا بمنفذه نجس أو مذكى غسل مذبحه دون جوفه أو ميتا طاهرا كآدمي وسمك لم يغسل باطنه أو بيضة مذرة في باطنها دم ولا صلاة قابض طرف متصل بنجس وإن لم يتحرك بحركته * (فرع) * لو رأى من يريد صلاة وبثوبه نجس غير معفو عنه لزمه إعلامه وكذا يلزمه تعليم من رآه يخل بواجب عبادة في رأي مقلده (تتمة) يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث بماء ويكفي فيه غلبة ظن زوال النجاسة ولا يسن حينئذ شم يده وينبغي الاسترخاء لئلا يبقى أثرها في تضاعيف شرج المقعدة أو بثلاث مسحات تعم المحل في كل مرة مع تنقية بجامد قالع ويندب لداخل الخلاء أن يقدم يساره ويمينه لانصرافه بعكس المسجد وينحي ما عليه معظم من قرآن واسم نبي أو ملك ولو مشتركا كعزيز وأحمد إن قصد به معظم ويسكت حال خروج خارج ولو عن غير ذكر وفي غير حال الخروج عن ذكر ويبعد ويستتر وأن لا يقضي حاجته في ماء مباح راكد ما لم يستبحر ومتحدث غير مملوك لأحد وطريق وقيل يحرم التغوط فيها وتحت مثمر بملكه أو مملوك علم رضا مالكه والا حرم ولا يستقبل عين القبلة ولا يستدبرها ويحرمان في غير المعد حيث لا ساتر فلو استقبلها بصدره وحول فرجه عنها ثم بال لم يضر بخلاف عكسه ولا يستاك ولا يبزق في بوله وأن يقول عند دخوله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث والخروج غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني وبعد الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفواحش قال البغوي لو شك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره لم تلزمه إعادته (وثالثها ستر رجل) ولو صبيا (وأمة) ولو مكاتبة وأم ولد (ما بين سرة وركبة) لهما ولو خاليا في ظلمة للخبر الصحيح لا يقبل الله صلاة حائض أي بالغ إلا بخمار ويجب ستر جزء منهما ليتحقق به ستر العورة (و) ستر (حرة) ولو صغيرة (غير وجه وكفين) ظهرهما وبطنهما إلى الكوعين (بما لا يصف لونا) أي لون البشرة في مجلس التخاطب كذا ضبطه بذلك أحمد بن موسى بن عجيل ويكفي ما يحكي لحجم الأعضاء لكنه خلاف الأولى ويجب الستر من الأعلى والجوانب لا من الأسفل (إن قدر) أي كل من الرجل والحرة والأمة (عليه) أي الستر أما العاجز عما يستر العورة فيصلي وجوبا عاريا بلا إعادة ولو مع وجود ساتر متنجس تعذر غسله لا من أمكنه تطهيره وإن خرج الوقت ولو قدر على ساتر بعض العورة لزمه الستر بما وجد وقدم السوأتين فالقبل فالدبر ولا يصلي عاريا مع وجود حرير بل لابسا له لأنه يباح للحاجة ويلزم التطيين لو عدم الثوب أو نحوه ويجوز لمكتس اقتداء بعار وليس للعاري غصب الثوب ويسن للمصلي أن يلبس أحسن ثيابه ويرتدي ويتعمم ويتقمص ويتطيلس ولو كان عنده ثوبان فقط لبس أحدهما وارتدى بالآخر إن كان ثم سترة وإلا جعله مصلى كما أفتى به شيخنا (فرع) * يجب هذا الستر خارج الصلاة أيضا ولو بثوب نجس أو حرير لم يجد غيره حتى في الخلوة لكن الواجب فيها ستر سوأتي الرجل وما بين سرة وركبة غيره ويجوز كشفها في الخلوة ولو من المسجد لأدنى غرض كتبريد وصيانة ثوب من الدنس والغبار عند كنس البيت وكغسل (ورابعها معرفة دخول وقت) يقينا أو ظنا فمن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت لأن الاعتبار في العبادات بما في ظن المكلف وبما في نفس الأمر وفي العقود بما في نفس الأمر فقط (فوقت ظهر من زوال) الشمس (إلى مصير ظل كل شيء مثله غير ظل استواء) أي الظل الموجود عنده إن وجد وسميت بذلك لأنها أول صلاة ظهرت (ف) وقت (عصر) من آخر وقت الظهر (إلى

غروب)

(قوله فوقت ظهر) فاؤه للفصيحة أي إذا أردت بيان أوقات الخمس فأقول لك وقت ظهر الخ وبدأ بها هنا تأسيا بتعليم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بصلاته به عند باب الكعبة الخمس في أوقاتها مرتين في يومين مبتدئا بالظهر إشارة إلى أن دينه صلى الله عليه وسلم يظهر على سائر الأديان ظهورها على بقية الصلوات وبآية أقم الصلاة لدلوك الشمس

غروب) جميع قرص شمس (ف) وقت (مغرب) من الغروب (إلى مغيب الشفق) الأحمر (ف) وقت (عشاء) من مغيب الشفق قال شيخنا وينبغي ندب تأخيرها لزوال الأصفر والأبيض خروجا من خلاف من أوجب ذلك وعند (إلى) طلوع (فجر صادق ف) وقت (صبح) من طلوع الفجر الصادق لا الكاذب (إلى طلوع) بعض (الشمس) والعصر هي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به فهي أفضل الصلوات ويليها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب كما استظهره شيخنا من الأدلة وإنما فضلوا جماعة الصبح والعشاء لأنها فيهما أشق قال الرافعي كانت الصبح صلاة آدم والظهر صلاة داود والعصر صلاة سليمان والمغرب صلاة يعقوب والعشاء صلاة يونس عليهم الصلاة والسلام انتهى * واعلم أن الصلاة تجب بأول الوقت وجوبا موسعا فله التأخير عن أوله إلى وقت يسعها بشرط أن يعزم على فعلها فيه ولو أدرك في الوقت ركعة لا دونها فالكل أداء وإلا فقضاء ويأثم بإخراج بعضها عن الوقت وإن أدرك ركعة نعم لو شرع في غير الجمعة وقد بقي ما يسعها جاز له بلا كراهة أن يطولها بالقراءة أو الذكر حتى يخرج الوقت وإن لم يوقع منها ركعة فيه على المعتمد فإن لم يبق من الوقت ما يسعها أو كانت جمعة لم يجز المد ولا يسن الاقتصار على أركان الصلاة لإدراك كلها في الوقت (فرع) يندب تعجيل صلاة ولو عشاء لأول وقتها لخبر أفضل الأعمال الصلاة لأول وقتها وتأخيرها عن أوله لتيقن جماعة أثناءه وإن فحش التأخير ما لم يضق الوقت ولظنها إذا لم يفحش عرفا لا لشك فيها مطلقا والجماعة القليلة أول الوقت أفضل من الكثيرة آخره ويؤخر المحرم صلاة العشاء وجوبا لأجل خوف فوت حج بفوت الوقوف بعرفة لو صلاها متمكنا لأن قضاءه صعب والصلاة تؤخر لأنها أسهل من مشقته ولا يصليها صلاة شدة الخوف ويؤخرها أيضا وجوبا من رأى نحو غريق أو أسير لو أنقذه خرج الوقت (فرع) يكره النوم بعد دخول وقت الصلاة وقبل فعلها حيث ظن الاستيقاظ قبل ضيقه لعادة أو لإيقاظ غيره له وإلا حرم النوم الذي لم يغلب في الوقت (فرع) يكره تحريما صلاة لا سبب لها كالنفل المطلق ومنه صلاة التسابيح أو لها سبب متأخر كركعتي استخارة وإحرام بعد أداء صبح حتى ترتفع الشمس كرمح وعصر حتى تغرب وعند استواء غير يوم الجمعة لا ما له سبب متقدم كركعتي وضوء وطواف وتحية وكسوف وصلاة جنازة ولو على غائب وإعادة مع جماعة ولو إماما وكفائتة فرض أو نفل لم يقصد تأخيرها للوقت المكروه ليقضيها فيه أو يداوم عليه فلو تحرى إيقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المكروه من حيث كونه مكروها فتحرم مطلقا ولا تنعقد ولو فائتة يجب قضاؤها فورا لأنه معاند للشرع (وخامسها استقبال) عين (القبلة) أي الكعبة بالصدر فلا يكفي استقبال جهتها خلافا لأبي حنيفة رحمه الله تعالى (إلا في) حق العاجز عنه وفي صلاة (شدة الخوف) ولو فرضا فيصلي كيف أمكنه ماشيا وراكبا مستقبلا أو مستدبرا كهارب من حريق وسيل وسبع وحية ومن دائن عند إعسار وخوف حبس (و) إلا في (نفل سفر مباح) لقاصد محل معين فيجوز النفل راكبا وماشيا فيه ولو قصيرا نعم يشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع النداء من بلده بشروطه المقررة في الجمعة وخرج بالمباح سفر المعصية فلا يجوز ترك القبلة في النفل لآبق ومسافر عليه دين حال قادر عليه من غير إذن دائنه (و) يجب (على ماش إتمام ركوع وسجود) لسهولة ذلك عليه وعلى راكب إيماء بهما (واستقبال فيهما وفي تحرم) وجلوس بين السجدتين فلا يمشي إلا في القيام والاعتدال والتشهد والسلام ويحرم انحرافه عن استقبال صوب مقصده عامدا عالما مختارا إلا إلى القبلة ويشترط ترك فعل كثير كعدو وتحريك رجل بلا حاجة وترك تعمد وطء نجس ولو يابسا وإن عم الطريق ولا يضر وطء يابس خطأ ولا يكلف ماشي التحفظ عنه ويجب الاستقبال في النفل لراكب سفينة غير ملاح واعلم أنه يشترط أيضا في صحة الصلاة العلم بفرضية الصلاة فلو جهل فرضية أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها لم تصح كما في المجموع والروضة وتمييز فروضها من سننها نعم إن اعتقد العامي أو العالم على الأوجه الكل فرضا صحت أو سنة فلا والعلم بكيفيتها الآتي في بيانها قريبا إن شاء الله تعالى

(قوله بالصدر) أي فلا يكفي بنحو الوجه وإنما هو شرط لصحة صلاة قادر على الاستقبال لقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام والاستقبال لم يجب في المسجد الحرام في غير الصلاة فتعين أن يكون فيها وورد أنه صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته وهو خلاد ابن رافع الزرقي إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة رواه الشيخان

﴿فصل في صفة الصلاة﴾ (أركان الصلاة) أي فروضها اربعة عشر بجعل الطمأنينة في محالها ركنا واحدا احدها (نية) وهي القصد بالقلب لخبر انما الاعمال بالنيات (فيجب فيها) أي النية (قصد فعلها) أي الصلاة لتتميز عن بقية الافعال (وتعيينها) من ظهر أو غيره لتتميز عن غيرها فلا يكفي نية فرض الوقت (ولو كانت الصلاة المفعولة (نفلا) غير مطلق كالرواتب والسنن المؤقتة أو ذات السبب فيجب فيها التعيين بالاضافة الى ما يعينها كسنة الظهر القبلية أو البعدية وان لم يؤخر القبلية ومثلها كل صلاة لها سنة قبلها وسنة بعدها وكعيد الاضحى أو الاكبر أو الفطر أو الاصغر فلا يكفي صلاة العيد والوتر سواء الواحدة والزائدة عليها ويكفي نية الوتر من غير عدد ويحمل على ما يريده على الاوجه ولا يكفي فيه نية سنة العشاء أو راتبتها والتراويح والضحى وكاستسقاء وكسوف شمس أو قمر أما النفل المطلق فلا يجب فيه تعيين بل يكفي فيه نية فعل الصلاة كما في ركعتي التحية والوضوء والاستخارة وكذا صلاة الاوابين على ما قاله شيخنا ابن زياد والعلامة السيوطي رحمهما الله تعالى والذي جزم به شيخنا في فتاويه انه لا بد فيها من التعيين كالضحى (و) تجب (نية فرض فيه) أي في الفرض ولو كفاية أو نذرا وان كان الناوي صبيا ليتميز عن النفل (كاصلي فرض الظهر) مثلا أو فرض الجمعة وان أدرك الامام في تشهدها (وسن) في النية (اضافة الى الله) تعالى خروجا من خلاف من أوجبها وليتحقق معنى الاخلاص (وتعرض لاداء أو قضاء) ولا يجب وان كان عليه فائتة مماثلة للمؤداة خلافا لما اعتمده الاذرعي والاصح صحة الاداء بنية القضاء وعكسه ان عذر بنحو غيم والا بطلت قطعا لتلاعبه (و) تعرض (لاستقبال وعدد ركعات) للخروج من خلاف من أوجب التعرض لهما (و) سن (نطق بمنوي) قبل التكبير ليساعد اللسان القلب وخروجا من خلاف من أوجبه ولو شك هل أتى بكمال النية أو لا أو هل نوى ظهرا أو عصرا فان ذكر بعد طول زمان أو بعد اتيانه بركن ولو قوليا كالقراءة بطلت صلاته أو قبلهما فلا (و) ثانيها (تكبير تحرم) للخبر المتفق عليه اذا قمت الى الصلاة فكبر سمي بذلك لان المصلي يحرم عليه به ما كان حلالا له قبله من مفسدات الصلاة وجعل فاتحة الصلاة ليستحضر المصلي معناه الدال على عظمة من تهيأ لخدمته حتى تتم له الهيبة والخشوع ومن ثم زيد في تكراره ليدوم استصحاب ذينك في جميع صلاته (مقرونا به) أي بالتكبير (النية) لان التكبير اول اركان الصلاة فتجب مقارنتها به بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيها مما مر وغيره كالقصر للقاصر وكونه اماما أو مأموما في الجمعة والقدوة لمأموم في غيرها مع ابتدائه ثم يستمر مستصحبا لذلك كله الى الراء وفي قول صححه الرافعي يكفي قرنها بأوله وفي المجموع والتنقيح المختار ما اختاره الامام والغزالي أنه يكفي فيها المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضرا للصلاة وقال ابن الرفعة انه الحق الذي لا يجوز سواه وصوبه السبكي وقال من لم يقل به وقع في الوسواس المذموم وعند الائمة الثلاثة يجوز تقديم النية على التكبير بالزمن اليسير (ويتعين) فيه على القادر لفظ (الله أكبر) للاتباع أو الله الاكبر ولا يكفي أكبر الله ولا الله كبير أو أعظم ولا الرحمن أكبر ويضر اخلال بحرف من الله أكبر وزيادة حرف يغير المعنى كمد همزة الله وكالف بعد الباء وزيادة واو قبل الجلالة وتخلل واو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين وكذا زيادة مد الالف التي بين اللام والهاء الى حد لا يراه أحد من القراء ولا يضر وقفة يسيرة بين كلمتيه وهي سكتة التنفس ولا ضم الراء ﴿فرع﴾ لو كبر مرات ناويا الافتتاح بكل دخل فيها بالوتر وخرج منها بالشفع لانه لما دخل بالاولى خرج بالثانية لان نية الافتتاح بها متضمنة لقطع الاولى وهكذا فان لم ينو ذلك ولا تخلل مبطل كاعادة لفظ النية فما بعد الاولى ذكر لا يؤثر (ويجب اسماعه) أي التكبير (نفسه) ان كان صحيح السمع ولا عارض من نحو لغط (كسائر ركن قولي) من الفاتحة والتشهد والسلام ويعتبر اسماع المندوب القولي لحصول السنة (وسن جزم رائه) أي التكبير خروجا من خلاف من أوجبه وجهر به الامام كسائر تكبيرات الانتقالات (ورفع كفيه) أو احداهما ان تعسر رفع الاخرى (بكشف) أي مع كشفهما ويكره خلافه ومع تفريق أصابعهما تفريقا وسطا (حذو) أي مقابل (منكبيه) بحيث يحاذي

(قوله لتلاعبه) في التحفة أخذ البارزي من هذا ان من مكث بمحل عشرين سنة يصلي الصبح ظانا دخول وقته ثم بان خطؤه لم يلزمه الا قضاء واحدة لان صلاة كل يوم تقع عما قبلها اذ لا يشترط نية القضاء ولا يعارضه النص على ان من صلى الظهر بالاجتهاد فبانت قبل الوقت لم تقع عن فائتة عليه لان هذا فيمن أدى بقصد التي عليه من غير ان يقصد التي دخل وقتها

أطراف أصابعه أعلى أذنيه وابهاماه شحمتي اذنيه وراحتاه منكبيه للاتباع وهذه الكيفية تسن (مع) جميع تكبير (تحرم) بأن يقرنه به ابتداء وينهيهما معا (و) مع (ركوع) للاتباع الوارد من طرق كثيرة (ورفع منه) أي من الركوع (و) رفع (من تشهد أول) للاتباع فيهما (ووضعهما تحت صدره) وفوق سرته للاتباع (آخذا بيمينه) كوع (يساره) وردهما من الرفع الى تحت الصدر أولى من ارسالهما بالكلية ثم استئناف رفعهما الى تحت الصدر قال المتولي واعتمده غيره ينبغي ان ينظر قبل الرفع والتكبير الى موضع سجوده ويطرق رأسه قليلا ثم يرفع (و) ثالثها (قيام قادر) عليه بنفسه أو بغيره (في فرض) ولو منذورا أو معادا ويحصل القيام بنصب فقار ظهره أي عظامه التي هي مفاصله ولو باستناد الى شئ بحيث لو زال لسقط ويكره الاستناد لا بانحناء ان كان أقرب الى أقل الركوع ان لم يعجز عن تمام الانتصاب (ولعاجز شق عليه قيام) بأن لحقه به مشقة شديدة بحيث لا تحتمل عادة وضبطها الامام بأن تكون بحيث يذهب معها خشوعه (صلاة قاعدا) كراكب سفينة خاف نحو دوران رأس ان قام وسلس لا يستمسك حدثه الا بالقعود وينحني القاعد للركوع بحيث تحاذي جبهته ما قدام ركبتيه ﴿فرع﴾ قال شيخنا يجوز لمريض أمكنه القيام بلا مشقة لو انفرد لا ان صلى في جماعة الا مع جلوس في بعضها الصلاة معهم مع الجلوس في بعضها وان كان الافضل الانفراد وكذا اذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة قعد فيها جاز له قراءتها مع القعود وان كان الافضل تركها اه والافضل للقاعد الافتراش ثم التربع ثم التورك فان عجز عن الصلاة قاعدا صلى مضطجعا على جنبه مستقبلا للقبلة بوجهه ومقدم بدنه ويكره على الجنب الايسر بلا عذر فمستلقيا على ظهره واخمصاه الى القبلة ويجب أن يضع تحت رأسه نحو مخدة ليستقبل بوجهه القبلة وان يومئ الى صوب القبلة راكعا وساجدا وبالسجود أخفض من الايماء الى الركوع ان عجز عنهما فان عجز عن الايماء برأسه أومأ بأجفانه فان عجز أجرى أفعال الصلاة على قلبه فلا تسقط عنه الصلاة ما دام عقله ثابتا وانما أخروا القيام عن سابقيه مع تقدمه عليهما لانهما ركنان حتى في النفل وهو ركن في الفريضة فقط كمتنفل فيجوز له أن يصلي النفل قاعدا ومضطجعا مع القدرة على القيام أو القعود ويلزم المضطجع القعود للركوع والسجود اما مستلقيا فلا يصح مع امكان الاضطجاع وفي المجموع اطالة القيام أفضل من تكثير الركعات وفي الروضة تطويل السجود أفضل من تطويل الركوع (و) رابعها (قراءة فاتحة كل ركعة) في قيامها لخبر الشيخين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة (الا ركعة مسبوق) فلا تجب عليه فيها حيث لم يدرك زمنا يسع الفاتحة من قيام الامام ولو في كل الركعات لسبقه في الاولى وتخلف المأموم عنه بزحمة أو نسيان أو بطء حركة فلم يقم من السجود في كل مما بعدها الا والامام راكع فيتحمل الامام المتطهر في غير الركعة الزائدة الفاتحة أو بقيتها عنه ولو تأخر مسبوق لم يشتغل بسنة لاتمام الفاتحة فلم يدرك الامام الا وهو معتدل لغت ركعته (مع بسملة) أي مع قراءة البسملة فانها آية منها لانه صلى الله عليه وسلم قرأها ثم الفاتحة وعدها آية منها وكذا من كل سورة غير براءة (و) مع (تشديدات) فيها وهي أربع عشرة لان الحرف المشدد بحرفين فاذا خفف بطل منها حرف (و) مع (رعاية حروف) فيها وهي على قراءة ملك بلا ألف مائة وواحد وأربعون حرفا وهي مع تشديداتها مائة وخمسة وخمسون حرفا (ومخارجها) أي الحروف كمخرج ضاد وغيرها فلو أبدل قادر أو من أمكنه التعلم حرفا بآخر ولو ضادا بظاء أو لحن لحنا يغير المعنى ككسرة تاء أنعمت أو ضمها وكسر كاف اياك لا ضمها فان تعمد ذلك وعلم تحريمه بطلت صلاته والا فقراءته نعم ان أعاده على الصواب قبل طول الفصل كمل عليها أما عاجز لم يمكنه التعلم فلا تبطل قراءته مطلقا وكذا اللحن لحنا لا يغير المعنى كفتح دال نعبد لكنه ان تعمد حرم والا كره ووقع خلاف بين المتقدمين والمتأخرين في الحمد لله بالهاء وفي النطق بالقاف المترددة بينها وبين الكاف وجزم شيخنا في شرح المنهاج بالبطلان فيهما الا ان تعذر عليه التعلم قبل خروج الوقت لكن جزم بالصحة في الثانية شيخه زكريا

(قوله قيام) انما أخروه عن النية وتكبير التحرم مع تقدمه عليهما لانهما ركنان في كل صلاة بخلافه فانه ركن في الفريضة فقط ولان ركنيته انما هي معهما أو بعدهما اذ هو قبلهما شرط وانما اشترط تقدمه عليهما لتوقف مقارنته لهما عادة على ذلك فلو أمكنت مقارنته بدونه صحت الصلاة وان لم يتقدم عليهما ولا يكون تقدمه حينئذ شرطا

وف الاولى القاضي وابن الرفعة ولو خفف قادر أو عاجز مشددا كأن قرأ الرحمن بفك الادغام بطلت صلاته ان تعمد وعلم والا فقراءته لتلك الكلمة ولو خفف اياك عامدا عالما معناه كفر لانه ضوء الشمس والاسجد للسهو ولو شدد مخففا صح ويحرم تعمده كوقفة لطيفة بين السين والتاء من نستعين (و) مع رعاية (موالاة) فيها بأن يأتي بكلماتها على الولاء بأن لا يفصل بين شئ منها وما بعده باكثر من سكتة التنفس أو العي (فيعيد) قراءة الفاتحة (بتخلل ذكر أجنبي) لا يتعلق بالصلاة فيها وان قل كبعض آية من غيرها وكحمد عاطس وان سن فيها كخارجها لاشعاره بالاعراض (ولا) يعيد الفاتحة (ب) تخلل ماله تعلق بالصلاة ك(تأمين وسجود) لتلاوة امامه معه (ودعاء) من سؤال رحمة واستعاذة من عذاب وقول بلى وانا على ذلك من الشاهدين (لقراءة امامه) الفاتحة أو آية السجدة أو الآية التي يسن فيها ماذكر لكل من القارئ والسامع مأموم أو غيره في صلاة وخارجها فلو قرأ المصلي آية أو سمع آية فيها اسم محمد صلى الله عليه وسلم لم تندب الصلاة عليه كما أفتى به النووي (و) لا (بفتح عليه) أي الامام اذا توقف فيها بقصد القراءة ولو مع الفتح ومحله كما قال شيخنا ان سكت والا قطع الموالاة وتقديم نحو سبحان الله قبل الفتح يقطعها على الاوجه لانه حينئذ بمعنى تنبه (و) يعيد الفاتحة بتخلل (سكوت طال) فيها بحيث زاد على سكتة الاستراحة (بلا عذر) فيهما من جهل وسهو فلو كان تخلل الذكر الاجنبي أو السكوت الطويل سهوا أو جهلا أو كان السكوت لتذكر آية لم يضر كما لو كرر آية منها في محلها ولو لغير عذر أو عاد الى ما قرأه قبل واستمر على الاوجه ﴿فرع﴾ لو شك في اثناء الفاتحة هل بسمل فأتمها ثم ذكر انه بسمل اعادها كلها على الاوجه (ولا أثر لشك في ترك حرف) فاكثر من الفاتحة أو آية فأكثر منها (بعد تمامها) أي الفاتحة لان الظاهر حينئذ مضيها تامة (واستأنف) وجوبا ان شك فيه (قبله) أي التمام كما لو شك هل قرأها أولا لان الاصل عدم قراءتها وكالفاتحة في ذلك سائر الاركان فلو شك في أصل السجود مثلا أتى به أو بعده في نحو وضع اليد لم يلزمه شئ ولو قرأها غافلا ففطن عند صراط الذين ولم يتيقن قراءتها لزمه استئنافها ويجب الترتيب في الفاتحة بأن يأتي بها على نظمها المعروف لا في التشهد مالم يخل بالمعنى لكن يشترط فيه رعاية تشديدات وموالاة كالفاتحة ومن جهل جميع الفاتحة ولم يمكنه تعلمها قبل ضيق الوقت ولا قراءتها في نحو مصحف لزمه قراءة سبع آيات ولو متفرقة لا ينقص حروفها عن حروف الفاتحة وهي بالبسملة والتشديدات مائة وستة وخمسون حرفا باثبات ألف مالك ولو قدر على بعض الفاتحة كرره ليبلغ قدرها وان لم يقدر على بدل فسبعة أنواع من ذكر كذلك فوقوف بقدرها (وسن) وقيل يجب (بعد تحرم) بفرض أو نفل ماعدا صلاة جنازة (افتتاح) أي دعاؤه سرا ان أمن فوت الوقت وغلب على ظن المأموم ادراك ركوع الامام (مالم يشرع) في تعوذ أو قراءة ولو سهوا (أو يجلس مأموم) مع امامه وان أمن مع تأمينه (وان خاف) أي المأموم (فوت سورة) حيث تسن كما ذكره شيخنا في شرح العباب وقال لان ادراك الافتتاح محقق وفوات السورة موهوم وقد لا يقع وورد فيه أدعية كثيرة وأفضلها مارواه مسلم وهو وجهت وجهي أي ذاتي للذي فطر السموات والارض حنيفا أي مائلا عن الاديان الى الدين الحق مسلما وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ويسن لمأموم يسمع قراءة امامه الاسراع به ويزيد ندبا المنفرد وامام محصورين غير أرقاء ولا نساء متزوجات رضوا بالتطويل لفظا ولم يطرأ غيرهم وان قل حضوره ولم يكن المسجد مطروقا ماورد في دعاء الافتتاح ومنه مارواه الشيخان اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي كما يغسل الثوب بالماء والثلج والبرد (ف) بعد افتتاح وتكبير صلاة عيد ان أتى بهما سن (تعوذ) ولو في صلاة الجنازة سرا ولو في الجهرية وان جلس مع امامه (كل ركعة) مالم يشرع في قراءة ولو سهوا وهو في الاولى آكد ويكره تركه (و) يسن (وقف على رأس كل آية) حتى على آخر البسملة خلافا لجمع (منها) أي من الفاتحة وان تعلقت بما بعدها للاتباع والاولى ان

(قوله بان لا يفصل) تمثيل للولاء المطلوب (قوله منها) أي الفاتحة (قوله وما بعده) هو في ظاهره صادق حتى بما لم يكن منها وليس بمراد بل المراد ان لا يفصل بين شئ منها وبين ما بعده الكائن منها أيضا والا فعلى ماذكر فواضح الفساد اذ لا تجب الموالاة بين آخر الفاتحة وما بعدها من آمين والسورة (قوله أي ذاتي) كنى عنها بالوجه اشارة الى ان المصلي ينبغي أن يكون كله وجهامقبلا بكليته على الله تعالى لا يلتفت لغيره بقلبه في لحظة منها وينبغي محاولة الصدق عند التلفظ بذلك حذرا من الكذب مثل هذا المقام (قوله فطر) أي ابدع على غير مثال سبق

لايقف

لا يقف على أنعمت عليهم لانه ليس بوقف ولا منتهى آية عندنا فان وقف على هذا لم تسن الاعادة من أول الآية (و) يسن (تأمين) أي قول آمين بالتخفيف والمد وحسن زيادة رب العالمين (عقبها) أي الفاتحة ولو خارج الصلاة بعد سكتة لطيفة مالم يتلفظ بشئ سوى رب اغفرلي ويسن الجهر به في الجهرية حتى للمأموم لقراءة امامه تبعا له (و) سن لمأموم في الجهرية تأمين (مع) تأمين (امامه ان سمع) قراءته لخبر الشيخين اذا أمن الامام أي أراد التأمين فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ماتقدم من ذنبه وليس انما يسن فيه تحري مقارنة الامام الا هذا واذا لم يتفق له موافقته أمن عقب تأمينه وان أخر امامه عن الزمن المسنون فيه التأمين أمن المأموم جهرا وآمين اسم فعل بمعنى استجب مبني على الفتح ويسكن عند الوقف ﴿فرع﴾ يسن للامام ان يسكت في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة ان علم انه يقرؤها في سكتته كما هو ظاهر وان يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهي أولى قال شيخنا وحينئذ فيظهر انه يراعي الترتيب والموالاة بينها وبين ما يقرؤه بعدها ﴿فائدة﴾ يسن سكتة لطيفة بقدر سبحان الله بين آمين والسورة وبين آخرها وتكبير الركوع وبين التحرم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة (و) سن (آية) فاكثر والاولى ثلاث (بعدها) أي بعد الفاتحة ويسن لمن قرأها من اثناء سورة البسملة نص عليه الشافعي ويحصل أصل السنة بتكرير سورة واحدة في الركعتين وباعادة الفاتحة ان لم يحفظ غيرها وبقراءة البسملة لا بقصد أنها التي هي أول الفاتحة وسورة كاملة حيث لم يرد البعض كما في التراويح أفضل من بعض طويلة وان طال ويكره تركها رعاية لمن أوجبها وخرج ببعدها مالو قدمها عليها فلا تحسب بل يكره ذلك وينبغي ان لا يقرأ غير الفاتحة من يلحن فيه لحنا يغير المعنى وان عجز عن التعلم لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة وترك السورة جائز ومقتضى كلام الامام الحرمة (و) تسن (في) الركعتين (الاوليين) من رباعية أو ثلاثية ولا تسن في الاخيرتين الا لمسبوق بان لم يدرك الاوليين مع امامه فيقرؤها في باقي صلاته اذا تداركه ولم يكن قرأها فيما أدركه مالم تسقط عنه لكونه مسبوقا فيما أدركه لان الامام اذا تحمل عنه الفاتحة فالسورة أولى ويسن ان يطول قراءة الاولى على الثانية مالم يرد نص بتطويل الثانية وان يقرأ على ترتيب المصحف وعلى التوالي مالم تكن التي فيها أطول ولو تعارض الترتيب وتطويل الاولى كان قرأ الاخلاص فهل يقرأ الفلق نظرا للترتيب أو الكوثر نظرا للتطويل الاولى كل محتمل والاقرب الاول قاله شيخنا في شرح المنهاج وانما تسن قراءة الآية لامام ومنفرد (وغير مأموم سمع) قراءة امامه في الجهرية فتكره له وقيل تحرم أما مأموم لم يسمعها أو سمع صوتا لا يميز حروفه فيقرأ سرا لكن يسن له كما في أولي السرية تأخير فاتحته عن فاتحة امامه ان ظن ادراكها قبل ركوعه وحينئذ يشتغل بالدعاء لا القراءة وقال المتولي وأقره ابن الرفعة يكره الشروع فيها قبله ولو في السرية للخلاف في الاعتداد بها حينئذ وجريان قول بالبطلان ان فرغ منها قبله ﴿فرع﴾ يسن لمأموم فرغ من الفاتحة في الثالثة أو الرابعة أو من التشهد الاول قبل الامام أن يشتغل بدعاء فيهما أو قراءة في الاولى وهي أولى (و) يسن للحاضر (في) صلاة (جمعة أو عشائها) سورة (الجمعة والمنافقون أو سبح وهل أتاك و) في (صبحها) أي الجمعة اذا اتسع الوقت (الم تنزيل) السجدة (وهل أتى و) في (مغربها الكافرون والاخلاص) ويسن قراءتهما في صبح الجمعة وغيرها للمسافر وفي ركعتي الفجر والمغرب والطواف والتحية والاستخارة والاحرام للاتباع في الكل ﴿فرع﴾ لو ترك أحد المعينتين في الاولى أتى بهما في الثانية أو قرأ في الاولى ما في الثانية قرأ فيها ما في الاولى ولو شرع في غير السورة المعينة ولو سهوا قطعها وقرأ المعينة ندبا وعند ضيق وقت سورتان قصيرتان أفضل من بعض الطويلتين المعينتين خلافا للفارقي ولو لم يحفظ الا احدى المعينتين قرأها وبدل الاخرى بسورة حفظها وان فاته الولاء ولو اقتدى في ثانية صبح الجمعة مثلا وسمع قراءة الامام هل أتى فيقرأ في ثانيته اذا قام بعد سلام الامام الم تنزيل كما أفتى به الكمال الرداد وتبعه شيخنا في فتاويه لكن قضية كلامه في شرح المنهاج انه يقرأ في ثانيته اذا قام هل أتى واذا قرأ الامام غيرها قرأهما المأموم في ثانيته وان أدرك

(قوله والاقرب الاول) أي كونه يقرأ الفلق وما المانع من ان يقرأ فيما اذا كان اماما بعضا من الفلق سرا بقدر زمن قراءة المأموم فاتحته ثم يجهر الامام بباقي السورة فيحوز الفضائل الاربع الترتيب والقصر والموالاة وكون المأتي به سورة كاملة في كلا الركعتين

الامام فى ركوع الثانية فيكمالو لم يقرا شيأ فيقرا السجدة وهل أتى فى ثانيته كما أفتى به شيخنا (تنبيه) يسن الجهر بالقراءة لغير مأموم فى صبح وأولتى العشائين وجمعة وفيما يقضى بين غروب شمس وطلوعها وفى العيدين قال شيخنا ولو قضاء والتراويح ووتر رمضان وخسوف القمر ويكره للمأموم الجهر للنهى عنه ولا يجهر مصل وغيره ان شوش على نحو نائم أو مصل فيكره كما فى المجموع وبحث بعضهم المنع من الجهر بقرآن أو غيره بحضرة المصلى مطلقا لان المسجد وقف على المصلين أى اصالة دون الوعاظ والقراء ويتوسط بين الجهر والاسرار فى النوافل المطلقة ليلا (و) سن لمنفرد وامام ومأموم (تكبير فى كل خفض ورفع) للاتباع (لا) فى رفع (من ركوع) بل يرفع منه قائلا سمع الله لمن حمده (و) سن (مده) أى التكبير الى ان يصل الى المنتقل اليه وان فصل بجلسة الاستراحة (و) سن (جهر به) أى بالتكبير للانتقال كالتحرم (لامام) وكذا مبلغ احتيج اليه لكن ان نوى الذكر أو الاسماع والا بطلت صلاته كما قال شيخنا فى شرح المنهاج قال بعضهم ان التبليغ بدعة منكرة باتفاق الائمة الاربعة حيث بلغ المأمومين صوت الامام (وكره) أى الجهر به (لغيره) من منفرد ومأموم (و) خامسها (ركوع بانحناء بحيث تنال راحتاه) وهما ماعدا الاصابع من الكفين فلا يكفى وصول الاصابع (ركبتيه) لو أراد وضعهما عليهما عند اعتدال الخلقة هذا أقل الركوع (وسن) فى الركوع (تسوية ظهر وعنق) بان عدهما حتى يصيرا كالصفيحة الواحدة للاتباع (وأخذ ركبتيه) مع نصبهما وتفريقهما (بكفيه) مع كشفهما وتفرقة أصابعهما تفريقا وسطا (وقول سبحان ربى العظيم وبحمده ثلاثا) للاتباع وأقل التسبيح فيه وفى السجود مرة ولو بنحو سبحان الله وأكثره احدى عشرة ويزيد من مر ندبا اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعى وبصرى ومخى وعظمى وعصبى وشعرى وبشرى وما استقلت به قدمى أى جميع جسدى لله رب العالمين ويسن فيه وفى السجود سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لى ولو اقتصر على التسبيح أو الذكر فالتسبيح أفضل وثلاث تسبيحات مع اللهم لك ركعت الى آخره أفضل من زيادة التسبيح الى احدى عشرة ويكره الاقتصار على أقل الركوع والمبالغة فى خفض الرأس عن الظهر فيه ويسن لذكر ان يجافى مرفقيه عن جنبيه وبطنه عن فخذيه فى الركوع والسجود ولغيره أن يضم فيهما بعضه لبعض (تنبيه) يجب أن لا يقصد بالهوى للركوع غيره فلو هوى لسجود تلاوة فلما بلغ حد الركوع جعله ركوعا لم يكف بل يلزمه ان ينتصب ثم يركع كنظيره من الاعتدال والسجود والجلوس بين السجدتين ولو شك غير مأموم وهو ساجد هل ركع لزمه الانتصاب فورا ثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعا (و) سادسها (اعتدال) ولو فى نفل على المعتمد ويتحقق (بعود) بعد الركوع (لبدء) بأن يعود لما كان عليه قبل ركوعه قائما كان أو قاعدا ولو شك فى اتمامه عاد اليه غير المأموم فورا وجوبا والا بطلت صلاته والمأموم يأتى بركعة بعد سلام امامه (ويسن أن يقول فى رفعه) من الركوع (سمع الله لمن حمده) أى تقبل منه حمده والجهر به لامام ومبلغ لانه ذكر انتقال (و) أن يقول (بعد انتصاب) للاعتدال (ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ماشئت من شئ بعد) أى بعدهما كالكرسى والعرش وملء بالرفع صفة وبالنصب حال أى مالئا بتقدير كونه جسما وأن يزيد من مر أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد (و) سن (قنوت بصبح) أى فى اعتدال ركعته الثانية بعد الذكر الراتب على الاوجه وهو الى من شئ بعد (و) اعتدال آخرة (وتر نصف أخير من رمضان) للاتباع ويكره فى النصف الاول كبقية السنة (وبسائر مكتوبة) من الخمس فى اعتدال الركعة الاخيرة ولو مسبوقا قنت مع امامه (لنازلة) نزلت بالمسلمين ولو واحدا تعدى نفعه كاسر العالم أو الشجاع وذلك للاتباع وسواء فيها الخوف ولو من عدو مسلم والقحط والوباء وخرج بالمكتوبة النفل ولو عيدا والمنذورة فلا يسن فيهما (رافعا يديه) حذو منكبيه ولو حال الثناء كسائر الادعية للاتباع وحيث دعا لتحصيل شئ كدفع بلاء عنه فى بقية عمره جعل بطن كفيه الى السماء

(قوله وخامسها) أى خامس أركان الصلاة (قوله ركوع) ثبوته بالكتاب والسنة واجماع الائمة وهو لغة الانحناء وشرعا انحناء ذكر المصنف أقله وأكمله بالنسبة للقائم وأما للقاعد فاقله ان يحاذى جبهته ما امام ركبتيه وأكمله ان يحاذى محل سجوده

أو رفع بلاء وقع به جعل ظهرهما اليها ويكره الرفع لخطيب حالة الدعاء (بنحو اللهم اهدنى فيمن هديت الى آخره) أى وعافنى فيمن عافيت وتولنى فيمن توليت أى معهم لاندرج فى سلكهم وبارك لى فيما أعطيت وقنى شر ما قضيت فانك تقضى ولا يقضى عليك وانه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك وتسن آخره الصلاة والسلام على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى آله ولا تسن أوله ويزيد فيه من مر قنوت عمر الذى كان يقنت به فى الصبح وهو اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونحفد أى نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق ولما كان قنوت الصبح المذكور أولا ثابتا عن النبى صلى الله عليه وسلم قدم على هذا فمن ثم لو أراد أحدهما فقط اقتصر على الاول ولا يتعين كلمات القنوت فيجزئ عنها آية تضمنت دعاء ان قصده كآخر البقرة وكذا دعاء محض ولو غير مأثور قال شيخنا والذى يتجه ان القانت لنازلة يأتى بقنوت الصبح ثم يختم بسؤال رفع تلك النازلة (وجهر به) أى القنوت ندبا (امام) ولو فى السرية لا مأموم لم يسمعه ومنفرد فيسران به مطلقا (وأمن) جهرا (مأموم سمع) قنوت امامه للدعاء منه ومن الدعاء الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فيؤمن لها على الاوجه أما الثناء وهو فانك تقضى الى آخره فيقوله سرا اماما مأموم لم يسمعه أو سمع صوتا لا يفهمه فيقنت سرا (وكره لامام تخصيص نفسه بدعاء) أى بدعاء القنوت للنهى عن تخصيص نفسه بالدعاء فيقول الامام اهدنا وما عطف عليه بلفظ الجمع وقضيته أن سائر الادعية كذلك ويتعين حمله على مالم يرد عنه صلى الله عليه وسلم وهو امام بلفظ الافراد وهو كثير قال بعض الحفاظ ان أدعيته كلها بلفظ الافراد ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت (و) سابعها (سجود مرتين) كل ركعة (على غير محمول) له (وان تحرك بحركته) ولو نحو سرير يتحرك بحركته لانه ليس بمحمول له فلا يضر السجود عليه كما اذا سجد على محمول لم يتحرك بحركته كطرف من ردائه الطويل وخرج بقولى على غير محمول له مالو سجد على محمول يتحرك بحركته كطرف من عمامته فلا يصح فان سجد عليه بطلت الصلاة ان تعمد وعلم تحريمه والا أعاد السجود ويصح على يد غيره وعلى نحو منديل بيده لانه فى حكم المنفصل ولو سجد على شئ فالتصق بجبهته صح ووجب ازالته للسجود الثانى (مع تنكيس) بان ترتفع عجيزته وما حولها على رأسه ومنكبيه للاتباع فلو انعكس أو تساويا لم يجزئه نعم ان كان به علة لا يمكنه معها السجود الا كذلك أجزأه (بوضع بعض جبهته بكشف) أى مع كشف فان كان عليها حائل كعصابة لم يصح الا أن يكون لجراحة وشق عليه ازالته مشقة شديدة فيصح (و) مع (تحامل) بجبهته فقط على مصلاه بان يناله ثقل رأسه خلافا للامام (و) وضع بعض (ركبتيه و) بعض (بطن كفيه) من الراحة وبطون الاصابع (و) بعض بطن (أصابع قدميه) دون ما عدا ذلك كالحرف وأطراف الاصابع وظهرها ولو قطعت أصابع قدميه وقدر على وضع شئ من بطنهما لم يجب كما اقتضاه كلام الشيخين ولا يجب التحامل عليها بل يسن ككشف غير الركبتين (وسن) فى السجود (وضع أنف) بل يتأكد لخبر صحيح ومن ثم اختير وجوبه ويسن وضع الركبتين أولا متفرقتين قدر شبر ثم كفيه حذو منكبيه رافعا ذراعيه عن الارض وناشرا أصابعه مضمومة للقبلة ثم جبهته وأنفه معا وتفريق قدميه قدر شبر ونصبهما موجها أصابعهما للقبلة وابرازهما من ذيله ويسن فتح عينيه حالة السجود كما قاله ابن عبد السلام وأقره الزركشى ويكره مخالفة الترتيب المذكور وعدم وضع الانف (وقول سبحان ربى الاعلى وبحمده ثلاثا) فى السجود للاتباع ويزيد من مر ندبا اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهى للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين ويسن اكثار الدعاء فيه ومما ورد فيه اللهم انى أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اللهم اغفر لى ذنبى كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته

(قوله ولا تسن أوله) قال ابن حجر خلافا لمن زعمه ولا نظر لكونها تسن أول الدعاء لان هذا مستثنى رعاية للوارد فيه (قوله ولو فى السرية) أى ولا فرق بين المؤداة والمقضية (قوله على الاوجه) أى المعتمد عند ابن حجر و م ر خلافا للغزى والجرهرى ولا يعارضه خبر رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل على لان التأمين على الصلاة عليه فى معنى الصلاة (قوله سجود) هو لغة التطامن أى الميل وقيل التذلل والخضوع (قوله مرتين كل ركعة) أى للكتاب والسنة واجماع الامة وكرر دون غيره لانه أبلغ فى التواضع وعد المصنف السجدتين ركنا واحدا وهذا هو ما صححه فى البيان والموافق لما يأتى فى مبحث التقدم والتأخر أنهما ركن وهو ما صححه فى البسيط

وسره قال في الروضة تطويل السجود أفضل من تطويل الركوع (و) ثامنها (جلوس بينهما) أى السجدتين ولو في نفل على المعتمد ويجب أن لا يقصد برفعه غيره فلو رفع فزعا من نحو لسع عقرب أعاد السجود ولا يضر إدامة وضع يديه على الارض الى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه (ولا يطوله ولا اعتدالا) لانهما غير مقصودين لذاتهما بل شرعا للفصل فكانا قصيرين فان طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه قدر الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عامدا عالما بطلت صلاته (وسن فيه) أى الجلوس بين السجدتين (و) في (تشهد أول) وجلسة استراحة وكذا في تشهد أخير ان تعقبه سجود سهو (افتراش) بأن يجلس على كعب يسراه بحيث يلي ظهرها الارض (واضعا كفيه) على فخذيه (قريبا من ركبتيه) بحيث تسامت رؤس الاصابع ناشرا أصابعه (قائلا رب اغفر لى الى آخره) تتمته وارحمنى واجبرنى وارفعنى وارزقنى واهدنى وعافنى للاتباع ويكرر اغفر لى ثلاثا (و) سن (جلسة استراحة) بقدر الجلوس بين السجدتين للاتباع ولو في نفل وان تركها الامام خلافا لشيخنا (لقيام) أى لاجله عن سجود لغير تلاوة ويسن اعتماد على بطن كفيه في قيام من سجود وقعود (و) تاسعها (طمأنينة في كل) من الركوع والسجودين والجلوس بينهما والاعتدال (ولو) كانا (في نفل) خلافا للانوار وضابطها ان تستقر اعضاؤه بحيث ينفصل ما انتقل اليه عما انتقل عنه (و) عاشرها (تشهد أخير وأقله) وما رواه الشافعي والترمذى (التحيات لله الى آخره) تتمته سلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويسن لكل زيادة المباركات الصلوات الطيبات وأشهد الثانى وتعريف السلام في الموضعين لا البسملة قبله ولا يجوز ابدال لفظ من هذا بأقل ولو بمرادفه كالنبى بالرسول وعكسه ومحمد بأحمد وغيره ويكفى وان محمدا عبده ورسوله وان محمدا رسوله ويجب ان يراعى هنا التشديدات وعدم ابدال حرف بآخر والموالاة لا الترتيب ان لم يخل بالمعنى فلو أظهر النون المدغمة في اللام في ان لا اله الا الله أبطل لتركه شدة منه كما لو ترك ادغام دال محمد في راء رسول الله ويجوز في النبى الهمزة والتشديد (و) حادى عشرها (صلاة على النبى) صلى الله عليه وسلم (بعده) أى بعد تشهد أخير فلا تجزئ قبله (وأقلها اللهم صل) أى ارحمه رحمة مقرونة بالتعظيم أو صلى الله (على محمد) أو على رسوله أو على النبى دون أحمد (وسن في) تشهد (أخير) وقيل يجب (صلاة على آله) فيحصل أقل الصلاة على الآل بزيادة وآله مع أقل الصلاة لا في الاول على الاصح لبنائه على التخفيف ولان فيها نقل ركن قولى على قول وهو مبطل على قول واختير مقابله لصحة أحاديث فيه ويسن أكملها في تشهد أخير وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد والسلام تقدم في التشهد فليس هنا افراد الصلاة عنه ولا بأس بزيادة سيدنا قبل محمد (و) سن في تشهد أخير (دعاء) بعدما ذكر كله واما التشهد الاول فيكره فيه الدعاء لبنائه على التخفيف الا ان فرغ قبل امامه فيدعو حينئذ ومأثوره أفضل وآكده كما أوجبه بعض العلماء وهو اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال ويكره تركه ومنه اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت اعلم به منى أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت رواهما مسلم ومنه أيضا اللهم انى ظلمت نفسى ظلما كبيرا كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لى مغفرة من عندك انك أنت الغفور الرحيم رواه البخارى ويسن ان ينقص دعاء الامام عن قدر أقل التشهد والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم قال شيخنا ويكره الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد أدعية التشهد (و) ثانى عشرها (قعود لهما) أى للتشهد والصلاة وكذا السلام (وسن تورك فيه) أى في قعود التشهد الاخير وهو ما يعقبه سلام فلا يتورك مسبوق في تشهد امامه الاخير ولا من يسجد لسهو وهو كالافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمناه ويلصق وركه بالارض (ووضع يديه في) قعود (تشهديه على طرف ركبتيه) بحيث تسامته رؤس الاصابع (ناشرا أصابع

(قوله لكل) أى لكل مصل لا فرق بين ذكر وغيره كبير أو صغير (قوله دون أحمد) أى فلا يجزئ الاتيان به أى ودون الحاشر والعاقب والماحى والبشير والنذير فلا تجزئ هنا وتجزئ في الخطبة ويفرق بينهما بمزيد الاتيان في الصلاة والتوسع في الخطبة اه م ر باختصار

يسراه) مع ضم لها (وقابضا) أصابع (يمناه الا المسبحة) بكسر الباء وهى التى تلى الابهام فيرسلها (و) سن (رفعها) أى المسبحة مع امالتها قليلا (عند) همزة (الا الله) للاتباع (وادامته) أى الرفع فلا يضعها بل تبقى مرفوعة الى القيام أو السلام والافضل قبض الابهام بجنبها بأن يضع رأس الابهام عند أسفلها على حرف الراحة كعاقد ثلاثة وخمسين ولو وضع اليمنى على غير الركبة يشير بسبابتها حينئذ ولا يسن رفعها خارج الصلاة عند الا الله (و) سن (نظر اليها) أى قصر النظر الى المسبحة حال رفعها ولو مستورة بنحو كم كما قال شيخنا (و) ثالث عشرها (تسليمة أولى وأقلها السلام عليكم) للاتباع ويكره عليكم السلام ولا يجزئ سلام عليكم بالتنكير ولا سلام الله أو سلامى عليكم بل تبطل الصلاة ان تعمد وعلم كما في شرح الارشاد لشيخنا (وسن) تسليمة (ثانية) وان تركها امامه وتحرم ان عرض بعد الاولى مناف كحدث أو خروج وقت جمعة ووجود عار سترة ويسن ان يقرن كلا من التسليمتين (برحمة الله) أى معها دون وبركاته على المنقول في غير الجنازة لكن اختير ندبها لثبوتها من عدة طرق (و) مع (التفات فيهما) حتى يرى خده الايمن في الاولى والايسر في الثانية (تنبيه) يسن لكل من الامام والمأموم والمنفرد أن ينوى السلام على من التفت هو اليه ممن على يمينه بالتسليمة الاولى وعن يساره بالتسليمة الثانية من ملائكة ومؤمنى انس وجن وبأيتهما شاء على من خلفه وأمامه وبالاولى أفضل وللمأموم أن ينوى الرد على الامام بأى سلاميه شاء ان كان خلفه وبالثانية ان كان عن يمينه وبالاولى ان كان عن يساره ويسن ان ينوى بعض المأمومين الرد على بعض فينويه من على يمين المسلم بالتسليمة الثانية ومن على يساره بالاولى ومن خلفه وامامه بأيتهما شاء وبالاولى أولى (فروع) يسن نية الخروج من الصلاة بالتسليمة الاولى خروجا من الخلاف في وجوبها وان يدرج السلام وان يبتدئه مستقبلا بوجهه القبلة وان ينهيه مع تمام الالتفات وان يسلم المأموم بعد تسليمتى الامام (و) رابع عشرها (ترتيب) بين أركانها المتقدمة كما ذكر فان تعمد الاخلال بالترتيب بتقديم ركن فعلى كأن سجد قبل الركوع بطلت صلاته أما تقديم الركن القولى فلا يضر الا السلام والترتيب بين السنن كالسورة بعد الفاتحة والدعاء بعد التشهد والصلاة شرط للاعتداد بسنتيها (ولو سها غير مأموم) في الترتيب (بترك ركن) كأن سجد قبل الركوع أو ركع قبل الفاتحة لغا ما فعله حتى يأتى بالمتروك فان تذكر قبل بلوغ مثله أتى به والا فسيأتى بيانه (أو شك) هو أى غير المأموم في ركن هل فعل أم لا كأن شك راكعا هل قرأ الفاتحة أو ساجدا هل ركع أو اعتدل (أتى به) فورا وجوبا (ان كان) الشك (قبل فعل مثله) أى مثل المشكوك فيه من ركعة أخرى (والا) أى وان لم يتذكر حتى فعل مثله في ركعة أخرى (أجزأه) عن متروكه ولغا ما بينهما هذا كله ان علم عين المتروك ومحله فان جهل عينه وجوز أنه النية أو تكبيرة الاحرام بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول فصل ولا مضى ركن أو أنه السلام يسلم وان طال الفصل على الاوجه أو أنه غيرهما أخذ بالاسوا وبنى على ما فعله (وتدارك) الباقى من صلاته نعم ان لم يكن المثل من الصلاة كسجود تلاوة لم يجزئه أما مأموم علم أو شك قبل ركوعه وبعد ركوع امامه أنه ترك الفاتحة فيقرؤها ويسعى خلفه وبعد ركوعهما لم يعد الى القيام لقراءة الفاتحة بل يتبع امامه ويصلى ركعة بعد سلام الامام (فرع سن دخول صلاة بنشاط) لانه تعالى ذم تاركيه بقوله واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى والكسل الفتور والتوانى (وفراغ قلب) من الشواغل لانه أقرب الى الخشوع (و) سن (فيها) أى في صلاته كلها (خشوع بقلبه) بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وان تعلق بالآخرة (وبجوارحه) بأن لا يعبث بأحدها وذلك لثناء الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه بقوله قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ولانتفاء ثواب الصلاة بانتفائه كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة ولان لنا وجها اختاره جمع أنه شرط للصحة ومما يحصل الخشوع استحضاره أنه بين يدى ملك الملوك الذى يعلم السر وأخفى يناجيه وانه ربما تجلى عليه بالقهر لعدم القيام بحق ربوبيته فرد عليه صلاته وقال سيدى القطب العارف بالله محمد البكرى رضى الله عنه ان مما يورث الخشوع اطالة الركوع والسجود (وتدبر

(قوله ومؤمنى انس وجن) أى ولا فرق بين المصلى منهم وغير المصلى ولا يجب الرد على السامع ولو غير مصل اذ ليس المصلى متأهلا لخطاب غير الله تعالى حين سلم لكن يسن الرد عليه (قوله لم يعد الى القيام لقراءة الفاتحة) فلو عاد عالما عامدا بطلت صلاته أو جاهلا التحريم والبطلان لم تبطل لكن لا اعتداد بما فعله

قراءته) أى تأمل معانيها قال تعالى أفلا يتدبرون القرآن ولان به يكمل مقصود الخشوع (و) تدبر (ذكر) قياسا على القراءة (و) سن (ادامة نظر محل سجوده) لان ذلك أقرب الى الخشوع ولو أعمى وان كان عند الكعبة أو فى الظلمة أو صلاة الجنازة نعم السنة ان يقصر نظره على مسبحته عند رفعها فى التشهد لخبر صحيح فيه ولا يكره تغميض عينيه ان لم يخف ضررا ﴿فائدة﴾ يكره للمصلى الذكر وغيره ترك شئ من سنن الصلاة قال شيخنا وفى عمومه نظر والذى يتجه تخصيصه بما ورد فيه نهى أو خلاف فى الوجوب (و) سن (ذكر ودعاء سرا عقبها) أى الصلاة أى يسن الاسرار بهما لمنفرد ومأموم وامام لم يرد تعليم الحاضرين ولا تأمينهم لدعائه بسماعه وورد فيهما أحاديث كثيرة ذكرت جملة منها فى كتابى ارشاد العباد فاطلبه فانه مهم وروى الترمذى عن أبى امامة قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أى الدعاء أسمع أى أقرب الى الاجابة قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات وروى الشيخان عن أبى موسى قال كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فكنا اذا أشرفنا على واد هللنا وكبرنا وارتفعت أصواتنا فقال النبى صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم فانكم لا تدعون أصم ولا غائبا انه معكم سميع قريب احتج به البيهقى وغيره للاسرار بالذكر والدعاء وقال الشافعى فى الام اختار للامام والمأموم ان يذكرا الله تعالى بعد السلام من الصلاة ويخفيا الذكر الا ان يكون اماما يريد ان يتعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه ثم يسر فان الله تعالى يقول ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها يعنى والله أعلم الدعاء ولا تجهر حتى تسمع غيرك ولا تخافت حتى لا تسمع نفسك انتهى ﴿فائدة﴾ قال شيخنا اما المبالغة فى الجهر بهما فى المسجد بحيث يحصل تشويش على مصل فينبغى حرمتها ﴿فروع﴾ يسن افتتاح الدعاء بالحمد لله والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم والختم بهما وبآمين وتأمين مأموم سمع دعاء الامام وان حفظ ذلك ورفع يديه الطاهرتين حذو منكبيه ومسح الوجه بهما بعده واستقبال القبلة حالة الذكر والدعاء ان كان منفردا أو مأموما اما الامام اذا ترك القيام من مصلاه الذى هو أفضل له فالافضل جعل يمينه الى المأمومين ويساره الى القبلة قال شيخنا ولو فى الدعاء وانصرافه لا ينافى ندب الذكر له عقبها لانه يأتى به فى محله الذى ينصرف اليه ولا يفوت بفعل الراتبة وانما الفائت به كماله لا غير وقضية كلامهم حصول ثواب الذكر وان جهل معناه ونظر فيه الاسنوى ولا يأتى هذا فى القرآن للتعبد بلفظه فأثيب قارئه وان لم يعرف معناه بخلاف الذكر لا بد ان يعرفه ولو بوجه انتهى ويندب ان ينتقل لفرض أو نفل من موضع صلاته لتشهد له المواضع حيث لم تعارضه فضيلة نحو صف أول فان لم ينتقل فصل بكلام انسان والنفل لغير المعتكف فى بيته أفضل ان أمن فوته أو تهاونا به الا فى نافلة المبكر للجمعة أو ما سن فيه الجماعة أو ورد فى المسجد كالضحى وان يكون انتقال المأموم بعد انتقال امامه (وندب) لمصل (توجه لنحو جدار) أو عمود من كل شاخص طول ارتفاعه ثلثا ذراع فأكثر وما بينه وبين عقب المصلى ثلاثة أذرع فأقل ثم ان عجز عنه (فـ) لنحو (عصا مغروزة) كمتاع (فـ) ان لم يجد ندب (بسط مصلى) كسجادة ثم ان عجز عنه خط أمامه خطا فى ثلاثة أذرع عرضا أو طولا وهو أولى لخبر أبى داود اذا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئا فان لم يجد فلينصب عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره مار امامه وقيس بالخط المصلى وقدم على الخط لانه أظهر فى المراد والترتيب المذكور هو المعتمد خلافا لما يوهمه كلام ابن المقرى فمتى عدل عن رتبة الى ما دونها مع القدرة عليها كانت كالعدم ويسن ان لا يجعل السترة تلقاء وجهه بل عن يمينه أو يساره وكل صف سترة لمن خلفه ان قرب منه قال البغوى سترة الامام سترة من خلفه انتهى ولو تعارضت السترة والقرب من الامام أو الصف الاول فما الذى يقدم قال شيخنا محتمل وظاهر قولهم يقدم الصف الاول فى مسجده صلى الله عليه وسلم وان كان خارج مسجده المختص بالمضاعفة تقديم نحو الصف الاول انتهى واذا صلى الى شئ منها فيسن له ولغيره دفع مار بينه وبين السترة المستوفية للشروط وقد تعدى بمروره لكونه مكلفا ويحرم المرور بينه وبين السترة حين يسن له الدفع وان لم يجد المار سبيلا ما لم يقصر بوقوف فى طريق أو فى

صف

(قوله عقبها) أى الصلاة ويسن الاكثار من ذلك فقد كان صلى الله عليه وسلم اذا سلم منها قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد رواه الشيخان (قوله كنا مع النبى الخ) فى نسخة زيادة فى سفر

صف مع فرجة فى صف آخر بين يديه فللداخل خرق الصفوف وان كثرت حتى يسدها (وكره فيها) أى الصلاة (التفات) بوجهه بلا حاجة وقيل يحرم واختير لخبر الصحيح لا يزال الله مقبلا على العبد فى صلاته أى برحمته ورضاه ما لم يلتفت فاذا التفت أعرض عنه فلا يكره لحاجة كما لا يكره بمجرد لمح العين (ونظر نحو سماء) مما يلهى كثوب له أعلام لخبر البخارى ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء فى صلاتهم فاشتد قوله فى ذلك حتى قال لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم ومن ثم كرهت أيضا فى مخطط أو اليه أو عليه لانه يخل بالخشوع (وبصق) فى صلاته وكذا خارجها (أماما) أى قبل وجهه وان لم يكن من هو خارجها مستقبلا كما أطلقه النووى (ويمينا) لا يسارا لخبر الشيخين اذا كان أحدكم فى الصلاة فانه يناجى ربه عز وجل فلا يبزقن بين يديه ولا عن يمينه بل عن يساره أو تحت قدمه اليسرى أو فى ثوب من جهة يساره وهو أولى قال شيخنا ولا بعد فى مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظهارا لشرف الاول ولو كان على يساره فقط انسان بصق عن يمينه اذا لم يمكنه ان يطأطئ رأسه ويبصق لا الى اليمين ولا الى اليسار وانما يحرم البصاق فى المسجد ان بقى جرمه لا ان استهلك فى نحو ماء مضمضة وأصاب جزأ من أجزائه دون هوائه وزعم حرمته فى هوائه وان لم يصب شيأ من أجزائه بعيد غير معول عليه ودون تراب لم يدخل فى وقفه قيل ودون حصره لكن يحرم عليها من جهة تقذيرها كما هو ظاهر اه ويجب اخراج نجس منه فورا عينيا على من علم به وان أرصد لازالته من يقوم بها بمعلوم كما اقتضاه اطلاقهم ويحرم بول فيه ولو فى نحو طست وادخال نعل متنجسة لم يأمن التلويث ورمى نحو قملة فيه ميتة وقتلها فى أرضه وان قل دمها وأما القاؤها أو دفنها فيه حية فظاهر فتاوى النووى حله وظاهر كلام الجواهر تحريمه وبه صرح ابن يونس ويكره فصد وحجامة فيه باناء ورفع صوت ونحو بيع وعمل صناعة فيه (وكشف رأس ومنكب) واضطباع ولو من فوق القميص قال الغزالى فى الاحياء لا برد رداءه اذا سقط أى الا لعذر ومثله العمامة ونحوها (و) كره (صلاة بمدافعة حدث) كبول وغائط وريح للخبر الآتى ولانها تخل بالخشوع بل قال جمع ان ذهب بها بطلت ويسن له تفريغ نفسه قبل الصلاة وان فاتت الجماعة وليس له الخروج من الفرض اذا طرأت له فيه ولا تأخيره اذا ضاق وقته والعبرة فى كراهة ذلك بوجودها عند التحرم وينبغى ان يلحق به ما لو عرضت له قبل التحرم فزالت وعلم من عادته أنها تعود اليه فى الصلاة وتكره بحضرة طعام أو شراب يشتاق اليه لخبر مسلم لا صلاة أى كاملة بحضرة طعام ولا صلاة وهو يدافعه الاخبثان اى البول والغائط (و) كره صلاة فى طريق بنيان لا برية وموضع مكس و(بمقبرة) ان لم يتحقق نبشها سواء أصلى الى القبر أم عليه أم بجانبه كما نص عليه فى الام وتحرم الصلاة لقبر نبى أو نحو ولى تبركا أو اعظاما وبحث الزين العراقى عدم كراهة الصلاة فى مسجد طرأ دفن الناس حوله وفى أرض مغصوبة وتصح بلا ثواب كما فى ثوب مغصوب وكذا ان شك فى رضا مالكه لا ان ظنه بقرينة وفى الجيلى لو ضاق الوقت وهو بأرض مغصوبة أحرم ماشيا ورجحه الغزى قال شيخنا والذى يتجه أنه لا يجوز له صلاة شدة الخوف وانه يلزمه الترك حتى يخرج منها كما له تركها لتخليص ماله لو أخذ منه بل أولى

﴿فصل فى ابعاض الصلاة ومقتضى سجود السهو﴾ (تسن سجدتان قبيل سلام) وان كثر السهو وهما والجلوس بينهما كسجود الصلاة والجلوس بين سجدتيها فى واجبات الثلاثة ومندوباتها السابقة كالذكر فيها وقيل يقول فيهما سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لائق بالحال وتجب نية سجود السهو بأن يقصده عن السهو عند شروعه فيه (لترك بعض) واحد من أبعاض ولو عمدا فان سجد لترك غير بعض عالما عامدا بطلت صلاته (وهو تشهد أول) أى الواجب منه فى التشهد الاخير أو بعضه ولو كلمة (وقعوده) وصورة تركه وحده كقيام القنوت ان لا يحسنهما اذ يسن ان يجلس ويقف بقدرهما فاذا ترك أحدهما سجد (وقنوت راتب) أو بعضه وهو قنوت الصبح ووتر نصف رمضان دون قنوت النازلة (وقيامه) ويسجد تارك القنوت تبعا لامامه الحنفى أو لاقتدائه فى صبح بمصلى سنتها على

(قوله لا يسارا) أى فلا يكره بل الاولى فعله اذا تعارض مع اليمين (فائدة) فى حج قضية كلامهم ان الطائف يراعى ملك اليمين دون الكعبة وهو محتمل نعم ان أمكنه ان يطأطئ رأسه ويبصق لا الى اليمين ولا الى اليسار فهو أولى وكذا فى مسجده صلى الله عليه وسلم اه (قوله ومقتضى) بكسر الضاد أى سبب فعل سجود السهو (قوله السهو) الفرق بينه وبين النسيان أن النسيان زوال الشئ من الحافظة والمدركة معا والسهو زواله من الاولى مع بقائه فى الثانية (فائدة) المراد بسجود السهو ما يفعل لجبر الخلل وان تعمد سببه كترك التشهد الاول او القنوت عامدا اهع ش

الاوجه فيهما (وصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعدهما) أي بعد التشهد الاول والقنوت (وصلاة على آل بعد) تشهد (أخير وقنوت) وصورة السجود لترك الصلاة على الآل في التشهد الاخير أن يتيقن ترك امامه لها بعد أن سلم امامه وقبل أن يسلم هو أو بعد أن سلم وقرب الفصل وسميت هذه السنن ابعاضا لقربها بالجبر بالسجود من الاركان (والشك فيه) أي في ترك بعض مما مر معين كالقنوت هل فعله لأن الاصل عدم فعله (ولو نسي) منفرد أو امام (بعضا) كتشهد أول أو قنوت (وتلبس بفرض) من قيام أو سجود لم يجز له العود اليه (فان عاد) له بعد انتصاب أو وضع جبهته عامدا عالما بتحريمه (بطلت) صلاته لقطعه فرضا لنفل (لا) ان عاد له (جاهلا) بتحريمه وان كان مخالطا لنا لأن هذا مما يخفى على العوام وكذا ناسيا أنه فيها فلا تبطل لعذره ويلزمه العود عند تعلمه أو تذكره (لكن يسجد للسهو لزيادة قعود أو اعتدال في غير محله (ولا) ان عاد (مأموما) فلا تبطل صلاته اذا انتصب أو سجد وحده سهوا بل (عليه) أي على المأموم الناسي (عود) لوجوب متابعة الامام فان لم يعد بطلت صلاته ان لم ينو مفارقته اما اذا تعمد ذلك فلا يلزمه العود بل يسن له كما اذا ركع مثلا قبل امامه ولو لم يعلم الساهي حتى قام امامه لم يعد قال البغوي ولم يحسب ماقرأه قبل قيامه وتبعه الشيخ زكريا قال شيخنا في شرح المنهاج وبذلك يعلم أن من سجد سهوا أو جهلا وامامه في القنوت لا يعتد له بما فعله فيلزمه العود للاعتدال وان فارق الامام اخذا من قولهم لو ظن سلام الامام فقام ثم علم في قيامه انه لم يسلم لزمه القعود ليقوم منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة وان جازت لأن قيامه وقع لغوا ومن ثم لو أتم جاهلا لغا ما أتى به فيعيده ويسجد للسهو وفيما اذا لم يفارقه ان تذكر أو علم وامامه في القنوت فواضح انه يعود اليه أو وهو في السجدة الاولى عاد للاعتدال وسجد مع الامام أو فيما بعدها فالذي يظهر انه يتابعه ويأتي بركعة بعد سلام الامام انتهى قال القاضي ومما لا خلاف فيه قولهم لو رفع رأسه من السجدة الاولى قبل امامه ظانا أنه رفع وأتى بالثانية ظانا أن الامام فيها ثم بان أنه في الاولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدته الثانية ويتابع الامام أي فان لم يعلم بذلك الا والامام قائم أو جالس أتى بركعة بعد سلام الامام وخرج بقولي وتلبس بفرض ما اذا لم يتلبس به غير مأموم فيعود الناسي ندبا قبل الانتصاب أو وضع الجبهة ويسجد للسهو ان قارب القيام في صورة ترك التشهد أو بلغ حد الركوع في صورة ترك القنوت ولو تعمد غير مأموم تركه فعاد عالما عامدا بطلت صلاته ان قارب أو بلغ مامر بخلاف المأموم (ونقل) مطلوب (قولي غير مبطل) نقله الى غير محله ولو سهوا ركنا كان كفاتحة وتشهد أو بعض أحدهما أو غير ركن كسورة الى غير القيام وقنوت الى ما قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني فيسجد له أما نقل الفعلي فيبطل تعمده وخرج بقولي غير مبطل ما يبطل كالسلام وتكبير التحرم بأن كبر بقصده (وسهو ما يبطل عمده لا هو) أي السهو كتطويل ركن قصير وقليل كلام وأكل وزيادة ركن فعلي لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو وقيس به غيره وخرج بما يبطل عمده ما يبطل سهوه أيضا ككلام كثير وما لا يبطل سهوه ولا عمده كالفعل القليل والالتفات فلا يسجد لسهوه ولا لعمده (والشك فيما صلاه واحتمل زيادة) لأنه ان كان زائدا فالسجود للزيادة والا فالتردد الموجب لضعف النية فلو شك أصلى ثلاثا أم أربعا مثلا أتى بركعة لأن الاصل عدم فعلها ويسجد للسهو وان زال شكه قبل سلامه بأن تذكر قبله أنها رابعة للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها الى ظنه ولا الى قول غيره أو فعله وان كانوا جمعا كثيرا ما لم يبلغوا عدد التواتر وأما ما لا يحتمل زيادة كأن شك في ركعة من رباعية أهي ثالثة أم رابعة فتذكر قبل القيام للرابعة انها ثالثة فلا يسجد لأن ما فعله منها مع التردد لا بد منه بكل تقدير فان تذكر بعد القيام لها سجد لتردده حال القيام الى في زيادتها (و) سن (للمأموم سجدتان (لسهو امام) متطهر وامامه ولو كان سهوه قبل قدوته (وان) فارقه أو بطلت صلاة امام بعد وقوع السهو منه أو (ترك) الامام السجود جبرا للخلل الحاصل في صلاته فيسجد بعد سلام الامام وعند سجوده يلزم المسبوق والموافق متابعته وان لم يعرف انه سها والا

(قوله ان قارب) أي الامام وقوله أو بلغ مامر أي حد الركوع وقوله بخلاف المأموم أي فلا يعود بل يتابع امامه (قوله والسهو ما يبطل عمده) هذا ثالث المقتضيات لسجود السهو (قوله لا هو) أي السهو في تركيب العبارة خزازة وأولى من صنيعه لا سهوه فتدبر

بطلت صلاته ان علم وتعمد ويعيد المسبوق ندبا آخر صلاة نفسه (لا لسهوه) أي سهو المأموم حال القدوة (خلف امام) فيتحمله عنه الامام المتطهر لا المحدث ولا ذو خبث خفي بخلاف سهوه بعد سلام الامام فلا يتحمله لانقضاء القدوة ولو ظن المأموم سلام الامام فسلم فبان خلاف ظنه سلم معه ولا سجود لأنه سهو في حال القدوة (فرع) لو تذكر المأموم في تشهده ترك ركن غير نية وتكبيرة أو شك فيه أتى بعد سلام امامه بركعة ولا يسجد في التذكر لوقوع سهوه حال القدوة بخلاف الشك لفعله بعدها زائدا لتقدير ومن ثم لو شك في ادراك ركوع الامام أو في انه أدرك الصلاة معه كاملة أو ناقصة ركعة أتى بركعة وسجد فيهما لوجود شكه المقتضي للسجود بعد القدوة أيضا ويفوت سجود السهو ان سلم عمدا وان قرب الفصل أو سهوا وطال عرفا واذا سجد صار عائدا الى الصلاة فيجب أن يعيد السلام واذا عاد الامام لزم المأموم الساهي العود والا بطلت صلاته ان تعمد وعلم ولو قام المسبوق ليتم فيلزمه العود لمتابعة امامه اذا عاد (تنبيه) لو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد وافقه وجوبا في السجود أو قبل أقله تابعه وجوبا ثم يتم تشهده (ولو شك بعد سلام) في اخلال شرط أو ترك (فرض غير نية و) تكبير (تحرم لم يؤثر) والا لعسر وشق ولأن الظاهر مضيها على الصحة أما الشك في النية وتكبيرة الاحرام فيؤثر على المعتمد خلافا لمن أطال في عدم الفرق وخرج بالشك ما لو تيقن ترك فرض بعد سلام فيجب البناء ما لم يطل الفصل أو يطأ نجسا وان استدبر القبلة أو تكلم أو مشى قليلا قال الشيخ زكريا في شرح الروض وان خرج من المسجد والمرجع في طول الفصل وقصره الى العرف وقيل يعتبر القصر بالقدر الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبر ذي اليدين والطول بما زاد عليه والمنقول في الخبر أنه قام ومضى الى ناحية المسجد وراجع ذا اليدين وسأل الصحابة انتهى وحكى الرافعي عن البويطي ان الفصل الطويل ما يزيد على قدر ركعة وبه قال أبو اسحق وعن أبي هريرة أن الطويل قدر الصلاة التي كان فيها (قاعدة) وهي ان ما شك في تغيره عن أصله يرجع به الى الأصل وجودا كان أو عدما ويطرح الشك فلذا قالوا كمعدوم مشكوك فيه (تتمة) تسن سجدة التلاوة لقارئ وسامع جميع آية سجدة ويسجد مصل لقراءته الا مأموما فيسجد هو لسجدة امامه فان سجد امامه وتخلف هو عنه أو سجد هو دونه بطلت صلاته ولو لم يعلم المأموم سجوده الا بعد رفع رأسه من السجود لم تبطل صلاته ولم يسجد بل ينتظر قائما أو قبله هوى فاذا رفع قبل سجوده رفع معه ولا يسجد ويسن للامام في السرية تأخير السجود الى فراغه بل بحث ندب تأخيره في الجهرية أيضا في الجوامع العظام لأنه يخلط على المأمومين ولو قرأ آيتها فركع بأن بلغ أقل الركوع ثم بدا له السجود لم يجز لفوات محله ولو هوى للسجود فلما بلغ حد الركوع صرفه له لم يكفه عنه وفروضها لغير مصل نية سجود التلاوة وتكبير تحرم وسجود كسجود الصلاة وسلام ويقول فيها ندبا سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين (فائدة) تحرم القراءة بقصد السجود فقط في صلاة أو وقت مكروه وتبطل الصلاة به بخلافها بقصد السجود وغيره مما يتعلق بالقراءة فلا كراهة مطلقا ولا يحل التقرب الى الله تعالى بسجدة بلا سبب ولو بعد الصلاة وسجود الجهلة بين يدي مشايخهم حرام اتفاقا

(فصل في مبطلات الصلاة) (تبطل الصلاة) فرضها ونفلها لا الصوم واعتكاف (بنية قطعها) وتعليقه بحصول شيء ولو محالا عاديا (وتردد فيه) أي القطع ولا مؤاخذة بوسواس قهري في الصلاة كالايمان وغيره (وبفعل كثير) يقينا من غير جنس أفعالها ان صدر ممن علم تحريمه أو جهله ولم يعذر حال كونه (ولاء) عرفا في غير شدة الخوف ونفل السفر بخلاف القليل كخطوتين وان اتسعتا حيث لا وثبة والضربتين نعم لو قصد ثلاثا متوالية ثم فعل واحدة أو شرع فيها بطلت صلاته والكثير المتفرق بحيث يعد كل منقطعا عما قبله وحد البغوي بأن يكون بينهما قدر ركعة ضعيف كما في المجموع (ولو كان الفعل الكثير (سهوا) والكثير (كثلاث) مضغات و (خطوات توالت) وان كانت

(قوله ولأن الظاهر مضيها على الصحة) قال حج وبه يتجه أن الشرط كالركن خلافا لما وقع في المجموع فقد صرحوا بأن الشك في الطهارة بعد طواف الفرض لا يؤثر ويجوز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه فيما اذا تيقن الطهر وشك هل أحدث أم لا

بقدر خطوة مغتفرة وكتحريك رأسه ويديه ولومعا والخطوة بفتح الخاء المرة وهى هنا نقل رجل لامام أوغيره فان نقل معها الاخرى ولو بلا تعاقب فخطوتان كما اعتمده شيخنا فى شرح المنهاج لكن الذى جزم به فى شرح الارشاد وغيره ان نقل رجل مع نقل الاخرى الى محاذاتها ولاء خطوة فقط فان نقل كلا على التعاقب فخطوتان بلا نزاع ولو شك فى فعل أقليل هو أوكثير فلا بطلان وتبطل بالوثبة وان لم تتعدد (لا) تبطل (بحركات خفيفة) وان كثرت وتوالت بل تكره (كتحريك اصبع أو) (أصابع) فى حك أو سبحة مع قرار كفه (أو جفن) أو شفة أو ذكر أولسان لانها تابعة لمحالها المستقرة كالاصابع ولذلك بحث ان حركة اللسان ان كانت مع تحويله عن محله أبطل ثلاث منها قال شيخنا وهو محتمل وخرج بالاصابع الكف فتحريكها ثلاثا ولاء مبطل الا أن يكون به جرب لا يصبر معه عادة على عدم الحك فلا تبطل للضرورة قال شيخنا ويؤخذ منه ان من ابتلى بحركة اضطرارية ينشأ عنها عمل كثير سومح فيه وامرار اليد وردها على التوالى بالحك مرة واحدة وكذا رفعها عن صدره ووضعها على موضع الحك مرة واحدة أى ان اتصل أحدهما بالآخر والا فكل مرة على ما استظهره شيخنا (و بنطق) عمدا ولو باكراه (بحرفين) وان تواليا كما استظهره شيخنا من غير قرآن وذكر أودعاء لم يقصد بها مجرد التفهيم كقوله لمن استأذنوه فى الدخول ادخلوها بسلام آمنين فان قصد القراءة أو الذكر وحده أو مع التنبيه لم تبطل وكذا ان أطلق على ما قاله جمع متقدمون لكن الذى فى التحقيق والدقائق البطلان وهو المعتمد وتأتى هذه الصور الاربعة فى الفتح على الامام بالقرآن أو الذكر وفى الجهر بتكبير الانتقال من الامام والمبلغ وتبطل بحرفين (ولو) ظهرا (فى تنحنح لغير تعذر قراءة واجبة) كفاتحة ومثلها كل واجب قولى كتشهد أخير وصلاة فيه فلا تبطل بظهور حرفين فى تنحنح لتعذر ركن قولى (أو) ظهرا فى (نحوه) كسعال وبكاء وعطاس وضحك وخرج بقولى لغير تعذر قراءة واجبة ما اذا ظهر حرفان فى تنحنح لتعذر قراءة مسنونة كالسورة أو القنوت أو الجهر بالفاتحة فتبطل وبحث الزركشى جواز التنحنح للصائم لاخراج نخامة تبطل صومه قال شيخنا ويتجه جوازه للمفطر أيضا لاخراج نخامة تبطل صلاته بان نزلت لحد الظاهر ولم يمكنه اخراجها الا به ولو تنحنح امامه فبان منه حرفان لم يجب مفارقته لان الظاهر تحرزه عن المبطل نعم ان دلت قرينة حاله على عدم عذره وجبت مفارقته كما بحثه السبكى ولو ابتلى شخص بنحو سعال دائم بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا سعال مبطل قال شيخنا الذى يظهر العفو عنه ولا قضاء عليه لو شفى (أو) بنطق (بحرف مفهم) كق وع وف أو بحرف ممدود لان الممدود فى الحقيقة حرفان ولا تبطل الصلاة بتلفظه بالعربية بقربة توقفت على اللفظ كنذر وعتق كأن قال نذرت لزيد بألف أو أعتقت فلانا وليس مثله التلفظ بنية صوم أو اعتكاف لانها لا تتوقف على اللفظ فلم تحتج اليه ولا بدعاء جائز ولو لغيره بلا تعليق ولا خطاب لمخلوق فيهما فتبطل بهما عند التعليق كأن شفى الله مريضى فعلى عتق رقبة أو اللهم اغفرلى ان شئت وكذا عند خطاب مخلوق غير النبى صلى الله عليه وسلم ولو عند سماعه لذكره على الاوجه نحو نذرت لك بكذا أو رحمك الله ولو لميت ويسن لمصل سلم عليه الرد بالاشارة باليد أو الرأس ولو ناطقا ثم بعد الفراغ منها باللفظ ويجوز الرد بقوله وعليه السلام كالتشميت برحمه الله ولغير مصل رد سلام تحال مصل ولمن عطس فيها ان يحمد ويسمع نفسه (لا) تبطل (بيسير نحو تنحنح) عرفا (لغلبة) عليه (و) لا بيسير (كلام) عرفا كالكلمتين والثلاث قال شيخنا ويظهر ضبط الكلمة هنا بالعرف (بسهو) أى مع سهوه عن كونه فى الصلاة بان نسى انه فيها لانه صلى الله عليه وسلم لما سلم من ركعتين تكلم بقليل معتقدا الفراغ وأجابوه به مجوزين النسخ ثم بنى هو وهم عليها ولو ظن بطلانها بكلامه القليل سهوا فتكلم كثيرا لم يعذر وخرج بيسير تنحنح لغلبة وكلام بسهو كثيرهما فتبطل بكثرتهما ولو مع غلبة وسهو وغيره (أو) مع (سبق لسان) اليه (أو) مع (جهل تحريمه) أى الكلام فيها (لقرب اسلام) وان كان بين المسلمين (أو بعد عن العلماء) أى عن

بعرف

(قوله وتبطل بالوثبة) أى الفاحشة وفى ع ش أفتى شيخنا الرملى بان حركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بها اهـ سم على حج (قوله بحرفين) ولو من منسوخ لفظه أو من حديث قدسى وان لم يفيدا وذلك لخبر مسلم أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس

بعرف ذلك ولو سلم ناسيا ثم تكلم عامدا أى يسيرا أو جهل تحريم ما أتى به مع علمه بتحريم جنس الكلام أو كون التنحنح مبطلا مع علمه بتحريم الكلام لم تبطل لخفاء ذلك على العوام (و) تبطل (بمفطر) وصل لجوفه وان قل وأكل كثير سهوا وان لم يبطل به الصوم فلو ابتلع نخامة نزلت من رأسه لحد الظاهر من فمه أو ريقا متنجسا بنحو دم لثته وان ابيض أو متغيرا بحمرة نحو تنبل بطلت أما الاكل القليل عرفا ولا يتقيد بنحو سمسمة من ناس أو جاهل معذور ومن مغلوب كان نزلت نخامته لحد الظاهر وعجز عن مجها أو جرى ريقه بطعام بين اسنانه وقد عجز عن تمييزه ومجه فلا يضر للعذر (و) تبطل (بزيادة ركن فعلى عمدا) لغير متابعة كزيادة ركوع أو سجود وان لم يطمئن فيه ومنه كما قال شيخنا ان ينحنى الجالس الى ان تحاذى جبهته ما أمام ركبتيه ولو لتحصيل توركه أو افتراشه المندوب لان المبطل لا يغتفر للمندوب ويغتفر القعود اليسير بقدر جلسة الاستراحة قبل السجود وبعد سجدة التلاوة وبعد سلام امام مسبوق فى غير محل تشهده أما وقوع الزيادة سهوا أو جهلا عذر به فلا يضر كزيادة سنة نحو رفع اليدين فى غير محله أو ركن قولى كالفاتحة أو فعلى للمتابعة كأن ركع أو سجد قبل امامه ثم عاد اليه (و) تبطل (باعتقاد) أو ظن (فرض) معين من فروضها (نفلا) لتلاعبه لا ان اعتقد العامى نفلا من أفعالها فرضا أو علم أن فيها فرضا ونفلا ولم يميز بينهما ولا قصد بفرض معين النفلية ولا ان اعتقد أن الكل فروض

{تنبيه} ومن المبطل أيضا حدث ولو بلا قصد واتصال نجس لا يعفى عنه الا ان دفعه حالا وانكشاف عورة الا ان كشفها ريح فستر حالا وترك ركن عمدا وشك فى نية التحرم أو شرط لها مع مضى ركن قولى أو فعلى أو طول زمن و بعض القولى ككله مع طول زمن شك أو مع قصره ولم يعد ما قرأه فيه {فرع} لو أخبره عدل رواية بنحو نجس أو كشف عورة مبطل لزمه قبوله أو بنحو كلام مبطل فلا (وندب لمنفرد رأى جماعة) مشروعة (أن يقلب فرضه) الحاضر لا الفائت (نفلا) مطلقا (ويسلم من ركعتين) اذا لم يقم لثالثة ثم يدخل فى الجماعة نعم ان خشى فوت الجماعة ان تم ركعتين استحب له قطع الصلاة واستئنافها جماعة ذكره فى المجموع وبحث البلقينى أنه يسلم ولو من ركعة أما اذا قام لثالثة أتمها ندبا ان لم يخش فوت الجماعة ثم يدخل فى الجماعة

{فصل فى الاذان والاقامة} هما لغة الاعلام وشرعا ما عرف من الالفاظ المشهورة فيهما والاصل فيهما الاجماع المسبوق برؤية عبد الله بن زيد المشهورة ليلة تشاوروا فيما يجمع الناس وهى كما فى سنن أبى داود عن عبد الله انه قال لما أمر النبى صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بى وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا فى يده فقلت يا عبد الله أتبيع الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعو به الى الصلاة قال أولا أدلك على ما هو خير من ذلك فقلت له بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر الى آخر الاذان ثم استأخر عنى غير بعيد ثم قال وتقول اذا قمت الى الصلاة الله أكبر الله أكبر الى آخر الاقامة فلما أصبحت أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال انها لرؤيا حق ان شاء الله قم مع بلال فألق عليه ما رأيت فليؤذن به فانه أندى صوتا منك فقمت مع بلال فجعلت ألقيه عليه فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو فى بيته فخرج يجر رداءه ويقول والذى بعثك بالحق يا رسول لقد رأيت مثل ما رأى فقال صلى الله عليه وسلم فلله الحمد قيل رآها بضعة عشر صحابيا وقد يسن الاذان لغير الصلاة كما فى أذن المهموم والمصروع والغضبان ومن ساء خلقه من انسان أو بهيمة وعند الحريق وعند تغول الغيلان أى تمرد الجن وهو والاقامة فى اذنى المولود وخلف المسافر (يسن) على الكفاية ويحصل بفعل البعض (أذان واقامة) لخبر الصحيحين اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم (لذكر ولو) صبيا و(منفردا وان سمع أذانا) من غيره على المعتمد خلافا لما فى شرح مسلم نعم ان سمع اذان الجماعة وأراد الصلاة معهم لم يسن له على الاوجه (لمكتوبة) ولو فائتة دون غيرها كالسنن وصلاة الجنازة والمنذورة ولو اقتصر على أحدهما لنحو ضيق وقت فالاذان أولى به ويسن اذانان لصبح واحد قبل الفجر وآخر بعده فان اقتصر

(قوله بقدر جلسة الاستراحة) وقدرها قدر الجلوس بين السجدتين بذكره كما فى المجموع وقيل بأزيد من الطمأنينة ومعتمد م ر وخط كراهة تطويل جلسة الاستراحة عن قدر الجلوس بين السجدتين ولا بطلان لو طال وخالفهما حج (قوله أندى صوتا) اى أعلى صوتا (قوله فى اذنى المولود) اى فيؤذن فى اليمنى ويقيم فى اليسرى كما سيأتى فى محله ان شاء الله تعالى (قوله يسن على الكفاية الخ) أى لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بهما فى حديث الاعرابى مع ذكر الوضوء والاستقبال واركان الصلاة ولانهما للاعلام بالصلاة فلم يجبا

فالاولى بعده وأذانان للجمعة أحدهما بعد صعود الخطيب المنبر والآخر الذى قبله انما أحدثه عثمان رضى الله عنه لما كثر الناس فاستحبابه عند الحاجة كأن توقف حضورهم عليه والا كان الاقتصار على الاتباع أفضل (و) سن (أن يؤذن للاولى) فقط (من صلوات توالت) كفوائت وصلاتى جمع وفائتة وحاضرة دخل وقتها قبل شروعه فى الاذان (ويقيم لكل) منها للاتباع (و) سن (اقامة لانثى) سرا وخنثى فان أذنت للنساء سرا لم يكره أو جهرا حرم (وينادى لجماعة) مشروعة فى (نفل) كعيد وتراويح ووتر أفرد عنها برمضان وكسوف (الصلاة) بنصبه اغراء ورفعه مبتدأ (جامعة) بنصبه حالا ورفعه خبرا المذكور ويجزئ الصلاة الصلاة وهلموا الى الصلاة ويكره حى على الصلاة وينبغى ندبه عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون نائبا عن الاذان والاقامة وخرج بقولى لجماعة ما لا يسن فيه الجماعة وما فعل فرادى وبنفل منذورة وصلاة جنازة (وشرط فيهما) أى فى الاذان والاقامة (ترتيب) أى الترتيب المعروف فيهما للاتباع فان عكس ولو ناسيا لم يصح وله البناء على المنتظم منهما ولو ترك بعضهما أتى به مع اعادة ما بعده (وولاء) بين كلماتهما نعم لا يضر يسير كلام وسكوت ولو عمدا ويسن ان يحمد سرا اذا عطس وان يؤخر رد السلام وتشميت العاطس الى الفراغ (وجهر) ان أذن أو أقام (لجماعة) فينبغى اسماع واحد جميع كلماته أما المؤذن أو المقيم لنفسه فيكفيه اسماع نفسه فقط (ووقت) أى دخوله (لغير أذان صبح) لان ذلك للاعلام فلا يجوز ولا يصح قبله اما أذان الصبح فيصح من نصف ليل (وسن تثويب) لاذان (صبح) وهو ان يقول بعد الحيعلتين الصلاة خير من النوم مرتين ويثوب (١) لاذان فائتة صلى وكره لغير صبح (وترجيع) بان يأتى بكلمتى الشهادتين مرتين سرا أى بحيث يسمع من قرب منه عرفا قبل الجهر بهما للاتباع ويصح بدونه (وجعل مسبحتيه بصماخيه) فى الاذان دون الاقامة لانه أجمع للصوت قال شيخنا ان أراد رفع الصوت به وان تعذرت يد جعل الاخرى أو سبابة من جعل غيرها من بقية الاصابع (و) سن (فيهما) أى فى الاذان والاقامة (قيام) وان يؤذن على موضع عال ولو لم يكن للمسجد منارة سن بسطحه ثم بيابه (واستقبال) للقبلة وكره تركه (وتحويل وجهه) لا الصدر (فيهما يمينا) مرة (فى حى على الصلاة) فى المرتين ثم يرد وجهه للقبلة (وشمالا) مرة (فى حى على الفلاح) فى المرتين ثم يرد وجهه للقبلة ولو لاذان الخطبة أو ان يؤذن لنفسه ولا يلتفت فى التثويب على نزاع فيه ﴿تنبيه﴾ يسن رفع الصوت بالاذان لمنفرد فوق ما يسمع نفسه ولمن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحدا منهم وان يبالغ كل فى جهرية للامر به وخفضه به فى مصلى أقيمت فيه جماعة وانصرفوا وترتيله وادراج الاقامة وتسكين راء التكبيرة الاولى فان لم يفعل فالافصح الضم وادغام دال محمد فى راء رسول الله لان تركه من اللحن الخفى وينبغى النطق بهاء الصلاة ويكرهان من محدث وصبى وفاسق ولا يصح نصبه وهما أفضل من الامامة لقوله تعالى ومن أحسن قولا ممن دعا الى الله قالت عائشة رضى الله عنها هم المؤذنون وقيل هى أفضل منهما وفضلت من أحدهما بلا نزاع (و) سن (لسامعهما) سماعا يميز الحروف والا لم يعتد بسماعه كما قال شيخنا آخرا (أن يقول ولو متوضأ) أو جنبا أو حائضا خلافا للسبكى فيهما أو متنجسا فيما يظهر (مثل قولهما) ان لم يلحنا لحنا يغير المعنى فيأتى بكل كلمة عقب فراغه منها حتى فى الترجيع وان لم يسمعه ولو سمع بعض الاذان أجاب فيه وفيما لم يسمعه ولو ترتب المؤذنون أجاب الكل ولو بعد صلاته ويكره ترك اجابة الاول ويقطع للاجابة القراءة والذكر والدعاء وتكره لمجامع وقاضى حاجة بل يجيبان بعد الفراغ كمصلى ان قرب الفصل لا لمن بحمام ومن بدنه ما عدا فمه نجس وان وجد ما يطهره (الا فى حيعلات فيحوقل) المجيب أى يقول فيهما لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم أى لا تحول عن معصية الله الا به ولا قوة على طاعته الا بمعونته (ويصدق) أى يقول صدقت وبررت مرتين أى صرت ذا بر أى خير كثير (ان ثوب) أى أتى بالتثويب فى الصبح ويقول فى كلمتى الاقامة أقامها الله وأدامها وجعلنى من صالحى أهلها (و) سن (لكل) من مؤذن ومقيم وسامعهما (أن يصلى) ويسلم (على النبى) صلى الله عليه وسلم (بعد فراغهما) أى بعد فراغ كل

(قوله واستقبال الخ) فى شيخنا لو دار المؤذن حال أذانه كفى ان سمع آخره من سمع أوله اه سم ونقل سم والاطفيحى عن م ر ان الدوران المذكور مكروه وجزم جمل المحشين بانه يدور للحاجة ككبر البلد اه (قوله صدقت وبررت) لو قال هذه الكلمة فى الصلاة بطلت كما لو قال الله متعجبا

(١) قوله لاذان فائتة صلى هكذا بالاصل الذى بايدينا ولعل الصواب صبح بدل صلى فليحرر اه مصححه

منهما ان طال فصل بينهما والا فيكفى لهما دعاء واحد (ثم) يقول كل منهم رافعا يديه (اللهم رب هذه الدعوة) أى الاذان والاقامة (الى آخره) تتمته التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذى وعدته والوسيلة هى أعلى درجة فى الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعة فى فصل القضاء يوم القيامة ويسن أن يقول بعد أذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلك وادبار نهارك وأصوات دعاتك فاغفر لى وتسن الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم قبل الاقامة على ما قاله النووى فى شرح الوسيط واعتمده شيخنا ابن زياد وقال أما قبل الاذان فلم أر فى ذلك شيأ وقال الشيخ الكبير البكرى انها تسن قبلهما ولا يسن محمد رسول الله بعدهما قال الروياني فى البحر يستحب أن يقرأ بين الاذان والاقامة آية الكرسى لخبر أن من قرأ ذلك بين الاذان والاقامة لم يكتب عليه ما بين الصلاتين ﴿فرع﴾ أفتى البلقينى فيمن وافق فراغه من الوضوء فراغ المؤذن بأنه يأتى بذكر الوضوء لانه للعبادة التى فرغ منها ثم يذكر الاذان قال وحسن أن يأتى بشهادتى الوضوء ثم بدعاء الاذان لتعلقه بالنبى صلى الله عليه وسلم ثم بالدعاء لنفسه

(فصل فى صلاة النفل) وهو لغة الزيادة وشرعا ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ويعبر عنه بالتطوع والسنة والمستحب والمندوب وثواب الفرض يفضله بسبعين درجة كما فى حديث صححه ابن خزيمة وشرع ليكمل نقص الفرائض بل وليقوم فى الآخرة لا فى الدنيا مقام ما ترك منها لعذر كنسيان كما نص عليه والصلاة أفضل عبادات البدن بعد الشهادتين ففرضها أفضل الفروض ونفلها أفضل النوافل ويليها الصوم فالحج فالزكاة على ما جزم به بعضهم وقيل أفضلها الزكاة وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غير ذلك والخلاف فى الاكثار من واحد أى عرفا مع الاقتصار على الآكد من الآخر والا فصوم يوم أفضل من ركعتين وصلاة النفل قسمان قسم لا تسن له جماعة كالرواتب التابعة للفرائض وهى ما تأتى آنفا (يسن) للاخبار الصحيحة الثابتة فى السنن (أربع ركعات قبل عصر و) أربع قبل (ظهر و) أربع (بعده وركعتان بعد مغرب) وندب وصلهما بالفرض ولا يفوت فضيلة الوصل باتيانه قبلهما الذكر المأثور بعد المكتوبة (و) بعد (عشاء) ركعتان خفيفتان (وقبلهما) ان لم يشتغل بهما عن اجابة المؤذن فان كان بين الاذان والاقامة ما يسعهما فعلهما والا أخرهما (و) ركعتان قبل (صبح) ويسن تخفيفهما وقراءة الكافرون والاخلاص فيهما لخبر مسلم وغيره وورد أيضا فيهما ألم نشرح لك وألم تر كيف وأن من داوم على قراءتهما فيهما زالت عنه علة البواسير فيسن الجمع فيهما بينهن ليتحقق الاتيان بالوارد أخذا مما قاله النووى فى انى ظامت نفسى ظلما كثيرا كبيرا ولم يكن بذلك مطولا لهما تطويلا يخرج عن حد السنة والاتباع كما قاله شيخنا ابن حجر وزياد ويندب الاضطجاع بينهما وبين الفرض ان لم يؤخرهما عنه ولو لغير متهجد والاولى كونه على الشق الايمن فان لم يرد ذلك فصل بنحو كلام أو تحول ﴿تنبيه﴾ يجوز تأخير الرواتب القبلية عن الفرض وتكون أداء وقد يسن كان حضر والصلاة تقام أو قربت اقامتها بحيث لو اشتغل بها يفوته تحرم الامام فيكره الشروع فيها ولا تقديم البعدية عليه لعدم دخول وقتها وكذا بعد خروج الوقت على الاوجه والمؤكد من الرواتب عشر وهو ركعتان قبل صبح وظهر وبعده وبعد مغرب وعشاء (و) يسن (وتر) أى صلاته بعد العشاء لخبر الوتر حق على كل مسلم وهو أفضل من جميع الرواتب للخلاف فى وجوبه (وأقله ركعة) وان لم يتقدمها نفل من سنة العشاء أو غيرها قال فى المجموع وأدنى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس فسبع فتسع (وأكثره احدى عشرة) ركعة فلا يجوز الزيادة عليها بنية الوتر وانما يفعل الوتر أوتارا ولو أحرم بالوتر ولم ينو عددا صح واقتصر على ما شاء منه على الاوجه قال شيخنا وكان بحث بعضهم الحاقه بالنفل المطلق فى ان له اذا نوى عددا أن يزيد وينقص توهمه من ذلك وهو غلط صريح وقوله ان فى كلام الغزالى عن الفورانى ما يؤخذ منه ذلك وهم أيضا كما يعلم من البسيط ويجرى ذلك فيمن أحرم بسنة الظهر الاربع بنية الوصل فلا يجوز له الفصل بان يسلم من ركعتين وان نواه قبل النقص خلافا لمن وهم فيه أيضا اه ويجوز لمن زاد على ركعة الفصل بين كل ركعتين بالسلام وهو أفضل من الوصل بتشهد أو تشهدين فى الركعتين

(قوله الاضطجاع) وحكمته ان يتذكر بذلك ضجعة القبر حتى يتفرغ للاعمال الصالحة ويتهيأ لذلك (قوله أو تحول) أى عن المكان الذى صلى فيه الركعتين (قوله وكذا بعد خروج الوقت) أى لا يفعل البعدية التى لم يفعل متبوعها ولو بعد خروج الوقت فتنبه

الأخيرتين ولا يجوز الوصل بأكثر من تشهدين والوصل خلاف الأولى فيما عدا الثلاث وفيها مكروه للنهي عنه في خبر ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب وتسن لمن أوتر بثلاث أن يقرأ في الأولى سبح وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الإخلاص والمعوذتين للاتباع فلو أوتر بأكثر من ثلاث فيسن له ذلك في الثلاثة الأخيرة إن فصل عما قبلها وإلا فلا كما أفتى به البلقيني ولمن أوتر بأكثر من ثلاث قراءة الإخلاص في أوائله فصل أو وصل وأن يقول بعد الوتر ثلاثا سبحان الملك القدوس ويرفع صوته بالثالثة ثم يقول اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ووقت الوتر والتراويح بين صلاة العشاء ولو بعد المغرب في جمع التقديم وطلوع الفجر ولو خرج الوقت لم يجز قضاؤها قبل العشاء كالرواتب البعدية خلافا لما رجحه بعضهم ولو بان بطلان عشائه بعد فعل الوتر أو التراويح وقع نفلا مطلقا (فرع) يسن لمن وثق بيقظته قبل الفجر بنفسه أو غيره أن يؤخر الوتر كله لا التراويح عن أول الليل وإن فاتت الجماعة فيه بالتأخير في رمضان لخبر الشيخين اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا وتأخيره عن صلاة الليل الواقعة فيه ولمن لم يثق بها أن يعجله قبل النوم ولا يندب إعادته ثم إن فعل الوتر بعد النوم حصل له به سنة التهجد أيضا وإلا كان وترا لا تهجدا وقيل الأولى أن يوتر قبل أن ينام مطلقا ثم يقوم ويتهجد لقول أبي هريرة رضي الله عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أوتر قبل أن أنام رواه الشيخان وقد كان أبو بكر رضي الله عنه يوتر قبل أن ينام ثم يقوم ويتهجد وعمر رضي الله عنه ينام قبل أن يوتر ويقوم ويتهجد ويوتر فترافعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا أخذ بالحزم يعني أبا بكر وهذا أخذ بالقوة يعني عمر وقد روي عن عثمان مثل فعل أبي بكر وعن علي مثل فعل عمر رضي الله عنهم قال في الوسيط واختار الشافعي فعل أبي بكر رضي الله عنه وأما الركعتان اللتان يصليهما الناس جلوسا بعد الوتر فليستا من السنة كما صرح به الجوجري والشيخ زكريا قال في المجموع ولا تغتر بمن يعتقد سنية ذلك ويدعو إليه لجهالته (و) يسن (الضحى) لقوله تعالى يسبحن بالعشي والإشراق قال ابن عباس صلاة الإشراق صلاة الضحى روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى سبحة الضحى أي صلاتها ثماني ركعات وسلم من كل ركعتين (وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان) كما في التحقيق والمجموع وعليه الأكثرون فتحرم الزيادة عليها بنية الضحى وهي أفضلها على ما في الروضة وأصلها فيجوز الزيادة عليها بنيتها إلى ثنتي عشرة ويندب أن يسلم من كل ركعتين ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح إلى الزوال والاختيار فعلها عند مضي ربع النهار لحديث صحيح فيه فإن ترادفت فضيلة التأخير إلى ربع النهار وفضيلة أدائها في المسجد إن لم يؤخرها فالأولى تأخيرها إلى ربع النهار وإن فات به فعلها في المسجد لأن الفضيلة المتعلقة بالوقت أولى بالمراعاة من المتعلقة بالمكان ويسن أن يقرأ فيها سورتي والشمس والضحى وورد أيضا قراءة الكافرون والإخلاص والأوجه أن ركعتي الإشراق من الضحى خلافا للغزالي ومن تبعه (و) يسن (ركعتا تحية) لداخل مسجد وإن تكرر دخوله أو لم يرد الجلوس خلافا للشيخ نصر وتبعه الشيخ زكريا في شرح المنهج والتحرير بقوله إن أراد الجلوس لخبر الشيخين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وتفوت التحية بالجلوس الطويل وكذا القصير إن لم يسه أو يجهل ويلحق بهما على الأوجه ما لو احتاج للشرب فيقعد له قليلا ثم يأتي بها لا بطول قيام أو إعراض عنها وإن أحرم بها قائما ثم قعد لإتمامها وكره تركها من غير عذر نعم إن قرب قيام مكتوبة جمعة أو غيرها وخشي لو اشتغل بالتحية فوات فضيلة التحرم انتظره قائما ويسن لمن لم يتمكن منها ولو بحدث أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أربعا وتكره لخطيب دخل وقت الخطبة ولمريد طواف دخل المسجد لا لمدرس خلافا لبعضهم (و) ركعتا (استخارة) وإحرام وطواف ووضوء وتتأدى ركعتا التحية وما بعدها بركعتين فأكثر من فرض

(قوله وإلا) أي وإن لم يفصل الثلاثة الأخيرة عما قبلها (فلا) أي فلا يسن له أن يقرأ في الثلاث الأخيرة ما ذكر وعبارة حج بعد قوله للاتباع وقضيته أن ذلك إنما سن إن أوتر بثلاث لأنه إنما ورد فيهن فلو أوتر بأكثر فهل يسن له ذلك في الثلاث الأخيرة فصل أو وصل محل نظر (قوله للشيخ نصر) أي القائل بعدم طلب التحية لمن لم يرد الجلوس في المسجد أو تكرر منه الدخول (قوله ما لو احتاج للشرب فيقعد له) أي ولا تفوت التحية لذلك الجلوس وفي شيخنا لا تفوت التحية بالجلوس للوضوء عند خط فإن أطلق في الجلوس عمدا أي لم يلاحظ أن جلوسه لأجل الوضوء فاتته التحية كما في الونائي

او

أو نفل آخر وإن لم ينوها معه أي يسقط طلبها بذلك أما حصول ثوابها فالوجه توقفه على النية لخبر إنما الأعمال بالنيات كما قاله جمع متأخرون واعتمده شيخنا لكن ظاهر كلام الأصحاب حصول ثوابها وإن لم ينوها معه وهو مقتضى كلام المجموع ويقرأ ندبا في أولى ركعتي الوضوء بعد الفاتحة ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم إلى رحيما وفي الثانية ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه إلى رحيما ومنه صلاة الأوابين وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء وروي ستا أو أربعا أو ركعتين وهما الأقل وتتأدى بفوائت وغيرها خلافا لشيخنا والأولى فعلها بعد الفراغ من أذكار المغرب وصلاة التسبيح وهي أربع ركعات بتسليمة أو تسليمتين وحديثها حسن لكثرة طرقه وفيها ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها إلا متهاون بالدين ويقول في كل ركعة منها خمسة وسبعين سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمسة عشر بعد القراءة وعشرا في كل من الركوع والاعتدال والسجودين والجلوس بينهما بعد الذكر الوارد فيها وجلسة الاستراحة ويكبر عند ابتدائها دون القيام منها وأتي بها في محل التشهد قبله ويجوز جعل الخمسة عشر قبل القراءة وحينئذ يكون عشر الاستراحة بعد القراءة ولو تذكر في الاعتدال ترك تسبيحات الركوع لم يجز العود إليه ولا فعلها في الاعتدال لأنه ركن قصير بل يأتي بها في السجود ويسن أن لا يخلي الأسبوع منها أو الشهر * والقسم الثاني ما تسن فيه الجماعة (و) هو (صلاة العيدين) أي العيد الأكبر والأصغر بين طلوع شمس وزوالها وهي ركعتان ويكبر ندبا في أولى ركعتي العيدين ولو مقضية على الأوجه بعد افتتاح سبعا وفي الثانية خمسا قبل تعوذ فيهما رافعا يديه مع كل تكبيرة ما لم يشرع في قراءة ولا يتدارك في الثانية إن تركه في الأولى وفي ليلتهما من غروب الشمس إلى أن يحرم الإمام مع رفع صوت وعقب كل صلاة ولو جنازة من صبح عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق وفي عشر ذي الحجة حين يرى شيئا من بهيمة الأنعام أو يسمع صوتها (و) صلاة (الكسوفين) أي كسوف الشمس والقمر وأقلها ركعتان كسنة الظهر وأدنى كمالها زيادة قيام وقراءة وركوع في كل ركعة والأكمل أن يقرأ بعد الفاتحة في القيام الأول البقرة أو قدرها وفي الثاني كمائتي آية منها والثالث كمائة وخمسين والرابع كمائة وأن يسبح في أول ركوع وسجود كمائة من البقرة وفي الثاني من كل منهما كثمانين والثالث منهما كسبعين والرابع كخمسين (بخطبتين) أي معهما (بعدهما) أي يسن خطبتان بعد فعل صلاة العيدين ولو في غد فيما يظهر والكسوفين ويفتتح أولى خطبتي العيدين لا الكسوف بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولاء وينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه في فصول الخطبة قاله السبكي ولا تسن هذه التكبيرات للحاضرين (و) صلاة (استسقاء) عند الحاجة للماء لفقده أو ملوحته أو قلته بحيث لا يكفي وهي كصلاة العيد لكن يستغفر الخطيب بدل التكبير في الخطبة ويستقبل القبلة حالة الدعاء بعد صدر الخطبة الثانية أي نحو ثلثها (و) صلاة (التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان لخبر من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ويجب التسليم من كل ركعتين فلو صلى أربعا منها بتسليمة لم تصح بخلاف سنة الظهر والعصر والضحى والوتر وينوي بها التراويح أو قيام رمضان وفعلها أول الوقت أفضل من فعلها أثناءه بعد النوم خلافا لما وهمه الحليمي وسميت تراويح لأنهم كانوا يستريحون لطول قيامهم بعد كل تسليمتين وسر العشرين أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر فضوعفت فيه لأنه وقت جد وتشمير وتكرير قل هو الله أحد ثلاثا ثلاثا في الركعات الأخيرة من ركعاتها بدعة غير حسنة لأن فيه إخلالا بالسنة كما أفتى به شيخنا ويسن التهجد إجماعا وهو التنفل ليلا بعد النوم قال الله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وورد في فضله أحاديث كثيرة وكره لمعتاده تركه بلا ضرورة ويتأكد أن لا يخل بصلاة في الليل بعد النوم ولو ركعتين لعظم فضل ذلك ولا حد لعدد ركعاته وقيل حدها اثنتا عشرة وأن يكثر فيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الأخير آكد وأفضله عند السحر لقوله تعالى وبالأسحار هم يستغفرون وأن يوقظ من يطمع في تهجده ويندب قضاء نفل مؤقت إذا فات كالعيد والرواتب والضحى لا ذي سبب ككسوف وتحية وسنة

وضوء ومن فاته ورده أى من النفل المطلق ندب له قضاؤه وكذا غير الصلاة ولا حصر للنفل المطلق وله ان يقتصر على ركعة بتشهد مع سلام بلا كراهة فان نوى فوق ركعة فله التشهد فى كل ركعتين وفى ثلاث وأربع فأكثر أو نوى قدرا فله زيادة ونقص ان نويا قبلهما والا بطلت صلاته فلو نوى ركعتين فقام الى ثالثة سهوا ثم تذكر فيقعد وجوبا ثم يقوم للزيادة ان شاء ثم يسجد للسهو آخر صلاته وان لم يشأ قعد وتشهد وسجد للسهو وسلم ويسن للمتنفل ليلا أو نهارا ان يسلم من كل ركعتين للخبر المتفق عليه صلاة الليل مثنى مثنى وفى رواية صحيحة والنهار قال فى المجموع اطالة القيام أفضل من تكثير الركعات وقال فيه أيضا أفضل النفل عيد أكبر فأصغر فكسوف فخسوف فاستسقاء فوتر فركعتا فجر فبقية الرواتب فجميعها فى مرتبة واحدة فالتراويح فالضحى فركعتا الطواف والتحية والاحرام فالوضوء (فائدة) اما الصلاة المعروفة ليلة الرغائب ونصف شعبان ويوم عاشوراء فبدعة قبيحة وأحاديثها موضوعة قال شيخنا كابن شهبة وغيره وأقبح منها ما اعتيد فى بعض البلاد من صلاة الخمس فى الجمعة الاخيرة من رمضان عقب صلاتها زاعمين أنها تكفر صلوات العام أو العمر المتروكة وذلك حرام

(فصل فى صلاة الجماعة) وشرعت بالمدينة وأقلها امام ومأموم وهى فى الجمعة ثم فى صبحها ثم الصبح ثم العشاء ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب أفضل (صلاة الجماعة فى أداء مكتوبة) لا جمعة (سنة مؤكدة) للخبر المتفق عليه صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة والافضلية تقتضى الندبية فقط وحكمة السبع والعشرين أن فيها فوائد تزيد على صلاة الفذ بنحو ذلك وخرج بالأداء القضاء نعم ان اتفقت مقضية الامام والمأموم سنت الجماعة والا فخلاف الاولى كاداء خلف قضاء وعكسه وفرض خلف نفل وعكسه وتراويح خلف وتر وعكسه وبالمكتوبة المنذورة والنافلة فلا تسن فيهما الجماعة ولا تكره قال النووى والاصح انها فرض كفاية للرجال البالغين الاحرار المقيمين فى المؤداة فقط بحيث يظهر شعارها بمحل اقامتها وقيل انها فرض عين وهو مذهب أحمد وقيل شرط لصحة الصلاة ولا يتأكد الندب للنساء تأكده للرجال فلذلك يكره تركها لهم لا لهن والجماعة فى مكتوبة لذكر بمسجد أفضل نعم ان وجدت فى بيته فقط فهو أفضل وكذا لو كانت فيه أكثر منها فى المسجد على ما اعتمده الاذرعى وغيره وقال شيخنا والاوجه خلافه ولو تعارضت فضيلة الصلاة فى المسجد والحضور خارجه قدم فيما يظهر لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها أو زمانها والمتعلقة بزمانها أولى من المتعلقة بمكانها وتسن اعادة المكتوبة بشرط أن تكون فى الوقت وان لا تزاد فى اعادتها على مرة خلافا للشيخ شيوخنا أبى الحسن البكرى رحمه الله تعالى ولو صليت الاولى جماعة مع آخر ولو واحدا اماما كان أو مأموما فى الأولى وفى الثانية بنية فرض وان وقعت نفلا فينوى اعادة الصلاة المفروضة واختار الامام أنه ينوى الظهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض ورجحه فى الروضة لكن الاول مرجح الاكثرين والفرض الاولى ولو بان فساد الاولى لم تجزئه الثانية على ما اعتمده النووى وشيخنا خلافا لما قاله شيخه زكريا تبعا للغزالى وابن العماد أى اذا نوى بالثانية الفرض (وهى بجمع كثير أفضل) منها فى جمع قليل للخبر الصحيح وما كان أكثر فهو أحب الى الله تعالى (الا لنحو بدعة امامه) أى الكثير كرافضى أو فاسق ولو بمجرد التهمة فالاقل جماعة بل الانفراد أفضل كذا قاله شيخنا تبعا لشيخه زكريا رحمهما الله تعالى وكذا لو كان لا يعتقد وجوب بعض الاركان أو الشروط وان أتى بها لانه يقصد بها النفلية وهو مبطل عندنا (أو) كون القليل بمسجد متيقن حل أرضه أو مال بانيه أو (تعطل مسجد) قريب أو بعيد (منها) أى الجماعة بغيبته عنه لكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فقليل الجمع فى ذلك أفضل من كثيره فى غيره بل بحث بعضهم ان الانفراد بالمتعطل عن الصلاة فيه بغيبته أفضل والاوجه خلافه ولو كان امام القليل أولى بالامامة لنحو علم كان الحضور عنده أولى ولو تعارض الخشوع والجماعة فهى أولى كما أطبقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكفاية أفضل من السنة وأفتى الغزالى وتبعه أبو الحسن البكرى

(قوله ولا حصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب لخبر الصحيحين الصلاة خير موضوع فاستكثر منها أو أقل فله صلاة ما شاء ولو من غير نية عدد ولو ركعة بتشهد ولا كراهة فيه فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد فى كل ركعتين كالرباعية وفى كل ثلاث وكل أربع وهكذا الا ان ذلك معهود فى الفرائض فى الجملة والصحيح منعه فى كل ركعة لانه لم يعهد له نظير أصلا اه ج (قوله بمسجد أفضل) أى من ايقاعها فى غير مسجد مطلقا أو فيه بغير جماعة (قوله اعادة المكتوبة) أى على الاعيان فخرج المنذورة فانها لا تسن اعادتها بل لا تنعقد وصلاة الجنازة لانه لا يتنفل بها كما يأتى فان أعادها صحت ووقعت نفلا وهذه خرجت عن سنن القياس

فى شرحه الكبير على المنهاج بأولوية الانفراد ان لا يخشع مع الجماعة فى أكثر صلاته قال شيخنا وهو كذلك ان فات فى جميعها وافتاء ابن عبد السلام بأن الخشوع أولى مطلقا انما يأتى على ان قول الجماعة سنة ولو تعارض فضيلة سماع القرآن من الامام مع قلة الجماعة وعدم سماعه مع كثرتها كان الاول أفضل ويجوز لمنفرد ان ينوى الاقتداء بامام أثناء صلاته وان اختلفت ركعتهما لكن يكره ذلك له دون مأموم خرج من الجماعة لنحو حدث امامه فلا يكره له الدخول فى جماعة أخرى فاذا اقتدى فى الاثناء لزمه موافقة الامام ثم ان فرغ أولا أتم كمسبوق والا فانتظاره أفضل وتجوز مفارقة بلا عذر مع الكراهة فتفوت فضيلة الجماعة والمفارقة بعذر كمرخص ترك جماعة وتركه سنة مقصودة كتشهد أول وقنوت وسورة وتطويله وبالمأموم ضعف أو شغل لا تفوت فضيلتها وقد تجب المفارقة كان عرض مبطل لصلاة امامه وقد علمه فيلزمه نيتها فورا والا بطلت وان لم يتابعه اتفاقا كما فى المجموع (وتدرك جماعة) فى غير جمعة أى فضيلتها للمصلى (ما لم يسلم امام) أى لم ينطق بميم عليكم فى التسليمة الاولى وان لم يقعد معه بأن سلم عقب تحرمه لادراكه ركنا معه فيحصل له جميع ثوابها وفضلها لكنه دون فضل من أدركها كلها ومن أدرك جزأ من أولها ثم فارق بعذر أو خرج الامام بنحو حدث حصل له فضل الجماعة أما الجمعة فلا تدرك الا بركعة كما يأتى ويسن لجمع حضروا والامام قد فرغ من الركوع الاخير أن يصبروا الى أن يسلم ثم يحرموا ما لم يضق الوقت وكذا لمن سبق ببعض الصلاة ورجا جماعة يدرك معهم الكل لكن قال شيخنا ان محله ما لم يفت بانتظارهم فضيلة أول الوقت ووقت الاختيار سواء فى ذلك الرجاء واليقين وأفتى بعضهم بأنه لو قصدها فلا يدركها كتب له أجرها لحديث فيه (و) تدرك فضيلة (تحرم) مع امام (بحضوره) أى المأموم التحرم (واشتغال به عقب تحرم امامه) من غير تراخ فان لم يحضره أو تراخى فاتته فضيلته نعم يغتفر له وسوسة خفيفة وادراك تحرم الامام فضيلة مستقلة مأمور بها لكونه صفوة الصلاة ولان ملازمه أربعين يوما يكتب له براءة من النار وبراءة من النفاق كما فى الحديث وقيل يحصل فضيلة التحرم بادراك بعض القيام ويندب ترك الاسراع وان خاف فوت التحرم وكذا الجماعة على الاصح الا فى الجمعة فيجب طاقته ان رجا ادراك التحرم قبل سلام الامام ويسن لامام ومنفرد انتظار داخل محل صلاة مريد الاقتداء به فى الركوع والتشهد الاخير لله تعالى بلا تطويل وتمييز بين الداخلين ولو لنحو علم وكذا فى المسجد الثانية ليلحق موافق تخلف لاتمام فاتحة لا خارج عن محلها وان صغر المسجد ولا داخل يعتاد البطء وتأخير الاحرام الى الركوع بل يسن عدمه زجرا له قال الفورانى يحرم الانتظار للتودد ويسن للامام تخفيف الصلاة مع فعل أبعاض وهيآت بحيث لا يقتصر على الاقل ولا يستوفى الاكمل الا ان رضى بتطويله محصورون وكره له تطويل وان قصد لحوق آخرين ولو رأى مصل نحو حريق خفف وهل يلزم أم لا وجهان والذى يتجه انه يلزمه لانقاذ حيوان محترم ويجوز له لانقاذ نحو مال كذلك ومن رأى حيوانا محترما يقصده ظالم أو يغرق لزمه تخليصه وتأخير صلاة أو ابطالها ان كان فيها أو مالا جاز له ذلك وكره له تركه وكره ابتداء نفل بعد شروع المقيم فى الاقامة ولو بغير اذن الامام فان كان فيه أتمه ان لم يخش باتمامه فوت جماعة والا قطعه ندبا ودخل فيها ما لم يرج جماعة أخرى (و) تدرك (ركعة) لمسبوق أدرك الامام راكعا بأمرين (بتكبيرة) لاحرام ثم أخرى لهوى فان اقتصر على تكبيرة اشترط ان يأتى بها (لاحرام) فقط وان يتمها قبل ان يصير الى أقل الركوع والا لم تنعقد الا لجاهل فتنعقد له نفلا بخلاف ما لو نوى الركوع وحده أو خلاها عن التحرم أو مع التحرم لاتشريك أو أطلق لتعارض قرينتى الافتتاح والهوى فوجبت نية التحرم لتمتاز عما عارضها من تكبيرة الهوى (و) بادراك (ركوع محسوب) للامام وان قصر المأموم فلم يحرم الا وهو راكع وخرج بالركوع غيره كالاعتدال وبالمحسوب غيره كركوع محدث ومن فى ركعة زائدة ووقع للزركشى فى قواعده ونقله العلامة أبو السعود بن ظهيرة فى حاشية المنهاج انه يشترط أيضا أن يكون الامام أهلا للتحمل فلو كان الامام صبيا لم يكن مدركا للركعة لانه ليس أهلا للتحمل (تام) بان

(قوله لحديث فيه) قال م ر وظاهر دليلا لا نقلا اه ومثله ج (قوله بحضوره أى المأموم التحرم) أى وان لم يسمعه كما هو ظاهر (قوله على الاصح) أى لان المقصود قد حصل من غيره وقد سقط عنه الفرض بخلافه فى الجمعة اذ المنظور اليه فى الجمعة الفعل وعين الفاعل ومقابل الاصح ما اقتضاه كلام الرافعى من الاسراع اه م ر

يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع وهو بلوغ راحتيه ركبتيه (يقينا) فلو لم يطمئن فيه قبل
ارتفاع الامام منه أو شك في حصول الطمأنينة فلا يدرك الركعة ويسجد الشاك للسهو كما في المجموع
لانه شاك بعد سلام الامام في عدد ركعاته فلا يتحمل عنه وبحث الاسنوى وجوب ركوع أدرك به
ركعة في الوقت (ويكبر) ندبا (مسبوق انتقل معه) لانتقاله فلو أدركه معتدلا كبر للهوى وما بعده
أو ساجدا مثلا غير سجدة تلاوة لم يكبر للهوى اليه ويوافقه ندبا في ذكر ما أدركه فيه من تحميد وتسبيح
وتشهد ودعاء وكذا صلاة على الآل ولو في تشهد المأموم الاول قاله شيخنا ويكبر مسبوق للقيام (بعد
سلاميه ان كان) المحل الذي جلس معه فيه (موضع جلوسه) لو انفرد كان أدركه في ثالثة رباعية
أو ثانية مغرب والا لم يكبر للقيام ويرفع يديه تبعا لامامه القائم من تشهده الاول وان لم يكن محل تشهده
ولا يتورك في غير تشهده الاخير ويسن له ان لا يقوم الا بعد تسليمة الامام وحرم مكث بعد تسليمته
ان لم يكن محل جلوسه فتبطل صلاته به ان تعمد وعلم تحريمه ولا يقوم قبل سلام الامام فان تعمده بلا نية
مفارقة بطلت والمراد مفارقة حد القعود فان سها أو جهل لم يعتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم
بعد سلام الامام ومتى علم ولم يجلس بطلت صلاته وبه فارق من قام عن امامه في التشهد الاول عامدا فانه
يعتد بقراءته قبل قيام الامام لانه يلزمه العود اليه (وشروط القدوة) شروط منها (نية اقتداء أو جماعة)
أو ائتمام بالامام الحاضر أو الصلاة معه أو كونه مأموما (مع تحرم) أي يجب ان تكون هذه النية
مقترنة مع التحرم واذا لم يقترن نية نحو الاقتداء بالتحرم لم تنعقد الجمعة لاشتراط الجماعة فيها وتنعقد
غيرها فرادى فلو ترك هذه النية أو شك فيها وتابع مصليا في فعل كأن هوى للركوع متابعا له أو في سلام
بان قصد ذلك من غير اقتداء به وطال عرفا انتظاره له بطلت صلاته (ونية امامة) أو جماعة (سنة لامام
في غير جمعة) لينال فضل الجماعة وللخروج من خلاف من أوجبها وتصح نيتها مع تحرمه وان لم يكن
خلفه أحد ان وثق بالجماعة على الاوجه لانه سيصير اماما فان لم ينو ولو لعدم علمه بالمقتدين حصل لهم
الفضل دونه وان نواه في الاثناء حصل له الفضل من حينئذ أما في الجمعة فتلزمه مع التحرم (و) منها
(عدم تقدم) في المكان يقينا (على امام بعقب) وان تقدمت أصابعه أما الشك في التقدم فلا يؤثر
ولا يضر مساواته لكنها مكروهة (وندب وقوف ذكر) ولو صبيا لم يحضر غيره (عن يمين الامام) والا سن
له تحويله للاتباع (متأخرا) عنه (قليلا) بان تتأخر أصابعه عن عقب امامه وخرج بالذكر الانثى
فتقف خلفه مع مزيد تأخر (فان جاء) ذكر (آخر احرم عن يساره) بتأخر قليلا (ثم) بعد احرامه
(تأخر) عنه ندبا في قيام أو ركوع حتى يصيرا صفا وراءه (و) وقوف (رجلين) جاآ معا (أو رجال)
قصدوا الاقتداء بمصل (خلفه) صفا (و) ندب وقوف (في صف أول) وهو ما يلي الامام وان تخلله
منبر أو عمود (ثم ما يليه) وهكذا وأفضل كل صف يمينه ولو ترادف يمين الامام والصف الاول قدم فيما
يظهر ويمينه أولى من القرب اليه في يساره وادراك الصف الاول أولى من ادراك ركوع غير الركعة
الاخيرة أما هي فان فوتها قصد الصف الاول فادراكها أولى من الصف الاول (وكره) لمأموم
(انفراد) عن الصف الذي من جنسه ان وجد فيه سعة بل يدخله (وشروع في صف قبل اتمام ما قبله)
من الصف ووقوف الذكر الفرد عن يساره وورائه ومحاذيا له ومتأخرا كثيرا وكل هذه تفوت فضيلة
الجماعة كما صرحوا به ويسن ان لا يزيد ما بين كل صفين والاول والامام على ثلاثة أذرع ويقف خلف
الامام الرجال ثم الصبيان ثم النساء ولا يؤخر الصبيان للبالغين لاتحاد جنسهم (و) منها (علم بانتقال
امام) برؤية له أو لبعض صف أو سماع لصوته أو صوت مبلغ ثقة (و) منها (اجتماعهما) أي الامام
والمأموم (بمكان) كما عهد عليه الجماعات في العصر الخالية (فان كانا بمسجد) ومنه جداره ورحبته وهي
ما خرج عنه لكن حجر لاجله سواء أعلم وقفيتها مسجدا أو جهل أمرها عملا بالظاهر وهو التحويط لكن
ما لم يتيقن حدوثها بعده وانها غير مسجد لا حريمه وهو موضع اتصل به وهيئ لمصلحته كانصباب ماء ووضع

(قوله نية اقتداء) ذكر خمس كيفيات لنية الجماعة قال حج قول حج لا يكفي نية نحو القدوة أو الجماعة بل لابد أن يستحضر الاقتداء بالحاضر ضعيف اه ونحوه في مر (قوله عدم تقدم الخ) في شيخنا لو قدم احدى رجليه وأخر الاخرى أو قارن بها الامام فان اعتمد على المقدمة ضر باتفاقهما أو على المؤخرة لا يضر باتفاقهما أو عليهما ضر عند حج ولا يضر عند مر

نعال (صح الاقتداء) وان زادت المسافة بينهما على ثلثمائة ذراع أو اختلف الابنية بخلاف من ببناء
فيه لا ينفذ بابه اليه بان سمر أو كان سطحا لا مرقى له منه فلا تصح القدوة اذ لا اجتماع حينئذ كما لو وقف
من وراء شباك بجدار المسجد ولا يصل اليه الا باز ورار أو انعطاف بان ينحرف عن جهة القبلة لو أراد
الدخول الى الامام (ولو كان أحدهما فيه) أي المسجد (والآخر خارجه شرط) مع قرب المسافة بان
لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريبا (عدم حائل) بينهما يمنع مرورا أو رؤية (أو وقوف واحد) من
المأمومين (حذاء منفذ) في الحائل ان كان كما اذا كانا ببناءين كصحن وصفة من دار أو كان أحدهما
ببناء والآخر بفضاء فيشترط أيضا هنا ما مر فان حال ما يمنع مرورا كشباك أو رؤية كباب مردود وان
لم تغلق ضبته لمنعه المشاهدة وان لم يمنع الاستطراق ومثله الستر المرخى أو لم يقف أحد حذاء منفذ لم يصح
الاقتداء فيهما واذا وقف واحد من المأمومين حذاء المنفذ حتى يرى الامام أو بعض من معه في بنائه
فحينئذ تصح صلاة من بالمكان الآخر تبعا لهذا المشاهد فهو في حقهم كالامام حتى لا يجوز التقدم عليه
في الموقف والاحرام ولا بأس بالتقدم عليه في الافعال ولا يضرهم بطلان صلاته بعد احرامهم على
الاوجه كرد الريح الباب اثناءها لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (فرع) لو وقف أحدهما
في علو والآخر في سفل اشترط عدم الحيلولة لا محاذاة قدم الاعلى رأس الاسفل وان كانا في غير مسجد
على ما دل عليه كلام الروضة وأصلها والمجموع خلافا لجمع متأخرين ويكره ارتفاع أحدهما على الآخر
بلا حاجة ولو في المسجد (و) منها (موافقة في سنن تفحش مخالفة فيها) فعلا أو تركا فتبطل صلاة من وقعت
بينه وبين الامام مخالفة في سنة كسجدة تلاوة فعلها الامام وتركها المأموم عامدا عالما بالتحريم وتشهد
اول فعله الامام وتركه المأموم أو تركه الامام وفعله المأموم عامدا عالما وان لحقه على القرب حيث لم
يجلس الامام للاستراحة لعدوله عن فرض المتابعة الى سنة أما اذا لم تفحش المخالفة فيها فلا يضر الاتيان
بالسنة كقنوت أدرك مع الاتيان به الامام في سجدته الاولى وفارق التشهد الاول بانه فيه أحدث قعودا
لم يفعله الامام وهذا انما طول ما كان فيه الامام فلا فحش وكذا لا يضر الاتيان بالتشهد الاول ان
جلس امامه للاستراحة لان الضار انما هو احداث جلوس لم يفعله الامام والا لم يجز وأبطل صلاة العالم
العامد ما لم ينو مفارقته وهو فراق بعذر فيكون أولى واذا لم يفرغ المأموم منه مع فراغ الامام جاز له
التخلف لاتمامه بل ندب ان علم انه يدرك الفاتحة بكمالها قبل ركوع الامام لا التخلف لاتمام سورة بل
يكره اذا لم يلحق الامام في الركوع (و) منها (عدم تخلف عن امام بركنين فعليين) متواليين تامين (بلا
عذر مع تعمد وعلم) بالتحريم وان لم يكونا طويلين فان تخلف بهما بطلت صلاته لفحش المخالفة
كأن ركع الامام واعتدل وهوى للسجود أي زال من حد القيام والمأموم قائم وخرج بالفعليين
القوليان والقولي والفعلي (و) عدم تخلف عنه معهما (بأكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يحسب منها
الاعتدال والجلوس بين السجدتين (بعذر أوجبه) أي اقتضى وجوب ذلك التخلف (كاسراع امام
قراءة) والمأموم بطيء القراءة لعجز خلقي لا لوسوسة أو الحركات (وانتظار مأموم سكتته)
أي سكتة الامام ليقرأ فيها الفاتحة فركع عقبها وسهوه عنها حتى ركع الامام وشكه فيها قبل ركوعه
أما التخلف لوسوسة بان كان يردد الكلمات من غير موجب فليس بعذر قال شيخنا ينبغي في ذي وسوسة
صارت كالخلقية بحيث يقطع كل من رآه انه لا يمكنه تركها ان يأتي فيه ما في بطيء الحركة فيلزم
المأموم في الصور المذكورة اتمام الفاتحة ما لم يتخلف بأكثر من ثلاثة اركان طويلة وان تخلف مع عذر
بأكثر من الثلاثة بأن لا يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم عن السجود أو جالس للتشهد (فليوافق)
امامه وجوبا (في الركن الرابع) وهو القيام أو الجلوس للتشهد ويترك ترتيب نفسه (ثم يتدارك) بعد
سلام الامام ما بقي عليه فان لم يوافقه في الرابع مع علمه بوجوب المتابعة ولم ينو المفارقة بطلت صلاته ان
علم وتعمد وان ركع المأموم مع الامام فشك هل قرأ الفاتحة أو تذكر انه لم يقرأها لم يجز له العود في القيام
وتدارك بعد سلام الامام ركعة فان عاد عالما عامدا بطلت صلاته والا فلا فلو تيقن القراءة وشك في اكمالها

(قوله وتشهد اول فعله الامام وتركه المأموم) أي عامدا عالما فتبطل صلاة المأموم بتلك المخالفة هذا مفاد الشارح وهذه الطريقة ضعيفة والمعتمد ان للمأموم ان يترك التشهد الاول عالما عامدا مع فعل الامام له ولا تبطل صلاته بتلك المخالفة ولا يجب العود على المأموم الى ما الامام فيه اه

فانه لا يؤثر (ولو اشتغل مسبوق) وهو من لم يدرك من قيام الامام قدرا يسع الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة وهو ضد الموافق ولو شك هل أدرك زمنا يسعها تخلف لاتمامها ولا يدرك الركعة مالم يدركه فى الركوع (بسنة) كتعوذ وافتتاح أو لم يشتغل بشئ بأن سكت زمنا بعد تحرمه وقبل قراءته وهو عالم بأن واجبه الفاتحة أو استمع قراءة الامام (قرأ) وجوبا من الفاتحة بعد ركوع الامام سواء علم أنه يدرك الامام قبل رفعه من سجوده أم لا على الاوجه (قدرها) حروفا فى ظنه أو قدر زمن سكوته لتقصيره بعدوله عن فرض الى غيره (وعذر) من تخلف لسنة كبطئ القراءة على ما قاله الشيخان كالبغوى لوجوب التخلف فيتخلف و يدرك الركعة مالم يسبق باكثر من ثلاثة أركان خلافا لما اعتمده جمع محققون من كونه غير معذور لتقصيره بالعدول المذكور وجزم به شيخنا فى شرح المنهاج وفتاويه ثم قال من عبر بعذره فعبارته مؤولة وعليه انه ان لم يدرك الامام فى الركوع فاتته الركعة ولا يركع لانه لا يحسب له بل يتابعه فى هويه للسجود والا بطلت صلاته ان علم وتعمد ثم قال والذى يتجه انه يتخلف لقراءة ما لزمه حتى يريد الامام الهوى للسجود فان كمل وافقه فيه ولا يركع والا بطلت صلاته ان علم وتعمد والا فارقه بالنية قال شيخنا فى شرح الارشاد والاقرب للمنقول الاول وعليه أكثر المتأخرين أما اذا ركع بدون قراءة قدرها فتبطل صلاته وفى شرح المنهاج له عن معظم الاصحاب انه يركع و يسقط عنه بقية الفاتحة واختير بل رجحه جمع متأخرون وأطالوا فى الاستدلال له وان كلام الشيخين يقتضيه أما اذا جهل أن واجبه ذلك فهو بتخلفه لما لزمه متخلف بعذر قاله القاضى وخرج بالمسبوق الموافق فانه اذا لم يتم الفاتحة لاشتغاله بسنة كدعاء افتتاح وان لم يظن ادراك الفاتحة معه يكون كبطئ القراءة فيما مر بلا نزاع (وسبقه) أى المأموم (على امام عامدا عالما (ب) تمام (ركنين فعليين) وان لم يكونا طويلين (مبطل) للصلاة لفحش المخالفة وصور التقدم بهما أن يركع و يعتدل ثم يهوى للسجود مثلا والامام قائم أى ان يركع قبل الامام فلما أراد الامام أن يركع رفع فلما أراد الامام ان يرفع سجد فلم يجتمع معه فى الركوع ولا فى الاعتدال ولو سبق بهما سهوا أو جهلا لم يضر لكن لا يعتد له بهما فاذا لم يعد للاتيان بهما مع الامام سهوا أو جهلا أتى بعد سلام امامه بركعة والا أعاد الصلاة (و) سبقه عليه عامدا عالما (ب) تمام (ركن فعلى) كأن ركع ورفع والامام قائم (حرام) بخلاف التخلف به فانه مكروه كما يأتى ومن تقدم بركن سن له العود ليوافقه ان تعمد والا تخير بين العود والدوام (ومقارنته) أى مقارنة المأموم الامام (فى أفعال) وكذا أقوال غير تحرم (مكروهة كتخلف عنه) أى الامام (الى فراغ ركن وتقدم عليه بابتدائه) وعند تعمد أحد هذه الثلاثة تفوته فضيلة الجماعة فهى جماعة صحيحة لكن لا ثواب عليها فيسقط اثم تركها أو كراهته فقول جمع انتفاء الفضيلة يلزمه الخروج عن المتابعة حتى يصير كالمنفرد ولا تصح له الجمعة وهم كما بينه الزركشى وغيره و يجرى ذلك فى كل مكروه من حيث الجماعة بأن لم يتصور وجوده فى غيرها فالسنة للمأموم أن يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام و يتقدم على فراغه منه والاكمل من هذا ان يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام ولا يشرع حتى يصل الامام لحقيقة المنتقل اليه فلا يهوى للركوع والسجود حتى يستوى الامام راكعا أو تصل جبهته الى المسجد ولو قارنه بالتحرم أو تبين تأخر تحرم الامام لم تنعقد صلاته ولا بأس باعادته التكبير سرا بنية ثانية ان لم يشعر والا بالمقارنة فى السلام وان سبقه بالفاتحة أو التشهد بأن فرغ من أحدهما قبل شروع الامام فيه لم يضر وقيل تجب الاعادة مع فعل الامام أو بعده وهو أولى فعليه ان لم يعده بطلت ويسن مراعاة هذا الخلاف كما يسن تأخير جميع فاتحته عن فاتحة الامام ولو فى أولى السرية ان ظن انه يقرأ السورة ولو علم ان امامه يقتصر على الفاتحة لزمه أن يقرأها مع قراءة الامام (ولا يصح قدوة بمن اعتقد بطلان صلاته) بأن ارتكب مبطلا فى اعتقاد المأموم كشافعى اقتدى بحنفى مس فرجه دون ما اذا افتصد نظرا لاعتقاد المقتدى لان الامام محدث عنده بالمس دون الفصد فيتعذر ربط صلاته بصلاة الامام لانه عنده ليس فى صلاة ولو شك شافعى فى اتيان المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر فى صحة الاقتداء

(قوله هل أدرك الخ) مقابله محذوف والاصل هل أدرك بعد تحرمه وقبل ركوع امامه زمنا يسعها أو لا (قوله أم لا) أى أم لم يعلم انه يدرك الامام قبل رفعه من سجوده (قوله والا) أى وان لا يتابعه فى هويه للسجود بطلت صلاته الخ (قوله يكون كبطئ القراءة فيما مر) أى و يكون معذورا فى تخلفه عن امامه فيتخلف بثلاثة أركان طويلة (قوله ولو سبق بهما) أى بالركنين سهوا الخ (قوله ولو سبق بهما لفاعل أى ولو سبق المأموم الامام بهما أى بالركنين سهوا الخ (قوله والدوام) أى على ماهو فيه وانما يسن للعامد العود جبرا لما فاته وخير الساهى لعدم تقصيره

به تحسينا للظن به فى توقى الخلاف فلا يضر عدم اعتقاده الوجوب {فرع} لو قام امامه لزيادة كخامسة ولو سهوا لم يجز له متابعته ولو مسبوقا أو شاكا فى ركعة بل يفارقه و يسلم أو ينتظره على المعتمد (ولا) قدوة (بمقتد) ولو احتمالا وان بان اماما وخرج بمقتد من انقطعت قدوته كأن سلم الامام فقام مسبوق فاقتدى به آخر صحت أو قام مسبوقون فاقتدى بعضهم ببعض صحت أيضا على المعتمد لكن مع الكراهة (ولا) قدوة (قارئ بأمى) وهو من يخل بالفاتحة أو بعضها ولو بحرف منها بأن يعجز عنه بالكلية أو عن اخراجه من مخرجه أو عن أصل تشديدة وان لم يمكنه التعلم ولا علم بحاله لانه لا يصلح لتحمل القراءة عنه لو أدركه راكعا و يصح الاقتداء بمن يجوز كونه أميا الا اذا لم يجهر فى جهرية فيلزمه مفارقته فان استمر جاهلا حتى سلم لزمته الاعادة مالم يتبين انه قارئ ومحل عدم صحة الاقتداء بالامى ان لم يستو الامام والمأموم فى الحرف المعجوز عنه بأن أحسنه المأموم فقط أو أحسن كل منهما غير ما أحسنه الآخر ومنه أرت يدغم فى غير محله بابدال والثغ يبدل حرفا بآخر فان أمكنه التعلم ولم يتعلم لم تصح صلاته والا صحت كاقتدائه بمثله وكره اقتداء بنحو تأتاء وفأفاء ولاحن بما لا يغير معنى كضم هاء لله وفتح دال نعبد فان لحن لحنا يغير المعنى فى الفاتحة كانعمت بكسر أو ضم أبطل صلاة من أمكنه التعلم ولم يتعلم لانه ليس بقرآن نعم ان ضاق الوقت صلى لحرمته وأعاد لتقصيره قال شيخنا و يظهر أنه لا يأتى بتلك الكلمة لانه غير قرآن قطعا فلم تتوقف صحة الصلاة حينئذ عليها بل تعمدها ولو من مثل هذا مبطل انتهى أو فى غيرها صحت صلاته والقدوة به الا اذا قدر وعلم وتعمد لانه حينئذ كلام أجنبى وحيث بطلت صلاته هنا بطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله الماوردى واختار السبكى ما اقتضاه قول الامام وليس لهذا قراءة غير الفاتحة لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة من البطلان مطلقا (ولو اقتدى بمن ظنه أهلا) للامامة (فبان خلافه) كان ظنه قارئا أو غير مأموم أو رجلا أو عاقلا فبان أميا أو مأموما أو امرأة أو مجنونا (أعاد) الصلاة وجوبا لتقصيره بترك البحث فى ذلك (لا) ان اقتدى بمن ظنه متطهرا فبان (ذا حدث) ولو حدثا أكبر (أو) ذا (خبث) خفى ولو فى جمعة ان زاد على الاربعين فلا تجب الاعادة وان كان الامام عالما لانتفاء تقصير المأموم اذ لا امارة عليهما ومن ثم حصل له فضل الجماعة أما اذا بان ذا خبث ظاهر فيلزمه الاعادة على غير الاعمى لتقصيره وهو ما بظاهر الثوب وان حال بين الامام والمأموم حائل والاوجه فى ضبطه أن يكون بحيث لو تأمله المأموم رآه والخفى بخلافه وصحح النووى فى التحقيق عدم وجوب الاعادة مطلقا (وصح اقتداء سليم بسلس) للبول أو المذى أو الضراط وقائم بقاعد ومتوضئ بمتيمم لا تلزمه اعادة (وكره) اقتداء (بفاسق ومبتدع) كرافضى وان لم يوجد أحد سواهما مالم يخش فتنة وقيل لا يصح الاقتداء بهما وكره أيضا اقتداء بموسوس وأقلف لا بولد الزنا لكنه خلاف الاولى واختار السبكى ومن تبعه انتفاء الكراهة اذا تعذرت الجماعة الا خلف من تكره خلفه بل هى أفضل من الانفراد وجزم شيخنا بانه لا تزول حينئذ بل الانفراد أفضل منها وقال بعض أصحابنا والاوجه عندى ما قاله السبكى رحمه الله تعالى {تتمة} وعذر الجماعة كالجمعة مطر يبل ثوبه للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أمر بالصلاة فى الرحال يوم مطر لم يبل أسفل النعال بخلاف مالم يبله نعم قطر الماء من سقوف الطريق عذر وان لم يبله لغلبة نجاسته أو استقذاره ووحل لم يأمن معه التلوث بالمشى فيه أو الزلق وحر شديد وان وجد ظلا يمشى فيه و برد شديد وظلمة شديدة بالليل ومشقة مرض وان لم تبح الجلوس فى الفرض لا صداع يسير ومدافعة حدث من بول أو غائط أو ريح فتكره الصلاة معها وان خاف فوت الجماعة لو فرغ نفسه كما صرح به جمع وحدوثها فى الفرض لا يجوز قطعه ومحل ما ذكر فى هذا ان اتسع الوقت بحيث لو فرغ نفسه أدرك الصلاة كاملة والا حرم التأخير لذلك وفقد لباس لائق به وان وجد ساتر العورة وسير رفقة لمريد سفر مباح وان أمن لمشقة استيحاشه وخوف ظالم على معصوم من عرض أو نفس أو مال وخوف من حبس غريم معسر وحضور مريض وان لم يكن نحو قريب بلا متعهد له أو كان نحو قريب محتضر أو لم يكن محتضرا لكن يأنس به وغلبة نعاس عند انتظار

(قوله فان أمكنه التعلم) و يعتبر كما قال البغوى وغيره مضى زمن امكان التعلم من اسلام المصلى ان طرأ اسلامه و بحث بعضهم اعتباره من التمييز اهـ سم على حج والمعتمد انه من البلوغ زى كما بهامش (قوله من البطلان مطلقا) أى لا فرق بين قادر على التعلم وعاجز عنه اهـ حج والمعتمد الحرمة للقراءة ولا تبطل الصلاة اهـ زى أى حيث كان عاجزا

للجماعة وشدة جوع وعطش وعمى حيث لم يجد قائدا بأجرة المثل وان أحسن المشي بالعصا ﴿تنبيه﴾ ان هذه الاعذار تمنع كراهة تركها حيث سنت واثمه حيث وجبت ولا تحصل فضيلة الجماعة كما قال النووى في المجموع واختار غيره ما عليه جمع متقدمون من حصولها ان قصدها لولا العذر قال في المجموع يستحب لمن ترك الجمعة بلا عذران يتصدق بدينار أو نصفه لخبر أبي داود وغيره

﴿فصل في صلاة الجمعة﴾ هي فرض عين عند اجتماع شرائطها وفرضت بمكة ولم تقم بها لفقد العدد أو لان شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم مستخفيا فيها وأول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة وصلاتها أفضل الصلوات وسميت بذلك لاجتماع الناس لها أو لان آدم اجتمع فيها مع حواء من مزدلفة فلذلك سميت جمعة (تجب جمعة على) كل (مكلف) أى بالغ عاقل (ذكر حر) فلا تلزم على أنثى وخنثى ومن به رق وان كوتب لنقصه (متوطن) بمحل الجمعة لا يسافر من محل اقامتها صيفا أو شتاء الا لحاجة كتجارة وزيارة (غير معذور) بنحو مرض من الاعذار التى مرت في الجماعة فلا تلزم على مريض ان لم يحضر بعد الزوال محل اقامتها وتنعقد بمعذور (و) تجب (على مقيم) بمحل اقامتها غير متوطن كمن أقام بمحل جمعة أربعة أيام فأ كثر وهو على عزم العود الى وطنه ولو بعد مدة طويلة وعلى مقيم متوطن بمحل يسمع منه النداء ولا يبلغ أهله أربعين فتلزمهما الجمعة (و) لكن (لا تنعقد) الجمعة (به) أى بمقيم غير متوطن ولا بمتوطن خارج بلد اقامتها وان وجبت عليه بسماعه النداء منها (ولا بمن به رق وصبى) بل تصح منهم لكن ينبغى تأخر احرامهم عن احرام أربعين ممن تنعقد به الجمعة على ما اشترطه جمع محققون وان خالف فيه كثيرون (وشرط) لصحة الجمعة مع شروط غيرها ستة أحدها (وقوعها جماعة) بنية امامة واقتداء مقترنة بتحرم (في الركعة الاولى) فلا تصح الجمعة بالعدد فرادى ولا تشترط الجماعة في الركعة الثانية فلو صلى الامام بالاربعين ركعة ثم أحدث فأتم كل منهم ركعة واحدة أو لم يحدث بل فارقوه في الثانية وأتموا منفردين أجزأتهم الجمعة نعم يشترط بقاء العدد الى سلام الجميع حتى لو أحدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت جمعة الكل ولو أدرك المسبوق ركوع الثانية واستمر معه الى أن سلم أتى بركعة بعد سلامه جهرا وتمت جمعته ان صحت جمعة الامام وكذا من اقتدى به وأدرك ركعة معه كما قاله شيخنا وتجب على من جاء بعد ركوع الثانية نية الجمعة على الاصح وان كانت الظهر هى اللازمة له وقيل تجوز نية الظهر وأفتى به البلقيني وأطال الكلام فيه (و) ثانيها وقوعها (بأربعين) ممن تنعقد بهم الجمعة ولو مرضى ومنهم الامام ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أمى واحد أو أكثر قصر في التعلم لم تصح جمعتهم لبطلان صلاته فينقصون أما اذا لم يقصر الامى في التعلم فتصح الجمعة به كما جزم به شيخنا في شرح العباب والارشاد تبعا لما جزم به شيخه في شرح الروض ثم قال في شرح المنهاج لا فرق بين أن يقصر الامى في التعلم وأن لا يقصر والفرق بينهما غير قوى انتهى ولو نقصوا فيها بطلت أوفى خطبة لم يحسب ركن فعل حال نقصهم لعدم سماعهم له فان عادوا قرب عرفا جاز البناء على ما مضى والا وجب الاستئناف كنقصهم بين الخطبة والصلاة لانتفاء الموالاة فيهما *(فرع)* من له مسكنان ببلدين فالعبرة بما كثرت فيه اقامته فيما فيه أهله وماله وان كان بواحد أهل وبآخر مال فيما فيه أهله فان استويا في الكل فبالمحل الذى هو فيه حالة اقامة الجمعة ولا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين خلافا لابى حنيفة رحمه الله تعالى فتنعقد عنده بأربعة ولو عبيدا أو مسافرين ولا يشترط عندنا اذن السلطان لاقامتها ولا كون محلها مصرا خلافا له فيهما وسئل البلقيني عن أهل قرية لا يبلغ عددهم أربعين هل يصلون الجمعة أو الظهر فأجاب رحمه الله يصلون الظهر على مذهب الشافعى وقد أجاز جمع من العلماء أن يصلوا الجمعة وهو قوى فاذا قلدوا أى جميعهم من قال هذه المقالة فانهم يصلون الجمعة وان احتاطوا فصلوا الجمعة ثم الظهر كان حسنا (و) ثالثها وقوعها (بمحل معدود من البلد) ولو بفضاء معدود منها بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة وان لم يتصل بالابنية بخلاف محل غير

(قوله ولا بمن به رق) أى لا تنعقد به ولا تجب عليه على الصحيح لعدم كماله واشتغاله ومقابل الصحيح أنه ان كان بينه وبين سيده مهايأة ووقعت الجمعة في نوبته فعليه الجمعة والا فلا (قوله بأربعين) وهذا القول هو المفتى به من أربعة عشر قولا

معدود منها وهو ما يجوز السفر القصر منه ﴿فرع﴾ لو كان في قرية أربعون كاملون لزمتهم الجمعة بل يحرم عليهم على المعتمد تعطيل محلهم من اقامتها والذهاب اليها في بلد أخرى وان سمعوا النداء قال ابن الرفعة وغيره انهم اذا سمعوا النداء من مصرهم فهم مخيرون بين أن يحضروا البلد للجمعة وبين أن يقيموها في قريتهم واذا حضروا البلد لا يكمل بهم العدد لانهم في حكم المسافرين واذا لم يكن في القرية جمع تنعقد بهم الجمعة ولو بامتناع بعضهم منها يلزمهم السعى الى بلد يسمعون من جانبه النداء قال ابن عجيل ولو تعددت مواضع متقاربة وتميز كل باسم فلكل حكمه قال شيخنا انما يتجه ذلك ان عد كل مع ذلك قرية مستقلة عرفا ﴿فرع﴾ لو أكره السلطان أهل قرية أن ينتقلوا منها ويبنوا في موضع آخر فسكنوا فيه وقصدهم العود الى البلد الاول اذا فرج الله عنهم لا تلزمهم الجمعة بل لا تصح منهم لعدم الاستيطان (و) رابعها وقوعها (في وقت ظهر) فلو ضاق الوقت عنها وعن خطبتيها أو شك في ذلك صلوا ظهرا ولو خرج الوقت يقينا أو ظنا وهم فيها ولو قبيل السلام وان كان ذلك باخبار عدل على الاوجه وجب الظهر بناء على ما مضى وفاتت الجمعة بخلاف ما لو شك في خروجه لان الاصل بقاؤه ومن شروطها أن لا يسبقها بتحرم ولا يقارنها فيه جمعة بمحلها الا ان كثر أهله وعسر اجتماعهم بمكان واحد منه ولو غير مسجد من غير لحوق مؤذ فيه كحر وبرد شديدين فيجوز حينئذ تعددها للحاجة بحسبها ﴿فرع﴾ لا يصح ظهر من لا عذر له قبل سلام الامام فان صلاها جاهلا انعقدت نفلا ولو تركها أهل بلد فصلوا الظهر لم يصح ما لم يضق الوقت عن أقل واجب الخطبتين والصلاة وان علم من عادتهم أنهم لا يقيمون الجمعة (و) خامسها وقوعها أى الجمعة (بعد خطبتين) بعد زوال لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة الا بخطبتين (بأركانهما) أى يشترط وقوع صلاة الجمعة بعد خطبتين مع اتيان أركانهما الآتية (وهى) خمسة أحدها (حمد الله تعالى و) ثانيها (صلاة على النبى صلى الله عليه وسلم) (بلفظهما) أى حمد الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كالحمد لله أو أحمد الله فلا يكفى الشكر لله أو الثناء لله ولا الحمد للرحمن أو للرحيم وكاللهم صل أو صلى الله أو أصلى على محمد أو أحمد أو الرسول أو النبى أو الحاشر أو نحوه فلا يكفى اللهم سلم على محمد وارحم محمدا ولا صلى الله عليه بالضمير وان تقدم له ذكر يرجع اليه الضمير كما صرح به جمع محققون وقال الكمال الدميرى وكثيرا ما يسهو الخطباء في ذلك انتهى فلا تغتر بما تجده مسطورا في بعض الخطب النباتية على خلاف ما عليه محققو المتأخرين (و) ثالثها (وصية بتقوى الله) ولا يتعين لفظها ولا تطويلها بل يكفى نحو أطيعوا الله مما فيه حث على طاعة الله أو زجر عن معصية لانها المقصود من الخطبة فلا يكفى مجرد التحذير من غرور الدنيا وذكر الموت وما فيه من الفظاعة والالم قال ابن الرفعة يكفى فيها كما اشتملت على الامر بالاستعداد للموت ويشترط أن يأتى بكل من الاركان الثلاثة (فيهما) أى في كل واحدة من الخطبتين ويندب أن يرتب الخطيب الاركان الثلاثة وما بعدها بأن يأتى أولا بالحمد فالصلاة فالوصية فالقراءة فالدعاء (و) رابعها (قراءة آية) مفهمة (في احداهما) وفي الاولى أولى وتسن بعد فراغها قراءة ق أو بعضها في كل جمعة للاتباع (و) خامسها (دعاء) أخروى للمؤمنين وان لم يتعرض للمؤمنات خلافا للاذرعى (ولو) بقوله (رحمكم الله) وكذا بنحو اللهم أجرنا من النار ان قصد تخصيص الحاضرين (في) خطبة (ثانية) لاتباع السلف والخلف والدعاء للسلطان بخصوصه لا يسن اتفاقا الا مع خشية فتنة فيجب ومع عدمها لا بأس به حيث لا مجازفة في وصفه ولا يجوز وصفه بصفة كاذبة الا لضرورة ويسن الدعاء لولاة الصحابة قطعا وكذا لولاة المسلمين وجيوشهم بالصلاح والنصر والقيام بالعدل وذكر المناقب لا يقطع الولاء ما لم يعد به معرضا عن الخطبة وفي التوسط يشترط ان لا يطيله اطالة تقطع الموالاة كما يفعله كثير من الخطباء الجهال قال شيخنا ولو شك في ترك فرض من الخطبة بعد فراغها لم يؤثر كما لا يؤثر الشك في ترك فرض بعد الصلاة أو الوضوء (وشرط فيهما) أى الخطبتين (اسماع أربعين) أى تسعة وثلاثين سواه ممن تنعقد بهم الجمعة (الاركان) لا جميع الخطبة قال شيخنا لا تجب الجمعة على أربعين بعضهم أصم ولا تصح مع وجود

(قوله من لا عذر له) أما من له عذر فله ذلك واذا صلى المعذور الظهر ثم زال عذره قبل فوات الجمعة وأمكنته بل لم تلزمه بل تسن له اه حج (قوله لم يصح ما لم يضق الوقت) هذا ما اعتمده في التحفة ونقل فيها عن بعضهم الصحة (قوله بعد زوال) فلو خطب قبله لم تصح الخطبة (قوله فلا يكفى مجرد التحذير) اعلم ان التقوى أحد أركان الطريق وهى خمسة تقوى الله في السر والعلن واتباع السنة في الاقوال والافعال والاعراض عن الخلق في الاقبال والادبار والرضا عن الله في القليل والكثير والرجوع الى الله في السراء والضراء اه بتصرف (قوله سواه) أى الخطيب فلا يشترط اسماعه ولا سماعه لانه وان كان أصم يفهم ما يقول حج (قوله اسماع أربعين الاركان) أى بالفعل لا بالقوة كما في التحفة

لفظ يمنع سماع ركن الخطبة على المعتمد فيهما وان خالف فيه جمع كثيرون فلم يشترطوا الا الحضور فقط
وعليه يدل كلام الشيخين فى بعض المواضع ولا يشترط كونهم بمحل الصلاة ولا فهمهم لما يسمعونه
(و) شرط فيهما (عربية) لاتباع السلف والخلف وفائدتها بالعربية مع عدم معرفتهم لها العلم بالوعظ فى
الجملة قاله القاضى وان لم يمكن تعلمها بالعربية قبل ضيق الوقت خطب منهم واحد بلسانهم وان أمكن تعلمها
وجب على كل على الكفاية (وقيام قادر) عليه (وطهر) من حدث أكبر وأصغر وعن نجس غير معفو
عنه فى ثوبه وبدنه ومكانه (وستر) للعورة (و) شرط (جلوس بينهما) بطمأنينة فيه وسن ان يكون بقدر
سورة الاخلاص وان يقرأها فيه ومن خطب قاعدا لعذر فصل بينهما بسكتة وجوبا وفى الجواهر لو لم يجلس
حسبتا واحدة فيجلس ويأتى بثالثة (وولاء) بينهما وبين أركانهما وبينهما وبين الصلاة بأن لا يفصل
طويلا عرفا وسيأتى أن اختلال الموالاة بين المجموعتين بفعل ركعتين بل بأقل مجزئ فلا يبعد الضبط بهذا
هنا ويكون بيانا للعرف (وسن لمريدها) أى الجمعة وان لم تلزمه (غسل) بتعميم البدن والرأس بالماء
فان عجز سن تيمم بنية الغسل (بعد) طلوع (فجر) وينبغى لصائم خشى منه مفطرا تركه وكذا سائر
الاغسال المسنونة وقربه من ذهابه اليها أفضل ولو تعارض الغسل والتبكير فمراعاة الغسل أولى للخلاف
فى وجوبه ومن ثم كره تركه ومن الاغسال المسنونة غسل العيدين والكسوفين والاستسقاء وأغسال
الحج وغسل غاسل الميت والغسل للاعتكاف ولكل ليلة من رمضان وللحجامة ولتغير الجسد وغسل الكافر
اذا أسلم للامر به ولم يجب لان كثيرين أسلموا ولم يؤمروا به وهذا اذا لم يعرض له فى الكفر ما يوجب الغسل
من جنابة أو نحوها والا وجب الغسل وان اغتسل فى الكفر لبطلان نيته وآكدها غسل الجمعة ثم من
غسل الميت ﴿تنبيه﴾ قال شيخنا يسن قضاء غسل الجمعة كسائر الاغسال المسنونة وانما طلب قضاؤه
لانه اذا علم انه يقضى داوم على ادائه واجتنب تفويته (وبكور) لغير خطيب الى المصلى من طلوع
الفجر لما فى الخبر الصحيح ان للجائى بعد اغتساله غسل الجنابة أى كغسلها وقيل حقيقة بأن يكون جامع
لانه يسن ليلة الجمعة أو يومها فى الساعة الاولى بدنة وفى الثانية بقرة وفى الثالثة كبشا أقرن والرابعة
دجاجة والخامسة عصفورا والسادسة بيضة والمراد ان ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء
متساوية سواء أطال اليوم أم قصر أما الامام فيسن له التأخير الى وقت الخطبة للاتباع ويسن الذهاب
الى المصلى فى طريق طويل ماشيا بسكينة والرجوع فى طريق آخر قصير وكذا فى كل عبادة ويكره عدو
اليها كسائر العبادات الا لضيق وقت فيجب اذا لم يدركها الا به (وتزين بأحسن ثيابه) وأفضلها الابيض
ويلى الابيض ما صبغ قبل نسجه قال شيخنا ويكره ما صبغ بعده ولو بغير الحمرة انتهى ويحرم التزين
بالحرير ولو قزا وهو نوع منه كمد اللون وما أكثره وزنا لا ظهورا من الحرير لا ما أقله منه ولا ما استوى
فيه الامران ولو شك فى الاكثر فالاصل الحل على الاوجه ﴿فرع﴾ يحل الحرير لقتال ان لم يجد غيره أو لم
يقم مقامه فى دفع السلاح وصحح فى الكفاية قول جمع بجواز القباء وغيره مما يصلح للقتال وان وجد غيره
ارهابا للكفار كتحلية السيف بفضة ولحاجة كجرب ان آذاه غيره أو كان فيه نفع لا يوجد فى غيره وقمل
لم يندفع بغيره ولامرأة ولو بافتراش لا له بلا حائل ويحل منه حتى للرجل خيط السبحة وزر الجيب وكيس
المصحف والدراهم وغطاء العمامة وعلم الرمح لا الشرابة التى برأس السبحة ويجب لرجل لبسه حيث لم يجد
ساتر العورة غيره حتى فى الخلوة ويجوز لبس الثوب المصبوغ بأى لون كان الا المزعفر ولبس الثوب
المتنجس فى غير نحو الصلاة حيث لا رطوبة لا جلد ميتة بلا ضرورة كافتراش جلد سبع كأسد وله اطعام
ميتة لمضطر لا كافر ومتنجس لدابة ويحل مع الكراهة استعمال العاج فى الرأس واللحية حيث
لا رطوبة واسراج بمتنجس بغير مغلظ الا فى مسجد وان قل دخانه خلافا لجمع وتسميد أرض بنجس لا اقتناء
كلب الا لصيد أو حفظ مال ويكره ولو لامرأة تزيين غير الكعبة كمشهد صالح بغير حرير ويحرم به
(وتعمم) لخبر ان الله وملائكته يصلون على أصحاب العمائم يوم الجمعة ويسن لسائر الصلوات وورد فى

(قوله الابيض) وهو أفضل لباس أهل الدنيا فيسن لبسه فى غير يوم العيد أما يوم العيد فالاعلى ثمنا يفضل الابيض ويلى الابيض الاخضر وأما لباس الجنة فأفضله الاخضر اه باختصار (قوله ولو قزا الخ) القز هو ما قطعته الدودة وخرجت منه حية والحرير ما يحل عنها بعد موتها اه زى

حديث ضعيف ما يدل على أفضلية كبرها وينبغى ضبط طولها وعرضها بما يليق بلابسها عادة فى زمانه
ومكانه فان زاد فيها على ذلك كره وتنخرم مروأة فقيه بلبس عمامة سوقى لا تليق به وعكسه قال الحفاظ
لم يتحرر شئ فى طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها قال الشيخان من تعمم فله فعل العذبة وتركها
ولا كراهة فى واحد منهما زاد النووى لانه لم يصح فى النهى عن ترك العذبة شئ انتهى لكن قد ورد فى
العذبة أحاديث صحيحة وحسنة وقد صرحوا بان أصلها سنة قال شيخنا وارسالها بين الكتفين أفضل منه
على الايمن ولا أصل فى اختيار ارسالها على الايسر وأقل ما ورد فى طولها أربعة أصابع وأكثره ذراع قال
ابن الحاج المالكى عليك ان تتعمم قائما وتتسرول قاعدا قال فى المجموع ويكره ان يمشى فى نعل واحدة
ولبسها قائما وتعليق جرس فيها ولمن قعد فى مكان ان يفارقه قبل ان يذكر الله تعالى فيه (وتطيب) لغير
صائم على الاوجه لما فى الخبر الصحيح ان الجمع بين الغسل ولبس الاحسن والتطيب والانصات وترك
التخطى يكفر ما بين الجمعتين والتطيب بالمسك أفضل ولا تسن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند شمه
بل يحسن الاستغفار عنده كما قال شيخنا وندب تزين بازالة ظفر من يديه ورجليه لا احداهما فيكره وشعر
نحو ابطه وعانته لغير مريد التضحية فى عشر ذى الحجة وذلك للاتباع ويقص شاربه حتى تبدو حمرة الشفة
وازالة ريح كريه ووسخ والمعتمد فى كيفية تقليم اليدين أن يبتدئ بمسبحة يمينه الى خنصرها ثم ابهامها ثم
خنصر يسارها الى ابهامها على التوالى والرجلين أن يبتدئ بخنصر اليمنى الى خنصر اليسرى على التوالى
وينبغى البدار بغسل محل القلم ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة وكره المحب الطبرى نتف شعر
الانف قال بل يقصه لحديث فيه قال الشافعى رضى الله عنه من نظف ثوبه قل همه ومن طاب ريحه زاد
عقله (و) سن (انصات) أى سكوت مع اصغاء (لخطبة) ويسن ذلك وان لم يسمع الخطبة نعم الاولى لغير
السامع أن يشتغل بالتلاوة والذكر سرا ويكره الكلام ولا يحرم خلافا للائمة الثلاثة حالة الخطبة
لا قبلها ولا بعد الجلوس على المنبر ولا بعدها ولا بين الخطبتين ولا حال الدعاء للملوك ولا لداخل مسجد الا
ان اتخذ له مكانا واستقر فيه ويكره للداخل السلام وان لم يأخذ لنفسه مكانا لاشتغال المسلم عليهم فان سلم
لزمهم الرد ويسن تشميت العاطس والرد عليه ورفع الصوت من غير مبالغة بالصلاة والسلام عليه صلى
الله عليه وسلم عند ذكر الخطيب اسمه أو وصفه صلى الله عليه وسلم قال شيخنا ولا يبعد ندب الترضى عن
الصحابة بلا رفع صوت وكذا التأمين لدعاء الخطيب اه وتكره تحريما ولو لمن لم تلزمه الجمعة بعد جلوس
الخطيب على المنبر وان لم يسمع الخطبة صلاة فرض ولو فائتة تذكرها الآن وان لزمته فورا أو نفل ولو فى
حال الدعاء للسلطان والاوجه انها لا تنعقد كالصلاة بالوقت المكروه بل أولى ويجب على من بصلاة
تخفيفها بان يقتصر على أقل مجزئ عند جلوسه على المنبر وكره لداخل تحية فوت تكبيرة الاحرام ان
صلاها والا فلا تكره بل تسن لكن يلزمه تخفيفها بان يقتصر على الواجبات كما قاله شيخنا وكره احتباء
حالة الخطبة للنهى عنه وكتب أوراق حالتها فى آخر جمعة من رمضان بل وان كتب فيها نحو أسماء سريانية
يجهل معناها حرم (و) سن (قراءة) سورة (الكهف) يوم الجمعة وليلتها للاحاديث فيهما وقراءتها نهارا آكد
وأولاها بعد الصبح مسارعة للخير وان يكثر منها ومن سائر القرآن فيهما ويكره الجهر بقراءة الكهف
وغيره ان حصل به تأذ لمصل أو نائم كما صرح النووى فى كتبه وقال شيخنا فى شرح العباب ينبغى حرمة
الجهر بالقراءة فى المسجد وحمل كلام النووى بالكراهة على ما اذا خف التأذى وعلى كون القراءة فى غير
المسجد (واكثار صلاة على النبى صلى الله عليه وسلم يومها وليلتها) للاخبار الصحيحة الآمرة بذلك
فالاكثار منها أفضل من اكثار ذكر أو قرآن لم يرد بخصوصه قاله شيخنا (ودعاء) فى يومها رجاء ان
يصادف ساعة الاجابة وأرجاها من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة وهى لحظة لطيفة وصح انها آخر
ساعة بعد العصر وفى ليلتها لما جاء عن الشافعى رضى الله عنه انه بلغه ان الدعاء يستجاب فيها وانه استحبه فيها
ويسن اكثار فعل الخير فيهما كالصدقة وغيرها وان يشتغل فى طريقه وحضوره محل الصلاة بقراءة

(قوله بغسل محل القلم) أى مخافة تولد البرص فيما اذا حك جلده بشئ من ذلك قبل غسله (قوله وسن انصات الخ) منه يؤخذ ويعلم أنه يشترط الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل اذ لو كان سماعهم بالفعل واجبا لكان الانصات محتما وهذه طريقة مر وقال حج لابد من ذلك بالفعل اه باختصار (قوله لزمهم الرد) أى لان كراهة الابتداء لامر خارج

أوذكر وأفضله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا حالة الخطبة ان لم يسمعها كما مر للاخبار المرغبة فى ذلك وان يقرأ عقب سلامه من الجمعة قبل ان يثنى رجليه وفى رواية قبل ان يتكلم الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبعا سبعا لما ورد أن من قرأها غفرله ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله ﴿مهمة﴾ يسن أن يقرأها وآية الكرسى وشهد الله بعد كل مكتوبة وحين يأوى الى فراشه مع أواخر البقرة والكافرون ويقرأ خواتيم الحشر وأول غافر الى اليه المصير وأفحسبتم انما خلقناكم عبثا الى آخرها صباحا ومساء مع اذكارهما وأن يواظب كل يوم على قراءة الم السجدة ويس والدخان والواقعة وتبارك والزلزلة والتكاثر وعلى الاخلاص مائتى مرة والفجر فى عشر ذى الحجة ويس والرعد عند المحتضر وردت فى كلها أحاديث غير موضوعة (وحرم تخطى رقاب الناس للاحاديث الصحيحة فيه والجزم بالحرمة ما نقله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعى واختارها فى الروضة وعليها كثيرون لكن قضية كلام الشيخين الكراهة وصرح بها فى المجموع (لالمن وجد فرجة قدامه) فله بلا كراهة تخطى صف واحد أو اثنين ولا الامام لم يجد طريقا الى المحراب الا بتخط ولا لغيره اذا أذنوا له فيه لاحياء على الاوجه ولا لمعظم ألف موضعا ويكره تخطى المجتمعين لغير الصلاة ويحرم أن يقيم أحدا بغير رضاه ليجلس مكانه ويكره ايثار غيره بمحله الا ان انتقل لمثله أو أقرب منه الى الامام وكذا الايثار بسائر القرب وله تنحية سجادة غيره بنحو رجله والصلاة فى محلها ولا يرفعها ولو بغير يده لدخولها فى ضمانه (و) حرم على من تلزمه الجمعة (نحو مبايعة) كاشتغال بصنعة (بعد) شروع فى (أذان خطبة) فان عقد صح العقد ويكره قبل الاذن بعد الزوال (و) حرم على من تلزمه الجمعة وان لم تنعقد به (سفر) تفوت به الجمعة كأن ظن انه لا يدركها فى طريقه أو مقصده ولو كان السفر طاعة مندوبا أو واجبا (بعد فجرها) أى فجر يوم الجمعة الا ان خشى من عدم سفره ضررا كانقطاعه عن الرفقة فلا يحرم ان كان غير سفر معصية ولو بعد الزوال ويكره السفر ليلة الجمعة لما روى بسند ضعيف من سافر ليلتها دعا عليه ملكاه أما المسافر لمعصية فلا تسقط عنه الجمعة مطلقا قال شيخنا وحيث حرم عليه السفر هنا لم يترخص ما لم تفت الجمعة فيحسب ابتداء سفره من وقت فوتها ﴿تتمة﴾ يجوز لمسافر سفرا طويلا قصر رباعية مؤداة وفائتة سفر قصر فيه وجمع العصرين والمغربين تقديما وتأخيرا بفراق سور خاص بالسفر وان احتوى على خراب ومزارع ولو جمع قريتين فلا يشترط مجاوزته بل لكل حكمه فبنيان وان تخلله خراب أو نهر أو ميدان ولا يشترط مجاوزة بساتين وان حوطت واتصلت بالبلد والقريتان ان اتصلتا عرفا كقرية وان اختلفتا اسما فلو انفصلتا ولو يسيرا كفى مجاوزة قرية المسافر لا لمسافر لم يبلغ سفره مسيرة يوم وليلة بسير الاثقال مع النزول المعتاد لنحو استراحة وأكل وصلاة ولا لآبق ومسافر عليه دين حال قادر عليه من غير اذن دائنه ولا لمن سافر لمجرد رؤية البلاد على الاصح وينتهى السفر بعوده الى وطنه وان كان مارا به أو الى موضع آخر ونوى اقامته به مطلقا أو أربعة أيام صحاح أو علم ان أربه لا ينقضى فيها ثم ان كان يرجو حصوله كل وقت قصر ثمانية عشر يوما وشرط القصر نية فى تحرم وعدم اقتداء ولو لحظة بمتم ولو بمسافر وتحرز عن منافيها دواما ودوام سفره فى جميع صلاته وللجمع تقديم نية جمع فى الاولى ولو مع التحلل منها وترتيب وولاء عرفا فلا يضر فصل يسير بأن كان دون قدر ركعتين وللتأخير نية جمع فى وقت الاولى ما بقى قدر ركعة وبقاء سفر الى آخر الثانية ﴿فرع﴾ يجوز الجمع بالمرض تقديما وتأخيرا على المختار ويراعى الارفق فان كان يزداد مرضه كأن كان يحم مثلا وقت الثانية قدمها بشروط جمع التقديم أو وقت الاولى أخرها بنية الجمع فى وقت الاولى وضبط جمع متأخرون المرض هنا بأنه ما يشق معه فعل كل فرض فى وقته كمشقة المشى فى المطر بحيث تبتل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبيح الجلوس فى الفرض وهو الاوجه ﴿خاتمة﴾ قال شيخنا فى شرح المنهاج من أدى عبادة مختلفا فى صحتها من غير تقليد للقائل بها لزمه اعادتها لان

(قوله يجوز لمسافر الخ) وقد يجب القصر كما اذا ترتب على تركه اخراج واجب عن وقته المتعين له كما اذا أخر الظهر الى العصر ولم يبق لصلاتها والباقى لا يسعهما تامتين ويسعهما مقصورتين فيجب عليه القصر لادراكهما كاملين فى الوقت (قوله لا لمسافر لم يبلغ الخ) هذا محترز قوله السابق طويلا ومنه يعلم ان طويل السفر هو ما بلغ يوما وليلة بسير الاثقال مع النزول المعتاد لنحو استراحة وأكل وصلاة هذا أقله زمنا ولا غاية لاكثره اه باختصار

اقدامه على فعلها عبث

﴿فصل فى الصلاة على الميت﴾ وشرعت بالمدينة وقيل هى من خصائص هذه الامة (صلاة الميت) أى الميت المسلم غير الشهيد (فرض كفاية) للاجماع والاخبار (كغسله ولو غريقا) لانا مأمورون بغسله فلا يسقط الفرض عنا الا بفعلنا وان شاهدنا الملائكة تغسله ويكفى غسل كافر ويحصل أقله (بتعميم بدنه بالماء) مرة حتى ما تحت قلفة الاقلف على الاصح صبيا كان الاقلف أو بالغا قال العبادى وبعض الحنفية لا يجب غسل ما تحتها وعلى المرجح لو تعذر غسل ما تحت القلفة بأنها لا تتقلص الا بجرح يمم عما تحتها كما قاله شيخنا وأقره غيره وأكمله تثليثه وان يكون فى خلوة وقميص وعلى مرتفع بماء بارد الا لحاجة كوسخ وبرد فالمسخن حينئذ أولى والمالح أولى من العذب ويبادر بغسله اذا تيقن موته ومتى شك فى موته وجب تأخيره الى اليقين بتغير ريح ونحوه فذكرهم العلامات الكثيرة له انما تفيد حيث لم يكن هناك شك ولو خرج منه بعد الغسل نجس لم ينقض الطهر بل تجب ازالته فقط ان خرج قبل التكفين لا بعده ومن تعذر غسله لفقد ماء أو لغيره كاحتراق ولو غسل تهرى يمم وجوبا ﴿فرع﴾ الرجل أولى بغسل الرجل والمرأة أولى بغسل المرأة وله غسل حليلته ولزوجة لا أمة غسل زوجها ولو نكحت غيره بلا مس بل يلف بخرقة على يد فان خالف صح الغسل فان لم يحضر الا اجنبى فى المرأة أو اجنبية فى الرجل يمم الميت نعم لهما غسل من لا يشتهى من صبى أو صبية لحل نظر كل ومسه وأولى الرجال به أولاهم بالصلاة كما يأتى (وتكفينه بساتر عورة) مختلفة بالذكورة والانوثة دون الرق والحرية فيجب فى المرأة ولو أمة ما يستر غير الوجه والكفين وفى الرجل ما يستر ما بين السرة والركبة والاكتفاء بساتر العورة هو ما صححه النووى فى أكثر كتبه ونقله عن الاكثرين لانه حق لله تعالى وقال آخرون يجب ستر جميع البدن ولو رجلا وللغريم منع الزائد على ساتر كل البدن لا الزائد على ساتر العورة لتأكد أمره وكونه حقا للميت بالنسبة للغرماء وأكمله للذكر ثلاثة يعم كل منها البدن وجاز أن يزاد تحتها قميص وعمامة وللانثى ازار فقميص فخمار فلفافتان ويكفن الميت بما له لبسه حيا فيجوز حرير ومزعفر للمرأة والصبى مع الكراهة ومحل تجهيزه التركة الا زوجة وخادمها فعلى زوج غنى عليه نفقتهما فان لم يكن له تركة فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد فعلى بيت المال فعلى مياسير المسلمين ويحرم التكفين فى جلد ان وجد غيره وكذا الطين والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جلد ثم حشيش ثم طين فيما استظهره شيخنا ويحرم كتابة شئ من القرآن وأسماء الله تعالى على الكفن ولا بأس بكتابته بالريق لانه لا يثبت وأفتى ابن الصلاح بحرمة ستر الجنازة بحرير ولو امرأة كما يحرم تزيين بيتها بحرير وخالفه الجلال البلقينى فجوز الحرير فيها وفى الطفل واعتمده جمع من ان القياس الاول (ودفنه فى حفرة تمنع) بعد طمها (رائحة) أى ظهورها (وسبعا) أى نبشه لها فيأكل الميت وخرج بحفر وضعه بوجه الارض ويبنى عليه ما يمنع ذينك حيث لم يتعذر الحفر نعم من مات بسفينة وتعذر البر جاز القاؤه فى البحر وتثقيله ليرسب والا فلا ويمنع ذينك ما يمنع أحدهما كان اعتادت سباع ذلك المحل الحفر عن موتاه فيجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها اليه وأكمله قبر واسع فى عمق أربعة أذرع ونصف بذراع ويجب اضجاعه للقبلة ويندب الافضاء بخده الايمن بعد تنحية الكفن عنه الى نحو تراب مبالغة فى الاستكانة والذل ورفع رأسه بنحو لبنة وكره صندوق الا لنحو نداوة فيجب ويحرم دفنه بلا شئ يمنع وقوع التراب عليه ويحرم دفن اثنين من جنسين بقبر ان لم يكن بينهما محرمية أو زوجية ومع أحدهما كره كجمع متحدى جنس فيه بلا حاجة ويحرم أيضا ادخال ميت على آخر وان اتحدا جنسا قبل بلاء جميعه ويرجع فيه لاهل الخبرة بالارض ولو وجد بعض عظمه قبل تمام الحفر وجب رد ترابه أو بعده فلا ويجوز الدفن معه ولا يكره الدفن ليلا خلافا للحسن البصرى والنهار أفضل للدفن منه ويرفع القبر قدر شبر ندبا وتسطيحه أولى من تسنيمه ويندب لمن على شفير القبر ان يحثى ثلاث حثيات بيديه قائلا مع الاولى منها خلقناكم ومع

(قوله فرض كفاية) أى على الرجال فلو قام بها غير رجل مع وجود رجل أو رجال لم يسقط الطلب عن الرجل أو الرجال وشروطها شروط غيرها وطهر الميت (قوله الرجل أولى لغسل الرجل) وأولى الرجال به اذا تعدد الصالح لغسله من أقاربه أولاهم بالصلاة عليه وهم رجال العصبات من النسب ثم الولاء كما سيأتى بيانهم (قوله بالنسبة للغرماء) أى فيما لو قالوا يكفن فى ساتر العورة فقط وقالت الورثة فى ساتر جميع البدن فيراعى حق الميت فنكفنه فى ساتر جميع بدنه (قوله وتعذر البر) أى الدفن فيه بان لم يكن هناك بر أو كان ومنع منه مانع (قوله اضجاعه) أى فى القبر على شقه الايمن وهو الافضل ويجوز بكراهة على الايسر وهذا الاضجاع كالاضطجاع للنوم اه ح

قوله بذراع كذا بالاصل ولعله بذراع الآدمى اه مصححه

الثانية وفيها انعدم كم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى (مهمة) يسن وضع جريدة خضراء على القبر للاتباع ولانه يخفف عنه ببركة تسبيحها وقيس بها ما اعتيد من طرح نحو الريحان الرطب ويحرم أخذ شيء منهما ما لم ييبسا لما في أخذ الاول من تفويت حظ الميت المأثور عنه صلى الله عليه وسلم وفي الثانية من تفويت حق الميت بارتياح الملائكة النازلين لذلك قاله شيخنا ابن حجر وزياد (وكره بناء له) أي للقبر (أو عليه) لصحة النهي عنه بلا حاجة كخوف نبش أو حفر سبع أو هدم سيل ومحل كراهة البناء اذا كان بملكه فان كان بناء نفس القبر بغير حاجة مما مر أو نحو قبة عليه بمسبلة وهي ما اعتاد أهل البلد الدفن فيها عرف أصلها ومسبلها أم لا أو موقوفة حرم وهدم وجوبا لانه يتأبد بعد انمحاق الميت ففيه تضييق على المسلمين بما لا غرض فيه (تنبيه) واذا هدم ترد الحجارة المخرجة الى أهلها ان عرفوا أو يخلى بينهم وإلا فمال ضائع وحكمه معروف كما قاله بعض أصحابنا وقال شيخنا الزمزمي اذا بلي الميت وأعرض ورثته عن الحجارة جاز الدفن مع بقائها اذا جرت العادة بالاعراض عنها كما في السنابل (و) كره (وطء عليه) أي على قبر مسلم ولو مهدر اقبل بلاء (الا لضرورة) كأن لم يصل لقبر ميته بدونه وكذا ما يريد زيارته ولو غير قريب وجزم شرح مسلم كآخرين بحرمة القعود عليه والوطء لخبر فيه ورده ان المراد بالجلوس عليه جلوسه لقضاء الحاجة كما بينته رواية أخرى (ونبش) وجوبا قبر من دفن بلا طهارة (لغسل) أو تيمم نعم ان تغير ولو بنتن حرم ولاجل مال غير كأن دفن في ثوب مغصوب أو أرض مغصوبة ان طلب المالك ووجد ما يكفن أو يدفن فيه والا لم يجز النبش أو سقط فيه متمول وان لم يطلبه مالكه لا للتكفين ان دفن بلا كفن ولا للصلاة بعد اهالة التراب عليه (ولا تدفن امرأة) ماتت (في بطنها جنين حتى يتحقق موته) أي الجنين ويجب شق جوفها والنبش له ان رجي حياته بقول القوابل لبلوغه ستة أشهر فأكثر فان لم يرج حياته حرم الشق لكن يؤخر الدفن حتى يموت كما ذكر وما قيل انه يوضع على بطنها شيء ليموت غلط فاحش (ووري) أي ستر بخرقة (سقط ودفن) وجوبا كطفل كافر نطق بالشهادتين ولا يجب غسلهما بل يجوز وخرج بالسقط العلقة والمضغة فيدفنان ندبا من غير ستر ولو انفصل بعد أربعة أشهر غسل وكفن ودفن وجوبا (فان اختلج) أو استهل بعد انفصاله (صلى عليه) وجوبا (وأركانها) أي الصلاة على الميت سبعة أحدها (نية) كغيرها ومن ثم وجب فيها ما يجب في نية سائر الفروض من نحو اقترانها بالتحرم والتعرض للفرضية وان لم يقل فرض كفاية ولا يجب تعيين الميت ولا معرفته بل الواجب أدنى مميز فيكفي أصلي الفرض على هذا الميت قال جمع يجب تعيين الميت الغائب بنحو اسمه (و) ثانيها (قيام) لقادر عليه فالعاجز يقعد ثم يضطجع (و) ثالثها (أربع تكبيرات) مع تكبيرة التحرم للاتباع فان خمس لم تبطل صلاته ويسن رفع يديه في التكبيرات حذو منكبيه ووضعهما تحت صدره بين كل تكبيرتين (و) رابعها (فاتحة) فبدلها فوقوف بقدرها والمعتمد أنها تجزى بعد غير الاولى خلافا للحاوي كالمحرر وان لزم عليه جمع ركنين في تكبيرة وخلو الاولى عن ذكر ويسن اسرار بغير التكبيرات والسلام وتعوذ وترك افتتاح وسورة الا على غائب أو قبر (و) خامسها (صلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعد) تكبيرة (ثانية) أي عقبها فلا تجزئ في غيرها ويندب ضم السلام للصلاة والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد قبلها (و) سادسها (دعاء للميت) بخصوصه ولو طفلا بنحو اللهم اغفر له وارحمه (بعد ثالثة) فلا يجزئ بعد غيرها قطعا ويسن ان يكثر من الدعاء له وما أثوره أفضل وأولاه ما رواه مسلم عنه صلى الله عليه وسلم وهو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجه وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار ويزيد عليه ندبا اللهم اغفر لحينا وميتنا الى آخره ويقول في الطفل مع هذا اللهم اجعله فرطا لابويه وسلفا وذخرا وعظة واعتبارا وشفيعا وثقل به موازينهما وافرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره قال

(قوله لخبر فيه) هو انه صلى الله عليه وسلم قال لأن يجلس أحدكم على جمرة فتخلص الى جلده خير له من ان يجلس على قبر اه م ر (قوله تعيين الميت الغائب بنحو اسمه) عبارة م ر أما لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجيل نعم لو صلى امام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى كالحاضر (قوله اللهم اغفر لحينا وميتنا) تمامه وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان رواه أبو داود والترمذي

شيخنا

شيخنا وليس قوله اللهم اجعله فرطا الى آخره مغنيا عن الدعاء له لانه دعاء باللازم وهو لا يكفي لانه اذا لم يكف الدعاء له بالعموم الشامل كل فرد فأولى هذا ويؤنث الضمائر في الانثى ويجوز تذكيرها بارادة الميت أو الشخص ويقول في ولد الزنا اللهم اجعله فرطا لامه والمراد بالابدال في الاهل والزوجة ابدال الاوصاف لا الذات لقوله تعالى ألحقنا بهم ذريتهم ولخبر الطبراني وغيره ان نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين انتهى (و) سابعها (سلام) كغيرها (بعد رابعة) ولا يجب في هذه ذكر غير السلام لكن يسن اللهم لا تحرمنا أجره أي أجر الصلاة عليه أو أجر المصيبة ولا تفتنا بعده أي بارتكاب المعاصي واغفر لنا وله ولو تخلف عن امامه بلا عذر بتكبيرة حتى شرع امامه في أخرى بطلت صلاته ولو كبر امامه تكبيرة أخرى قبل قراءة المسبوق الفاتحة تابعه في تكبيره وسقطت القراءة عنه واذا سلم الامام تدارك المسبوق ما بقي عليه مع الاذكار ويقدم في الامامة في صلاة الميت ولو امرأة أب أو نائبه فأبوه ثم ابن فابنه ثم أخ لابوين فلاب ثم ابنهما ثم العم كذلك ثم سائر العصاب ثم معتق ثم ذو رحم ثم زوج (وشرط لها) أي للصلاة على الميت مع شروط سائر الصلوات (تقدم طهره) أي الميت بماء فتراب فان وقع بحفرة أو بحر وتعذر اخراجه وطهره لم يصل عليه على المعتمد (وان لا يتقدم) المصلي (عليه) أي الميت ان كان حاضرا ولو في قبر أما الميت الغائب فلا يضر فيه كونه وراء المصلي ويسن جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر للخبر الصحيح من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أي غفر له ولا يندب تأخيرها لزيادة المصلين الا الولي واختار بعض المحققين انه اذا لم يخش تغيره ينبغي انتظار مائة أو أربعين رجي حضورهم قريبا للحديث وفي مسلم ما من مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه ولو صلي عليه فحضر من لم يصل ندب له الصلاة عليه وتقع فرضا فينويه ويثاب ثوابه والافضل فعلها بعد الدفن للاتباع ولا يندب لمن صلاها ولو منفردا اعادتها مع جماعة فان أعادها وقعت نفلا وقال بعضهم الاعادة خلاف الاولى (وتصح) الصلاة (على) ميت (غائب عن بلد) بأن يكون الميت بمحل بعيد عن البلد بحيث لا ينسب اليها عرفا أخذا من قول الزركشي ان خارج السور القريب منه كداخله (لا) على غائب عن مجلسه (فيها) وان كبرت نعم لو تعذر الحضور لها بنحو حبس أو مرض جازت حينئذ على الاوجه (و) تصح على حاضر (مدفون) ولو بعد بلائه (غير نبي) فلا تصح على قبر نبي لخبر الشيخين (من أهل فرضها وقت موته) فلا تصح من كافر وحائض يومئذ كمن بلغ أو أفاق بعد الموت ولو قبل الغسل كما اقتضاه كلام الشيخين (وسقط الفرض) فيها (بذكر) ولو صبيا مميزا ولو مع وجود بالغ وان لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها بل وقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها لا بأنثى مع وجوده وتجوز على جنائز صلاة واحدة فينوي الصلاة عليهم اجمالا وحرم تأخيرها عن الدفن بل يسقط الفرض بالصلاة على القبر (وتحرم صلاة) على كافر لحرمة الدعاء له بالمغفرة قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ومنهم أطفال الكفار سواء أنطقوا بالشهادتين أم لا فتحرم الصلاة عليهم و(على شهيد) وهو بوزن فعيل بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة أو فاعل لان روحه تشهد الجنة قبل غيره ويطلق لفظ الشهيد على من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو شهيد الدنيا والآخرة وعلى من قاتل لنحو حمية فهو شهيد الدنيا وعلى مقتول ظلما وغريق وحريق ومبطون أي من قتله بطنه كاستسقاء أو اسهال فهم الشهداء في الآخرة فقط (كغسله) أي الشهيد ولو جنبا لانه صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى أحد ويحرم ازالة دم شهيد (وهو من مات في قتال كفار) أو كافر واحد قبل انقضائه وان قتل مدبرا (بسببه) أي القتال كأن أصابه سلاح مسلم آخر خطأ أو قتله مسلم استعانوا به أو تردى ببئر حال قتال أو جهل ما مات به وان لم يكن به أثر دم (لا أسير قتل صبرا) فانه ليس بشهيد على الاصح لان قتله ليس بمقاتلة ولا من مات بعد انقضائه وقد بقي فيه حياة مستقرة وان قطع بموته بعد من جرح به أما من حركته حركة مذبوح عند انقضائه فشهيد جزما والحياة المستقرة ما تجوز أن يبقى يوما أو يومين على ما قاله النووي والعمراني

(قوله كمن بلغ) هذا ضعيف والمعتمد كما في التحفة والنهاية وأقره شيخ الاسلام والخطيب والايعاب وغيرهم انه كالمحدث فيصلي اه كردي (قوله فتحرم الصلاة عليهم) أي لانا نعاملهم في الدنيا معاملة آبائهم وان كانوا في الآخرة ناجين من النار خلافهم على الفترة

ولا من وقع بين كفار فهرب منهم فقتلوه لان ذلك ليس بقتال كما أفتى به شيخنا ابن زياد رحمه الله تعالى ولا من قتله اغتيالا حربي دخل بيننا نعم ان قتله عن مقاتلة كان شهيدا كما نقله السيد السمهوري عن الخادم (وكفن) ندبا (شهيد في ثيابه) التي مات فيها والملطخة بالدم أولى للاتباع ولو لم تكفه بأن لم تستر كل بدنه تممت وجوبا (لا) في (حرير) لبسه لضرورة الحرب فينزع وجوبا (ويندب) ان يلقن محتضر ولو مميزا على الاوجه الشهادة أي لا اله الا الله فقط لخبر مسلم لقنوا موتاكم أي من حضره الموت لا اله الا الله مع الخبر الصحيح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة أي مع الفائزين والا فكل مسلم ولو فاسقا يدخلها ولو بعد عذاب وان طال وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضا لان القصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بهما مردود بأنه مسلم وانما القصد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب وبحث تلقينه الرفيق الاعلى لانه آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم مردود بأن ذلك لسبب لم يوجد في غيره وهو ان الله خيره فاختاره وأما الكافر فيلقنهما قطعا مع لفظ أشهد لوجوبه أيضا على ما سيأتي فيه اذ لا يصير مسلما الا بهما وان يقف جماعة بعد الدفن عند القبر ساعة يسألون له التثبيت ويستغفرون له و (تلقين بالغ ولو شهيدا) كما اقتضاه اطلاقهم خلافا للزركشي (بعد) تمام (دفن) فيقعد رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله ابن أمة الله اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا رسول الله وان الجنة حق وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك رضيت بالله ربا وبالاسلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقرآن اماما وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين اخوانا ربي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم قال شيخنا ويسن تكراره ثلاثا والاولى للحاضرين الوقوف وللملقن القعود ونداؤه بالام فيه أي ان عرفت والا فبحواء لا ينافي دعاء الناس يوم القيامة بآبائهم لان كليهما توقيف لا مجال للرأي فيه والظاهر انه يبدل العبد بالامة في الانثى ويؤنث الضمائر انتهى (و) يندب (زيارة قبور لرجل) لا لانثى فتكره لها نعم يسن لها زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وكذا سائر الانبياء والعلماء والاولياء ويسن كما نص عليه ان يقرأ من القرآن ما تيسر على القبر فيدعو له مستقبلا للقبلة (وسلام) لزائر على أهل المقبرة عموما ثم خصوصا فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين عند أول المقبرة ويقول عند قبر أبيه مثلا السلام عليك يا والدي فان أراد الاقتصار على أحدهما أتى بالثانية لانه أخص بمقصوده وذلك لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون والاستثناء للتبرك أو للدفن بتلك البقعة أو للموت على الاسلام ﴿فائدة﴾ ورد ان من مات يوم الجمعة أو ليلتها أمن من عذاب القبر وفتنته وورد أيضا ان من قرأ قل هو الله أحد في مرض موته مائة مرة لم يفتن في قبره وأمن من ضغطة القبر وجاوز الصراط على أكف الملائكة وورد أيضا من قال لا اله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين أربعين مرة في مرضه فمات فيه أعطى أجر شهيد وان برئ برئ مغفورا له غفر الله لنا وأعاذنا من عذاب القبر وفتنته

﴿باب الزكاة﴾

هي لغة التطهير والنماء وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على الوجه الآتي وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر وجبت في ثمانية أصناف من المال النقدين والانعام والقوت والتمر والعنب لثمانية أصناف من الناس ويكفر جاحد وجوبها ويقاتل الممتنع عن ادائها وتؤخذ منه وان لم يقاتل قهرا (تجب على) كل (مسلم) ولو غير مكلف فعلى الولي اخراجها من ماله وخرج بالمسلم الكافر الاصلي فلا يلزمه اخراجها ولو بعد الاسلام (حر) معين فلا تجب على رقيق لعدم ملكه وكذا المكاتب لضعف ملكه ولا تلزم سيده لانه غير مالك (في ذهب) ولو غير مضروب خلافا لمن زعم اختصاصها

(قوله أي من حضره الموت) أي ولم يمت اما من مات فلا لفوات المقصود حينئذ (قوله بعد تمام الدفن) منه يؤخذ عدم سن تلقين من يراد القاؤه في لجة بحر كما قاله شيخنا المرصفي (قوله وفتنته) قال بعضهم المراد بها سؤال منكر ونكير والفتنة الاختبار

بالمضروب (بلغ) قدر خالصه (عشرين مثقالا) بوزن مكة تحديدا فلو نقص في ميزان وتم في آخر فلا زكاة للشك والمثقال اثنان وسبعون حبة شعير متوسطة قال الشيخ زكريا ووزن نصاب الذهب بالاشرفي خمسة وعشرون وسبعان وتسع وقال تلميذه شيخنا والمراد بالاشرفي القايتبائي (و) في (فضة بلغت مائتي درهم) بوزن مكة وهو خمسون حبة وخمسا حبة فالعشرة دراهم سبعة مثاقيل ولا وقص فيهما كالمعشرات فيجب في العشرين والمائتين وفيما زاد على ذلك ولو ببعض حبة (ربع عشر) للزكاة ولا يكمل احد النقدين بالآخر ويكمل كل نوع من جنس بآخر منه ويجزئ جيد وصحيح عن رديء ومكسر بل هو أفضل لا عكسهما وخرج بالخالص المغشوش فلا زكاة فيه حتى يبلغ خالصه نصابا (كـ) ما يجب ربع عشر قيمة العرض في (مال تجارة) بلغ النصاب في آخر الحول وان ملكه بدون نصاب ويضم الربح الحاصل في أثناء الحول الى الاصل في الحول ان لم ينض أما اذا نض بأن صار ذهبا أو فضة وأمسكه الى آخر الحول فلا يضم الى الاصل بل يزكي الاصل بحوله ويفرد الربح بحول ويصير عرض التجارة للقنية بنيتها فينقطع الحول بمجرد نية القنية لا عكسه ولا يكفر منكر وجوب زكاة التجارة للخلاف فيه (وشرط) لوجوب الزكاة في الذهب والفضة لا التجارة (تمام نصاب) لهما (كل الحول) بأن لا ينقص المال عنه في جزء من أجزاء الحول اما زكاة التجارة فلا يشترط فيها تمامه الا آخره لانه حالة الوجوب (وينقطع) الحول (بتخلل زوال ملك) اثناءه بمعاوضة أو غيرها نعم لو ملك نصابا ثم أقرضه آخر بعد ستة أشهر لم ينقطع الحول فان كان مليا أو عاد اليه أخرج الزكاة آخر الحول لان الملك لم يزل بالكلية لثبوت بدله في ذمة المقترض (وكره) ان يزيل ملكه ببيع أو مبادلة عما تجب فيه الزكاة (لحيلة) بأن يقصد به دفع وجوب الزكاة لانه فرار من القربة وفي الوجيز يحرم وزاد في الاحياء ولا يبرئ الذمة باطنا وان هذا من الفقه الضار وقال ابن الصلاح يأثم بقصده لا بفعله قال شيخنا أما لو قصده لا لحيلة بل لحاجة أو لها وللفرار فلا كراهة ﴿تنبيه﴾ لا زكاة على صيرفي بادل للتجارة في اثناء الحول بما في يده من النقد غيره من جنسه أو غيره وكذا لا زكاة على وارث مات مورثه عن عروض التجارة حتى يتصرف فيها بنيتها فحينئذ يستأنف حولها (ولا زكاة في حلي مباح ولو) اتخذه لرجل بلا قصد لبس أو غيره أو اتخذه (لاجارة) أو اعارة لامرأة (الا) اذا اتخذه (بنية كنز) فتجب الزكاة فيه ﴿فرع﴾ يجوز للرجل تختم بخاتم فضة بل يسن في خنصر يمينه أو يساره للاتباع ولبسه في اليمين أفضل وصوب الاذرعي ما اقتضاه كلام ابن الرفعة من وجوب نقصه عن مثقال للنهي عن اتخاذه مثقالا وسنده حسن لكن ضعفه النووي فالاوجه انه لا يضبط بمثقال بل بما لا يعد اسرافا عرفا قال شيخنا وعليه فالعبرة بعرف أمثال اللابس ولا يجوز تعدده خلافا لجمع حيث لم يعد اسرافا وتحلية آلة حرب كسيف ورمح وترس ومنطقة وهي ما يشد بها الوسط وسكين الحرب دون سكين المهنة والمقلمة بفضة بلا سرف لان في ذلك ارهابا للكفار لا بذهب لزيادة الاسراف والخيلاء والخبر المبيح له ضعفه ابن القطان وان حسنه الترمذي وتحلية مصحف قال شيخنا أي ما فيه قرآن ولو للتبرك كغلافه بفضة وللمرأة تحليته بذهب اكراما فيهما وكتبه بالذهب حسن ولو من رجل لا تحلية كتاب غيره ولو بفضة والتمويه حرام قطعا مطلقا ثم ان حصل منه شيء بالعرض على النار حرمت استدامته والا فلا وان اتصل بالبدن خلافا لجمع ويحل الذهب والفضة بلا سرف لامرأة وصبي اجماعا في نحو السوار والخلخال والنعل والطوق وعلى الاصح في المنسوج بهما ويحل لهن التاج وان لم يعتدنه وقلادة فيها دنانير معراة قطعا وكذا مثقوبة ولا تجب الزكاة فيها أما مع السرف فلا يحل شيء من ذلك كخلخال وزن مجموع فردتيه مائتا مثقال فتجب الزكاة فيه (و) تجب على من مر (في قوت) اختياري من حبوب (كبر) وشعير (وارز) وذرة وحمص ودخن وباقلاء ودقسة (و) في (تمر وعنب) من ثمار (بلغ) قدر كل منهما (خمسة أوسق) وهي بالكيل ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث (منقى) من تبن وقشر لا يؤكل معه غالبا واعلم ان الارز يدخر في قشره ولا يؤكل معه فتجب فيه ان بلغ عشرة أوسق (عشر) للزكاة

(قوله بوزن مكة) أي للخبر الصحيح المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة (قوله ان لم ينض) أي لم يبع بالنقد الذي اشترى به (قوله لا عكسه) أي لان نوى بمال القنية التجارة فلا يجعل مال تجارة وينعقد حوله بمجرد النية بل لا بد من البيع مثلا بقصد التجارة (قوله عشر) الحاصل أنه يجب الخمس في الركاز كما يأتي والعشر فيما يسقى بغير مؤنة ونصف العشر فيما يسقى بمؤنة وربع العشر في الناض ولو من معدن وفي الزكاة التجارة ربعه ووقته وقت اخراج المقصود وتصفيته في الركاز والمعدن وبدو الصلاح في المستنبت والحول في الناض والنعم والتجارة وأوله العيد في زكاة الفطر اهـ قاشروي

(ان سقى بلا مؤنة) كمطر (والا) أى وان سقى بمؤنة كنضح (فنصفه) أى نصف العشر وسبب التفرقة ثقل المؤنة فى هذا وخفتها فى الاول سواء أزرع ذلك قصدا أم نبت اتفاقا كما فى المجموع حاكيا فيه الاتفاق وبه يعلم ضعف قول الشيخ زكريا فى تحريره تبعا لاصله يشترط لوجوبها ان يزرعه مالكه أو نائبه فلا زكاة فيما انزرع بنفسه أو زرعه غيره بغير اذنه ولا يضم جنس الى آخر لتكميل النصاب بخلاف أنواع الجنس فتضم وزرعا العام يضمان ان وقع حصادهما فى عام ﴿فرع﴾ لا تجب الزكاة فى مال بيت المال ولا فى ريع موقوف من نخل أو أرض على جهة عامة كالفقراء والفقهاء والمساجد لعدم تعين المالك وتجب فى موقوف على معين واحد أو جماعة معينة كاولاد زيد كذكره فى المجموع وأفتى بعضهم فى موقوف على امام المسجد أو المدرس بأنه يلزمه زكاته كالمعين قال شيخنا والاوجه خلافه لان المقصود بذلك الجهة دون شخص معين ﴿تنبيه﴾ قال الجلال البلقينى فى حاشية الروضة تبعا للمجموع ان غلة الارض المملوكة أو الموقوفة على معين ان كان البذر من مال مالكها أو الموقوف عليه فتجب عليه الزكاة فيما أخرجته الارض فان كان البذر من مال العامل وجوزنا المخابرة فتجب الزكاة على العامل ولا شئ على صاحب الارض لان الحاصل له أجرة أرضه وحيث كان البذر من صاحب الارض واعطى منه شئ للعامل لا شئ على العامل لانه أجرة عمله انتهى وتجب الزكاة لنبات الارض المستأجرة مع أجرتها على الزارع ومؤنة الحصاد والدياس على المالك (و) تجب على من مر الزكاة (فى كل خمس ابل شاة) جذعة ضأن لها سنة أو ثنية معز لها سنتان ويجزئ الذكر وان كانت ابله اناثا الا المريض ان كانت ابله صحاحا (الى خمس وعشرين) منها ففى عشر شاتان وخمسة عشر ثلاث وعشرين الى الخمس والعشرين أربع فاذا كملت الخمس والعشرون (فبنت مخاض) لها سنة هى واجبها الى ست وثلاثين سميت بذلك لان أمها آن لها أن تصير من المخاض أى الحوامل (وفى ست وثلاثين) الى ست وأربعين (بنت لبون) لها سنتان سميت بذلك لان أمها آن لها أن تضع ثانيا وتصير ذات لبن (و) فى (ست وأربعين) الى احدى وستين (حقة) لها ثلاث سنين سميت بذلك لانها استحقت أن تركب ويحمل عليها أو ان يطرقها الفحل (و) فى (احدى وستين جذعة) لها أربع سنين سميت بذلك لانها يجذع مقدم أسنانها أى يسقط (و) فى (ست وسبعين بنتا لبون و) فى (احدى وتسعين حقتان و) فى (مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم) الواجب (فى كل أربعين بنت لبون و) فى كل (خمسين حقة و) يجب (فى ثلاثين بقرة) الى أربعين (تبيع) له سنة سمى بذلك لانه يتبع أمه (و) فى (أربعين) الى ستين (مسنة) لها سنتان سميت بذلك لتكامل أسنانها (و) فى (ستين تبيعان ثم فى كل ثلاثين تبيع وأربعين مسنة و) يجب (فى أربعين غنما) الى مائة واحدى وعشرين (شاة و) فى (مائة واحدى وعشرين) الى مائتين وواحدة (شاتان و) فى (مائتين وواحدة) الى ثلثمائة (ثلاث) من الشياه (و) فى (أربعمائة أربع) منها (ثم فى كل مائة شاة) جذعة ضأن لها سنة أو ثنية معز لها سنتان وما بين النصابين يسمى وقصا ولا يؤخذ خيار كحامل ومسمنة للاكل وربى وهى حديثة العهد بالنتاج بأن يمضى لها من ولادتها نصف شهر الا برضا مالك (وتجب الفطرة) أى زكاة الفطر سميت بذلك لان وجوبها بدخول الفطر وفرضت كرمضان فى ثانى سنى الهجرة وقول ابن اللبان بعدم وجوبها غلط كما فى الروضة قال وكيع زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجبر نقص الصوم كما يجبر السجود نقص الصلاة ويؤيده ما صح أنها طهرة للصائم من اللغو والرفث (على حر) فلا تلزم على رقيق عن نفسه بل تلزم سيده عنه ولا عن زوجته بل ان كانت أمة فعلى سيدها والا فعليها كما يأتى ولا على مكاتب لضعف ملكه ومن ثم لم تلزمه زكاة ماله ولا نفقة أقاربه ولاستقلاله لم تلزم سيده عنه (بغروب شمس (ليلة فطر) من رمضان أى بادراك آخر جزء منه وأول جزء من شوال فلا تجب بما حدث بعد الغروب من ولد ونكاح وملك قن وغنى واسلام ولا تسقط بما يحدث بعده من موت وعتق وطلاق وزوال ملك ووقت أدائها من وقت الوجوب الى غروب شمس يوم الفطر فيلزم الحر المذكور أن يؤديها قبل غروب

(قوله ولا على مكاتب) أى بل هو من أهل الزكاة لكن لا يأخذ من زكاة سيده شيخنا (قوله ووقت أدائها) احترز به عن وقت جواز اخراجها وذلك من أول ليلة من رمضان

شمسه (عمن) أى عن كل مسلم (تلزمه نفقته) بزوجية أو ملك أو قرابة حين الغروب (ولو رجعية) أو حاملا بائنا ولو أمة فيلزمه فطرتهما كنفقتهما ولا تجب عن زوجة ناشزة لسقوط نفقتها عنه بل تجب عليها ان كانت غنية ولا عن حرة غنية غير ناشزة تحت معسر فلا تلزم عليه لانتفاء يساره ولا عليها لكمال تسليمها نفسها له ولا عن ولد صغير غنى فتجب من ماله فان أخرج الاب عنه من ماله جاز ورجع ان نوى الرجوع وفطرة ولد الزنا على أمه ولا عن ولد كبير قادر على كسب ولا تجب الفطرة عن قن كافر ولا عن مرتد الا ان عاد للاسلام وتلزم على الزوج فطرة خادمة الزوجة ان كانت أمته أو أمتها وأخدمها اياها الا المؤجرة ومن صحبتها ولو باذنه على المعتمد وعلى السيد فطرة أمته المزوجة لمعسر وعلى الحرة الغنية المزوجة لعبد لا عليه ولو غنيا قال فى البحر ولو غاب الزوج فللزوجة اقتراض نفقتها للضرورة لا فطرتها لانه المطالب وكذا بعضه المحتاج وتجب الفطرة على من مر عمن ذكر (ان فضل عن قوت ممون) له تلزمه مؤنته من نفسه وغيره (يوم عيد وليلته) وعن ملبس ومسكن وخادم يحتاج اليها هو أو ممونه (وعن دين) على المعتمد خلافا للمجموع ولو مؤجلا وان رضى صاحبه بالتأخير (ما يخرجه فيها) أى الفطرة (وهى) أى زكاة الفطر (صاع) وهو أربعة امداد والمد رطل وثلث وقدره جماعة بحفنة بكفين معتدلين عن كل واحد (من غالب قوت بلده) أى بلد المؤدى عنه فلا تجزئ من غير غالب قوته أو قوت مؤد أو بلده لتشوف النفوس لذلك ومن ثم وجب صرفها لفقراء بلد مؤدى عنه فان لم يعرف كآبق ففيه آراء منها اخراجها حالا ومنها أنها لا تجب الا اذا عاد وفى قول لا شئ ﴿فرع﴾ لا تجزئ قيمة ولا معيب ومسوس ومبلول أى الا ان جف وعاد اصلاحية الادخار والاقتيات ولا اعتبار لاقتياتهم المبلول الا ان فقدوا غيره فيجوز (وحرم تأخيرها عن يومه) أى العيد بلا عذر كغيبة مال أو مستحق ويجب القضاء فورا لعصيانه ويجوز تعجيلها من أول رمضان ويسن ان لا يؤخرها عن صلاة العيد بل يكره ذلك نعم يسن تأخيرها لانتظار نحو قريب أو جار ما لم تغرب الشمس

﴿فصل فى أداء الزكاة﴾ (يجب أداؤها) أى الزكاة وان كان عليه دين مستغرق حال لله أو لآدمى فلا يمنع الدين وجوب الزكاة فى الاظهر (فورا) ولو فى مال صبى ومجنون لحاجة المستحقين اليها (بتمكن) من الاداء فان أخر أثم وضمن ان تلف بعده نعم ان أخر لانتظار قريب أو جار أو أحوج أو اصلح لم يأثم لكنه يضمنها ان تلف كمن أتلفه أو قصر فى دفع متلف عنه كان وضعه فى غير حرزه بعد الحول وقبل التمكن ويحصل التمكن (بحضور مال) غائب سائر أو قار بمحل عسر الوصول اليه فان لم يحضر لم يلزمه الاداء من محل آخر وان جوزنا نقل الزكاة (و) حضور (مستحقيها) أى الزكاة أو بعضهم فهو متمكن بالنسبة لحصته حتى لو تلفت ضمنها ومع فراغ من مهم دينى أو دنيوى كأكل وحمام (وحلول دين) من نقد أو عرض تجارة (مع قدرة) على استيفائه بأن كان على ملئ حاضر باذل أو جاحد عليه بينة أو يعلمه القاضى أو قدر هو على خلاصه فيجب اخراج الزكاة فى الحال وان لم يقبضه لانه قادر على قبضه اما اذا تعذر استيفاؤه باعسار أو مطل أو غيبة أو جحود ولا بينة فكمغصوب فلا يلزمه الاخراج الا ان قبضه وتجب الزكاة فى مغصوب وضال لكن لا يجب دفعها الا بعد تمكن بعوده اليه (ولو أصدقها نصاب نقد) وان كان فى الذمة أو سائمة معينة (زكته) وجوبا اذا تم حول من الاصداق وان لم تقبضه ولا وطئها لكن يشترط ان كان النقد فى الذمة امكان قبضه بكونه موسرا حاضرا ﴿تنبيه﴾ الاظهر ان الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة وفى قول قديم اختاره الريمى انها تتعلق بالذمة لا بالعين فعلى الاول ان المستحق للزكاة شريك بقدر الواجب وذلك لانه لو امتنع من اخراجها أخذها الامام منه قهرا كما يقسم المال المشترك قهرا اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته ولم يفرقوا فى الشركة بين العين والدين فلا يجوز له ان يدعى ملك جميعه بل انه يستحق قبضه ولو قال بعد حول ان أبرأتنى من صداقك فأنت طالق فأبرأته منه لم تطلق لانه لم يبرأ من جميعه بل مما عدا قدر الزكاة فطريقها ان يعطيها ثم تبرئه ويبطل البيع والرهن فى قدر الزكاة فقط فان فعل أحدهما

(قوله الى غروب شمس) سيأتى ان تأخير اخراجها الى ما بعد العيد بلا عذر مكروه (قوله فيجوز) عبارة م ر على حج لو فقد السليم من الدنيا فهل يخرج من الموجود أو ينتظر وجود السليم أو يخرج القيمة فيه نظر والثانى أقرب م ر وتوقف فيه شيخنا وقال الاقرب الثالث أخذا مما تقدم فيما لو فقد الواجب من اسنان الزكاة من انه يخرج القيمة ولا يكلف الصعود عنه ولا النزول مع الجبران اه ع ش ﴿قاعدة﴾ لا تؤخذ القيمة فى الزكاة الا فى أربعة مواضع أحدها زكاة التجارة والثانى الجبران والثالث اذا وجد فى مائتين من الابل الحقاق وبنات لبون فاعتقد الساعى ان الاغبط الحقاق فاخذها ولم يقصر ولا دلس المالك وقع الموقع وجبر التفاوت بالنقد الرابع اذا عجل الامام ولم يقع الموقع وأخذ القيمة فله صرفها بلا اذن جديد اه

بالنصاب أو بعضه بعد الحول صح لا في قدر الزكاة كسائر الأموال المشتركة على الأظهر نعم يصح في قدرها في مال التجارة لا الهبة في قدرها فيه ﴿فرع﴾ تقدم الزكاة ونحوها من تركة مديون ضاقت عن وفاء ما عليه من حقوق الآدمي وحقوق الله كالكفارة والحج والنذر والزكاة كما إذا اجتمعنا على حي لم يحجر عليه ولو اجتمعت فيها حقوق الله فقط قدمت الزكاة إن تعلقت بالعين فإن بقي النصاب وإلا بأن تلف بعد الوجوب والتمكن استوت مع غيرها فيوزع عليها (وشرط له) أي أداء الزكاة شرطان أحدهما (نية) بقلب لا نطق (كهذا زكاة) مالي ولو بدون فرض إذ لا تكون إلا فرضا (أو صدقة مفروضة) أو هذا زكاة مالي المفروضة ولا يكفي هذا فرض مالي لصدقه بالكفارة والنذر ولا يجب تعيين المال المخرج عنه في النية ولو عين لم يقع عن غيره وإن بان المعين تالفا لأنه لم ينو ذلك الغير ومن ثم لو نوى إن كان تالفا فعن غيره فبان تالفا وقع عن غيره بخلاف ما لو قال هذه زكاة مالي الغائب إن كان باقيا أو صدقة لعدم الجزم بقصد الفرض وإذا قال فإن كان تالفا فصدقة فبان تالفا وقع صدقة أو باقيا وقع زكاة ولو كان عليه زكاة وشك في إخراجها فأخرج شيأ ونوى إن كان على شيء من الزكاة فهذا عنه وإلا فتطوع فإن بان عليه زكاة أجزأه عنها وإلا وقع له تطوعا كما أفتى به شيخنا ولا يجزئ عن الزكاة قطعا إعطاء المال للمستحقين بلا نية (لا مقارنتها) أي النية (للدفع) فلا يشترط ذلك (بل تكفي) النية قبل الأداء إن وجدت (عند عزل) قدر الزكاة عن المال (أو إعطاء وكيل) أو إمام والأفضل لهما أن ينويا أيضا عند التفرقة (أو) وجدت (بعد أحدهما) أي بعد عزل قدر الزكاة أو التوكيل (وقبل التفرقة) لعسر اقترانها بأداء كل مستحق ولو قال لغيره تصدق بهذا ثم نوى الزكاة قبل تصدقه بذلك أجزأه عن الزكاة ولو قال لآخر اقبض ديني من فلان وهو لك زكاة لم يكف حتى ينوي هو بعد قبضه ثم يأذن له في أخذها وأفتى بعضهم أن التوكيل المطلق في إخراجها يستلزم التوكيل في نيتها قال شيخنا وفيه نظر بل المتجه أنه لا بد من نية المالك أو تفويضها للوكيل وقال المتولي وغيره يتعين نية الوكيل إذا وقع الفرض بماله بأن قال له موكله أد زكاتي من مالك لينصرف فعله عنه وقوله له ذلك متضمن للإذن له في النية وقال القفال لو قال لغيره أقرضني خمسة وأدها عن زكاتي ففعل صح قال شيخنا وهو مبني على رأيه بجواز اتحاد القابض والمقبض (وجاز لكل) من الشريكين (إخراج زكاة) المال (المشترك بغير إذن) الشريك (الآخر) كما قاله الجرجاني وأقره غيره لإذن الشرع فيه وتكفي نية الدافع منهما عن نية الآخر على الأوجه (و) جاز (توكيل كافر وصبي في إعطائها لمعين) أي إن عين المدفوع إليه لا مطلقا ولا تفويض النية إليهما لعدم الأهلية وجاز توكيل غيرهما في الإعطاء والنية معا وتجب نية الولي في مال الصبي والمجنون فإن صرف الولي الزكاة بلا نية ضمنها لتقصيره ولو دفعها المزكي للإمام بلا نية ولا إذن منه له فيها لم تجزئه نيته نعم يجزئ نية الإمام عند أخذها قهرا من الممتنع وإن لم ينو صاحب المال (و) جاز للمالك دون الولي (تعجيلها) أي الزكاة (قبل) تمام (حول) لا قبل تمام نصاب في غير التجارة (لا) تعجيلها (لعامين) في الأصح وله تعجيل الفطرة من أول رمضان أما في مال التجارة فيجزئ التعجيل وإن لم يملك نصابا وينوي عند التعجيل كهذه زكاتي المعجلة (وحرم تأخيرها) أي الزكاة بعد تمام الحول والتمكن (وضمن إن تلف بعد تمكن) بحضور المال والمستحق أو أتلفه بعد حول ولو قبل التمكن كما مر بيانه (و) ثانيهما (إعطاؤها لمستحقيها) أي الزكاة يعني من وجد من الأصناف الثمانية المذكورة في آية إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل والفقير من ليس له مال ولا كسب لائق يقع موقعا من كفايته وكفاية ممونه ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه ولو للتجمل في بعض أيام السنة وكتب يحتاجها وعبده الذي يحتاج إليه للخدمة وماله الغائب بمرحلتين أو الحاضر وقد حيل بينه وبينه والدين المؤجل والكسب الذي لا يليق به وأفتى بعضهم أن حلي المرأة اللائق بها المحتاجة للتزين به عادة لا يمنع فقرها وصوبه شيخنا والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع موقعا من حاجته ولا يكفيه كمن يحتاج لعشرة

وعنده ثمانية ولا يكفيه الكفاية السابقة وإن ملك أكثر من نصاب حتى إن للإمام أن يأخذ زكاته ويدفعها إليه فيعطى كل منهما إن تعود تجارة رأس مال يكفيه ربحه غالبا أو حرفة آلتها ومن لم يحسن حرفة ولا تجارة يعطى كفاية العمر الغالب وصدق مدعي فقر ومسكنة وعجز عن كسب ولو قويا جلدا بلا يمين لا مدعي تلف مال عرف بلا بينة والعامل كساع وهو من يبعثه الإمام لأخذ الزكاة وقاسم وحاشر لا قاض والمؤلفة من أسلم ونيته ضعيفة أو له شرف يتوقع بإعطائه إسلام غيره والرقاب المكاتبون كتابة صحيحة فيعطى المكاتب أو سيده بإذن دينه إن عجز عن الوفاء وإن كان كسوبا لا من زكاة سيده لبقائه على ملكه والغارم من استدان لغير معصية فيعطى له إن عجز عن وفاء الدين وإن كان كسوبا إذ الكسب لا يدفع حاجته لوفائه إن حل الدين ثم إن لم يكن معه شيء أعطي الكل وإلا فإن كان بحيث لو قضى دينه مما معه تمسكن ترك له مما معه ما يكفيه أي العمر الغالب كما استظهره شيخنا وأعطي ما يقضي به باقي دينه أو لإصلاح ذات البين فيعطى ما استدانه لذلك ولو غنيا أما إذا لم يستدن بل أعطى ذلك من ماله فإنه لا يعطاه ويعطى المستدين لمصلحة عامة كقرى ضيف وفك أسير وعمارة نحو مسجد وإن غني أو للضمان فإن كان الضامن والأصيل معسرين أعطي الضامن وفاءه أو الأصيل موسرا دون الضامن أعطي إن ضمن بلا إذن أو عكسه أعطي الأصيل لا الضامن وإذا وفى من سهم الغارم لم يرجع على الأصيل وإن ضمن بإذنه ولا يصرف من الزكاة شيء لكفن ميت أو بناء مسجد ويصدق مدعي كتابة أو غرم بإخبار عدل وتصديق سيد أو رب دين أو اشتهار حال بين الناس ﴿فرع﴾ من دفع زكاته لمدينه بشرط أن يردها له عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين بها فإن نويا ذلك بلا شرط جاز وصح وكذا إن وعده المدين بلا شرط فلا يلزمه الوفاء بالوعد ولو قال لغريمه جعلت ما عليك زكاة لم يجزئ على الأوجه إلا إن قبضه ثم رده إليه ولو قال اكتل من طعامي عندك كذا ونوى به الزكاة ففعل فهل يجزئ وجهان وظاهر كلام شيخنا ترجيح عدم الإجزاء وسبيل الله وهو القائم بالجهاد متطوعا ولو غنيا ويعطى المجاهد النفقة والكسوة له ولعياله ذهابا وإيابا وثمن آلة الحرب وابن السبيل وهو مسافر مجتاز ببلد الزكاة أو منشئ سفر مباح منها ولو لنزهة أو كان كسوبا بخلاف المسافر لمعصية إلا إن تاب والمسافر لغير مقصد صحيح كالهائم ويعطى كفايته وكفاية من معه من ممونه أي جميعها نفقة وكسوة ذهابا وإيابا إن لم يكن له بطريقه أو مقصده مال ويصدق في دعوى السفر وكذا في دعوى الغزو بلا يمين ويسترد منه ما أخذه إن لم يخرج ولا يعطى أحد بوصفين نعم إن أخذ فقير بالغرم فأعطاه غريمه أعطي بالفقر لأنه الآن محتاج ﴿تنبيه﴾ ولو فرق المالك الزكاة سقط سهم العامل ثم إن انحصر المستحقون ووفى بهم المال لزم تعميمهم وإلا لم يجب ولم يندب لكن يلزمه إعطاء ثلاثة من كل صنف وإن لم يكونوا بالبلد وقت الوجوب ومن المتوطنين أولى ولو أعطى اثنين من كل صنف والثالث موجود لزمه أقل متمول غرما له من ماله ولو فقد بعض الثلاثة رد حصته على باقي صنفه إن احتاجه والأفضل باقي الأصناف ويلزم التسوية بين الأصناف وإن كانت حاجة بعضهم أشد لا التسوية بين آحاد الصنف بل تندب واختار جماعة من أئمتنا جواز صرف الفطرة إلى ثلاثة مساكين أو غيرهم من المستحقين ولو كان كل صنف أو بعض الأصناف وقت الوجوب محصورا في ثلاثة فأقل استحقوها في الأولى وما يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضر حدوث غنى أو موت أحدهم بل حقه باق بحاله فيدفع نصيب الميت لوارثه وإن كان هو المزكي ولا يشاركهم قادم عليهم ولا غائب عنهم وقت الوجوب فإن زادوا على ثلاثة لم يملكوا إلا بالقسمة ولا يجوز للمالك نقل الزكاة عن بلد المال ولو إلى مسافة قريبة ولا تجزئ ولا دفع القيمة في غير مال التجارة ولا دفع عينه فيه ونقل عن عمرو ابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد وبه قال أبو حنيفة ويجوز عنده نقل الزكاة مع الكراهة ودفع قيمتها وعين مال التجارة (ولو أعطاها) أي الزكاة ولو الفطرة (لكافر أو من به رق) ولو مبعضا غير مكاتب (أو هاشمي أو مطلبي) أو مولى لهما لم يقع عن الزكاة لأن شرط الآخذ الإسلام وتمام

(قوله وعنده ثمانية) أي أو يكتسب كل يوم ثمانية أو يكون مجموع المال والكسب كذلك ومثل الثمانية التسعة والسبعة والستة والخمسة (قوله كساع) أي وكاتب يكتب ما أعطاه أرباب الأموال (وقاسم) يقسمها على المستحقين (وحاشر) يجمعهم (لا قاض) ووال فلا حق لهما في الزكاة بل حقهما في خمس الخمس المرصد للمصالح (قوله والمؤلفة) جمع مؤلف من التأليف وهو الجمع (قوله المكاتبون كتابة صحيحة) أي لغير المزكي ولو لنحو كافر وهاشمي ومطلبي أما مكاتب المزكي فلا يعطى من زكاته لعود الفائدة إليه مع كون المعطى ملكه (قوله أو هاشمي أو مطلبي) أي أو هاشمية أو مطلبية كما هو المراد من قولهم بنو هاشم وبنو المطلب فالمراد بالبنين ما يشمل البنات ففيه تغليب

الحرية وعدم كونه هاشميا ولا مطلبيا وان انقطع عنهم خمس الخمس لخبران هذه الصدقات أى الزكوات انما هى أوساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا لآله قال شيخنا وكالزكاة كل واجب كالنذر والكفارة بخلاف التطوع والهدية (أو غنى) وهو من له كفاية العمر الغالب على الاصح وقيل من له كفاية سنة أو الكسب الحلال اللائق (أو مكفى بنفقة قريب) من أصل أو فرع أو زوج بخلاف المكفى بنفقة متبرع (لم يجزئ) ذلك عن الزكاة ولا تتأدى بذلك ان كان الدافع المالك وان ظن استحقاقهم ثم ان كان الدافع يظن الاستحقاق الامام برئ المالك ولا يضمن الامام بل يسترد المدفوع وما استرده صرفه للمستحقين اما من لم يكتف بالنفقة الواجبة له من زوج أو قريب فيعطيه المنفق وغيره حتى بالفقر ويجوز للمكفى بها الاخذ بغير المسكنة والفقر ان وجد فيه حتى ممن تلزمه نفقته ويندب للزوجة اعطاء زوجها من زكاتها حتى بالفقر والمسكنة وان أنفقها عليها قال شيخنا والذى يظهر ان قريبه الموسر لو امتنع من الانفاق عليه وعجز عنه بالحاكم أعطى حينئذ لتحقق فقره أو مسكنته الآن *(فائدة)* أفتى النووى فى بالغ تارك للصلاة كسلا انه لا يقبضها له الا وليه أى كصبى ومجنون فلا تعطى له وان غاب وليه خلافا لمن زعمه بخلاف ما لو طرأ تركه لها أو تبذيره ولم يحجر عليه فانه يقبضها ويجوز دفعها للفاسق الا ان علم انه يستعين بها على معصية فيحرم وان أجزأ *(تتمة فى قسمة الغنيمة)* ما أخذناه من أهل حرب قهرا فهو غنيمة والا فهو فيء ومن الاول ما أخذناه من دراهم اختلاسا أو سرقة على الاصح خلافا للغزالى وامامه حيث قالا انه مختص بالآخذ بلا تخميس وادعى ابن الرفعة الاجماع عليه ومن الثانى جزية وعشر تجارة وتركة مرتد ويبدأ فى الغنيمة بالسلب للقاتل المسلم بلا تخميس وهو ملبوس القتيل وسلاحه ومركوبه وكذا سوار ومنطقة وخاتم وطوق وبالمؤن كأجرة جمال ثم يخمس باقيها فأربعة أخماسها ولو عقارا لمن حضر الوقعة وان لم يقاتل فلا أحد أولى به من أحد لا لمن لحقهم بعد انقضائها ولو قبل جمع المال ولا لمن مات فى أثناء القتال قبل الحيازة على المذهب وأربعة أخماس الفيء للمرصدين للجهاد وخمسها يخمس سهم للمصالح كسد ثغر وعمارة حصن ومسجد وأرزاق القضاة والمشتغلين بعلوم الشرع وآلاتها ولو مبتدئين وحفاظ القرآن والائمة والمؤذنين ويعطى هؤلاء مع الغنى ما رآه الامام ويجب تقديم الاهم مما ذكروا أهمها الاول ولو منع هؤلاء حقوقهم من بيت المال وأعطى أحدهم منه شيأ جاز له الاخذ ما لم يزد على كفايته على المعتمد وسهم للهاشمى والمطلبى للذكر منهم مثل حظ الانثيين ولو أغنياء وسهم للفقراء اليتامى وسهم للمسكين وسهم لابن السبيل الفقير ويجب تعميم الاصناف الاربعة بالعطاء حاضرهم وغائبهم عن المحل نعم يجوز التفاوت بين آحاد الصنف غير ذوى القربى لا بين الاصناف ولو قل الحاصل بحيث لو عم لم يسد مسدا خص به الاحوج ولا يعم للضرورة ولو فقد بعضهم وزع سهمه على الباقين ويجوز عند الائمة الثلاثة صرف جميع خمس الفيء الى المصالح ولا يصح شرط الامام من أخذ شيأ فهو له وفى قول يصح وعليه الائمة الثلاثة وعند أبى حنيفة ومالك يجوز للامام أن يفضل بعضا *(فرع)* لو حصل لاحد من الغانمين شئ مما غنموا قبل التخميس والقسمة الشرعية لا يجوز له التصرف فيه لانه مشترك بينهم وبين أهل الخمس والشريك لا يجوز له التصرف فى المشترك بغير اذن شريكه (ويسن صدقة تطوع) لآية من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا وللاحاديث الكثيرة الشهيرة وقد تجب كان يجد مضطرا ومعه ما يطعمه فاضلا عنه ويكره بردىء وليس منه التصدق بالفلوس والثوب الخلق ونحوهما بل ينبغى أن لا يأنف من التصدق بالقليل والتصدق بالماء أفضل حيث كثر الاحتياج اليه والا فالطعام ولو تعارض الصدقة حالا والوقف فان كان الوقت وقت حاجة وشدة فالاول أولى والا فالثانى لكثرة جدواه قاله ابن عبد السلام وتبعه الزركشى وأطلق ابن الرفعة ترجح الاول لانه قطع حظه من المتصدق به حالا وينبغى للراغب فى الخير أن لا يخلى (كل يوم) من الايام من الصدقة (بما تيسر) وان قل (واعطاؤها سرا) أفضل منه جهرا أما الزكاة فاظهارها أفضل اجماعا (و) اعطاؤها (برمضان) أى فيه لا سيما فى عشره الاواخر أفضل

(قوله وان انقطع عنهم خمس الخمس) ونقل عن الاصطخرى القول بجواز صرف الزكاة اليهم عند منعهم من خمس الخمس أخذا من قوله فى الحديث ان لكم فى خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم أى بل يغنيكم فانه يؤخذ منه ان محل عدم اعطائهم من الزكاة عند أخذهم حقهم من خمس الخمس لكن الجمهور طردوا القول بالتحريم ولا بأس بتقليد الاصطخرى فى قوله الآن لاحتياجهم

ويتأكد

ويتأكد أيضا فى سائر الازمنة والامكنة الفاضلة كعشر ذى الحجة والعيدين والجمعة وكمكة والمدينة (و) اعطاؤها (لقريب) لا تلزمه نفقته أولى الاقرب فالاقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير المحرم والرحم من جهة الاب ومن جهة الام سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة أفضل (و) صرفها بعد القريب الى (جار أفضل) منه لغيره فعلم ان القريب البعيد الدار فى البلد أفضل من الجار الاجنبى (لا) يسن التصدق (بما يحتاجه) بل يحرم بما يحتاج اليه لنفقة ومؤنة من تلزمه نفقته يومه وليلته أو لوفاء دينه ولو مؤجلا وان لم يطالب منه ما لم يغلب على ظنه حصوله من جهة أخرى ظاهرة لان الواجب لا يجوز تركه لسنة وحيث حرمت الصدقة بشئ لم يملكه المتصدق عليه على ما أفتى به شيخنا المحقق ابن زياد رحمه الله تعالى لكن الذى جزم به شيخنا فى شرح المنهاج أنه يملكه والمن بالصدقة حرام محبط للاجر كالاذى *(فائدة)* قال فى المجموع يكره الاخذ ممن بيده حلال وحرام كالسلطان الجائر وتختلف الكراهة بقلة الشبهة وكثرتها ولا يحرم الا ان تيقن أن هذا من الحرام وقول الغزالى يحرم الاخذ ممن أكثر ماله حرام وكذا معاملته شاذ

(باب الصوم)

هو لغة الامساك وشرعا امساك عن مفطر بشروطه الآتية وفرض فى شعبان فى السنة الثانية من الهجرة وهو من خصائصنا ومن المعلوم من الدين بالضرورة (يجب صوم) شهر (رمضان) اجماعا بكمال شعبان ثلاثين يوما أو رؤية عدل واحد ولو مستورا هلاله بعد الغروب اذا شهد بها عند القاضى ولو مع اطباق غيم بلفظ أشهد أنى رأيت الهلال أو انه هل ولا يكفى قوله أشهد أن غدا من رمضان ولا يقبل على شهادته الا شهادة عدلين وبثبوت رؤية هلال رمضان عند القاضى بشهادة عدل بين يديه كأمر ومع قوله ثبت عندى يجب الصوم على جميع أهل البلد المرئى فيه وكالثبوت عند القاضى الخبر المتواتر برؤيته ولو من كفار لافادته العلم الضرورى وظن دخوله بالامارة الظاهرة التى لا تتخلف عادة كرؤية القناديل المعلقة بالمنائر ويلزم الفاسق والعبد والانثى العمل برؤية نفسه وكذا من اعتقد صدق نحو فاسق ومراهق فى اخباره برؤية نفسه أو ثبوتها فى بلد متحد مطلعه سواء أول رمضان وآخره على الاصح والمعتمد أن له بل عليه اعتماد العلامات بدخول شوال اذا حصل له اعتقاد جازم بصدقها كما أفتى به شيخانا ابن زياد وحجر كجمع محققين واذا صاموا ولو برؤية عدل أفطروا بعد ثلاثين وان لم يروا الهلال ولم يكن غيم لكمال العدة بحجة شرعية ولو صام بقول من يثق به ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين لصحو لم يجز له الفطر ولو رجع الشاهد بعد شروعهم فى الصوم لم يجز لهم الفطر واذا ثبت رؤيته ببلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد ويثبت البعد باختلاف المطالع على الاصح والمراد باختلافها أن يتباعد المحلان بحيث لو رؤى فى أحدهما لم ير فى الآخر غالبا قاله فى الانوار وقال التاج التبريزى وأقره غيره لا يمكن اختلافها فى أقل من أربعة وعشرين فرسخا ونبه السبكى وتبعه غيره على أنه يلزم من الرؤية فى البلد الشرقى رؤيته فى البلد الغربى من غير عكس اذ الليل يدخل فى البلاد الشرقية قبل وقضية كلامهم أنه متى رؤى فى شرقى لزم كل غربى بالنسبة اليه العمل بتلك الرؤية وان اختلفت المطالع وانما يجب صوم رمضان (على) كل مكلف أى بالغ عاقل (مطيق له) أى للصوم حسا وشرعا فلا يجب على صبى ومجنون ولا على من لا يطيقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ويلزمه مد لكل يوم ولا على حائض ونفساء لانهما لا تطيقانه شرعا (وفرضه) أى الصوم (نية) بالقلب ولا يشترط التلفظ بها بل يندب ولا يجزئ عنها التسحر وان قصد به التقوى على الصوم ولا الامتناع من تناول مفطر خوف الفجر ما لم يخطر بباله الصوم بالصفات التى يجب التعرض لها فى النية (لكل يوم) فلو نوى أول ليلة رمضان صوم جميعه لم يكف لغير اليوم الاول قال شيخنا لكن ينبغى ذلك ليحصل له صوم اليوم الذى نسى النية فيه عند مالك كما تسن له أول اليوم الذى نسيها فيه ليحصل له صومه عند أبى حنيفة وواضح ان محله ان قلد

(باب الصوم) هذا هو الركن الرابع من أركان الاسلام (قوله لغة الامساك) أى ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم انى نذرت للرحمن صوما أى امساكا أى سكوتا عن الكلام (قوله الآتية) منها كون الممسك مسلما مميزا سالما من نحو حيض فى جميعه ومن الاغماء والسكر فى بعضه فضلا عن كله والأصل فى وجوبه قبل الاجماع مع ما يأتى آية كتب عليكم الصيام والايام المعدودات أيام شهر رمضان وجمعها جمع قلة ليهونها (قوله وفرضه) عبارة مر وشرطه والمراد على كل ما لا بد منه

والا كان متلبسا بعبادة فاسدة فى اعتقاده (وشرط لفرضه) أى الصوم ولو نذرا أو كفارة أو صوم استسقاء أمر به الامام (تبييت) أى ايقاع النية ليلا أى فيما بين غروب الشمس وطلوع الفجر ولو فى صوم المميز قال شيخنا ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم تصح لان الاصل عدم وقوعها ليلا اذ الاصل فى كل حادث تقديره بأقرب زمن بخلاف مالو نوى ثم شك هل طلع الفجر أولا لان الاصل عدم طلوعه للاصل المذكور أيضا انتهى ولا يبطلها نحو أكل وجماع بعدها وقبل الفجر نعم لو قطعها قبله احتاج لتجديدها قطعا (وتعيين) لمنوى فى الفرض كرمضان أو نذر أو كفارة بان ينوى كل ليلة انه صائم غدا عن رمضان أو النذر أو الكفارة وان لم يعين سببها فلو نوى الصوم عن فرضه أو فرض وقته لم يكف نعم من عليه قضاء رمضانين أو نذر أو كفارة من جهات مختلفة لم يشترط التعيين لاتحاد الجنس واحترز باشتراط التبييت فى الفرض عن النفل فتصح فيه ولو مؤقتا النية قبل الزوال للخبر الصحيح وبالتعيين فيه النفل أيضا فيصح ولو مؤقتا بنية مطلقة كما اعتمده غير واحد نعم بحث فى المجموع اشتراط التعيين فى الرواتب كعرفة وما معها فلا يحصل غيرها معها وان نوى بل مقتضى القياس كما قال الاسنوى ان نيتهما مبطلة كما لو نوى الظهر وسنته أو سنة الظهر وسنة العصر فأقل النية المجزئة نويت صوم رمضان ولو بدون الفرض على المعتمد كما صححه فى المجموع تبعا للاكثرين لان صوم رمضان من البالغ لا يقع الا فرضا ومقتضى كلام الروضة والمنهاج وجوبه أو بلا غد كما قال الشيخان لان لفظ الغد اشتهر فى كلامهم فى تفسير التعيين وهو فى الحقيقة ليس من حد التعيين فلا يجب التعرض له بخصوصه بل يكفى دخوله فى صوم الشهر المنوى لحصول التعيين حينئذ لكن قضية كلام شيخنا كالمحجد وجوبه (وأكملها) أى النية (نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان) بالجر لاضافته لما بعده (هذه السنة لله تعالى) لصحة النية حينئذ اتفاقا وبحث الاذرعى انه لو كان عليه مثل الاداء كقضاء رمضان قبله لزمه التعرض للاداء أو تعيين السنة (ويفطر عامد) لا ناس للصوم وان كثر منه نحو جماع وأكل (عالم) لا جاهل بان ما تعاطاه مفطر لقرب اسلامه أو نشئه ببادية بعيدة عمن يعرف ذلك (مختار) لا مكره لم يحصل منه قصد ولا فكر ولا تلذذ (بجماع) وان لم ينزل (واستمناء) ولو بيده أو بيد حليلته أو بلمس لما ينقض لمسه بلا حائل (لا) بـ (قبلة و) لا (ضم) لامراة (بحائل) أى معه وان تكرر تا بشهوة أو كان الحائل رقيقا فلو ضم امرأة أو قبلها بلا ملامسة بدن بل بحائل بينهما فانزل لم يفطر لانتفاء المباشرة كالاحتلام والانزال بنظر وفكر ولو لمس محرما أو شعر امرأة فانزل لم يفطر لعدم النقض به ولا يفطر بخروج مذى خلافا للمالكية (واستقاءة) أى استدعاء قىء وان لم يعد منه شئ لجوفه بان تقيأ منكسا أو عاد بغير اختياره فهو مفطر لعينه اما اذا غلبه ولم يعد منه أو من ريقه المتنجس به شئ الى جوفه بعد وصوله لحد الظاهر أو عاد بغير اختياره فلا يفطر به للخبر الصحيح بذلك (لا بقلع نخامة) من الباطن أو الدماغ الى الظاهر فلا يفطر به لان افظها مما تتكرر الحاجة اليه اما لو ابتلعها مع القدرة على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر وهو مخرج الحاء المهملة فيفطر قطعا ولو دخلت ذبابة جوفه أفطر باخراجها مطلقا وجاز له ان ضره بقاؤها مع القضاء كما أفتى به شيخنا (و) يفطر (بدخول عين) وان قلت الى ما يسمى (جوفا) أى جوف من مر كباطن اذن واحليل وهو مخرج بول ولبن وان لم تجاوز الحشفة أو الحلمة ووصول اصبع المستنجية الى وراء ما يظهر من فرجها عند جلوسها على قدميها مفطر وكذا وصول بعض الانملة الى المسربة كذا أطلقه القاضى وقيده السبكى بما اذا وصل شئ منها الى المحل المجوف منها بخلاف أولها المنطبق فانه لا يسمى جوفا والحق به أول الاحليل الذى يظهر عند تحريكه بل أولى قال ولده وقول القاضى الاحتياط ان يتغوط بالليل مراده ان ايقاعه فيه خير منه فى النهار لئلا يصل شئ الى جوف مسربته لا انه يؤمر بتأخيره الى الليل لان أحدا لا يؤمر بمضرة فى بدنه ولو خرجت مقعدة مبسور لم يفطر بعودها وكذا ان أعادها باصبعه لاضطراره اليه ومنه يؤخذ كما قال شيخنا انه لو اضطر لدخول الاصبع معها الى الباطن لم

يفطر

(قوله تبييت) فلو لم يبيت النية لم يقع عن الواجب بلا خلاف وهل يقع نفلا وجهان أوجههما عدمه ولو من جاهل لكن هذا فى رمضان وأما فى واجب غير رمضان فأوجه الوجهين فيما لو نوى غير رمضان كصوم قضاء أو نذر ونوى قبل الزوال انعقاده نفلا ان كان جاهلا (قوله ويفطر الخ) ذكر الماتن من المفطرات أربعة أشياء وقد عقد غيره لهذا المبحث ترجمة كصاحب المنهاج حيث قال فصل شروط الصوم الخ (قوله واستقاءة) أى من عالم عامد مختار للخبر الصحيح من ذرعه القئ فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض وذرعه بالمعجمة غلبه اما ناس وجاهل عذر لقرب اسلامه أو بعده عن عالمى ذلك فلا يفطران بذلك وكذا كل مفطر الا خصوص الاكراه فى الزنا فيفطر به

يفطر والا أفطر بوصول الاصبع اليه وخرج بالعين الاثر كوصول الطعم بالذوق الى حلقه وخرج بمن مر أى العامد العالم المختار الناسى للصوم والجاهل المعذور بتحريم ايصال شئ الى الباطن وبكونه مفطرا والمكره فلا يفطر كل منهم بدخول عين جوفه وان كثر أكله ولو ظن ان أكله ناسيا مفطر فأكل جاهلا بوجوب الامساك أفطر ولو تعمد فتح فيه فى الماء فدخل جوفه أو وضعه فيه فسبقه أفطر أو وضع فى فيه شيأ عمدا وابتلعه ناسيا فلا ولا يفطر بوصول شئ الى باطن قصبة أنف حتى يجاوز منتهى الخيشوم وهو أقصى الانف و (لا) يفطر (بريق طاهر صرف) أى خالص ابتلعه (من معدنه) وهو جميع الفم ولو بعد جمعه على الاصح وان كان بنحو مصطكى اما لو ابتلع ريقا اجتمع بلا فعل فلا يضر قطعا وخرج بالطاهر المتنجس بنحو دم لثته فيفطر بابتلاعه وان صفى ولم يبق فيه أثر مطلقا لانه لما حرم ابتلاعه لتنجسه صار بمنزلة عين أجنبية قال شيخنا ويظهر العفو عمن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه وقال بعضهم متى ابتلعه المبتلى به مع علمه به وليس له عنه بد فصومه صحيح وبالصرف المختلط بطاهر آخر فيفطر من ابتلع ريقا متغيرا بحمرة نحو تنبل وان تعسر ازالتها أو بصبغ خيط فتله بفمه وبمن معدنه ما اذا خرج من الفم لا على لسانه ولو الى ظاهر الشفة ثم رده بلسانه وابتلعه أو بل خيطا أو سواكا بريقه أو بماء فرده الى فيه وعليه رطوبة تنفصل وابتلعها فيفطر بخلاف ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته أو لعسره أو لجفافه فانه لا يضر كأثر ماء المضمضة وان أمكن مجه لعسر التحرز عنه فلا يكلف تنشيف الفم عنه ﴿فرع﴾ لو بقى طعام بين أسنانه فجرى به ريقه بطبعه لا بقصده لم يفطر ان عجز عن تمييزه ومجه وان ترك التخلل ليلا مع علمه ببقائه وبجريان ريقه به نهارا لانه انما يخاطب بهما ان قدر عليهما حال الصوم لكن يتأكد التخلل بعد التسحر اما اذا لم يعجز أو ابتلعه قصدا فانه مفطر جزما وقول بعضهم يجب غسل الفم مما أكل ليلا والا أفطر رده شيخنا (ولا يفطر بسبق ماء جوف مغتسل عن) نحو (جنابة) كحيض ونفاس اذا كان الاغتسال (بلا انغماس) فى الماء فلو غسل اذنيه فى الجنابة فسبق الماء من احداهما لجوفه لم يفطر وان أمكنه امالة رأسه أو الغسل قبل الفجر كما اذا سبق الماء الى الداخل للمبالغة فى غسل الفم المتنجس لوجوبها بخلاف ما اذا اغتسل منغمسا فسبق الماء الى باطن الاذن أو الانف فانه يفطر ولو فى الغسل الواجب لكراهة الانغماس كسبق ماء المضمضة بالمبالغة الى الجوف مع تذكره للصوم وعلمه بعدم مشروعيتها بخلافه بلا مبالغة وخرج بقولى عن نحو جنابة الغسل المسنون وغسل التبرد فيفطر بسبق ماء به ولو بلا انغماس ﴿فروع﴾ يجوز للصائم الافطار بخبر عدل بالغروب وكذا بسماع أذانه ويحرم للشاك الاكل آخر النهار حتى يجتهد ويظن انقضاءه ومع ذلك الاحوط الصبر لليقين ويجوز الاكل اذا ظن بقاء الليل باجتهاد أو اخبار وكذا لو شك لان الاصل بقاء الليل لكن يكره ولو أخبره عدل بطلوع الفجر اعتمده وكذا فاسق ظن صدقه ولو أكل باجتهاد أولا أو آخرا فبان أنه أكل نهارا بطل صومه اذ لا عبرة بالظن البين خطؤه فان لم يبن شئ صح ولو طلع الفجر وفى فمه طعام فلفظه قبل أن ينزل منه شئ لجوفه صح صومه وكذا لو كان مجامعا عند ابتداء طلوع الفجر فنزع فى الحال أى عقب طلوعه فلا يفطر وان أنزل لان النزع ترك للجماع فان لم ينزع حالا لم ينعقد الصوم وعليه القضاء والكفارة (ويباح فطر) فى صوم واجب (بمرض مضر) ضررا يبيح التيمم كأن خشى من الصوم بطء برء (وفى سفر قصر) دون قصير وسفر معصية وصوم المسافر بلا ضرر أحب من الفطر (ولخوف هلاك) بالصوم من عطش أو جوع وان كان صحيحا مقيما وأفتى الاذرعى بانه يلزم الحصادين أى ونحوهم تبييت النية كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا (يجب قضاء) ما فات ولو بعذر من الصوم الواجب كـ(رمضان) ونذر وكفارة بمرض أو سفر أو ترك نية أو بحيض أو نفاس لا بجنون وسكر لم يتعد به وفى المجموع ان قضاء يوم الشك على الفور لوجوب امساكه ونظر فيه جمع بأن تارك النية يلزمه الامساك مع ان قضاءه على التراخى قطعا (و) يجب امساك عن مفطر (فيه) أى رمضان فقط دون نحو نذر وقضاء ان أفطر (بغير عذر) من مرض أو سفر (أو بغلط) كمن أكل ظانا بقاء الليل أو نسى تبييت

(قوله تنبل) ورق نبات يقطينى يحمر الشفة ويشد الاسنان (قوله فلفظه) أى رماه (قوله بطء برء) أى بحيث أثر ذلك البطء ضررا ليس بهين أما تأخره لحظة أو ساعة أو يوما أو يومين فينظر فى ذلك المرض ان كان مما يتألم به تألما لا يحتمل جاز اعتباره والا فلا فتدبر فانى لم أقف لاحد على هذا التفصيل بل عباراتهم عامة وان مطلق بطء البرء مبيح فحرره

النية أو أفطر يوم الشك وبان من رمضان لحرمة الوقت وليس الممسك في صوم شرعي لكنه يثاب عليه فيأثم بجماع ولا كفارة وندب امساك لمريض شفي ومسافر قدم أثناء النهار مفطرا وحائض طهرت أثناءه (و) يجب (على من أفسده) أي صوم رمضان (بجماع) اثم به لاجل الصوم لا باستمناء وأكل (كفارة) متكررة بتكرر الافساد وان لم يكفر عن السابق (معه) أي مع قضاء ذلك الصوم والكفارة عتق رقبة مؤمنة فصوم شهرين مع التتابع ان عجز عنه فاطعام ستين مسكينا أو فقيرا ان عجز عن الصوم لهرم أو مرض بنية كفارة ويعطي لكل واحد مدا من غالب القوت ولا يجوز صرف الكفارة لمن تلزمه مؤنته (و) يجب (على من أفطر) في رمضان (لعذر لا يرجى زواله) ككبر ومرض لا يرجى برؤه (مد) لكل يوم منه ان كان موسرا حينئذ (بلا قضاء) وان قدر عليه بعد لانه غير مخاطب بالصوم فالفدية في حقه واجبة ابتداء لا بدلا ويجب المد مع القضاء على حامل ومرضع افطرتا للخوف على الولد (و) يجب (على مؤخر قضاء) لشئ من رمضان حتى دخل رمضان آخر (بلا عذر) في التأخير بان خلا عن السفر والمرض قدر ما عليه (مد لكل سنة) فيتكرر بتكرر السنين على المعتمد وخرج بقولي بلا عذر ما اذا كان التأخير بعذر كأن استمر سفره أو مرضه أو ارضاعها الى قابل فلا شئ عليه ما بقي العذر وان استمر سنين ومتى أخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر فمات أخرج من تركته لكل يوم مدان مد للفوات ومد للتأخير ان لم يصم عنه قريبه أو مأذونه والا وجب مد واحد للتأخير والجديد عدم جواز الصوم عنه مطلقا بل يخرج من تركته لكل يوم مد طعام وكذا صوم النذر والكفارة وذهب النووي كجمع محققين الى تصحيح القديم القائل بانه لا يتعين الاطعام فيمن مات بل يجوز للولي أن يصوم عنه ثم ان خلف تركة وجب أحدهما والا ندب ومصرف الأمداد فقير ومسكين وله صرف أمداد لواحد ﴿فائدة﴾ من مات وعليه صلاة فلا قضاء ولا فدية وفي قول كجمع مجتهدين انها تقضى عنه لخبر البخاري وغيره ومن ثم اختاره جمع من أئمتنا وفعل به السبكي عن بعض أقاربه ونقل ابن برهان عن القديم انه يلزم الولي ان خلف تركة أن يصلي عنه كالصوم وفي وجه عليه كثيرون من أصحابنا انه يطعم عن كل صلاة مدا وقال المحب الطبري يصلي للميت كل عبادة تفعل عنه واجبة أو مندوبة وفي شرح المختار لمؤلفه مذهب أهل السنة ان للانسان أن يجعل ثواب عمله وصلاته لغيره ويصله (وسن) لصائم رمضان وغيره (تسحر) وتأخيره ما لم يقع في شك كونه على تمر لخبر فيه ويحصل (ولو بجرعة ماء) ويدخل وقته بنصف الليل وحكمته التقوي أو مخالفة أهل الكتاب وجهان وسن تطيب وقت سحر (و) سن (تعجيل فطر) اذا تيقن الغروب ويعرف في العمران والصحاري التي بها جبال بزوال الشعاع من أعالي الحيطان والجبال وتقديمه على الصلاة ان لم يخش من تعجيله فوات الجماعة أو تكبيرة الاحرام (و) كونه (بتمر) للامر به والاكمل ان يكون بثلاث (ف) ان لم يجده فعلى حسوات (ماء) ولو من زمزم فلو تعارض التعجيل على الماء والتأخير على التمر قدم الاول فيما استظهره شيخنا وقال أيضا يظهر في تمر قويت شبهته وماء خفت شبهته ان الماء أفضل قال الشيخان لا شئ أفضل بعد التمر غير الماء فقول الروياني الحلو أفضل من الماء ضعيف كقول الاذرعي الزبيب أخو التمر وانما ذكره لتيسره غالبا بالمدينة ويسن ان يقول عقب الفطر اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت ويزيد من أفطر بالماء ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الاجر ان شاء الله تعالى (و) سن (غسل عن نحو جنابة قبل فجر) لئلا يصل الماء الى باطن نحو اذنه أو دبره قال شيخنا وقضيته ان وصوله لذلك مفطر وليس عمومه مرادا كما هو ظاهر أخذا مما مر أن سبق ماء نحو المضمضة المشروع أو غسل الفم المتنجس لا يفطر لعذره فليحمل هذا على مبالغة منهي عنها (و) سن (كف) نفس عن طعام فيه شبهة و(شهوة) مباحة من مسموع ومبصر ومس طيب وشمه ولو تعارضت كراهة مس الطيب للصائم ورد الطيب فاجتناب المس أولى لان كراهته تؤدي الى نقصان العبادة قال في الحلية الاولى للصائم ترك الاكتحال ويكره سواك بعد زوال وقبل غروب وان نام أو أكل كريها ناسيا وقال جمع لم يكره بل يسن ان تغير الفم بنحو نوم ومما يتأكد للصائم كف اللسان عن كل محرم ككذب

(قوله مع تمكنه) قيد أما من فاته شئ من رمضان فمات قبل تمكنه من قضائه فلا اثم ولا فدية كمن مرض شهر رمضان كله ومات ثاني شوال أو استمر مريضا فلا فدية ولا اثم ومثل المرض الحيض والنفاس والسفر المباح كما في ج (قوله ولو بجرعة) ففي صحيح ابن حبان تسحروا ولو بجرعة ماء (قوله ككذب

وغيبة ومشاتمة لانه محبط للاجر كما صرحوا به ودلت عليه الاخبار الصحيحة ونص عليه الشافعي والاصحاب وأقرهم في المجموع وبه يرد بحث الاذرعي حصوله وعليه اثم معصيته وقال بعضهم يبطل أصل صومه وهو قياس مذهب أحمد في الصلاة في المغصوب ولو شتمه أحد فليقل ولو في نفل اني صائم مرتين أو ثلاثا في نفسه تذكيرا لها وبلسانه حيث لم يظن رياء فان اقتصر على أحدهما فالاولى بلسانه (و) سن مع التأكيد (برمضان) وعشره الاخير آكد (اكثار صدقة) وتوسعة على عيال واحسان على الاقارب والجيران للاتباع وأن يفطر الصائمين أي يعشيهم ان قدر والا فعلى نحو شربة (و) اكثار (تلاوة) للقرآن في غير نحو الحش ولو بنحو طريق وأفضل الاوقات للقراءة من النهار بعد الصبح ومن الليل في السحر فبين العشاءين وقراءة الليل أولى وينبغي أن يكون شأن القارئ التدبر قال أبو الليث في البستان ينبغي للقارئ أن يختم القرآن في السنة مرتين ان لم يقدر على الزيادة وقال أبو حنيفة من قرأ القرآن في كل سنة مرتين فقد أدى حقه وقال أحمد يكره تأخير ختمه أكثر من أربعين يوما بلا عذر لحديث ابن عمر (و) اكثار عبادة و(اعتكاف) للاتباع (سيما) بتشديد الياء وقد يخفف والافصح جر ما بعدها وتقديم لا عليها وما زائدة وهي دالة على ان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها (عشر آخره) فيتأكد له اكثار الثلاثة المذكورة للاتباع ويسن أن يمكث معتكفا الى صلاة العيد وأن يعتكف قبل دخول العشر ويتأكد اكثار العبادات المذكورة فيه رجاء مصادفة ليلة القدر أي الحكم أو الفضل أو الشرف والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وهي منحصرة عندنا فيه فأرجاها أوتاره وأرجى أوتاره عند الشافعي ليلة الحادي أو الثالث والعشرين واختار النووي وغيره انتقالها وهي أفضل ليالي السنة وصح من قام ليلة القدر ايمانا أي تصديقا بانها حق وطاعة واحتسابا أي طلبا لرضا الله تعالى وثوابه غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية وما تأخر وروى البيهقي خبر من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى ينقضي شهر رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بحظ وافر وروى أيضا من شهد العشاء الاخيرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وشذ من زعم أنها الليلة النصف من شعبان ﴿تتمة﴾ يسن اعتكاف كل وقت وهو لبث فوق قدر طمأنينة الصلاة ولو مترددا في مسجد أو رحبته التي لم يتيقن حدوثها بعده وانها غير مسجد بنية اعتكاف ولو خرج ولو لخلاء من لم يقدر الاعتكاف المندوب أو المنذور بمدة بلا عزم عود جدد النية وجوبا ان أراده وكذا اذا عاد بعد الخروج لغير نحو خلاء من قيده بها كيوم فلو خرج عازما للعود لم يجب تجديد النية ولا يضر الخروج في اعتكاف نوى تتابعه كأن نوى اعتكاف أسبوع أو شهر متتابع وخرج لقضاء حاجة ولو بلا شدتها وغسل جنابة وازالة نجس وان أمكنهما في المسجد لانه أصون لمروءته ولحرمة المسجد وأكل طعام لانه يستحي منه في المسجد وله الوضوء بعد قضاء الحاجة تبعا له لا الخروج له قصدا ولا الغسل مسنون ولا يضر بعد موضعها الا أن يكون لذلك موضع أقرب منه أو يفحش البعد فيضر ما لم يكن الاقرب غير لائق به ولا يكلف المشي على غير سجيته وله صلاة على جنازة ان لم ينتظر ويخرج جواز في اعتكاف متتابع لما استثناه من غرض دنيوي كلقاء أمير أو أخروي كوضوء وغسل مسنون وعيادة مريض وتعزية مصاب وزيارة قادم من سفر ويبطل بجماع وان استثناه أو كان في طريق قضاء الحاجة وانزال مني بمباشرة بشهوة كقبلة وللمعتكف الخروج من التطوع لنحو عيادة مريض وهل هو أفضل أو تركه أو سواء وجوه والاوجه كما بحث البلقيني ان الخروج لعيادة نحو رحم وجار وصديق أفضل واختار ابن الصلاح الترك لانه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف ولم يخرج لذلك ﴿مهمة﴾ قال في الانوار يبطل ثواب الاعتكاف بشتم أو غيبة أو أكل حرام

﴿فصل في صوم التطوع﴾ وله من الفضائل والمثوبة ما لا يحصيه الا الله تعالى ومن ثم أضافه تعالى اليه دون غيره من العبادات فقال كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأنا أجزي به وفي الصحيحين من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا (يسن) متأكدا (صوم يوم عرفة) لغير حاج لانه يكفر السنة التي هو فيها والتي بعدها كما في خبر مسلم وهو تاسع ذي الحجة والاحوط صوم الثامن مع عرفة

(قوله وغيبة ومشاتمة) والغيبة هذا ما يتعلق باللسان وينبغي له أيضا كف القلب أي عن الحقد والحسد والكبر وقطع الرحم ولو قال كف عن محرم لكان أولى لشموله حينئذ لما ذكر (قوله واعتكاف) عطفه على العبادة من عطف الخاص على العام لان العبادة اسم لكل ما يتعبد به (قوله بتشديد الياء) أي مفتوحة مع كسر السين قبلها (قوله أو غيبة) هي ذكرك المحترم بما يكره ولو بما فيه واستثنى من كونها معصية مسائل جمعت في قوله

القدح ليس بغيبة في ستة متظلم ومعرف ومحذر
ولمظهر فسقا ومستفت ومن طلب الاعانة في ازالة منكر

(قوله ومن ثم) أي من حيث ان له من الفضائل الخ (قوله خريفا) أي عاما

والمكفر الصغائر التي لا تتعلق بحق الآدمي اذ الكبائر لا يكفرها الا التوبة الصحيحة وحقوق الآدمي
متوقفة على رضاه فان لم تكن له صغائر زيد في حسناته ويتأكد صوم الثمانية قبله للخبر الصحيح فيهما
المقتضي لافضلية عشرها على عشر رمضان الاخير (و) يوم (عاشوراء) وهو عاشر المحرم لانه يكفر السنة
الماضية كما في مسلم (وتاسوعاء) وهو تاسعه لخبر مسلم لئن بقيت الى قابل لاصومن التاسع فمات قبله
والحكمة مخالفة اليهود ومن ثم سن لمن لم يصمه صوم الحادي عشر بل وان صامه لخبر فيه وفي الام لا بأس
أن يفرده وأما أحاديث الاكتحال والغسل والتطيب في يوم عاشوراء فمن وضع الكذابين (و) صوم (ستة
أيام (من شوال) لما في الخبر الصحيح ان صومها مع صوم رمضان كصيام الدهر واتصالها بيوم العيد أفضل
مبادرة للعبادة (وأيام) الليالي (البيض) وهي الثالث عشر وتالياه لصحة الامر بصومها لان صوم الثلاثة
كصوم الشهر اذ الحسنة بعشر أمثالها ومن ثم تحصل السنة بثلاثة غيرها لكنها أفضل ويبدل على الاوجه
ثالث عشر ذي الحجة بسادس عشره وقال الجلال البلقيني لا بل يسقط ويسن صوم أيام السود وهي الثامن
والعشرون وتالياه (و) صوم (الاثنين والخميس) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما
وقال تعرض فيهما الاعمال فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم والمراد عرضها على الله تعالى وأما رفع
الملائكة لها فانه مرة بالليل ومرة بالنهار ورفعها في شعبان محمول على رفع أعمال العام مجملة وصوم الاثنين
أفضل من صوم الخميس لخصوصيات ذكروها فيه وعد الحليمي اعتياد صومهما مكروها شاذ * (فرع) * أفتى
جمع متأخرون بحصول ثواب عرفة وما بعده بوقوع صوم فرض فيها خلافا للمجموع وتبعه الاسنوي فقال
ان نواهما لم يحصل له شيء منهما قال شيخنا كشيخه والذي يتجه ان القصد وجود صوم فيها فهي كالتحية
فان نوى التطوع أيضا حصلا والا سقط عنه الطلب * (فرع) * أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الاشهر
الحرم وأفضلها المحرم ثم رجب ثم الحجة ثم القعدة ثم شهر شعبان وصوم تسع ذي الحجة أفضل من صوم عشر
المحرم الذين يندب صومهما * (فائدة) * من تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعهما لا نسك تطوع
ومن تلبس بقضاء واجب حرم قطعه ولو موسعا ويحرم على الزوجة أن تصوم تطوعا أو قضاء موسعا وزوجها
حاضر الا باذنه أو علم رضاه * (تتمة) * يحرم الصوم في أيام التشريق والعيدين وكذا يوم الشك لغير ورد
وهو يوم ثلاثي شعبان وقد شاع الخبر بين الناس برؤية الهلال ولم يثبت وكذا بعد نصف شعبان ما لم يصله
بما قبله أو لم يوافق عادته أو لم يكن عن نذر أو قضاء ولو عن نفل

* (باب الحج) *

هو بفتح أوله وكسره لغة القصد أو كثرته الى من يعظم وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتي وهو من الشرائع
القديمة وروي ان آدم عليه السلام حج أربعين حجة من الهند ماشيا وان جبريل قال له ان الملائكة كانوا
يطوفون قبلك بهذا البيت سبعة آلاف سنة قال ابن اسحق لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم عليه الصلاة
والسلام الا حج والذي صرح به غيره انه ما من نبي الا حج خلافا لمن استثنى هودا وصالحا والصلاة أفضل منه
خلافا للقاضي وفرض في السنة السادسة على الاصح وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل
الهجرة حججا لا يدرى عددها وبعدها حجة الوداع لا غير وورد من حج هذا البيت خرج من ذنوبه كيوم
ولدته أمه قال شيخنا في حاشية الايضاح قوله كيوم ولدته أمه يشمل التبعات وورد التصريح به في
رواية وأفتى به بعض مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يخالفه والاول أوفق بظواهر السنة والثاني أوفق
بالقواعد ثم رأيت بعض المحققين نقل الاجماع عليه وبه يندفع الافتاء المذكور تمسكا بالظواهر
(والعمرة) وهي لغة زيارة مكان عامر وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتي (يجبان) أي الحج والعمرة ولا
يغني عنها الحج وان اشتمل عليها وخبر سئل صلى الله عليه وسلم عن العمرة أواجبة هي قال لا ضعيف اتفاقا
وان صححه الترمذي (على) كل مسلم (مكلف) أي عاقل بالغ (حر) فلا يجبان على صبي ومجنون ولا على
رقيق فنسك غير المكلف ومن فيه رق يقع نفلا لا فرضا (مستطيع) للحج بجد الزاد ذهابا وايابا وأجرة

(قوله وعاشوراء) بالمد فيه وفيما بعده ممنوع الصرف لالف التأنيث الممدودة وصومه أفضل من صوم تاسوعاء اه شرقاوي (قوله هو) أي يوم الشك المختص بأحكام من بين باقي أيام شعبان (قوله ولم يثبت) أي الفقد من يشهد أو شهد بالهلال من لم تقبل شهادته كعبيد أو صبيان أو فسقة أو نساء وظن صدقهم أو عدل ولم يكتف به وانما لم يصح صومه عن رمضان لانه لم يثبت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه ممن ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم عن البغوي في طائفة أول الباب

خفير أي مجير يأمن معه والراحلة أو ثمنها ان كان بينه وبين مكة مرحلتان أو دونهما وضعف عن المشي
مع نفقة من يجب عليه نفقته وكسوته الى الرجوع ويشترط أيضا للوجوب أمن الطريق على النفس
والمال ولو من رصدي وان قل ما يأخذه وغلبة السلامة لراكب البحر فان غلب الهلاك أو هيجان الامواج
في بعض الاحوال أو استويا لم يجب بل يحرم الركوب فيه له ولغيره وشرط للوجوب على المرأة مع ما ذكر
أن يخرج معها محرم أو زوج أو نسوة ثقات ولو اماء وذلك لحرمة سفرها وحدها وان قصر أو كانت في
قافلة عظيمة ولها بلا وجوب أن تخرج مع امرأة ثقة لاداء فرض الاسلام وليس لها الخروج لتطوع ولو مع
نسوة كثيرة وان قصر السفر أو كانت شوهاء وقد صرحوا بأنه يحرم على المكية التطوع بالعمرة من
التنعيم مع النساء خلافا لمن نازع فيه (مرة) واحدة في العمر (بتراخ) لا على الفور نعم انما يجوز التأخير
بشرط العزم على الفعل في المستقبل وان لا يتضيقا عليه بنذر أو قضاء أو خوف عضب أو تلف مال بقرينة
ولو ضعيفة وقيل يجب على القادر أن لا يترك الحج في كل خمس سنين لخبر فيه (فرع) تجب انابة عن ميت
عليه نسك من تركته كما تقضى منه ديونه فلو لم تكن له تركة سن لوارثه أن يفعله عنه فلو فعله أجنبي جاز ولو
بلا اذن وعن آفاقي معضوب عاجز عن النسك بنفسه لنحو زمانة أو مرض لا يرجى برؤه بأجرة مثل فضلت
عما يحتاجه المعضوب يوم الاستئجار وعما عدا مؤنة نفسه وعياله بعده ولا يصح أن يحج عن معضوب بغير
اذنه اذ الحج يفتقر للنية والمعضوب أهل لها وللاذن (أركانه) أي الحج ستة أحدها (احرام) به أي بنية
دخول فيه لخبر انما الاعمال بالنيات ولا يجب تلفظ بها وتلبية بل يسنان فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج
وأحرمت به لله تعالى لبيك اللهم لبيك الى آخره (و) ثانيها (وقوف بعرفة) أي حضوره بأي جزء منها
ولو لحظة وان كان نائما أو مارا لخبر الترمذي الحج عرفة وليس منها مسجد ابراهيم عليه السلام ولا نمرة
والافضل للذكر تحري موقفه صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات المعروفة وسميت عرفة قيل لان
آدم وحواء تعارفا بها وقيل غير ذلك ووقته (بين زوال) للشمس يوم عرفة وهو تاسع ذي الحجة (و) بين
طلوع (فجر) يوم (نحر) وسن له الجمع بين الليل والنهار والا أراق دم تمتع ندبا (و) ثالثها (طواف افاضة)
ويدخل وقته بانتصاف ليلة النحر وهو أفضل الاركان حتى من الوقوف خلافا للزركشي (و) رابعها (سعي)
بين الصفا والمروة (سبعا) يقينا بعد طواف قدوم ما لم يقف بعرفة أو بعد طواف افاضة فلو اقتصر على
ما دون السبع لم يجزئه ولو شك في عددها قبل فراغه أخذ بالاقل لانه المتيقن ومن سعى بعد طواف القدوم
لم يندب له اعادة السعي بعد طواف الافاضة بل يكره ويجب أن يبدأ فيه في المرة الاولى بالصفا ويختم
بالمروة للاتباع فان بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها الى الصفا وذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها
اليه مرة أخرى ويسن للذكر أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة وان يمشي أول السعي وآخره ويعدو
الذكر في الوسط ومحلهما معروف (و) خامسها (ازالة شعر) من الرأس بحلق أو تقصير لتوقف التحلل
عليه وأقل ما يجزئ ثلاث شعرات فتعميمه صلى الله عليه وسلم لبيان الافضل خلافا لمن أخذ منه وجوب
التعميم وتقصير المرأة أولى من حلقها ثم يدخل مكة بعد رمي جمرة العقبة والحلق ويطوف للركن فيسعى
ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم كما هو الافضل والحلق والطواف والسعي لا آخر لوقتها ويكره تأخيرها
عن يوم النحر وأشد منه تأخيرها عن أيام التشريق ثم عن خروجه من مكة (و) سادسها (ترتيب) بين
معظم أركانه بأن يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق والطواف على السعي
ان لم يسع بعد طواف القدوم ودليله الاتباع (ولا يجبر) أي الاركان (بدم) وسيأتي ما يجبر بالدم (وغير
وقوف) من الاركان الستة (أركان العمرة) لشمول الادلة لها وظاهر ان الحلق يجب تأخيره عن سعيها
فالترتيب فيها في جميع الاركان * (تنبيه) * يؤديان بثلاثة أوجه افراد بأن يحج ثم يعتمر وتمتع بأن يعتمر ثم
يحج وقران بأن يحرم بهما معا وأفضلها افراد ان اعتمر عامه ثم تمتع وعلى كل من المتمتع والقارن دم ان لم
يكن من حاضري المسجد الحرام وهم من دون مرحلتين (وشروط الطواف) ستة أحدها (طهر) عن

(قوله وان قل ما يأخذه) أي ما لم يكن ممن يتسامح فيه لشدة قلته (قوله مرة واحدة) منه يؤخذ انه لو حج مثلا ثم ارتد ثم عاد للاسلام لم تجب عليه اعادة ما أتى به قبل ردته وهو كذلك خلافا للحنفية (قوله وعن آفاقي معضوب) المعضوب بضاد معجمة من العضب وهو القطع كأنه قطع عن كمال الحركة وبصاد مهملة كأنه قطع عصبه (قوله يؤديان) أي الحج والعمرة (قوله طهر عن

حدث وخبث (و) ثانيها (ستر) لعورة قادر فلو زال الا فيه جدد وبنى على طوافه وان تعمد ذلك وطال الفصل (و) ثالثها (نيته) أى الطواف (ان استقل) بان لم يشمله نسك كسائر العبادات والا فهي سنة (و) رابعها (بدؤه بالحجر الاسود محاذيا له) في مروره (ببدنه) أى بجميع شقه الايسر وصفة المحاذاة ان يقف بجانبه من جهة اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوي ثم يمشي مستقبله حتى يجاوزه فحينئذ ينتقل ويجعل يساره للبيت ولا يجوز استقبال البيت الا في هذا (و) خامسها (جعل البيت عن يساره) مارا تلقاء وجهه فيجب كونه خارجا بكل بدنه حتى بيده عن شاذروانه وحجره للاتباع فان خالف شيأ من ذلك لم يصح طوافه واذا استقبل الطائف لنحو دعاء فليحترز عن ان يمر منه أدنى جزء قبل عوده الى جعل البيت عن يساره ويلزم من قبل الحجران يقر قدميه في محلهما حتى يعتدل قائما فان رأسه حال التقبيل في جزء من البيت (و) سادسها (كونه سبعا) يقينا ولو في الوقت المكروه فان ترك منها شيأ وان قل لم يجزئه (وسن) أن يفتتح الطائف (باستلام الحجر) الاسود بيده (و) أن (يستلمه في كل طرفة) وفي الاوتار آكد وأن يقبله ويضع جبهته عليه (و) يستلم (الركن) اليماني ويقبل يده بعد استلامه (و) ان (يرمل ذكر في) الطوفات (الثلاث الاول من طواف بعده سعي) باسراع مشيه مقاربا خطاه وان يمشي في الاربعة الاخيرة على هينته للاتباع ولو ترك الرمل في الثلاث الاول لا يقضيه في البقية ويسن أن يقرب الذكر من البيت مالم يؤذ أو يتأذ بزحمة فلو تعارض القرب منه والرمل قدم لان ما يتعلق بنفس العبادة أولى من المتعلق بمكانها وان يضطبع في طواف يرمل فيه وكذا في السعي وهو جعل وسط ردائه تحت منكبه الايمن وطرفيه على الايسر للاتباع وان يصلي بعده ركعتين خلف المقام ففي الحجر {فرع} يسن أن يبدأ كل من الذكر والانثى بالطواف عند دخول المسجد للاتباع رواه الشيخان الا ان يجد الامام في مكتوبة أو يخاف فوت فرض أو راتبة مؤكدة فيبدأ بها لا بالطواف (وواجباته) أى الحج خمسة وهي ما يجب بتركه الفدية (احرام من ميقات) فميقات الحج لمن بمكة هي وهو للحج والعمرة للمتوجه من المدينة ذو الحليفة المسماة ببئر علي ومن الشام ومصر والمغرب جحفة ومن تهامة اليمن يلملم ومن نجد اليمن والحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق وميقات العمرة لمن بالحرم الحل وأفضله الجعرانة فالتنعيم فالحديبية وميقات من لا ميقات له في طريقه محاذاة الميقات الوارد ان حاذاه في بر أو بحر والا فمرحلتان من مكة فيحرم الجائي في البحر من جهة اليمن من الشعب المحرم الذي يحاذي يلملم ولا يجوز له تأخير احرامه الى الوصول الى جدة خلافا لما أفتى به شيخنا من جواز تأخيره اليها وعلل بان مسافتها الى مكة كمسافة يلملم اليها ولو أحرم من دون الميقات لزمه دم ولو ناسيا أو جاهلا مالم يعد اليه قبل تلبسه بنسك ولو طواف قدوم وأثم غيرهما (ومبيت بمزدلفة) ولو ساعة من نصف ثان من ليلة النحر (و) مبيت (بمنى) معظم ليالي أيام التشريق نعم ان نفر قبل غروب شمس اليوم الثاني جاز وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمي يومها وانما يجب المبيت في لياليها لغير الرعاء وأهل السقاية (وطواف الوداع) لغير حائض ومكي ان لم يفارق مكة بعد حجه (ورمي) الى جمرة العقبة بعد انتصاف ليلة النحر سبعا والى الجمرات الثلاث بعد زوال كل يوم من أيام التشريق سبعا سبعا مع ترتيب بين الجمرات (بحجر) أى بما يسمى به ولو عقيقا او بلورا ولو ترك رمي يوم تداركه في باقي أيام التشريق والا لزمه دم بترك ثلاث رميات فأكثر (وتجبر) أى الواجبات بدم وتسمى هذه ابعاضا (وسننه) أى الحج (غسل) فتيمم (لاحرام ودخول مكة) ولو حلالا بذي طوى (ووقوف) بعرفة عشيتها وبمزدلفة ولرمي أيام التشريق (وتطيب) في البدن والثوب ولو بماله جرم (قبله) أى الاحرام وبعد الغسل ولا يضر استدامته بعد الاحرام ولا انتقاله بعرق (وتلبية) وهي لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ومعنى لبيك انا مقيم على طاعتك ويسن الاكثار منها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال الجنة والاستعاذة من النار بعد تكرير التلبية ثلاثا وتستمر التلبية الى رمي جمرة العقبة لكن لا تسن في طواف

القدوم

(قوله حدث) هذا هو الصحيح المعتمد ولنا قول ضعيف ذكره في مختصره ان الطواف يصح مع الحدث (قوله باسراع) بأوه للتصوير (قوله قدم) اى الرمل مع البعد (قوله وهو) اى الاضطباع المطلوب هنا (قوله ركعتين) اى بنية سنة الطواف (قوله ففي الحجر) اى في المسجد ففي الحرم حيث شاء (قوله لغير حائض ومكي) فلا يجب عليهما طواف وداع اما طواف الافاضة فلا يجوز تركه بحال نعم قد يجب تأخيره لنحو حيض (قوله الجمرات) بفتح الميم واحدتها جمرة بسكونها (قوله لترك ثلاث رميات) واما ترك رمية ففيها مد وفي اثنتين مدان وصورة ترك رمية او رميتين لا تكون الا من جمرة من أيام التشريق فقط اذ لو تركت رمية من غير الجمرة الاخيرة لما صح رمي ما بعدها فيلزم الدم فتنبه لذلك

القدوم والسعي بعده ولو رد وأذكار خاصة فيهما (وطواف قدوم) لانه تحية البيت وانما يسن لحاج أو قارن دخل مكة قبل الوقوف ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير نعم يفوت بالوقوف بعرفة (ومبيت بمنى ليلة عرفة ووقوف بجمع) المسمى الآن بالمشعر الحرام وهو جبل في آخر مزدلفة فيذكرون في وقوفهم ويدعون الى الاسفار مستقبلين القبلة للاتباع (واذكار) وأدعية مخصوصة بأوقات وأمكنة معينة وقد استوعبها الجلال السيوطي في وظائف اليوم والليلة فليطلبه {فائدة} يسن متأكدا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو لغير حاج ومعتمر لاحاديث وردت في فضلها وشرب ماء زمزم مستحب ولو لغيرهما وورد انه أفضل المياه حتى من الكوثر

{فصل في محرمات الاحرام} (يحرم باحرام) على رجل وانثى (وطء) لآية فلا رفث أى لا ترفثوا والرفث مفسر بالوطء ويفسد به الحج والعمرة (وقبلة) ومباشرة بشهوة (واستمناء) بيد بخلاف الانزال بنظر أو فكر (ونكاح) لخبر مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (وتطيب) في بدن أو ثوب بما يسمى طيبا كمسك وعنبر وكافور رطب أو ميت وورد وماؤه ولو بشد نحو مسك بطرف ثوبه أو بجعله في جيبه ولو خفيت رائحة الطيب كالكادي والفاغية وهي ثمر الحناء فان كان بحيث لو أصابه الماء فاحت حرم والا فلا (ودهن) بفتح أوله (شعر) رأس أو لحية بدهن ولو غير مطيب كزيت وسمن (وازالته) أى الشعر ولو واحدة من رأسه أو لحيته أو بدنه نعم ان احتاج الى حلق شعر بكثرة قمل أو جراحة فلا حرمة وعليه الفدية فلو نبت شعر بعينه أو غطاها فأزال ذلك فلا حرمة ولا فدية (وقلم) ظفر ولو بعضه من يد أو رجل نعم له قطع ما انكسر من ظفره ان تأذى به ولو أدنى تأذ (ويحرم ستر رجل) لا امرأة (بعض رأس بما يعد ساترا) عرفا من مخيط أو غيره كقلنسوة وخرقة أما ما لا يعد ساترا كخيط رقيق وتوسد نحو عمامة ووضع يد لم يقصد بها الستر فلا يحرم بخلاف ما اذا قصده على نزاع فيه وكحمل نحو زنبيل لم يقصد به ذلك أيضا واستظلال بمحمل وان مس رأسه (ولبسه) أى الرجل (محيطا) بخياطة كقميص وقباء أو نسج أو عقد في سائر بدنه (بلا عذر) فلا يحرم على الرجل ستر رأس لعذر كحر وبرد ويظهر ضبطه هنا بما لا يطيق الصبر عليه وان لم يبح التيمم فيحل مع الفدية قياسا على وجوبها في الحلق مع العذر ولا لبس محيط ان لم يجد غيره ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهبة لعظم المنة فيحل ستر العورة بالمحيط بلا فدية ولبسه في باقي بدنه لحاجة نحو حر وبرد مع فدية ويحل الارتداء والالتحاف بالقميص والقباء وعقد الازار وشد خيط عليه ليثبت ولا وضع طوق القباء على رقبته وان لم يدخل يده (و) يحرم (ستر امرأة لا رجل بعض وجه) بما يعد ساترا (وفدية) ارتكاب واحد من (ما يحرم) بالاحرام غير الجماع (ذبح شاة) مجزئة في الاضحية وهي جذعة ضأن أو ثنية معز (أو تصدق بثلاثة آصع لستة) من مساكين الحرم الشاملين للفقراء لكل واحد نصف صاع (أو صوم ثلاثة) أيام فمرتكب الحرام مخير في الفدية بين الثلاثة المذكورة {فرع} لو فعل شيأ من المحرمات ناسيا أو جاهلا بتحريمه وجبت الفدية ان كان اتلافا كحلق شعر وقلم ظفر وقتل صيد ولا تجب ان كان تمتعا كلبس وتطيب والواجب في ازالة ثلاث شعرات أو اظفار ولاء باتحاد زمان ومكان عرفا فدية كاملة وفي واحدة مد طعام وفي اثنتين مدان (ودم ترك مأمور) كاحرام من الميقات ومبيت بمزدلفة ومنى ورمي الاحجار وطواف الوداع كدم التمتع والقران (ذبح) أى ذبح شاة تجزئ أضحية في الحرم (ف) الواجب على العاجز عن الذبح فيه ولو لغيبة ماله وان وجد من يقرضه أو وجده بأكثر من ثمن المثل (صوم) أيام (ثلاثة) فورا بعد احرام (وقبل) يوم (نحر) ولو مسافرا فلا يجوز تأخير شيء منها عنه لانها تصير قضاء ولا تقديمه على الاحرام بالحج للآية (و) يلزمه أيضا صوم (سبعة بوطنه) أى اذا رجع الى أهله ويسن توالبها كالثلاثة قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم (ويجب على مفسد نسك) من حج وعمرة (بوطء بدنة) بصفة الاضحية وان كان النسك نفلا والبدنة المرادة الواحد من الابل ذكرا كان أو انثى فان عجز عن البدنة فبقرة فان عجز عنها فسبع شياه ثم يقوم البدنة

(قوله محيطا) بالمهملة سواء أحاط بجميع بدنه او بعض منه كخريطة للحية سواء كان شفافا كزجاج أم لا (قوله غير الجماع) أى اما الجماع فحكمه سيأتي وظاهره ان الجماع مطلقا مخالف في الحكم لما هنا وليس كذلك بل حكم الجماع الذي بين التحللين حكم ما هنا (قوله ولا تجب) أى الفدية (قوله ان كان) أى الشيء المفعول من المحرمات

ويتصدق بقيمتها طعاما ثم يصوم عن كل مد يوما ولا يجب شيء على المرأة بل تأثم وعلم من قولي يفسد نسك
أنه يبطل بوطء ومع ذلك يجب مضي في فاسده (وقضاء فورا) وإن كان نسكه نفلا لأنه وإن كان وقته موسعا
تضيق عليه بالشروع فيه والنفل من ذلك يصير بالشروع فيه فرضا أي واجب الإتمام كالفرض بخلاف
غيره من النفل ﴿تتمة﴾ يسن لقاصد مكة وللحاج آكد أن يهدي شيئا من النعم يسوقه من بلده وإلا فيشتريه
من الطريق ثم من مكة ثم من عرفة ثم من منى وكونه سمينا حسنا ولا يجب إلا بالنذر ﴿مهمات﴾ يسن
متأكدا لحر قادر تضحية بذبح جذع ضأن له سنة أو سقط سنه ولو قبل تمامها أو ثني معز أو بقر له سنتان أو
إبل له خمس سنين بنية أضحية عند ذبح أو تعيين وهي أفضل من الصدقة ووقتها من ارتفاع شمس نحر إلى
آخر أيام التشريق ويجزئ سبع بقر أو إبل عن واحد ولا يجزئ عجفاء ومقطوعة بعض ذنب أو أذن أبين
وإن قل وذات عرج وعور ومرض بين ولا يضر شق أذن أو خرقها والمعتمد عدم إجزاء التضحية بالحامل
خلافا لما صححه ابن الرفعة ولو نذر التضحية بمعيبة أو صغيرة أو قال جعلتها أضحية فإنه يلزم ذبحها ولا تجزئ
أضحية وإن اختص ذبحها بوقت الأضحية وجرت مجراها في الصرف ويحرم الأكل من أضحية أو هدي
وجبا بنذره ويجب التصدق ولو على فقير واحد بشيء نيئا ولو يسيرا من المتطوع بها والأفضل التصدق بكله
إلا لقما يتبرك بأكلها وأن تكون من الكبد وأن لا يأكل فوق ثلاث والتصدق بجلدها وله إطعام أغنياء
لا تمليكهم ويسن أن يذبح الرجل بنفسه وأن يشهدها من وكل به وكره لمريدها إزالة نحو شعر في عشر ذي
الحجة وأيام التشريق حتى يضحي ويندب لمن تلزمه نفقة فرعه أن يعق عنه من وضع إلى بلوغ وهي
كضحية ولا يكسر عظم والتصدق بمطبوخ ببعثه إلى الفقراء أحب من ندائهم إليها ومن التصدق نيئا
وأن يذبح سابع ولادته ويسمى فيه وإن مات قبله بل يسن تسمية سقط بلغ زمن نفخ الروح وأفضل
الأسماء عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره اسم نبي أو ملك بل جاء في التسمية بمحمد فضائل عليه ويحرم
تسمية بملك الملوك وقاضي القضاة وحاكم الحكام وكذا عبد النبي وجار الله والتكني بأبي القاسم وسن
أن يحلق رأسه ولو أنثى في السابع ويتصدق بزنته ذهبا أو فضة وأن يؤذن ويقرأ سورة الإخلاص وآية
إني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم بتأنيث الضمير ولو في الذكر في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى
عقب الوضع وأن يحنكه رجل فامرأة من أهل الخير بتمر فحلو لم تمسه النار حين يولد ويقرأ عندها وهي
تطلق آية الكرسي وإن ربكم الله الآية والمعوذتان والإكثار من دعاء الكرب قال شيخنا أما قراءة سورة
الأنعام إلى رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين يوم يعق عن المولود فمن مبتدعات العوام الجهلة فينبغي
الانكفاف عنها وتحذير الناس منها ما أمكن اهـ ﴿فرع﴾ يسن لكل أحد الادهان غبا والاكتحال
بالإثمد وترا عند نومه وخضب شيب رأسه ولحيته بحمرة وصفرة ويحرم حلق لحية وخضب يدي الرجل
ورجليه بحناء خلافا لجمع فيهما وبحث الأذرعي كراهة حلق ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيره إنه مباح
ويسن الخضب للمفترشة ويكره للخلية ويحرم وشر الأسنان ووصل الشعر بشعر نجس أو شعر آدمي
وربطه به لا بخيوط الحرير أو الصوف ويستحب أن يكف الصبيان أول ساعة من الليل وأن يغطي الأواني
ولو بنحو عود يعرض عليها وأن يغلق الأبواب مسميا الله فيهما وأن يطفئ المصابيح عند النوم واعلم أن
ذبح الحيوان البري المقدور عليه بقطع كل حلقوم وهو مخرج النفس وكل مريء وهو مجرى الطعام تحت
الحلقوم بكل محدد يجرح غير عظم وسن وظفر كحديد وقصب وزجاج وذهب وفضة فيحرم ما مات بثقل
ما أصابه من محدد أو غيره كبندقة وإن أنهر الدم وأبان الرأس أو ذبح بكال لا يقطع إلا بقوة الذابح فلذا
ينبغي الإسراع بقطع الحلقوم بحيث لا ينتهي إلى حركة المذبوح قبل تمام القطع ويحل الجنين بذبح أمه إن
مات في بطنها أو خرج في حركة مذبوح ومات حالا أما غير المقدور عليه بطيرانه أو شدة عدوه وحشيا كان أو
إنسيا كجمل أو جدي نفر شاردا ولم يتيسر لحوقه حالا وإن كان لو صبر سكن وقدر عليه وإن لم يخف عليه
نحو سارق فيحل بالجرح المزهق بنحو سهم أو سيف في أي محل كان ثم إن أدركه وبه حياة مستقرة فإن تعذر

ذبحه

(قوله نيا) أي ليتصرف فيه المسكين بما شاء من بيع وغيره كما في الكفارات فلا يكفي جعله طعاما ودعاء الفقير إليه لأن حقه في تملكه لا في أكله ولا تمليكه له مطبوخا (قوله والإكثار من دعاء الكرب) وهو لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله إلا الله رب العرش العظيم لا إله إلا الله رب السموات السبع ورب الأرض ورب العرش الكريم (قوله غبا) أي وقتا بعد وقت وذلك باعتبار الحاجة (قوله شعر نجس) لملابسة النجاسة لغير ضرورة وقوله وشعر آدمي أي لاحترامه

ذبحه من غير تقصير منه حتى مات كأن اشتغل بتوجيهه للقبلة أو سل السكين فمات قبل الإمكان حل
وإلا كأن لم يكن معه سكين أو علق في الغمد بحيث تعسر إخراجه فلا ويحرم قطعا رمي الصيد بالبندق
المعتاد الآن وهو ما يصنع بالحديد ويرمى بالنار لأنه محرق مذفف سريعا غالبا قال شيخنا نعم إن علم
حاذق أنه إنما يصيب نحو جناح كبير فيشقه فقط احتمل الجواز والرمي بالبندق المعتاد قديما وهو ما يصنع
من الطين جائز على المعتمد خلافا لبعض المحققين وشرط الذابح أن يكون مسلما أو كتابيا ينكح ويسن أن
يقطع الودجين وهما عرقا صفحتي عنق وأن يحد شفرته ويوجه ذبيحته لقبلة وأن يكون الذابح رجلا عاقلا
فامرأة فصبيا ويقول ندبا عند الذبح وكذا عند رمي الصيد ولو سمكا وإرسال الجارحة بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم صل وسلم على سيدنا محمد ويشترط في الذبيح غير المريض شيئان أحدهما أن يكون فيه حياة
مستقرة أول ذبحه ولو ظنا بنحو شدة حركة بعده ولو وحده على المعتمد وانفجار دم وتدفقه إذا غلب على
الظن بقاؤه فيهما فإن شك في استقرارها لفقد العلامات حرم ولو جرح حيوان أو سقط عليه نحو سيف أو
عضه نحو هرة فإن بقيت فيه حياة مستقرة فذبحه حل وإن تيقن هلاكه بعد ساعة وإلا لم يحل كما لو
قطع بعد رفع السكين ولو لعذر ما بقي بعد انتهائه إلى حركة مذبوح قال شيخنا في شرح المنهاج وفي كلام بعضهم
أنه لو رفع يده لنحو اضطرابه فأعادها فورا وأتم الذبح حل وقول بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم يحل مفرع على
عدم الحياة المستقرة عند إعادتها أو محمول على ما إذا لم يعدها على الفور ويؤيده إفتاء غير واحد فيما لو
انقلبت شفرته فردها حالا أنه يحل انتهى ولو انتهى لحركة مذبوح بمرض وإن كان سببه أكل نبات مضر
كفى ذبحه في آخر رمقه إذا لم يوجد ما يحال عليه الهلاك من جرح أو نحوه فإن وجد كأن أكل نباتا يؤدي
إلى الهلاك اشترط فيه وجود الحياة المستقرة فيه عند ابتداء الذبح ولو بالظن بالعلامة المذكورة بعده
﴿فائدة﴾ من ذبح تقربا بالله تعالى لدفع شر الجن عنه لم يحرم أو بقصدهم حرم وثانيهما كونه مأكولا
وهو من الحيوان البري الأنعام والخيل وبقر وحش وحماره وظبي وضبع وضب وأرنب وثعلب وسنجاب
وكل لقاط للحب لا أسد وقرد وصقر وطاوس وحدأة وبوم ودرة وكذا غراب أسود ورمادي اللون خلافا
لبعضهم ويكره جلالة ولو من غير نعم كدجاج إن وجد فيها ريح النجاسة ويحل أكل بيض غير المأكول
خلافا لجمع ويحرم من الحيوان البحري ضفدع وتمساح وسلحفاة وسرطان لا قرش ودنيلس على الأصح
فيهما قال في المجموع الصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر يحل ميتته إلا الضفدع ويؤيده نقل ابن الصباغ
عن الأصحاب حل جميع ما فيه إلا الضفدع ويحل أكل ميتة الجراد والسمك إلا ما تغير في جوف غيره ولو في
صورة كلب أو خنزير ويسن ذبح كبيرهما الذي يطول بقاؤه ويكره ذبح صغيرهما وأكل مشوي سمك
قبل تطييب جوفه وما انتن منه كاللحم وقلي حي في دهن مغلي وحل أكل دود نحو الفاكهة حيا كان أو
ميتا بشرط أن لا ينفرد عنه وإلا لم يحل أكله ولو معه كنمل السمن لعدم تولده منه على ما قاله الرداد خلافا
لبعض أصحابنا ويحرم كل جماد مضر لبدن أو عقل كحجر وتراب وسم وإن قل إلا لمن لا يضره ومسكر ككثير
أفيون وحشيش وبنج ﴿فائدة﴾ أفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة قال جمع هي أفضلها
ولا تحرم معاملة من أكثر ماله حرام ولا الأكل منها كما صححه في المجموع وأنكر النووي قول الغزالي
بالحرمة مع أنه تبعه في شرح مسلم ولو عم الحرام الأرض جاز أن يستعمل منه ما تمس حاجته إليه دون ما زاد
هذا إن توقع معرفة أربابه وإلا صار لبيت المال فيأخذ منه بقدر ما يستحقه فيه كما قاله شيخنا ﴿فرع﴾
نذكر فيه ما يجب على المكلف بالنذر وهو قربة على ما اقتضاه كلام الشيخين وعليه كثيرون بل بالغ بعضهم
فقال دل على ندبه الكتاب والسنة والإجماع والقياس وقيل مكروه للنهي عنه وحمل الأكثرون النهي على
نذر اللجاج فإنه تعليق قربة بفعل شيء أو تركه كإن دخلت الدار أو إن لم أخرج منها فلله علي صوم أو صدقة
بكذا فيتخير من دخلها أو لم يخرج بين ما التزمه وكفارة يمين ولا يتعين الملتزم ولو حجا والفرع ما اندرج تحت
أصل كلي (النذر التزام) مسلم (مكلف) رشيد (قربة لم تتعين) نفلا كان أو فرض كفاية كإدامة وتر وعيادة

(قوله وأن يحد شفرته) بفتح الشين وسكون الفاء السكين العريض وجمعه شفار وفي الحديث إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته (قوله وثانيهما) أي ثاني شرطي حل الذبح بمعنى المذبوح (قوله الأنعام) أي الإبل والبقر والغنم (قوله والخيل) لا واحد له من لفظه كقوم وقيل مفرده خائل كراكب (قوله لا أسد) أي فلا يحل وقد ذكر بعضهم أن له خمسمائة اسم وزاد غيره مائة وثلاثين اسما (قوله مسلم) ولو رقيقا أو سفيها أو مفلسا على ما سيأتي (قوله لم تتعين) أي قبل الإتيان بصيغة النذر

مريض وزيارة رجل قبرا وتزوج حيث سن خلافا لجمع وصوم أيام البيض والاثانين فلو وقعت فى أيام التشريق أو الحيض أو النفاس أو المرض لم يجب القضاء وكصلاة جنازة وتجهيز ميت ولو نذر صوم يوم بعينه لم يصم قبله فان فعل اثم كتقديم الصلاة على وقتها المعين ولا يجوز تأخيره عنه كهى بلا عذر فان فعل صح وكان قضاء ولو نذر صوم يوم خميس ولم يعين كفاه أى خميس ولو نذر صلاة فيجب ركعتان بقيام قادرا وصوما فصوم يوم أو صوم أيام فثلاثة أو صدقة فمتمول ويجب صرفه لحر مسكين مالم يعين شخصا أو أهل بلد والا تعين صرفه له ولا يتعين لصوم وصلاة مكان عينه ولا لصدقة زمان عينه وخرج بالمسلم المكلف الكافر والصبى والمجنون فلا يصح نذرهم كنذر السفيه وقيل يصح من الكافر وبالقربة المعصية كصوم أيام التشريق وصلاة لا سبب لها فى وقت مكروه فلا ينعقدان وكالمعصية المكروه كالصلاة عند القبر والنذر لاحد أبويه أو أولاده فقط وكذا المباح كلله على ان آكل أو أنام وان قصد تقويه على العبادة أو النشاط لها ولا كفارة فى المباح على الاصح وبلم تتعين ما تعين عليه من فعل واجب عينى كمكتوبة وأداء ربع عشر مال تجارة وكترك محرم وانما ينعقد النذر من المكلف (بلفظ منجز) بأن يلتزم قربة من غير تعليق بشئ وهذا نذر تبرر (كلله على كذا) من صلاة أو صوم أو نسك أو صدقة أو قراءة أو اعتكاف (أو على كذا) وان لم يقل لله (أو نذرت كذا) وان لم يذكر معها الله على المعتمد الذى صرح به البغوى وغيره من اضطراب طويل (أو) بلفظ (معلق) ويسمى نذر مجازاة وهو أن يلتزم قربة فى مقابلة ما يرغب فى حصوله من حدوث نعمة أو اندفاع نقمة (كان شفانى الله أو سلمنى الله فعلى كذا) أو التزمت نفسى أو واجب على كذا وخرج بلفظ النية فلا يصح بمجرد النية كسائر العقود الا باللفظ وقيل يصح بالنية وحدها (فيلزم) عليه (ما التزمه حالا فى منجز وعند وجود صفة فى معلق) وظاهر كلامهم انه يلزمه الفور بادائه عقب وجود المعلق عليه خلافا للقضية كلام ابن عبد السلام ولا يشترط قبول المنذور له فى قسمى النذر ولا القبض بل يشترط عدم رده ويصح النذر بما فى ذمة المدين ولو مجهولا فيبرأ حالا وان لم يقبل خلافا للجلال البلقينى ولو نذر لغير أحد أصليه أو فروعه من ورثته بماله قبل مرض موته بيوم ملكه كله من غير مشارك لزوال ملكه عنه ولا يجوز للاصل الرجوع فيه وينعقد معلقا فى نحو اذا مرضت فهو نذر له قبل مرضى بيوم وله التصرف قبل حصول المعلق عليه ويلغو قوله متى حصل لى الامر الفلانى أجىء لك بكذا مالم يقترن به لفظ التزام أو نذر وأفتى جمع فيمن أراد أن يتبايعا فاتفقا على أن ينذر كل للآخر بمتاعه فعلا صح وان زاد المبتدئ ان نذرت لى بمتاعك وكثيرا ما يفعل ذلك فيما لا يصح بيعه ويصح نذره ويصح ابراء المنذور له الناذر عما فى ذمته قال القاضى ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به كخمس ما يخرج له من معشر وكحمل ولد أو ثمرة يخرج من امتى أو شجرتى هذه وذكر أيضا انه لا زكاة فى الجنس المنذور وقال غيره محله ان نذر قبل الاشتداد ويصح النذر للجنين كالوصية له بل أولى لا للميت الا لقبر الشيخ الفلانى وأراد به قربة ثم كاسراج ينتفع به أو اطرد عرف فيحمل النذر له على ذلك ويقع لبعض العوام جعلت هذا للنبى صلى الله عليه وسلم فيصح كما بحث لانه اشتهر فى عرفهم للنذر ويصرف لمصالح الحجرة النبوية قال السبكى والاقرب عندى فى الكعبة والحجرة الشريفة والمساجد الثلاثة ان من خرج من ماله عن شئ لها واقتضى العرف صرفه فى جهة من جهاتها صرف اليها واختصت به انتهى قال شيخنا فان لم يقتض العرف شيأ فالذى يتجه انه يرجع فى تعين المصرف لرأى ناظرها قال وظاهر ان الحكم كذلك فى النذر لمسجد غيرها انتهى وأفتى بعضهم فى ان قضى الله حاجتى فعلى للكعبة كذا بأنه يتعين لمصالحها ولا يصرف لفقراء الحرم كما دل عليه كلام المهذب وصرح به جمع متأخرون ولو نذر شيأ للكعبة ونوى صرفه لقربة معينة كالاسراج تعين صرفه فيها ان احتيج لذلك والا بيع وصرف لمصالحها كما استظهره شيخنا ولو نذر اسراج نحو شمع أو زيت بمسجد صح ان كان ثم من ينتفع به ولو على ندور والا فلا ولو نذر اهداء منقول الى مكة لزمه نقله والتصدق بعينه على فقراء الحرم مالم يعين قربة أخرى كتطييب الكعبة فيصرفه اليها وعلى الناذر مؤنة ايصال الهدى المعين الى الحرم فان كان معسرا باع بعضه

(قوله خلافا لجمع) أى حيث قالوا لا يصح نذره وان كان يسن فى بعض حالاته (قوله والاثانين) جمع الاثنين (قوله مالم يعين شخصا) أى والا فيتعين صرفه الى ذلك الشخص ولو كان من بنى هاشم وبنى عبد المطلب فنذر غير السيد للسيد بخصوصه ونذر السيد للسيد بخصوصه صحيح كنذر الوالد لولده وكالنذر لغنى بخصوصه انتهى (قوله كتطييب الكعبة) أى وما حولها من المسجد الحرام قال شيخ الاسلام فى شرح البهجة لا تطييب مسجد آخر ولو مسجد المدينة والاقصى فلا يلزم بالنذر كما مال اليه الامام بعد تردده وأقره الرافعى لكن قال النووى فى مجموعه المختار اللزوم لان تطييبه سنة مقصودة فلزم بالنذر كسائر القرب بخلاف البيوت ونحوها

لنقل الباقى فان تعسر نقله كعقار أو حجر رحى باعه ولو بغير اذن حاكم ونقل ثمنه وتصدق به على فقراء الحرم وهل له امساكه بقيمته أولا وجهان ولو نذر الصلاة فى أحد المساجد الثلاثة أجزأ بعضها عن بعض كالاعتكاف ولا يجزئ ألف صلاة فى غير مسجد المدينة عن صلاة نذرها فيه كعكسه كما لا يجزئ قراءة الاخلاص عن ثلث القرآن المنذور ومن نذر اتيان سائر المساجد وصلاة التطوع فيه صلى حيث شاء ولو فى بيته ولو نذر التصدق بدرهم لم يجزئ عنه جنس آخر ولو نذر التصدق بمال بعينه زال عن ملكه فلو قال على أن أتصدق بعشرين دينارا وعينها على فلان أو ان شفى مريضى فعلى ذلك ملكها وان لم يقبضها ولا قبلها بل وان رد فله التصرف فيها وينعقد حول زكاتها من حين النذر وكذا ان لم يعينها ولم يردها المنذور له فتصير دينا له عليه ويثبت لها أحكام الديون من زكاة وغيرها ولو تلف المعين لم يضمنه الا ان قصر على ما استظهره شيخنا ولو نذر أن يعمر مسجدا معينا أو فى موضع معين لم يجزله أن يعمر غيره بدلا عنه ولا فى موضع آخر كما لو نذر التصدق بدرهم فضة لم يجز التصدق بدله بدينار لاختلاف الاغراض * (تتمة) * اختلف جمع من مشايخ شيوخنا فى نذر مقترض مالا معينا لمقرضه مادام دينه فقال بعضهم لا يصح لانه على هذا الوجه الخاص غير قربة بل يتوصل به الى ربا النسيئة وقال بعضهم يصح لانه فى مقابلة حدوث نعمة ربح القرض ان اتجر به أو فيه اندفاع نقمة المطالبة ان احتاج لبقائه فى ذمته لاعسار أو انفاق ولانه يسن للمقترض ان يرد زيادة عما اقترضه فاذا التزمها بنذر انعقد ولزمته فهو حينئذ مكافأة احسان لا وصلة للربا اذ هو لا يكون الا فى عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر فى عقد القرض كان ربا وقال شيخ مشايخنا العلامة المحقق الطنبداوى فيما اذا نذر المديون للدائن منفعة الارض المرهونة مدة بقاء الدين فى ذمته والذى رأيته لمتأخرى أصحابنا اليمنيين ما هو صريح فى الصحة وممن أفتى بذلك شيخ الاسلام محمد بن حسين القماط والعلامة الحسين ابن عبد الرحمن الاهدل

* (باب البيع) *

هو لغة مقابلة شئ بشئ وشرعا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع وأخبار كخبر سئل النبى صلى الله عليه وسلم أى الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور أى لا غش فيه ولا خيانة (يصح) البيع (بايجاب) من البائع ولو هزلا وهو ما دل على التمليك دلالة ظاهرة (كبعتك) ذا بكذا أو هو لك بكذا (وملكتك) أو وهبتك (ذا بكذا) وكذلك جعلته لك بكذا ان نوى به البيع (وقبول) من المشترى ولو هزلا وهو ما دل على التملك كذلك (كاشتريت) هذا بكذا (وقبلت) أو رضيت أو أخذت أو تملكت (هذا بكذا) وذلك لتتم الصيغة الدال على اشتراطها قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضا خفى فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا ينعقد بالمعاطاة لكن اختير الانعقاد بكل ما يتعارف البيع بها فيه كالخبز واللحم دون الدواب والاراضى فعلى الاول المقبوض بها كالمقبوض بالبيع الفاسد أى فى احكام الدنيا أما فى الآخرة فلا مطالبة بها ويجرى خلافها فى سائر العقود وصورتها ان يتفقا على ثمن ومثمن وان لم يوجد لفظ من واحد ولو قال متوسط للبائع بعت فقال نعم أو اى وقال للمشترى اشتريت فقال نعم صح ويصح أيضا بنعم منهما جواب قول المشترى بعت والبائع اشتريت ولو قرن بالايجاب أو القبول حرف استقبال كأبيعك لم يصح قال شيخنا ويظهر انه يغتفر من العامى نحو فتح تاء المتكلم وشرط صحة الايجاب والقبول كونهما (بلا فصل) بسكوت طويل يقع بينهما بخلاف اليسير (و) لا (تخلل لفظ) وان قل (أجنبى) عن العقد بان لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ويشترط أيضا أن يتوافقا معنى لا لفظا فلو قال بعتك بألف فزاد أو نقص أو بألف حالة فاجل أو عكسه أو مؤجلة بشهر فزاد لم يصح للمخالفة (و) بلا (تعليق) فلا يصح معه كان مات أبى فقد بعتك هذا (و) لا (تأقيت) كبعتك هذا شهرا (وشرط فى عاقد) بائعا كان أو مشتريا (تكليف) فلا يصح عقد صبى ومجنون وكذا من مكره بغير حق لعدم رضاه (واسلام تملك) رقيق (مسلم) لا يعتق عليه وكذا يشترط

(باب البيع) جمعه بيوع وأصله بووع فهو واوى العين وقعت الواو اثر كسرة فقلبت ياء وفى الاشباه البيع أقسام صحيح قولا واحدا وفاسد قولا واحدا وصحيح على الاصح وفاسد على الاصح وحرام يصح ومكروه انظر تفصيله فى الحاشية (قوله وصورتها) أى المعاطاة أى صورة بيعها (قوله متوسط) أى كالدلال والمصلح

أيضا اسلام المملوك مرتد على المعتمد لكن الذى فى الروضة وأصلها صحة بيع المرتد للكافر (و) لتملك
شئ من (مصحف) يعنى ما كتب فيه قرآن ولو آية وان أثبتت لغير الدراسة كما قاله شيخنا ويشترط
أيضا عدم حرابة من يشترى آلة حرب كسيف ورمح ونشاب وترس ودرع وخيل بخلاف غير آلة الحرب
ولو مما تتأتى منه كالحديد اذ لا يتعين جعله عدة حرب ويصح بيعها للذمى أى فى دارنا (و) شرط
(فى معقود) عليه مثمنا كان أو ثمنا (ملك له) أى للعاقد (عليه) فلا يصح بيع فضولى ويصح بيع
مال غيره ظاهرا ان بان بعد البيع انه له كأن باع مال مورثه ظانا حياته فبان ميتا حينئذ لتبين
انه ملكه ولا أثر لظن خطأ بان صحته لان الاعتبار فى العقود بما فى نفس الامر لا بما فى ظن المكلف
{فائدة} لو أخذ من غيره بطريق جائز ما ظن حله وهو حرام باطنا فان كان ظاهر المأخوذ منه الخير لم
يطالب فى الآخرة والا طولب قاله البغوى ولو اشترى طعاما فى الذمة وقضى من حرام فان أقبضه
له البائع برضاه قبل توفية الثمن حل له أكله أو بعدها مع علمه انه حرام حل أيضا والا حرم الى أن
يبرئه أو يوفيه من حل قاله شيخنا (وطهره) أو امكان طهره بغسل فلا يصح بيع نجس كخمر وجلد
ميتة وان أمكن طهرهما بتخلل أو دباغ ولا متنجس لا يمكن طهره ولو دهنا تنجس بل يصح هبته (ورؤيته)
أى المعقود عليه ان كان معينا فلا يصح بيع معين لم يره العاقدان أو أحدهما كرهنه واجارته للغرر
المنهى عنه وان بالغ فى وصفه وتكفى الرؤية قبل العقد فيما لا يغلب تغيره الى وقت العقد وتكفى رؤية
بعض المبيع ان دل على باقيه كظاهر صبرة نحو برو أعلى المائع ومثل أنموذج متساوى الاجزاء كالحبوب
أو لم يدل على باقيه بل كان صوانا للباقى لبقائه كقشر رمان وبيض وقشرة سفلى لنحو جوز فيكفى رؤيته
لان صلاح باطنه فى ابقائه وان لم يدل هو عليه ولا يكفى رؤية القشرة العليا اذا انعقدت السفلى
ويشترط أيضا قدرة تسليمه فلا يصح بيع آبق وضال ومغصوب لغير قادر على انتزاعه وكذا سمك بركة شق
تحصيله *(مهمة)* من تصرف فى مال غيره ببيع أو غيره ظانا تعديه فبان ان له عليه ولاية كأن كان
مال مورثه فبان موته أو مال أجنبى فبان اذنه له أو ظانا فقد شرط فبان مستوفيا للشروط صح تصرفه لان
العبرة فى العقود بما فى نفس الامر وفى العبادات بذلك وبما فى ظن المكلف ومن ثم لو توضأ ولم يظن انه
مطلق بطل طهوره وان بان مطلقا لان المدار فيها على ظن المكلف وشمل قولنا ببيع أو غيره التزويج
والابراء وغيرهما فلو أبرأ من حق ظانا انه لا حق له فبان له حق صح على المعتمد ولو تصرف فى انكاح
فان كان مع الشك فى ولاية نفسه فبان وليا لم يصح حينئذ صح اعتبارا بما فى نفس الامر (وشرط فى بيع)
ربوى وهو محصور فى شيئين (مطعوم) كالبر والشعير والتمر والزبيب والملح والارز والذرة والفول (ونقد)
أى ذهب وفضة ولو غير مضروبين كحلى وتبر (بجنسه) كبر ببر وذهب بذهب (حلول) للعوضين
(وتقابض قبل تفرق) ولو تقابضا البعض صح فيه فقط (ومماثلة) بين العوضين يقينا بكيل فى مكيل
ووزن فى موزون وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر
بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح الا سواء بسواء عينا بعين يدا بيد فاذا اختلفت هذه
الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد أى مقابضة قال الرافعى ومن لازمه الحلول أى غالبا
فيبطل بيع الربوى بجنسه جزافا أو مع ظن مماثلة وان خرجا سواء (و) شرط فى بيع أحدهما (بغير
جنسه) واتحدا فى علة الربا كبر بشعير وذهب بفضة (حلول وتقابض) قبل تفرق لا مماثلة فيبطل
بيع الربوى بغير جنسه ان لم يتقابضا فى المجلس بل يحرم البيع فى الصورتين ان اختل شرط من الشروط
واتفقوا على انه من الكبائر لورود اللعن لآكل الربا ومؤكله وكاتبه وعلم مما تقرر انه لو بيع طعام
بغيره كنقد أو ثوب أو غير طعام بطعام لم يشترط شئ من الثلاثة (و) شرط (فى بيع موصوف فى ذمة)
ويقال له السلم مع الشروط المذكورة للبيع غير الرؤية (قبض رأس مال) معين أو فى الذمة فى مجلس
خيار وهو (قبل تفرق) من مجلس العقد ولو كان رأس المال منفعة وانما يتصور تسليم المنفعة بتسليم

(قوله فلو أبرأ من حق) أى معين كألف درهم مثلا وانما قيدنا الحق بكونه معينا لما سيأتى أن الابراء من المجهول باطل لا اعتداد به (قوله ببيع موصوف) أى شئ موصوف فى الذمة هذه خاصته المتفق عليها وأما لفظ السلم فيشترط على الاصح قال الزركشى وليس لنا عقد يختص بصيغة الا هذا والنكاح

العين كدار وحيوان ولمسلم اليه قبضه ورده لمسلم ولو عن دينه (وكون مسلم فيه دينا) فى الذمة حالا
كان أو مؤجلا لانه الذى وضع له لفظ السلم فأسلمت اليك ألفا فى هذا العين أو هذا فى هذا ليس سلما
لانتفاء الشرط ولا بيعا لاختلال لفظه ولو قال اشتريت منك ثوبا صفته كذا بهذه الدراهم فقال بعتك
كان بيعا عند الشيخين نظرا للفظ وقيل سلم نظرا للمعنى واختاره جمع محققون (و) كون المسلم فيه
(مقدورا) على تسليمه (فى محله) بكسر الحاء أى وقت حلوله فلا يصح السلم فى منقطع عند المحل
كالرطب فى الشتاء (و) كونه (معلوم قدر) بكيل فى مكيل أو وزن فى موزون أو ذرع فى مذروع أو عد
فى معدود وصح فى نحو جوز ولوز بوزن وموزون بكيل يعد فيه ضابطا ومكيل بوزن ولا يجوز فى
بيضة ونحوها لانه يحتاج الى ذكر جرمها مع وزنها فيورث عزة الوجود ويشترط أيضا بيان محل تسليم
المسلم فيه ان أسلم بمحل لا يصلح للتسليم أو لحمله اليه مؤنة ولو ظفر المسلم بالمسلم اليه بعد المحل فى غير
محل التسليم ولنقله الى محل الظفر مؤنة لم يلزمه أداء ولا يطالبه بقيمته ويصح السلم حالا ومؤجلا بأجل
معلوم لا مجهول ومطلقه حال ومطلق المسلم فيه جيد (وحرم ربا) مر بيانه قريبا وهو أنواع ربا فضل
بأن يزيد أحد العوضين ومنه ربا القرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع للمقرض وربا يد بأن يفارق أحدهما
مجلس العقد قبل التقابض وربا نساء بأن يشترط أجل فى أحد العوضين وكلها مجمع عليها ثم العوضان
ان اتفقا جنسا اشترط ثلاثة شروط تقدمت أو علة وهى الطعم والنقدية اشترط شرطان تقدما قال
شيخنا ابن زياد لا يندفع اثم اعطاء الربا عند الاقتراض للضرورة بحيث انه لم يعط الربا لا يحصل له القرض
اذ له طريق الى اعطاء الزائد بطريق النذر أو التمليك لا سيما اذا قلنا النذر لا يحتاج الى قبول لفظا على
المعتمد وقال شيخنا يندفع الاثم للضرورة {فائدة} وطريق الخلاص من عقد الربا لمن يبيع ذهبا
بذهب أو فضة بفضة أو برا ببر أو أرزا بأرز متفاضلا بأن يهب كل من البائعين حقه للآخر أو يقرض
كل صاحبه ثم يبرئه ويتخلص منه بالقرض فى بيع الفضة بالذهب أو الارز بالبر بلا قبض قبل تفرق
(و) حرم (تفريق بين أمة) وان رضيت أو كانت كافرة (وفرع لم يميز) ولو من زنا المملوكين لواحد (بنحو
بيع) كهبة وقسمة وهدية لغير من يعتق عليه لخبر من فرق بين الوالدة وولدها فرق الله بينه وبين
أحبته يوم القيامة (وبطل) العقد (فيهما) أى الربا والتفريق بين الامة والولد وألحق الغزالى فى
فتاويه وأقره غيره التفريق بالسفر كالتفريق بنحو البيع وطرده فى التفريق بين الزوجة وولدها وان
كانت حرة بخلاف المطلقة والاب وان علا والجدة وان علت ولو من الاب كالام اذا عدمت أما بعد
التمييز فلا يحرم لاستغناء المميز عن الحضانة كالتفريق بوصية وعتق ورهن ويجوز تفريق ولد البهيمة
ان استغنى عن أمه بلبن أو غيره لكن يكره فى الرضيع كتفريق الآدمى المميز قبل البلوغ عن الام
فان لم يستغن عن اللبن حرم وبطل الا ان كان لغرض الذبح لكن بحث السبكى حرمة ذبح أمه مع بقائه
(و) حرم أيضا (بيع نحو عنب ممن) علم أو (ظن انه يتخذه مسكرا) للشرب والامرد ممن عرف بالفجور به
والديك للمهارشة والكبش للمناطحة والحرير لرجل يلبسه وكذا بيع نحو المسك لكافر يشترى لتطييب
الصنم والحيوان لكافر علم انه يأكله بلا ذبح لان الاصح ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كالمسلمين
عندنا خلافا لابى حنيفة رضى الله تعالى عنه فلا يجوز الاعانة عليهما ونحو ذلك من كل تصرف يفضى
الى معصية يقينا أو ظنا ومع ذلك يصح البيع ويكره بيع ما ذكر ممن توهم منه ذلك وبيع السلاح
لنحو بغاة وقطاع طريق ومعاملة من بيده حلال وحرام وان غلب الحلال الحرام نعم ان علم تحريم ما عقد
به حرم وبطل (و) حرم (احتكار قوت) كتمر وزبيب وكل مجزئ فى الفطرة وهو امساك ما اشتراه
فى وقت الغلاء لا الرخص ليبيعه بأكثر عند اشتداد حاجة أهل محله أو غيرهم اليه وان لم يشتره بقصد
ذلك لا ليمسكه لنفسه أو عياله أو ليبيعه بثمن مثله ولا امساك غلة أرضه وألحق الغزالى بالقوت
كل ما يعين عليه كاللحم وصرح القاضى بالكراهة فى الثوب (وسوم على سوم) أى سوم غيره

(قوله وحرم ربا) قد أفرده غير مؤلفنا بترجمة وهو بكسر رائه مع القصر وبفتحها والمد وألفه بدل من واو وتكتب بهما وبالياء اهـ ج (قوله وطريق الخلاص الخ) والحيلة المخلصة من الربا مكروهة بسائر أنواعه خلافا لمن حصر الكراهة فى التخلص من ربا الفضل (قوله التفريق بالسفر) أى ولو لغير نقلة كما فى ع ش

(بعد تقرر ثمن) بالتراضي به وان فحش نقص الثمن عن القيمة للنهي عنه وهو ان يزيد على آخر في ثمن ما يريد شراءه ويخرج له أرخص منه او يرغب المالك في استرداده ليشتريه باغلى وتحريمه بعد البيع وقبل لزومه لبقاء الخيار أشد (ونجش) للنهي عنه وللايذاء وهو ان يزيد في الثمن لا لرغبته بل ليخدع غيره وان كانت الزيادة في مال محجور عليه ولو عند نقص القيمة على الاوجه ولا خيار للمشتري ان غبن فيه وان واطأ البائع الناجش لتفريط المشتري حيث لم يتأمل ويسأل ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب كالنجش وشرط التحريم في الكل علم النهي حتى في النجش ويصح البيع مع التحريم في هذه المواضع

{فصل في خياري المجالس والشرط وخيار العيب} (يثبت خيار مجلس في كل بيع) حتى في الربوي والسلم وكذا في هبة ذات ثواب على المعتمد وخرج بقي كل بيع غير البيع كالابراء والهبة بلا ثواب وشركة وقراض ورهن وحوالة وكتابة واجارة ولو في الذمة او مقدرة بمدة فلا خيار في جميع ذلك لانها لا تسمى بيعا (وسقط خيار من اختار لزومه) اي البيع من بائع او مشتر كأن يقولا اخترنا لزومه او اجزناه فيسقط خيارهما او من احدهما كان يقول اخترت لزومه فيسقط خياره ويبقى خيار الآخر ولو مشتريا (و) سقط خيار (كل) منهما (بفرقة بدن) منهما او من احدهما ولو ناسيا او جاهلا عن مجلس العقد (عرفا) فما يعده الناس فرقة يلزم به العقد وما لا فلا فان كانا في دار صغيرة فالفرقة بأن يخرج احدهما منها او في كبيرة فبأن ينتقل احدهما الى بيت من بيوتها او في صحراء او سوق فبأن يولي احدهما ظهره ويمشي قليلا وان سمع الخطاب فيبقى خيار المجالس ما لم يتفرقا ولو طال مكثهما في محل وان بلغ سنين او تماشيا منازل ولا يسقط بموت احدهما فينتقل الخيار للوارث المتأهل (وحلف ناف فرقة او فسخ قبلها) اي قبل الفرقة بأن جاآ معا وادعى احدهما فرقة وانكرها الآخر ليفسخ واتفقا عليها وادعى احدهما فسخا قبلها وانكر الآخر فيصدق النافي لموافقته للاصل (و) يجوز (لهما) اي للعاقدين (شرط خيار) لهما او لاحدهما في كل بيع فيه خيار مجلس الا فيما يعتق فيه المبيع فلا يجوز شرطه لمشتر للمنافاة وفي ربوي وسلم فلا يجوز شرطه فيهما لاحد لاشتراط القبض فيهما في المجلس (ثلاثة ايام فاقل) بخلاف ما لو اطلق او اكثر من ثلاثة ايام فان زاد عليها لم يصح العقد (من) حين (الشرط) للخيار سواء اشرط في العقد ام في مجلسه والملك في المبيع مع توابعه في مدة الخيار لمن انفرد بخيار من بائع ومشتر ثم ان كان لهما فموقوف فان تم البيع بان انه لمشتر من حين العقد والا فلبائع (ويحصل فسخ) للعقد في مدة الخيار (بنحو فسخت) البيع كاسترجعت المبيع (واجازة) فيها (بنحو اجزت) البيع كامضيته والتصرف في مدة الخيار بوطء او اعتاق وبيع واجارة وتزويج من بائع فسخ ومن مشتر اجازة للشراء (و) يثبت (لمشتر جاهل) بما يأتي (خيار) في رد المبيع (بـ) ظهور (عيب قديم) منقص قيمة في المبيع وكذا للبائع بظهور عيب قديم في الثمن وآثروا الاول لان الغالب في الثمن الانضباط فيقل فيه ظهور العيب والقديم ما قارب العقد او حدث قبل القبض وقد بقي الى الفسخ ولو حدث بعد القبض فلا خيار للمشتري وهو (كاستحاضة) ونكاح لامة (وسرقة واباق وزنا) من رقيق اي بكل منها وان لم يتكرر وتاب ذكرا كان او انثى (وبول بفراش) ان اعتاده وبلغ سبع سنين وبخر وصنان مستحكمين ومن عيوب الرقيق كونه نماما او شتاما او كذابا او آكلا لطين او شاربا لنحو خمر او تاركا للصلاة ما لم يتب عنها او اصم او ابله او مصطك الركبتين او رتقاء او حاملا في آدمية لا بهيمة او لا تحيض من بلغت عشرين سنة او احد ثدييها اكبر من الآخر (وجماح) لحيوان (او عض) ورمح وكون الدار منزل الجند او كون الجن مسلطين على ساكنها بالرجم او القردة مثلا يرعون زرع الارض (و) يثبت بتغرير فعلي وهو حرام للتدليس والضرر (كتصرية) له وهي ان يترك حلبه مدة قبل بيعه ليوهم المشتري كثرة اللبن وتجعيد شعر الجارية (لا) خيار (بغبن فاحش كظن) مشتر نحو (زجاجة جوهرة) لتقصيره بعمله بقضية وهمه من غير بحث (والخيار) بالعيب ولو بتصرية (فوري) فيبطل بالتأخير بلا عذر ويعتبر الفور عادة فلا يضر صلاة وأكل دخل وقتهما وقضاء حاجة ولا سلامه على البائع بخلاف محادثته ولو علمه ليلا فله التأخير حتى يصبح

(قوله ونجش) وهو الاثارة لانه يثير الرغبات في السلع ويرفع اسعارها (قوله ويجوز لهما شرط خيار الخ) ضابط كل ما يثبت فيه خيار المجلس يثبت فيه خيار الشرط الا ما شرط فيه القبض وهو الربوي والسلم وما يسرع اليه الفساد ومن يعتق على المشتري وما لا فلا (قوله وجماح) بالكسر وهو امتناعها على راكبها وعبر غيره بكونها جموحا فاقتضى انه لا بد ان يكون طبعا لها وهو متجه ومثله هو بهيمها تراه وشربها لبن نفسها والحق به ابن غيرها (قوله فوري) اي اجماعا ومحله في المبيع المعين فان قبض شيأ عما في الذمة بنحو بيع او سلم فوجده معيبا لم يلزمه فورا لان الاصح انه لا يملكه الا بالرضا بعيبه

ويعذر في تأخيره بجهله جواز الرد بالعيب ان قرب عهده بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء وبجهل فوريته ان خفي عليه ثم ان كان البائع في البلد رده المشتري بنفسه او وكيله على البائع او وكيله ولو كان البائع غائبا عن البلد ولا وكيل له بها رفع الامر الى الحاكم وجوبا ولا يؤخر لحضوره فاذا عجز عن الانهاء لنحو مرض أشهد على الفسخ فان عجز عن الاشهاد لم يلزمه تلفظ وعلى المشتري ترك استعمال فلو استخدم رقيقا ولو بقوله اسقني او ناولني الثوب او اغلق الباب فلا رد قهرا وان لم يفعل الرقيق ما امر به فان فعل شيأ من ذلك بلا طلب لم يضر {فرع} لو باع حيوانا او غيره بشرط براءته من العيوب في المبيع او ان لا يرد بها صح العقد وبرئ من عيب باطن بالحيوان موجود حال العقد لم يعلمه البائع لا عن عيب باطن في غير الحيوان ولا ظاهر فيه ولو اختلفا في قدم العيب واحتمل صدق كل صدق البائع بيمينه في دعواه حدوثه لان الاصل لزوم العقد وقيل لان الاصل عدم العيب في يده ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه ككسر بيض وجوز وتقوير بطيخ مدود رد ولا أرش عليه للحادث ويتبع في الرد بالعيب الزيادة المتصلة كالسمن وتعلم الصنعة ولو باجرة وحمل قارن بيعا لا المنفصلة كالولد والثمر وكذا الحمل الحادث في ملك المشتري فلا تتبع في الرد بل هي للمشتري

{فصل في حكم المبيع قبل القبض} (المبيع قبل قبضه من ضمان بائع) بمعنى انفساخ البيع بتلفه او اتلاف بائع وثبوت الخيار بتعيبه او تعييب بائع او اجنبي وباتلاف اجنبي فلو تلف بآفة او اتلفه البائع انفسخ البيع (واتلاف مشتر قبض) وان جهل انه المبيع (ويبطل تصرف) ولو مع بائع (بنحو بيع) كهبة وصدقة واجارة ورهن واقراض (فيما لا يقبض له بنحو اعتاق) وتزويج ووقف لتشوف الشارع الى العتق ولعدم توقفه على القدرة بدليل صحة اعتاق الآبق ويكون به المشتري قابضا ولا يكون قابضا بالتزويج (وقبض غير منقول) من ارض ودار وشجر (بتخلية لمشتر) بان يمكنه منه البائع مع تسليمه المفتاح وافراغه من امتعة غير المشتري (و) قبض (منقول) من سفينة او حيوان (بنقله) من محله الى محل آخر مع تفريغ السفينة ويحصل القبض ايضا بوضع البائع المنقول بين يدي المشتري بحيث لو مد اليه يده لناله وان قال لا اريد وشرط في غائب عن محل العقد مع اذن البائع في القبض مضي زمن يمكن فيه المضي اليه عادة ويجوز لمشتر استقلال بقبض للمبيع ان كان الثمن مؤجلا او سلم الحال (وجاز استبدال) في غير ربوي بيع بمثله من جنسه (عن ثمن) نقدا وغيره لخبر ابن عمر رضي الله عنه كنت ابيع الابل بالدنانير وآخذ مكانها الدراهم وابيع بالدراهم وآخذ مكانها الدنانير فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فقال لا بأس اذا تفرقتما وليس بينكما شيء (و) عن (دين) قرض واجرة وصداق لا عن مسلم فيه لعدم استقراره ولو استبدل موافقا في علة الربا كدرهم عن دينار اشترط قبض البدل في المجلس حذرا من الربا لا ان استبدل ما لا يوافق في العلة كطعام عن درهم ولا يبدل نوع اسلم فيه او مبيع في الذمة بعقد بغير لفظ السلم بنوع آخر ولو من جنسه كحنطة سمراء عن بيضاء لان المبيع مع تعينه لا يجوز بيعه قبل قبضه فمع كونه في الذمة اولى نعم يجوز ابداله بنوعه الاجود وكذا الاردأ بالتراضي

{فصل في بيع الاصول والثمار} (يدخل في بيع ارض) وهبتها ووقفها والوصية بها مطلقا الا في رهنها والاقرار بها (ما فيها من بناء وشجر) رطب وثمره الذي لم يظهر عند البيع واصول بقل تجز مرة بعد اخرى كقثاء وبطيخ لا ما يؤخذ دفعة كبر وفجل لانه ليس للدوام والثبات فهو كالامتعة التي في الدار (و) يدخل (في) بيع (بستان) وقرية (ارض وشجر وبناء) فيهما لا المزارع حولهما لانها ليست منهما (و) في بيع (دار هذه) الثلاثة اي الارض المملوكة للبائع بجملتها حتى تخومها الى الارض السابعة والشجر المغروس فيها وان كثر والبناء فيها بانواعه (وابواب منصوبة) واغلاقها المثبتة لا الابواب المقلوعة والسرر والحجارة المدفونة بلا بناء (لا في) بيع (قن) ذكرا وغيره حلقة باذنه او خاتم او نعل (و) كذا (ثوب) عليه خلافا للحاوي كالمحرر وان كان ساتر عورته (وفي) بيع (شجر) رطب بلا ارض عند الاطلاق (عرق)

(قوله وعن دين الخ) اما بيع الدين ولو بعين لغير من هو عليه فباطل في الاظهر كان يشتري عبد زيد بمائة له على عمرو لعجزه عن تسليمها والمعتمد ما في الروضة هنا واصلها في الخلع من جوازه بعين او دين بشرطه السابق اه تحفة (قوله الاصول) قال النووي في تحريره الاصول الشجر والارض (قوله والثمار) جمع ثمر وهو جمع ثمرة (قوله مطلقا) اي من غير نص على الادخال او الاخراج

ولو يابسا ان لم يشرط قطع الشجرة بأن شرط ابقاؤه أو أطلق لوجوب بقاء الشجر الرطب ويلزم المشترى قلع اليابس عند الاطلاق للعادة فان شرط قطعه أو قلعه عمل به أو ابقاؤه بطل البيع ولا ينتفع المشترى بغرسها (وغصن رطب) لا يابس والشجر رطب لان العادة قطعه وكذا ورق رطب لا ورق حناء على الاوجه (لا يدخل) فى بيع الشجر (مغرسه) فلا يتبعه فى بيعه لان اسم الشجر لا يتناوله (و) لا (ثمر ظهر) كطلع نخل بتشقق وثمر نحو عنب بر وزوجوز بانعقاد فما ظهر منه للبائع ومالم يظهر للمشترى ولو شرط الثمر لاحدهما فهو له عملا بالشرط سواء أظهر الثمر أم لا (ويبقيان) أى الثمر الظاهر والشجر عند الاطلاق فيستحق البائع تبقية الثمر الى أوان الجداد فيأخذه دفعة لا تدريجا وللمشترى تبقية الشجر مادام حيا فان انقلع فله غرسه ان نفع لا بدله (و) يدخل (فى) بيع (دابة حملها) المملوك لمالكها فان لم يكن مملوكا لمالكها لم يصح البيع كبيعها دون حملها وكذا عكسه

﴿فصل﴾ فى اختلاف المتعاقدين (ولو اختلف متعاقدان) ولو وكيلين أو وارثين (فى صفة عقد) معاوضة كبيع وسلم وقراض واجارة وصداق (والحال) انه قد (صح) العقد باتفاقهما أو بيمين البائع (كقدر عوض) من نحو مبيع أو ثمن أو جنسه أو صفته أو أجل أو قدره (ولا بينة) لاحدهما بما ادعاه أو كان لكل منهما بينة ولكن قد تعارضتا بأن أطلقتا أو أطلقت احداهما وأرخت الاخرى أو أرختا بتاريخ واحد والا حكم بمقدمة التاريخ (حلف كل) منهما يمينا واحدة تجمع نفيا لقول صاحبه واثباتا لقوله فيقول البائع مثلا ما بعت بكذا ولقد بعت بكذا ويقول المشترى ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا لان كلا مدعى ومدعى عليه والاوجه عدم الاكتفاء بما بعت الا بكذا لان النفى فيه صريح والاثبات مفهوم (فان) رضى أحدهما بدون ما ادعاه أو سمح للآخر بما ادعاه لزم العقد ولا رجوع فان (أصرا) على الاختلاف (فلكل) منهما (أو الحاكم فسخه) أى العقد وان لم يسألاه قطعا للنزاع ولا تجب الفورية هنا ثم بعد الفسخ يرد المبيع بزيادته المتصلة فان تلف حسا أو شرعا كان وقفه أو باعه رد مثله ان كان مثليا أو قيمته ان كان متقوما ويرد على البائع قيمة آبق فسخ العقد وهو آبق من عند المشترى والظاهر اعتبارها بيوم الهرب (ولو ادعى) أحدهما (بيعا والآخر رهنا) أو هبة كان قال أحدهما بعتكه بألف فقال الآخر بل رهنتنيه أو وهبتنيه فلا تحالف اذ لم يتفقا على عقد واحد بل (حلف كل) منهما للآخر (نفيا) أى يمينا نافية لدعوى الآخر لان الاصل عدمه ثم يرد مدعى البيع الالف لانه مقربها ويسترد العين بزوائدها المتصلة والمنفصلة (و) اذا اختلف العاقدان فادعى أحدهما اشتمال العقد على مفسد من اخلال ركن أو شرط كان ادعى أحدهما رؤيته وأنكرها الآخر (حلف مدعى صحة) للعقد غالبا تقديما للظاهر من حال المكلف وهو اجتنابه للفاسد على أصل عدمها لتشوف الشارع الى امضاء العقود وقد يصدق مدعى الفساد كان قال البائع لم أكن بالغا حين البيع وأنكر المشترى واحتمل ما قاله البائع صدق بيمينه لان الاصل عدم البلوغ وان اختلفا هل وقع الصلح على الانكار أو الاعتراف فيصدق مدعى الانكار لانه الغالب ومن وهب فى مرضه شيأ فادعت ورثته غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا الا ان علم له غيبة قبل الهبة وادعوا استمرارها اليها ويصدق منكر أصل نحو البيع ﴿فروع﴾ لو رد المشترى مبيعا معيبا فأنكر البائع انه المبيع فيصدق بيمينه لان الاصل مضى العقد على السلامة ولو أتى المشترى بما فيه فأرة وقال قبضته كذلك فأنكر المقبض صدق بيمينه ولو أفرغه فى ظرف المشترى فظهرت فيه فأرة فادعى كل انها من عند الآخر صدق البائع بيمينه ان أمكن صدقه لانه مدع للصحة ولان الاصل فى كل حادث تقديره بأقرب زمن والاصل براءة البائع وان دفع لدائنه دينه فرده بعيب فقال الدافع ليس هو الذى دفعته صدق الدائن لان الاصل بقاء الذمة ويصدق غاصب رد عينا وقال هى المغصوبة وكذا وديع

﴿فصل فى القرض والرهن﴾ الاقراض وهو تمليك شئ على ان يرد مثله (سنة) لان فيه اعانة على كشف كربة فهو من السنن الاكيدة للاحاديث الشهيرة كخبر مسلم من نفس على أخيه كربة من كرب الدنيا نفس

(قوله كان وقفه) أى أو كاتبه (قوله أو قيمته) أى وقت التلف حسا أو شرعا وتلزم القيمة وان زادت على الثمن (قوله كان قال البائع لم أكن بالغا) أى أو كنت مجنونا أو محجورا على وعرف له ذلك فانه المصدق واما اذا قال السيد كاتبتك على نجم واحد وقال الرقيق بل على نجمين فان الرقيق هو المصدق كما رجحه النووى

الله

الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه وصح خبر من أقرض لله مرتين كان له مثل أجر أحدهما لو تصدق به والصدقة أفضل منه خلافا لبعضهم ومحل ندبه ان لم يكن المقترض مضطرا والا وجب ويحرم الاقتراض على غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فورا فى الحال وعند الحلول فى المؤجل كالاقراض عند العلم أو الظن من آخذه انه ينفقه فى معصية ويحصل (بايجاب كاقرضتك) هذا أو ملكتكه على أن ترد مثله أو خذه ورد بدله أو اصرفه فى حوائجك ورد بدله فان حذف ورد بدله فكناية وخذه فقط لغو الا ان سبقه اقرضنى هذا فيكون قرضا أو اعطنى فيكون هبة ولو اقتصر على ملكتكه ولم ينو البدل فهبة والا فكناية ولو اختلفا فى نية البدل صدق الدافع لانه أعرف بقصده أو فى ذكر البدل صدق الآخذ فى عدم الذكر لانه الاصل والصيغة ظاهرة فيما ادعاه ولو قال لمضطر أطعمتك بعوض فأنكر صدق المطعم حملا للناس على هذه المكرمة ولو قال وهبتك بعوض فقال مجانا صدق المتهب ولو قال اشتر لى بدرهمك خبزا فاشترى له كان الدرهم قرضا لا هبة على المعتمد (وقبول) متصل به كاقرضته وقبلت قرضه نعم القرض الحكمى كالانفاق على اللقيط المحتاج واطعام الجائع وكسوة العارى لا يفتقر الى ايجاب وقبول ومنه أمر غيره باعطاء ماله غرض فيه كاعطاء شاعر أو ظالم أو اطعام فقير أو فداء أسير وعمر دارى وقال جمع لا يشترط فى القرض الايجاب والقبول واختاره الاذرعى وقال قياس جواز المعاطاة فى البيع جوازها هنا وانما يجوز القرض من أهل تبرع فيما يسلم فيه من حيوان وغيره ولو نقدا مغشوشا نعم يجوز قرض الخبز والعجين والخمير الحامض لا الروبة على الاوجه وهى خميرة لبن حامض تلقى على اللبن ليروب لاختلاف حموضتها المقصودة ولو قال أقرضنى عشرة فقال خذها من فلان فان كانت له تحت يده جاز والا فهو وكيل فى قبضها فلا بد من تجديد قرضها ويمتنع على ولى قرض مال موليه بلا ضرورة نعم يجوز للقاضى اقراض مال المحجور عليه بلا ضرورة لكثرة اشغاله ان كان المقترض أمينا موسرا (وملك مقترض بقبض) باذن مقرض وان لم يتصرف فيه كالموهوب قال شيخنا والاوجه فى النقوط المعتاد فى الافراح انه هبة لا قرض وان اعتيد رد مثله ولو أنفق على أخيه الرشيد وعياله سنين وهو ساكت لا يرجع به على الاوجه (و) جاز (لمقرض استرداد) حيث بقى بملك المقترض وان زال عن ملكه ثم عاد على الاوجه بخلاف ما لو تعلق به حق لازم كرهن وكتابة فلا يرجع فيه حينئذ نعم لو آجره رجع فيه ويجب على المقترض رد المثل فى المثلى وهو النقد والحبوب ولو نقدا أبطله السلطان لانه أقرب الى حقه ورد المثل صورة فى المتقوم وهو الحيوان والثياب والجواهر ولا يجب قبول الردئ عن الجيد ولا قبول المثل فى غير محل الاقراض ان كان له غرض صحيح كان كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المقترض أو كان الموضع مخوفا ولا يلزم المقترض الدفع فى غير محل الاقراض الا اذا لم يكن لحمله مؤنة أوله مؤنة وتحملها المقرض لكن له مطالبة فى غير محل الاقراض بقيمة بمحل الاقراض وقت المطالبة فيما لنقله مؤنة ولم يتحملها المقرض لجواز الاعتياض عنه (و) جاز لمقرض (نفع) يصل له من مقترض كرد الزائد قدرا أو صفة والاجود فى الردئ (بلا شرط) فى العقد بل يسن ذلك لمقترض لقوله صلى الله عليه وسلم ان خياركم أحسنكم قضاء ولا يكره للمقرض أخذه كقبول هديته ولو فى الربوى والاوجه ان المقرض يملك الزائد من غير لفظ لانه وقع تبعا وايضا فهو يشبه الهدية وان المقترض اذا دفع أكثر مما عليه وادعى انه انما دفع ذلك ظنا انه الذى عليه حلف ورجع فيه أما القرض بشرط جر نفع لمقرض ففاسد لخبر كل قرض جر منفعة فهو ربا وجبر ضعفه مجىء معناه عن جمع من الصحابة ومنه القرض لمن يستأجر ملكه أى مثلا بأكثر من قيمته لاجل القرض ان وقع ذلك شرطا اذ هو حينئذ حرام اجماعا والا كره عندنا وحرام عند كثير من العلماء قاله السبكى ويجوز الاقراض بشرط الرهن أو الكفيل ولو قال اقرض هذه مائة وأنا لها ضامن فأقرضه المائة أو بعضها كان ضامنا على الاوجه للحاجة كالق متاعك فى البحر وعلى ضمانه وقال البغوى لو ادعى المالك القرض والآخذ الوديعة صدق الآخذ لان الاصل عدم الضمان خلافا للانوار (ويصح رهن)

(قوله والخمير والحامض) هذا أحد وجهين ذكرهما فى التتمة ورجحه بعض المتأخرين قال فى تروه والظاهر لاطراد العادة خلافا لما جزم به فى الانوار من المنع قال السبكى والعبرة بالوزن كالخبز (قوله فلا بد من تجديد قرضها) أى لامتناع اتحاد القابض والمقبض وسيأتى الكلام على هذا فى خاتمة قبيل مبحث الرهن

وهو جعل عين يجوز بيعها وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه فلا يصح رهن وقف وأم ولد (بايجاب وقبول) كرهنت وارتهنت ويشترط مامر في البيع من اتصال اللفظين وتوافقهما معنى ويأتي هنا خلاف المعاطاة (من أهل تبرع) فلا يرهن ولي أبا كان أو جدا أو وصيا أو حاكما مال صبي ومجنون كما لا يرتهن لهما الا لضرورة أو غبطة ظاهرة فيجوز له الرهن والارتهان كان يرهن على ما يقترض لحاجة المؤنة ليوفي مما ينتظر من الغلة أو بحلول الدين وكان يرتهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلا لضرورة نهب أو نحوه للزوم الارتهان حينئذ (ولو) كانت العين المرهونة جزأ مشاعا أو (عارية) وان لم يصرح بلفظها كأن قال له مالكها ارهنها بدينك لحصول التوثق بها ويصح اعارة النقد لذلك على الاوجه وان منعنا اعارته لغير ذلك فيصح رهن معار باذن مالك بشرط معرفته المرتهن وجنس الدين وقدره نعم في الجواهر لو قال له ارهن عبدي بما شئت صح أن يرهنه بأكثر من قيمته انتهى ولو عين قدرا فرهن بدونه جاز ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتهن العارية فلو تلف في يد الراهن ضمن لانه مستعير الآن اتفاقا أو في يد المرتهن فلا ضمان عليهما اذ المرتهن أمين ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن نعم ان رهن فاسدا ضمن بالتسليم على ما قاله غير واحد ويباع المعار بمراجعة مالكه عند حلول الدين ثم يرجع المالك على الراهن بثمنه لذي بيع (لا) يصح (بشرط ما يضر) الراهن أو المرتهن (كان لا يباع) أي المرهون (عند المحل) أي وقت حلول الدين أو الا بأكثر من ثمن المثل (وكشرط منفعته) أي المرهون (لمرتهن) كان يشرط ان الزوائد الحادثة كثمر الشجر (مرهونة) فيبطل الرهن في الصور الثلاثة (ولا يلزم) الرهن كالهبة (الا بقبض) بما مر في قبض المبيع (باذن) من راهن يصح تبرعه ويحصل الرجوع عن الرهن قبل قبضه بتصرف يزيل الملك كالهبة والرهن لآخر لا بوطء وتزويج وموت عاقد وهرب مرهون (واليد) في المرهون (لمرتهن) بعد لزوم الرهن غالبا (وهي) على الرهن (أمانة) أي يد أمانة ولو بعد البراءة من الدين فلا يضمنه المرتهن الا بالتعدي كان امتنع من الرد بعد سقوط الدين (وصدق) أي المرتهن كالمستأجر (في) دعوى (تلف) بيمينه (لا) في (رد) لانهما قبضا الغرض أنفسهما فكانا كالمستعير بخلاف الوديع والوكيل ولا يسقط بتلفه شيء من الدين ولو غفل عن نحو كتاب فأكلته الارضة أو جعله في محل هو مظنتها ضمنه لتفريطه ﴿قاعدة﴾ وحكم فاسد العقود اذا صدر من رشيد حكم صحيحها في الضمان وعدمه لان صحيح العقد اذا اقتضى الضمان بعد القبض كالبيع والقبض ففاسده أولى أو عدمه كالمرهون والمستأجر والموهوب ففاسده كذلك ﴿فرع﴾ لو رهن شيأ وجعله مبيعا من المرتهن بعد شهر أو عارية له بعده بأن شرطا في عقد الرهن ثم قبضه المرتهن لم يضمنه قبل مضي الشهر وان علم فساده على المعتمد وضمنه بعده لانه يصير بيعا أو عارية فاسدين لتعليقهما بانقضاء الشهر فان قال رهنتك فان لم أقض عند الحلول فهو مبيع منك فسد البيع لا الرهن على الاوجه لانه لم يشترط فيه شيأ (وله) أي للمرتهن (طلب بيعه) أي المرهون أو طلب قضاء دينه ان لم يبع ولا يلزم الراهن البيع بخصوصه بل انما يطلب المرتهن أحد الامرين (ان حل دين) وانما يبيع الراهن باذن المرتهن عند الحاجة لان له فيه حقا ويقدم المرتهن بثمنه على سائر الغرماء فان أبى المرتهن الاذن قال له الحاكم ائذن في بيعه أو ابرائه من الدين (ويجبر راهن) أي يجبره الحاكم على أحد الامرين اذا امتنع بالحبس وغيره (فان أصر) على الامتناع أو كان غائبا وليس له ما يوفي منه غير الرهن (باعه) عليه (قاض) بعد ثبوت الدين وملك الراهن والرهن وكونه بمحل ولايته وقضى الدين من ثمنه دفعا لضرر المرتهن ويجوز للمرتهن بيعه في دين حال باذن الراهن وحضرته بخلافه في غيبته نعم ان قدر له الثمن صح مطلقا لانتفاء التهمة ولو شرطا ان يبيعه ثالث عند المحل جاز بيعه بثمن مثل حال ولا يشترط مراجعة الراهن في البيع لان الاصل بقاء اذنه بل المرتهن لانه قد يمهل أو يبرئ (وعلى مالكه) من راهن أو معير له (مؤنة) للمرهون كنفقة رقيق وكسوته وعلف دابة واجرة رد آبق ومكان حفظ واعادة ما يهدم اجماعا خلافا لما شذ به الحسن فان غاب أو أعسر راجع المرتهن الحاكم ولو الانفاق باذنه ليكون رهنا بالنفقة أيضا

(قوله كما لا يرتهن لهما) أي لان الولي في حال الاختيار لا يبيع الا بحال مقبوض قبل التسليم فلا ارتهان والسفيه كالصبي والمجنون فيما ذكر ولو عبر بدل الصبي والمجنون بالمحجور لكان أولى لانه اعم واخصر (قوله لغير ذلك) أي لغير الرهن وانما منعت اعارة النقد ليصرفه في مشترى عين مثلا لفوات شرط المعار الآتي في بابه وهو ان لا يكون النفع المقصود من المعار بذهاب عينه (قوله صح مطلقا) أي حضر الراهن أو غاب (قوله واعادة ما يهدم) بجر اعادة عطفا على نفقة فيلزم المالك تعمير نحو البيت أو الاذن في بيعه والله أعلم

فان تعذر استئذانه وأشهد بالانفاق ليرجع رجع والا فلا (وليس له) أي للمالك بعد لزوم الرهن بيع ووقف و (رهن لآخر) لئلا يزاحم المرتهن (ووطء) لمرهونة ولا باذنه وان لم تحبل حسما للباب بخلاف سائر التمتعات فتحل ان أمن الوطء (وتزويج) لامة مرهونة لنقصه القيمة (لا) ان كان التزويج (منه) أي المرتهن أو باذنه فلا يمتنع على الراهن وكذا لا تجوز الاجارة لغير المرتهن بلا اذن ان جاوزت مدتها المحل ويجوز له الانتفاع بالركوب والسكنى لا بالبناء والغرس نعم لو كان الدين مؤجلا وقال أنا أقلع عند الاجل فله ذلك وأما وطء المرتهن الجارية المرهونة ولو باذن المالك فزنا حيث علم التحريم فعليه الحد ويلزمه المهر ما لم تطاوعه عالمة بالتحريم وما نسب الى عطاء من تجويزه الوطء باذن المالك ضعيف جدا بل قيل انه مكذوب عليه وسئل القاضي الطيب الناشري عن الحكم فيما اعتادته النساء من ارتهان الحلي مع الاذن في لبسها فأجاب لا ضمان على المرتهنة مع اللبس لان ذلك في حكم اجارة فاسدة معللا ذلك بان المقرضة لا تقرض مالها الا لاجل الارتهان واللبس فجعل ذلك عوضا فاسدا في مقابلة اللبس (ولو اختلفا) أي الراهن والمرتهن (في) أصل (رهن) كأن قال رهنتني كذا فأنكر الآخر (أو) في (قدره) أي المرهون كرهنتني الارض مع شجرها فقال بل وحدها أو قدر المرهون به كبألفين فقال بل بألف (صدق راهن) بيمينه وان كان المرهون بيد المرتهن لان الاصل عدم ما يدعيه المرتهن ولو ادعى مرتهن هو بيده انه قبضه بالاذن وأنكره الراهن وقال بل غصبته أو أعرتكه أو آجرتكه صدق في جحده بيمينه ﴿فرع﴾ من عليه ألفان بأحدهما رهن أو كفيل فأدى ألفا وقال أديته عن ألف الرهن صدق بيمينه لان المؤدي أعرف بقصده وكيفيته ومن ثم لو أدى لدائنه شيأ وقصد انه عن دينه وقع عنه وان ظنه الدائن هدية كذا قالوه ثم ان لم ينو الدافع شيأ حالة الدفع جعله عما شاء منهما الا ان التعيين اليه ﴿تتمة﴾ المفلس من عليه دين لآدمي حال زائد على ماله يحجر عليه بطلبه الحجر على نفسه أو طلب غرمائه وبالحجر يتعلق حق الغرماء بماله فلا يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهبة ولا بيعه ولو لغرمائه بدينهم بغير اذن القاضي ويصح اقراره بعين أو دين أسند وجوبه لما قبل الحجر ويبادر قاض ببيع ماله ولو مسكنه وخادمه بحضرته مع غرمائه وقسم ثمنه بين غرمائه كبيع مال ممتنع عن أداء حق وجب عليه أداؤه وللقاضي اكراه ممتنع من الاداء بالحبس وغيره من أنواع التعزير ويحبس مدين مكلف عهد له المال لا أصل وان علا من جهة أب أو أم بدين فرعه خلافا للحاوي كالغزالي واذا ثبت اعسار مدين لم يجز حبسه ولا ملازمته بل يمهل حتى يوسر وللدائن ملازمة من لم يثبت اعساره ما لم يختر المدين الحبس فيجاب اليه وأجرة الحبس وكذا الملازم على المدين وللحاكم منع المحبوس عن الاستئناس بالمحادثة وحضور الجمعة وعمل الصنعة ان رأى المصلحة فيه ولا يجوز للدائن تجويع المدين بمنع الطعام كما أفتى به شيخنا الزمزمي رحمه الله تعالى ويجوز لغريم المفلس المحجور عليه أو الميت الرجوع فورا الى متاعه ان وجد في ملكه ولم يتعلق به حق لازم والعوض حال وان تفرخ البيض المبيع ونبت البذر واشتد حب الزرع لانها حدثت من عين ماله ويحصل الرجوع من البائع ولو بلا قاض بنحو فسخت ورجعت في المبيع لا بنحو بيع وعتق فيه

﴿فصل﴾ يحجر بجنون الى افاقة وصبا الى بلوغ بكمال خمس عشرة سنة قمرية تحديدا بشهادة عدلين خبيرين أو خروج مني أو حيض وامكانهما كمال تسع سنين ويصدق مدعي بلوغ بامناء أو حيض ولو في خصومة بلا يمين اذ لا يعرف الا منه ونبت العانة الخشنة بحيث تحتاج الى الحلق في حق كافر ذكر أو أنثى أمارة على بلوغه بالسن أو الاحتلام ومثله ولد من جهل اسلامه لا من عدم من يعرف سنه على الاوجه وقيل يكون علامة في حق المسلم أيضا وألحقوا بالعانة الشعر الخشن في الابط واذا بلغ الصبي رشيدا أعطي ماله والرشد صلاح الدين والمال بأن لا يفعل محرما يبطل عدالة من ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة مع عدم غلبة طاعاته معاصيه وبأن لا يبذر بتضييع المال باحتمال غبن فاحش في المعاملة وانفاقه ولو فلسا في محرم وأما صرفه في الصدقة ووجوه الخير والمطاعم والملابس والهدايا التي لا تليق به فليس بتبذير وبعد افاقة

(قوله والا) أي والا يتعذر استئذانه بان سهل أشهد أولا أو تعذر ولم يشهد ففي الصور الثلاث لا يرجع بما انفق (قوله وامكانهما) أي المعتبر من المني والحيض ما خرج عند كمال تسع سنين وبالاولى ما خرج بعد كمال التسع هذا مفاد كلام الشارح لكنه غير شامل لما خرج قبل التسع بما لا يسع أقل حيض وطهر مع ان ذلك ملحق بما بعد كمال التسع فحكمه حكم الحيض فتنبه وأقل ما يسع أقل طهر وحيض ستة عشر يوما بلياليها

المجنون وبلوغ الصبي ولو بلا رشد يصح الاسلام والطلاق والخلع وكذا التصرف المالي بعد الرشد وولي الصبي أب عدل فأبوه وان علا فوصي فقاضي بلد المولى ان كان عدلا أمينا فان كان ماله ببلد آخر فولي ماله قاضي بلد المال في حفظه وبيعه واجارته عند خوف هلاكه فصلحاء بلده ويتصرف الولي بالمصلحة ويلزمه حفظ ماله واستنماؤه قدر النفقة والزكاة والمؤن ان أمكنه وله السفر به في طريق آمن لمقصد آمن برا لا بحرا وشراء عقار يكفيه غلته أولى من التجارة ولا يبيع عقاره الا لحاجة أو غبطة ظاهرة وأفتى بعضهم بان للولي الصلح على بعض دين المولى اذا تعين ذلك طريقا لتخليص ذلك البعض كما ان له بل يلزمه دفع بعض ماله لسلامة باقيه انتهى وله بيع ماله نسيئة لمصلحة وعليه ارتهان بالثمن رهنا وافيا ان لم يكن المشتري موسرا وللولي اقراض مال محجور لضرورة وللقاضي ذلك مطلقا بشرط كون المقترض مليا أمينا ولا ولاية لام على الاصح ومن أولى بها ولا لعصبة نعم لهم الانفاق من مال الطفل في تأديبه وتعليمه لانه قليل فسومح به عند فقد الولي الخاص ويصدق أب أو جد في انه تصرف لمصلحة بيمينه وقاض بلا يمين ان كان ثقة عدلا مشهور العفة وحسن السيرة لا وصي وقيم وحاكم فاسق بل المصدق بيمينه هو المحجور حيث لا بينة لانهم قد يتهمون ومن ثم لو كانت الام وصية كانت كالاولين وكذا آباؤها ﴿فرع﴾ ليس لولي أخذ شيء من مال موليه ان كان غنيا مطلقا فان كان فقيرا وانقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته واذا أيسر لم يلزمه بدل ما أخذه قال الاسنوي هذا في وصي وأمين أما أب أو جد فيأخذ قدر كفايته اتفاقا سواء الصحيح وغيره وقيس بولي اليتيم فيما ذكر من جمع مالا لفك أسير أي مثلا فله ان كان فقيرا الاكل منه وللاب والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل باجرة ولا يضر به على ذلك خلافا لمن جزم بان له ضربه عليه وأفتى النووي لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده وان لم يكرهه ولا يجب أجرة الرشيد الا ان أكرهه ويجري هذا في غير الجد للام وقال الجلال البلقيني لو كان للصبي مال غائب فأنفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع اذا حضر ماله رجع ان كان أبا أو جدا لانه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى الحاكم بل يأذن لمن ينفق ثم يوفيه وأفتى جمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى انفاقه عليه بانه يصدق هو أو وارثه باليمين

﴿فصل﴾ في الحوالة (تصح حوالة بصيغة) وهي ايجاب من المحيل كأحلتك على فلان بالدين الذي لك علي أو نقلت حقك الى فلان أو جعلت مالي عليه لك وقبول من المحتال بلا تعليق ويصح بأحلني (وبرضا محيل ومحتال) ولا يشترط رضا المحال عليه (ويلزم بها) أي الحوالة (دين محتال محالا عليه) فيبرأ المحيل بالحوالة عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه اجماعا (فان تعذر أخذه منه بفلس) حصل للمحال عليه وان قارن الفلس الحوالة (أو جحد) أي انكار منه للحوالة أو دين المحيل وحلف عليه أو بغير ذلك كتعذر المحال عليه وموت شهود الحوالة (لم يرجع) المحتال (على محيل) بشيء وان جهل ذلك ولا يتخير لو بان المحال عليه معسرا وان شرط يساره ولو طالب المحتال المحال عليه فقال أبرأني المحيل قبل الحوالة وأقام بذلك بينة سمعت وان كان المحيل في البلد ثم المتجه ان للمحتال الرجوع بدينه على المحيل الا اذا استمر على تكذيب المحال عليه ولو باع عبدا وأحال بثمنه ثم اتفق المتبايعان على حريته وقت البيع أو ثبتت حريته حينئذ ببينة شهدت حسبة أو أقامها العبد لم تصح الحوالة وان كذبهما المحتال في الحرية ولا بينة فلكل منهما تحليفه على نفي العلم بها وبقيت الحوالة (ولو اختلفا) أي الدائن والمدين في أنه (هل وكل أو أحال) بأن قال المدين وكلتك لتقبض لي فقال الدائن بل أحلتني أو قال المدين أحلتك فقال الدائن بل وكلتني (صدق منكر حوالة) بيمينه فيصدق المدين في الاولى والدائن في الاخيرة لان الاصل بقاء الحق في ذمة المستحق عليه ﴿تتمة﴾ يصح من مكلف رشيد ضمان بدين واجب سواء استقر في ذمة المضمون له كنفقة اليوم وما قبله للزوجة أو لم يستقر كثمن مبيع لم يقبض وصداق قبل وطء لا بما يجب كدين قرض ونفقة غد للزوجة ولا بنفقة القريب مطلقا ولا يشترط رضا الدائن والمدين وصح

(قوله تصح حوالة) الحوالة بفتح الحاء أفصح من كسرها ومعناها في اللغة الانتقال من قولهم حال عن العهد اذا انتقل عنه وتغير في الشرع عقد يقتضي نقل دين من ذمة الى ذمة ويطلق على انتقاله من ذمة الى أخرى (قوله وحلف عليه) أي على جحده للحوالة بأن قال لم يحلك علي أو لدين المحيل كأن قال لم يكن له علي دين

ضمان الرقيق باذن سيده وتصح منه كفالة بدين مضمونة كمغصوبة ومستعارة وببدن من يستحق حضوره مجلس حكم باذنه ويبرأ الكفيل باحضار مكفول شخصا كان أو عينا الى المكفول له وان لم يطالبه وبحضوره عن جهة الكفيل بلا حائل كمتغلب بالمكان الذي شرط في الكفالة الاحضار اليه والا فحيث وقعت الكفالة فيه فان غاب لزمه احضاره ان عرف محله وأمن الطريق والا فلا ولا يطالب كفيل بمال وان فات التسليم بموت أو غيره ولو شرط انه يغرم المال فلو مع قوله ان فات التسليم للمكفول لم تصح وصيغة الالتزام فيهما كضمنت دينك على فلان أو تحملته أو تكفلت ببدنه أو أنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل ولو قال أؤدي المال أو أحضر الشخص فهو وعد بالتزام كما هو صريح الصيغة نعم ان حفت به قرينة تصرفه الى الانشاء انعقد به كما بحثه ابن الرفعة واعتمده السبكي ولا يصحان بشرط براءة أصيل ولا بتعليق وتوقيت وللمستحق مطالبة الضامن والاصيل ولو برئ برئ الضامن ولا عكس في الابراء دون الاداء ولو مات أحدهما والدين مؤجل حل عليه وللضامن رجوع على أصيل ان غرم ولو صالح عن الدين بما دونه لم يرجع الا بما غرم ولو أدى دين غيره باذن رجع وان لم يشرط له الرجوع لا ان أداه بقصد التبرع ﴿فرع﴾ أفتى جمع محققون بأنه لو قال رجلان لآخر ضمنا ما لك على فلان طالب كلا بجميع الدين وقال جمع متقدمون طالب كلا بنصف الدين ومال اليه الاذرعي قال شيخنا انما يسقط الضمان في ألق متاعك في البحر وانا وركاب السفينة ضامنون لانه ليس ضمانا حقيقة بل استدعاء اتلاف مال لمصلحة فاقتضت التوزيع لان ينفر الناس عنها واعلم أن الصلح جائز مع الاقرار وهو على شيء غير المدعى معاوضة كما لو قال صالحتك عما تدعيه على هذا الثوب فله حكم البيع وعلى بعض المدعى ابراء ان كان دينا فلو لم يقل المدعي أبرأت ذمتك لم يضر ويلغو الصلح حيث لا حجة للمدعي مع الانكار أو السكوت من المدعى عليه فلا يصح الصلح على الانكار وان فرض صدق المدعي خلافا للائمة الثلاثة نعم يجوز للمدعي المحق ان يأخذ ما بذل له في الصلح على الانكار ثم ان وقع بغير مدعى به كان ظافرا فيأتي حكم الظفر ﴿فرع﴾ يحرم على كل أحد غرس شجر في شارع ولو لعموم النفع للمسلمين كبناء دكة وان لم يضر فيه ولو لذلك أيضا وان انتفى الضرر حالا أو كانت الدكة بفناء داره ويحل الغرس بالمسجد للمسلمين أو ليصرف ريعه له بل يكره

﴿باب في الوكالة والقراض﴾

(تصح وكالة) شخص متمكن لنفسه كعبد وفاسق وفي قبول نكاح ولو بلا اذن سيده لا في ايجابه وهي تفويض شخص أمره الى آخر فيما يقبل النيابة ليفعله في حياته فتصح (في كل عقد) كبيع ونكاح وهبة ورهن وطلاق منجز (و) في كل (فسخ) كاقالة ورد بعيب وفي قبض واقباض للدين أو العين وفي استيفاء عقوبة آدمي والدعوى والجواب وان كره الخصم وانما تصح الوكالة فيما ذكر ان كان (عليه ولاية لموكل) بملكه التصرف فيه حين التوكيل فلا يصح في بيع ما سيملكه وطلاق من سينكحها لانه لا ولاية له عليه حينئذ وكذا لو وكل من يزوج موليته اذا طلقت أو انقضت عدتها على ما قاله الشيخان هنا لكن رجح في الروضة في النكاح الصحة وكذا لو قالت له وهي في نكاح أو عدة أذنت لك في تزويجي اذا حللت ولو علق ذلك على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج للاذن (لا) في (اقرار) أي لا يصح التوكيل فيه بان يقول لغيره وكلتك لتقر عني لفلان بكذا فيقول الوكيل أقررت عنه بكذا لانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل لكن يكون الموكل مقرا بالتوكيل (و) لا في (يمين) لان القصد بها تعظيم الله تعالى فاشبهت العبادة ومثلها النذر وتعليق العتق والطلاق بصفة ولا في شهادة الحاقا لها بالعبادة والشهادة على الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه كحاكم أدى عنه عند حاكم آخر (و) لا في (عبادة) الا في حج وعمرة وذبح نحو أضحية ولا تصح الوكالة الا (بايجاب) وهو ما يشعر برضا الموكل الذي يصح مباشرته الموكل فيه في التصرف (كوكلتك) في كذا أو فوضت اليك أو انبتك أو أقمتك مقامي فيه (أو بع) كذا أو زوج فلانة أو طلقها أو أعطيت بيدك طلاقها وأعتق فلانا قال السبكي يؤخذ من

(قوله ليس ضمانا حقيقة) أي فلا يقال بعدم صحته لكونه من باب ضمان ما لم يجب (قوله وان لم يضر) أي البناء وقوله فيه أي في الشارع (قوله ولو بلا اذن سيده) أي لا فرق في صحة توكيله بين ان يأذن له سيده أو لم يأذن (قوله وهي تفويض) هذا معنى الوكالة شرعا كما تقدم

كلامهم صحة قول من لا ولى لها أذنت لكل عاقد فى البلد أن يزوجنى قال الاذرعى وهذا ان صح محله ان عينت الزوج ولم تفوض الا صيغة فقط و بنحو ذلك أفتى ابن الصلاح ولا يشترط فى الوكالة القبول لفظا لكن يشترط عدم الرد فقط ولو تصرف غير عالم بالوكالة صح ان تبين وكالته حين التصرف كمن باع مال أبيه ظانا حياته فبان ميتا ولا يصح تعليق الوكالة بشرط كاذا جاء رمضان فقد وكلتك فى كذا فلو تصرف بعد وجود الشرط المعلق كأن وكله بطلاق زوجة سينكحها أو ببيع عبد سيملكه أو بتزويج بنته اذا طلقت واعتدت فطلق بعد ان نكح أو باع بعد ان ملك أو زوج بعد العدة نفذ عملا بعموم الاذن وان قلنا بفساد الوكالة بالنسبة الى سقوط الجعل المسمى ان كان ووجوب أجرة المثل وصح تعليق التصرف فقط كبعه لكن بعد شهر وتأقيتها كوكلتك الى شهر رمضان ويشترط فى الوكالة أن يكون الموكل فيه معلوما للوكيل ولو بوجه كوكلتك فى بيع جميع أموالى وعتق أرقائى وان لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة الغرر فيه بخلاف بع هذا أو ذاك وفارق أحد عبيدى بأن الاحد صادق على كل و بخلاف بع بعض مالى نعم يصح بع أو هب منه ما شئت وتبطل فى المجهول كوكلتك فى كل قليل وكثير أو فى كل أمورى أو تصرف فى أمورى كيف شئت لكثرة الغرر فيه (وباع) كالشريك (وكيل) صح مباشرته التصرف لنفسه (بثمن مثل فأكثر (حالا) فلا يبيع نسيئة ولا بغير نقد البلد ولا بغبن فاحش بأن لا يحتمل غالبا فبيع ما يساوى عشرة بتسعة محتمل و بثمانية غير محتمل ومتى خالف شيأ مما ذكر فسد تصرفه وضمن قيمته يوم التسليم ولو مثليا ان أقبض المشترى فان بقى استرده وله حينئذ بيعه بالاذن السابق وقبض الثمن ولا يضمنه وان تلف غرم الموكل بدله الوكيل أو المشترى والقرار عليه وهذا كله (اذا أطلق الموكل) الوكالة فى البيع بأن لم يقيد بثمن ولا حلول ولا تأجيل ولا نقد وان قيد بشئ اتبع {فرع} لو قال لوكيله بعه بكم شئت فله بيعه بغبن فاحش لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد أو بما شئت أو بما تراه فله بيعه بغير نقد البلد لا بغبن ولا بنسيئة أو بكيف شئت فله بيعه بنسيئة لا بغبن ولا بغير نقد البلد أو بما عز وهان فله بيعه بعرض وغبن لا بنسيئة (ولا يبيع الوكيل (لنفسه) وموليه وان أذن له فى ذلك وقدر له الثمن خلافا لابن الرفعة لامتناع اتحاد الموجب والقابل وان انتفت التهمة بخلاف أبيه وولده الرشيدى ولا يصح البيع بثمن المثل مع وجود راغب بزيادة لا يتغابن بمثلها ان وثق به قال الاذرعى ولم يكن مماطلا ولا ماله أو كسبه حراما أى هو كله أو أكثره فان وجد راغب بالزيادة فى زمن خيار المجلس أو الشرط ولو للمشترى وحده ولم يرض بالزيادة فسخ الوكيل العقد وجوبا بالبيع للراغب بالزيادة والا انفسخ بنفسه ولا يسلم الوكيل بالبيع بحال المبيع حتى يقبض الثمن الحال والا ضمن للموكل قيمته المبيع ولو مثليا (وليس له) أى للوكيل بالشراء (شراء معيب) لاقتضاء الاطلاق عرفا التسليم (و وقع) الشراء (له) أى للوكيل (ان علم) العيب واشتراه بثمن فى الذمة وان ساوى المبيع الثمن الا اذا عينه الموكل وعلم بعيبه فيقع كما اذا اشتراه بثمن فى الذمة أو بعين ماله جاهلا بعيبه وان لم يساو المبيع الثمن وعلم بما مر انه حيث لم يقع للموكل فان كان الثمن عين ماله بطل الشراء والا وقع للوكيل و يجوز لعامل القراض شراؤه لان القصد ثم الربح وقضيته انه لو كان القصد هنا الربح جاز وهو كذلك ولكل من الموكل والوكيل فى صورة الجهل رد بعيب لا لوكيل ان رضى به موكل ولو دفع موكله اليه مالا للشراء وأمره بتسليمه فى الثمن فسلم من عنده فمتبرع حتى ولو تعذر مال الموكل لضوعيبة مفتاح اذ يمكنه الاشهاد على انه أدى عنه ليرجع أو اخبار الحاكم بذلك فان لم يدفع له شيأ أولم يأمره بالتسليم فيرجع للقرينة الدالة على اذنه له فى التسليم عنه (ولا) له (توكيل بلا اذن) من الموكل (فيما يتأتى منه) لانه لم يرض بغيره نعم لو وكله فى قبض دين فقبضه وأرسله مع أحد من عياله لم يضمن كما قاله الجورى قال شيخنا والذى يظهر أن المراد بهم أولاده وعياله وزوجاته بخلاف غيرهم ومثله ارسال نحو ما اشتراه له مع أحدهم وخرج بقولى فيما يتأتى منه ما لم يتأت منه لكونه يتعسر عليه الاتيان به لكثرته أو لكونه لا يحسنه أولا يليق به فله التوكيل عن موكله لا عن نفسه وقضية التعليل المذكور امتناع التوكيل عند جهل

(قوله وهذا ان صح محله الخ) عبارة م ر {تنبيه} يشترط فى الوكيل تعيينه فلو قال لاثنين وكلت أحدكما فى بيع دارى مثلا أو قال أذنت لكل من أراد بيع دارى ان يبيعها لم يصح نعم لو قال وكلت زيدا فى بيع كذا مثلا وكل مسلم صح كما بحثه شيخنا وقال وعليه العمل (قوله صح ان تبين وكالته) أى لما تقدم من ان العبرة فى العقود بما فى نفس الامر فقط

الموكل بحاله ولو طرأ له العجز لطرو نحو مرض أو سفر لم يجز له أن يوكل واذا وكل الوكيل باذن الموكل فالثانى وكيل الموكل فلا يعزله الوكيل فان قال الموكل وكل عنك ففعل فالثانى وكيل الوكيل لانه مقتضى الاذن فينعزل بعزله و يلزم الوكيل ان لا يوكل الا أمينا ما لم يعين له غيره مع علم الموكل بحاله أو لم يقل له وكل من شئت على الاوجه كما لو قالت لوليها زوجنى ممن شئت فله تزويجها من غير الكفء أيضا وقوله لوكيله فى شئ افعل فيه ما شئت أو كل ما تفعله جائز ليس اذنا فى التوكيل {فرع} لو قال بع لشخص معين كزيد لم يبع من غيره ولو وكيل زيد أو بشئ معين من المال كالدينار لم يبع بالدراهم على المعتمد أو فى مكان معين تعين أو فى زمان معين كشهر كذا أو يوم كذا تعين ذلك فلا يجوز قبله ولا بعده ولو فى الطلاق وان لم يتعلق به غرض عملا بالاذن وفارق اذا جاء رأس الشهر فأمر زوجتى بيدك ولم يرد التقييد برأسه فله ايقاعه بعده بخلاف طلقها يوم الجمعة فانه يقتضى حصر الفعل فيه دون غيره وليلة اليوم مثله ان استوى الراغبون بهما ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلا تعين أول جمعة أو عيد يلقاه وانما يتعين المكان اذا لم يقدر الثمن أو نهاه عن غيره والا جاز البيع فى غيره (وهو) أى الوكيل ولو بجعل (أمين) فلا يضمن ما تلف فى يده بلا تعد و يصدق بيمينه فى دعوى التلف والرد على الموكل لانه ائتمنه بخلاف الرد على غير الموكل كرسوله فيصدق الرسول بيمينه ولو وكله بقضاء دين فقال قضيته وأنكر المستحق دفعه اليه صدق المستحق بيمينه لان الاصل عدم القضاء فيحلف و يطالب الموكل فقط فان (تعدى) كأن ركب الدابة ولبس الثوب تعديا (ضمن) كسائر الامناء ومن التعدى أن يضيع منه المال ولا يدرى كيف ضاع أو وضعه بمحل ثم نسيه ولا ينعزل بتعديه بغير اتلاف الموكل فيه ولو أرسل الى بزاز ليأخذ منه ثوبا سوما فتلف فى الطريق ضمنه المرسل لا الرسول {فرع} لو اختلفا فى أصل الوكالة بعد التصرف كوكلتنى فى كذا فقال ما وكلتك أو فى صفتها بان قال وكلتنى بالبيع نسيئة أو بالشراء بعشرين فقال بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه فى الكل لان الاصل معه (و ينعزل) الوكيل (بعزل أحدهما) اى بأن يعزل الوكيل نفسه أو يعزل الموكل سواء كان بلفظ العزل أم لا كفسخت الوكالة أو أبطلتها أو أزلتها وان لم يعلم المعزول و ينعزل أيضا بخروج أحدهما عن أهلية التصرف (بموت أو جنون) حصلا لاحدهما وان لم يعلم الآخر به ولو قصرت مدة الجنون (وزوال ملك موكل) عما وكل فيه أو منفعته كأن باع أو وقف أو أجر أو رهن أو زوج أمة (ولا يصدق) الموكل (بعد تصرف) أى تصرف الوكيل فى قوله كنت عزلته (الا ببينة) يقيمها على العزل قال الاسنوى وصورته اذا أنكر الوكيل العزل فان وافقه على العزل لكن ادعى أنه بعد التصرف فهو كدعوى الزوج تقدم الرجعة على انقضاء العدة وفيه تفصيل معروف انتهى ولو تصرف وكيل أو عامل بعد انعزاله جاهلا فى عين مال موكله بطل وضمنها ان سلمها أو فى ذمته العقد له {فروع} لو قال لمدينه اشتر لى عبدا بما فى ذمتك ففعل صح للموكل و برئ المدين وان تلف على الاوجه ولو قال لمدينه انفق على اليتيم الفلانى كل يوم درهما من دينى الذى عليك ففعل صح و برئ على ما قاله بعضهم و يوافقه قول القاضى لو أمر مدينه ان يشترى له بدينه طعاما ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فتلف فى يده برئ من الدين ولو قال لوكيله بع هذه ببلد كذا واشتر لى بثمنها قنا جاز له ايداعها فى الطريق أو المقصد عند أمين من حاكم فغيره اذا العمل غير لازم له ولا تغرير منه بل المالك هو المخاطر بماله ومن ثم لو باعها لم يلزمه شراء القن ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرينة قوية تدل على رده كما استظهره شيخنا لان المالك لم يأذن فيه فان فعل فهو فى ضمانه حتى يصل لمالكه ومن ادعى أنه وكيل لقبض ما على زيد من عين أو دين لم يلزمه الدفع اليه الا ببينة بوكالته ولكن يجوز الدفع له ان صدقه فى دعواه أو ادعى أنه محتال به وصدقه وجب الدفع له لاعترافه بانتقال المال اليه واذا دفع الى مدعى الوكالة فأنكر المستحق وحلف أنه لم يوكل فان كان المدفوع عينا استردها ان بقيت والا غرم من شاء منهما ولا رجوع للغارم على الآخر لانه مظلوم بزعمه أو دينا طالب الدافع فقط أو الى مدعى الحوالة فانكر الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه ممن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من دفع اليه لانه اعترف بالملك له قال الكمال الدميرى لو قال انا وكيل فى بيع

(قوله أمينا) أى وان عمم الموكل كقوله وكلت من شئت كما يؤخذ من الاستثناء بعده وكذا الوعين له الثمن والمشترى لان المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز التزويج بغير الكفء اذا قالت زوجنى بمن شئت وشمل ما ذكر ما لو وكل أصله أو فرعه قل وعبارة الشوبرى قوله أمينا وانظر هل يشترط فيه أيضا أن يكون ممن يليق به ما وكل فيه أولا و يوكل هو أيضا من يليق به ذلك الذى يظهر الثانى ووافق عليه شيخنا زى اه بجيرمى على المنهج (قوله وفيه تفصيل معروف) وهو انه اذا ادعى رجعة فى العدة وهى منقضية ولم تنكح فان اتفقا على وقت انقضاء كيوم الجمعة فقال راجعت قبله فقالت بل بعده حلفت انها لا تعلمه راجع فتصدق لان الاصل عدم الرجعة قبله فلو اتفقا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت يوم الخميس وقال بل انقضت يوم السبت صدق بيمينه انها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاء العدة قبله هذا ما يذكره الشارح فى باب الرجعة فقس عليه

أو نكاح وصدقه من يعامله صح العقد فلو قال بعد العقد لم يكن وكيلا لم يلتفت اليه (ويصح قراض) وهو أن يعقد على مال يدفعه لغيره ليتجر فيه على أن يكون الربح مشتركا بينهما (في نقد خالص مضروب) لانه عقد غرر لعدم انضباط العمل والوثوق بالربح وانما جوز للحاجة فاختص بما يروج غالبا وهو النقد المضروب ويجوز عليه وان أبطله السلطان وخرج بالنقد العرض ولو فلوسا وبالخالص المغشوش وان علم قدر غشه أو استهلك وجاز التعامل به وبالمضروب التبر وهو ذهب أو فضة لم يضرب والحلى فلا يصح في شيء منها وقيل يجوز على المغشوش ان استهلك غشه وجزم به الجرجاني وقيل ان راج واختاره السبكي وغيره وفي وجه ثالث في زوائد الروضة أنه يجوز على كل مثلي وانما يصح القراض (بصيغة) من ايجاب من جهة رب المال كقارضتك أو عاملتك في كذا أو خذ هذه الدراهم واتجر فيها أو بع واشتر على أن الربح بيننا وقبول فورا من جهة العامل لفظا وقيل يكفي في صيغة الامر كخذ هذه واتجر فيها القبول بالفعل كما في الوكالة وشرط المالك والعامل كالموكل والوكيل صحة مباشرتهما التصرف (مع شرط ربح لهما) أي للمالك والعامل فلا يصح على أن لاحدهما الربح (ويشترط كونه) أي الربح (معلوما بالجزئية) كنصف وثلث ولو قال قارضتك على أن الربح بيننا صح مناصفة أو على أن لك ربع سدس العشر صح وان لم يعلماه عند العقد لسهولة معرفته وهو جزء من مائتين وأربعين جزأ ولو شرط لاحدهما عشرة أو ربح صنف كالرقيق فسد القراض (وللعامل في) عقد قراض (فاسد أجرة مثل) وان لم يكن ربح لانه عمل طامعا في المسمى ومن القراض الفاسد على ما أفتى به شيخنا ابن زياد رحمه الله تعالى ما اعتاده بعض الناس من دفع مال الى آخر بشرط أن يرد له لكل عشرة اثنى عشر ان ربح أو خسر فلا يستحق العامل الا أجرة المثل وجميع الربح أو الخسران على المالك ويده على المال يد أمانة فان قصر بان جاوز المكان الذي أذن له فيه ضمن المال انتهى ولا أجرة للعامل في الفاسد ان شرط الربح كله للمالك لانه لم يطمع في شيء ويتجه أنه لا يستحق شيئا أيضا اذا علم الفساد وانه لا أجرة له ويصح تصرف العامل مع فساد القراض لكن لا يحل له الاقدام عليه بعد علمه بالفساد ويتصرف العامل ولو بعرض بمصلحة لا بغبن فاحش ولا بنسيئة بلا اذن فيهما ولا يسافر بالمال بلا اذن وان قرب السفر وانتفى الخوف والمؤنة فيضمن به ويأثم ومع ذلك القراض باق على حاله أما بالاذن فيجوز لكن لا يجوز ركوب في البحر الا بنص عليه (ولا يمون) أي لا ينفق منه على نفسه حضرا ولا سفرا لان له نصيبا من الربح فلا يستحق شيئا آخر فلو شرط المؤنة في العقد فسد (وصدق) عامل بيمينه (في) دعوى (تلف) في كل المال أو بعضه لانه مأمون نعم نص في البويطي واعتمده جمع متقدمون انه لو أخذ مالا يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه لانه فرط بأخذه ويطرد ذلك في الوكيل والوديع والوصي ولو ادعى المالك بعد التلف انه قرض والعامل انه قراض حلف العامل كما أفتى به ابن الصلاح كالبغوي لان الاصل عدم الضمان خلافا لما رجحه الزركشي وغيره من تصديق المالك فان أقاما بينة قدمت بينة المالك على الاوجه لان معها زيادة علم (و) في (عدم ربح) أصلا (و) في (قدره) عملا بالاصل فيهما (و) في (خسر) ممكن لانه أمين ولو قال ربحت كذا ثم قال غلطت في الحساب أو كذبت لم يقبل لانه أقر بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه ويقبل قوله بعد خسرت ان احتمل كان عرض كساد (و) في (رد) للمال على المالك لانه ائتمنه كالمودع ويصدق العامل أيضا في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزائد وفي قوله اشتريت هذا لي أو للقراض والعقد في الذمة لانه أعلم بقصده أما لو كان الشراء بعين مال القراض فانه يقع للقراض وان نوى نفسه كما قاله الامام وجزم به في المطلب وعليه فتسمع بينة المالك انه اشتراه بمال القراض وفي قوله لم تنهني عن شراء كذا لان الاصل عدم النهي ولو اختلفا في القدر المشروط له أهو النصف أو الثلث مثلا تحالفا وللعامل بعد الفسخ أجرة المثل والربح جميعه للمالك أو في انه وكيل أو مقارض صدق المالك بيمينه ولا أجرة عليه للعامل ﴿تتمة﴾ الشركة نوعان أحدهما فيما ملك اثنان مشتركا بارث أو شراء والثاني اربعة أقسام منها قسم صحيح وهو أن يشترك اثنان في مال لهما ليتجرا فيه وسائر الاقسام باطلة كان يشترك

(قوله تحالفا) أي كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن فلا ينفسخ بالتحالف خلافا للروياني (قوله بعد الفسخ) أي بفسخهما أو فسخ أحدهما أو الحاكم (قوله أجرة المثل) أي بالغة ما بلغت لتعذر رجوع عمله اليه فوجب له قيمته وهو الاجرة ولو كان القراض لمحجور عليه ومدعي العامل دون الاجرة فلا تحالف كنظيره من الصداق

اثنان

اثنان ليكون كسبهما بينهما بتساو أو تفاوت أو ليكون بينهما ربح ما يشتريانه في ذمتهما بمؤجل أو حال أو ليكون بينهما كسبهما وربحهما ببدنهما أو مالهما وعليهما ما يعرض من غرم وشرط فيها لفظ يدل على الاذن في التصرف بالبيع والشراء فلو اقتصر على اشتركنا لم يكف عن الاذن فيه ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر أصلا بأن يكون فيه مصلحة فلا يبيع بثمن مثل وثم راغب بأزيد ولا يسافر به حيث لم يضطر اليه نحو قحط وخوف ولا يبضعه بغير اذنه فان سافر به ضمن وصح تصرفه أو أبضعه بدفعه لمن يعمل لهما فيه ولو تبرعا بلا اذن ضمن أيضا والربح أو الخسران بقدر المالين فان شرط خلافه فسد العقد فلكل على الآخر أجرة عمله له ونفذ التصرف منهما مع ذلك للاذن وتنفسخ بموت أحدهما وجنونه ويصدق في دعوى الرد الى شريكه وفي الخسران والتلف وفي قوله اشتريته لي أو للشركة لا في قوله اقتسمنا وصار ما بيدي لي مع قول الآخر لا بل هو مشترك فالمصدق المنكر لان الاصل عدم القسمة ولو قبض وارث حصته من دين مورثه شاركه الآخر ولو باع شريكان عبدهما صفقة وقبض أحدهما حصته لم يشاركه الآخر ﴿فائدة﴾ أفتى النووي كابن الصلاح فيمن غصب نحو نقد أو بر وخلطه بماله ولم يتميز بأن له افراز قدر المغصوب ويحل له التصرف في الباقي

﴿فصل﴾ انما تثبت الشفعة لشريك لا لجار في بيع أرض مع تابعها كبناء وشجر وثمر غير مؤبر فلا شفعة في شجر أفرد بالبيع أو بيع مع مغرسه فقط ولا في بئر ولا يملك الشفيع الا بلفظ كأخذت بالشفعة مع بذل الثمن للمشتري

﴿باب في الاجارة﴾

هي لغة اسم للاجرة وشرعا تمليك منفعة بعوض بشروط آتية (تصح اجارة بايجاب كآجرتك) هذا أو أكريتك أو ملكتك منافعه سنة (بكذا وقبول كاستأجرت) وأكتريت وقبلت قال النووي في شرح المهذب ان خلاف المعاطات يجري في الاجارة والرهن والهبة وانما تصح الاجارة (بأجر) صح كونه ثمنا (معلوم) للعاقدين قدرا وجنسا وصفة ان كان في الذمة والا كفت معاينته في اجارة العين أو الذمة فلا يصح اجارة دار ودابة بعمارة لهما وعلف ولا استئجار لسلخ شاة بجلد ولطحن نحو بر ببعض دقيق (في منفعة متقومة) أي لها قيمة (معلومة) عينا وقدرا وصفة (واقعة للمكتري غير متضمن لاستيفاء عين قصدا) بان لا يتضمنه العقد وخرج بمتقومة ما ليس لها قيمة فلا يصح اكتراء بياع للتلفظ بعض كلمة أو كلمات يسيرة على الاوجه ولو ايجابا وقبولا وان روجت السلعة اذ لا قيمة لها ومن ثم اختص هذا ببيع مستقر القيمة في البلد كالخبز بخلاف نحو عبد وثوب مما يختلف ثمنه باختلاف متعاطيه فيختص بيعه من البياع بمزيد نفع فيصح استئجاره عليه وحيث لم يصح فان تعب بكثرة تردد أو كلام فله أجرة المثل والا فلا وأفتى شيخنا المحقق ابن زياد بحرمة أخذ القاضي الاجرة على مجرد تلقين الايجاب اذ لا كلفة في ذلك وسبقه العلامة عمر الفتي بالافتاء بالجواز ان لم يكن ولي المرأة فقال اذا لقن الولي والزوج صيغة النكاح فله أن يأخذ ما اتفقا عليه بالرضا وان كثر وان لم يكن لها ولي غيره فليس له أخذ شيء على ايجاب النكاح لوجوبه عليه حينئذ انتهى وفيه نظر لما تقرر آنفا ولا استئجار دراهم ودنانير غير المعراة للتزيين لان منفعة نحو التزيين بها لا تقابل بمال وأما المعراة فيصح استئجارها على ما بحثه الاذرعي لانها حينئذ حلي واستئجار الحلي صحيح قطعا وبمعلومة استئجار المجهول فآجرتك احدى الدارين باطل وبواقعة للمكتري ما يقع نفعها للاجير فلا يصح الاستئجار لعبادة تجب فيها نية غير نسك كالصلاة لان المنفعة في ذلك للاجير لا المستأجر والامامة ولو في نفل كالتراويح لان الامام مصل لنفسه فمن أراد اقتدى به وان لم ينو الامامة أما ما لا يحتاج الى نية كالاذان والاقامة فيصح الاستئجار عليه والاجرة مقابلة لجميعه مع نحو رعاية الوقت وتجهيز الميت وتعليم القرآن كله أو بعضه وان تعين على المعلم للخبر الصحيح ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله قال شيخنا في شرح المنهاج يصح الاستئجار لقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء بمثل ما حصل له من الاجر له أو لغيره عقبها

(قوله لم يكف عن الاذن) أي على الاصح ولا يتصرف كل منهما الا في نصيبه لاحتمال كون ذلك اخبارا عن حصول الشركة في المال ولا يلزم من حصولها جواز التصرف بدليل المال الموروث بشركة (قوله لا في قوله اقتسمنا الخ) أما لو قال هو لي ولم يسنده الى القسمة بل قال هو لي وقال شريكه هو للشركة صدق ذو اليد بيمينه

عين زمانا أو مكانا أو لا ونية الثواب له من غير دعاء لغو خلافا للجمع وان اختار السبكي ما قالوه وكذا أهديت قراءتي أو ثوابها له خلافا للجمع أو بحضرة المستأجر أي أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها كما ذكره بعضهم وذلك لان موضعها موضع بركة وتنزل رحمة والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة له اذا نزلت على قلب القارئ وألحق بها الاستئجار لمحض الذكر والدعاء عقبه وأفتى بعضهم بأنه لو ترك من القراءة المستأجر عليها آيات لزمه قراءة ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وبأن من استؤجر لقراءة على قبر لا يلزمه عند الشروع أن ينوي ان ذلك عما استؤجر عنه أي بل الشرط عدم الصارف فان قلت صرحوا في النذر بانه لابد أن ينوي انها عنه قلت هنا قرينة صارفة لوقوعها عما استؤجر له ولا كذلك ثم ومن ثم لو استأجره هنا لمطلق القراءة وصححناه احتاج للنية فيما يظهر أو لا لمطلقها كالقراءة بحضرته لم يحتج لها فذكر التبر مثال انتهى ملخصا وبغير متضمن لاستيفاء عين ما تضمن استيفاءها فلا يصح اكتراء بستان لثمرته لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة قصدا ونقل التاج السبكي في توشيحه اختيار والده التقي السبكي في آخر عمره صحة اجارة الاشجار بثمرها وصرحوا بصحة استئجار قناة أو بئر للانتفاع بمائها للحاجة قال في العباب لا يجوز اجارة الارض لدفن الميت لحرمة نبشه قبل بلاه وجهالة وقت البلى (و) يجب (على مكر تسليم مفتاح داره) لمكتر ولو ضاع من المكتري وجب على المكري تجديده والمراد بالمفتاح مفتاح الغلق المثبت أما غيره فلا يجب تسليمه بل ولا قفله كسائر المنقولات (وعمارتها) كبناء وتطيين سطح ووضع باب واصلاح منكسر وليس المراد بكون ماذكر واجبا على المكري انه يأثم بتركه أو انه يجبر عليه بل انه ان تركه ثبت للمكتري الخيار كما بينته بقولي (فان بادر) وفعل ما عليه فذاك (والا فللمكتري خيار) ان نقصت المنفعة (وعلى مكتر تنظيف عرصتها) أي الدار (من كناسة) وثلج والعرصة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها شئ من بناء وجمعها عرصات (وهو) أي المكتري (أمين على العين المكتراة (مدة الاجارة) ان قدرت بزمن أو مدة امكان الاستيفاء ان قدرت بمحل عمل (وكذا بعدها) مالم يستعملها استصحابا لما كان ولانه لا يلزمه الرد ولا مؤنته بل لو شرط أحدهما عليه فسد العقد وانما الذي عليه التخلية كالوديع ورجح السبكي انه كالامانة الشرعية فيلزمه اعلام مالكها بها أو الرد فورا والا ضمن والمعتمد خلافه واذا قلنا بالاصح انه ليس عليه الا التخلية فقضيته انه لا يلزمه اعلام المؤجر بتفريغ العين بل الشرط أن لا يستعملها ولا يحبسها لو طلبها وحينئذ يلزم من ذلك انه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الحانوت بعد تفريغه أو لا لكن قال البغوي لو استأجر حانوتا شهرا فأغلق بابه وغاب شهرين لزمه المسمى للشهر الاول وأجرة المثل للشهر الثاني قال شيخنا في شرح المنهاج وماذكره البغوي في مسئلة الغيبة متجه ولو استعمل العين بعد المدة لزمه أجرة المثل (كاجير) فانه أمين ولو بعد المدة أيضا (فلا ضمان) على واحد منهما فلو اكترى دابة ولم ينتفع بها فتلفت أو اكتراه لخياطة ثوب أو صبغه فتلف فلا يضمن سواء انفرد الاجير باليد أم لا كان قعد المكتر معه حتى يعمل أو أحضره منزله ليعمل (الا بتقصير) كان ترك المكتري الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب كانهدام سقف اصطبلها عليها في وقت لو انتفع بها فيه عادة سلمت وكان ضربها أو أركبها أثقل منه ولا يضمن أجير لحفظ دكان مثلا اذا أخذ غيره مافيها قال الزركشي انه لا ضمان أيضا على الخفير وكان استأجره ليرعى دابته فأعطاها آخر يرعاها فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت بيده وكان أسرف خباز في الوقود أو مات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق الاجير في أنه لم يقصر مالم يشهد خبيران بخلافه ولو اكترى دابة ليركبها اليوم ويرجع غدا فأقام بها ورجع في الثالث ضمنها فيه فقط لانه استعملها فيه تعديا ولو اكترى عبدا لعمل معلوم ولم يبين موضعه فذهب به من بلد العقد الى آخر فأبق ضمنه مع الاجرة {فرع} يجوز لنحو القصار حبس الثوب كرهنه باجرته حتى يستوفيها (ولا أجرة) لعمل كحلق رأس وخياطة ثوب وقصارته وصبغه بصبغ مالكه (بلا شرط) الاجرة فلو دفع ثوبه الى خياط ليخيطه أو قصار ليقصرها أو صباغ ليصبغه ففعل ولم

(قوله فلا يصح اكتراء بستان لثمرته) هذا هو المعتمد المفتى به وأما ما اختاره السبكي فضعيف أما اكتراء الشجرة ليربط بها نحو دابة أو يستظل بها أو الطائر للاستئناس بصورته كالعندليب أو لونه كالطاوس فيصح لان المنفعة مقصودة متقومة ويصح استئجار الهرة لدفع الفأرة والفهد والباز للصيد لان لمنافعها قيمة (قوله ولو استعمل العين بعد المدة لزمه أجرة المثل) أي للزائد والمسمى للمدة (قوله أم لا) أي لم ينفرد باليد كان قعد فقوله كان الخ تمثيل لما اذا لم ينفرد باليد (قوله معه) أي بحضرته قال ح ج ويظهر الضبط هنا بما مر في ضبط مجلس الخيار (قوله أو احضره منزله) أي وان لم يقعد معه أو حمل المتاع ومشى خلفه لثبوت يد المالك عليه حكما اهـ ج

يذكر أحدهما أجرة ولا ما يفهمها فلا أجرة له لانه متبرع قال في البحر ولانه لو قال اسكني دارك شهرا فاسكنه لا يستحق عليه أجرة اجماعا وان عرف بذلك العمل بها لعدم التزامها ولا يستثنى وجوبها على داخل حمام أو راكب سفينة مثلا بلا اذن لاستيفائه المنفعة من غير أن يصرفها صاحبها اليه بخلافه باذنه أما اذا ذكر أجرة فيستحقها قطعا ان صح العقد والا فأجرة المثل أما اذا عرض بها كارضيك أو لا أخيبك أو ترى ما يسرك فيجب أجرة المثل (وتقررت) أي الاجرة التي سميت في العقد (عليه) أي المكتري (بمضي مدة) في الاجارة المقدرة بوقت أو مضي مدة امكان الاستيفاء في المقدرة بعمل (وان لم يستوف) المستأجر المنفعة لان المنافع تلفت تحت يده وان ترك لنحو مرض أو خوف طريق اذ ليس على المكري الا التمكين من الاستيفاء وليس له بسبب ذلك فسخ ولا رد الى تيسير العمل (وتنفسخ) الاجارة (بتلف مستوفى منه معين) في العقد كموت نحو دابة وأجير معينين وانهدام دار ولو بفعل المستأجر (في) زمان (مستقبل) لفوات محل المنفعة فيه لا في ماض بعد القبض اذا كان لمثله أجرة لاستقراره بالقبض فيستقر قسطه من المسمى باعتبار أجرة المثل وخرج بالمستوفى منه غيره مما يأتي وبالمعين في العقد المعين عما في الذمة فان تلفها لا يوجب انفساخا بل يبدلان ويثبت الخيار على التراخي على المعتمد بعيب نحو الدابة المقارن اذا جهله والحادث لتضرره وهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت أجرتها ولا خيار في اجارة الذمة بعيب الدابة بل يلزمه الابدال ويجوز في اجارة عين أو ذمة استبدال المستوفي كالراكب والساكن والمستوفى به كالمحمول والمستوفى فيه كالطريق بمثلها أو بدون مثلها مالم يشترط عدم الابدال في الآخرين {فرع} لو استأجر ثوبا للبس المطلق لا يلبسه وقت النوم ليلا وان اطردت عادتهم بذلك ويجوز لمستأجر الدابة مثلا منع المؤجر من حمل شئ عليها {فائدة} قال شيخنا ان الطبيب الماهر أي بان كان خطؤه نادرا لو شرطت له أجرة وأعطى ثمن الادوية فعالجه بها فلم يبرأ استحق المسمى ان صحت الاجارة والا فأجرة المثل وليس للعليل الرجوع عليه بشئ لان المستأجر عليه المعالجة لا الشفاء بل ان شرط بطلت الاجارة لانه بيد الله تعالى لا غير أما غير الماهر فلا يستحق أجرة ويرجع عليه بثمن الادوية لتقصيره بمباشرته بما ليس هو له بأهل (ولو اختلفا) أي المكري والمكتري (في أجرة أو مدة) أو قدر منفعة هل هي عشرة فراسخ أو خمسة أو في قدر المستأجر هل هو كل الدار أو بيت منها (تحالفا وفسخت) أي الاجارة ووجب على المكتري أجرة المثل لما استوفاه {فرع} لو وجد المحمول على الدابة مثلا ناقصا نقصا يؤثر وقد كاله المؤجر حط قسطه من الاجرة ان كانت الاجارة في الذمة والا لم يحط شئ من الاجرة ولو استأجر سفينة فدخلها سمك فهل هو له أو للمؤجر وجهان {تتمة} تجوز المساقاة وهي ان يعامل المالك غيره على نخل أو شجر عنب مغروس معين في العقد مرئي لهما عنده ليتعهده بالسقي والتربية على أن الثمرة الحادثة أو الموجودة لهما ولا تجوز في غير نخل وعنب الا تبعا لهما وجوزها القديم في سائر الاشجار وبه قال مالك وأحمد واختاره جمع من أصحابنا ولو ساقاه على ودي غير مغروس ليغرسه ويكون الشجر أو ثمرته اذا أثمر لهما لم تجز لكن قضية كلام جمع من السلف جوازها والشجر لمالكه وعليه لذي الارض أجرة مثلها * والمزارعة * هي أن يعامل المالك غيره على أرض ليزرعها بجزء معلوم مما يخرج منها والبذر من المالك فان كان البذر من العامل فهي مخابرة وهما باطلان للنهي عنهما واختار السبكي كجمع آخرين جوازهما واستدلوا بعمل عمر رضي الله عنه وأهل المدينة وعلى المرجح فلو أفردت الارض بالمزارعة فالمغل للمالك وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه وآلاته وان أفردت الارض بالمخابرة فالمغل للعامل وعليه لمالك الارض أجرة مثلها وطريق جعل الغلة لهما ولا أجرة أن يكتري العامل نصف الارض بنصف البذر ونصف عمله ونصف منافع آلاته أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع ان كان البذر منه فان كان من المالك استأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر من البذر في نصف الارض ويعيره نصفها

{باب في العارية}

(قوله لو وجد المحمول على الدابة مثلا ناقصا الخ) قد علم مما مر ان ذلك النقص غير مضمون على المكتري اذ هو معه أمانة مالم يقصر في حفظه فان تنازع المكتري والمكري في التقصير صدق المكتري في عدم التقصير بيمينه فان نكل حلف المكري وغرم المكتري النقص

بتشديد الياء وتخفيفها وهى اسم لما يعار وللعقد المتضمن لاباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده من عار ذهب وجاء بسرعة لا من العار وهى مستحبة اصالة لشدة الحاجة اليها وقد تجب كاعارة ثوب توقفت صحة الصلاة عليه ومايقد غريقا أو يذبح به حيوان محترم يخشى موته (صح) من ذى تبرع (اعارة عين) غير مستعارة (لانتفاع) مع بقاء عينه (مملوك) ذلك الانتفاع ولو بوصية أو اجارة أو وقف وان لم علك العين لان العارية ترد على المنفعة فقط وقيد ابن الرفعة صحتها من الموقوف عليه بما اذا كان ناظرا قال الاسنوى يجوز للامام اعارة بيت المال (مباح) فلا يصح اعارة ما يحرم الانتفاع به كآلة لهو وفرس وسلاح لحربى وكأمة مشتهاة لخدمة أجنبى وانما تصح الاعارة من أهل تبرع (بلفظ يشعر باذن فيه) أى الانتفاع (كأعرتك) وأبحتك منفعته وكاركب وخذه لتنتفع به ويكفى لفظ احدهما مع فعل الآخر ولا يجوز لمستعير اعارة عين مستعارة بلا اذن معير وله انابة من يستوفى المنفعة له كأن يركب دابة استعارها للركوب من هو مثله أو دونه لحاجته ولا يصح اعارة ما لا ينتفع به مع بقاء عينه كالشمع للوقود لاستهلاكه ومن ثم صحت للتزين به كالنقد وحيث لم تصح العارية فجرت ضمنت لان للفاسد حكم صحيحه وقيل لا ضمان لان ما جرى بينهما ليس بعارية صحيحة ولا فاسدة ولو قال احفر فى أرضى بئرا لنفسك فحفر لم علكها ولا أجرة له على الآمر فان قال أمرتنى بأجرة فقال مجانا صدق الآمر ووارثه ولو أرسل صبيا ليستعير له شيأ لم يصح فلو تلف فى يده أو أتلفه لم يضمنه هو ولا مرسله كذا فى الجواهر (و) يجب (على مستعير ضمان قيمة يوم تلف) للمعار ان تلف كله أو بعضه فى يده ولو بآفة من غير تقصير بدلا أو أرشا وان شرطا عدم ضمانه لخبر أبى داود وغيره العارية مضمونة أى بالقيمة يوم التلف لا بيوم القبض فى المتقوم وبالمثل فى المثلى على الاوجه وجزم فى الانوار بلزوم القيمة ولو فى المثلى كخشب وحجر وشرط التلف المضمن ان يحصل (لا باستعمال) وان حصل معه فان تلف هو وجزؤه باستعمال مأذون فيه كركوب أوحمل أولبس اعتيد فلا ضمان للاذن فيه وكذا لا ضمان على مستعير من نحو مستأجر اجارة صحيحة فلا ضمان عليه لانه نائب عنه وهو لا يضمن فكذا هو وفى معنى المستأجر الموصى له بالمنفعة والموقوف عليه وكذا مستعار لرهن تلف فى يد مرتهن لا ضمان عليه كالراهن وكتاب موقوف على المسلمين مثلا استعاره فقيه فتلف فى يده من غير تفريط لانه من جملة الموقوف عليهم ﴿فرع﴾ لو اختلفا فى ان التلف بالاستعمال المأذون فيه أو بغيره صدق المعير كما قاله الجلال البلقينى لان الاصل فى العارية الضمان حتى يثبت مسقطه (و) يجب (عليه) أى على المستعير (مؤنة رد) للمعار على المالك وخرج بمؤنة الرد مؤنة المعار فتلزم المالك لانها من حقوق الملك وخالف القاضى فقال انها على المستعير (و) جاز (لكل) من المعير والمستعير (رجوع) فى العارية مطلقة كانت أو مؤقتة حتى فى الاعارة لدفن ميت قبل مواراته بالتراب ولو بعد وضعه فى القبر لا بعد المواراة حتى يبلى ولا رجوع لمستعير حيث تلزمه الاستعارة كاسكان معتدة ولا لمعير فى سفينة صارت فى اللجة وفيها امتعة المستعير وبحث ابن الرفعة ان له الاجرة ولوفى جذع لدعم جدار مائل بعد استناده وله الاجرة من الرجوع ولو استعار للبناء أو الغراس لم يجز له ذلك الامرة واحدة فلو قلع ما بناه أو غرسه لم يجز له اعادة الا باذن جديد الا اذا صرح له بالتجديد مرة أخرى ﴿فروع﴾ لو اختلف مالك عين والمتصرف فيها كان قال المتصرف أعرتنى فقال المالك بل أجرتك بكذا صدق المتصرف بيمينه ان بقيت العين ولم يمض مدة لها أجرة والا حلف المالك واستحقها كما لو أكل طعام غيره وقال كنت أبحته لى وأنكر المالك أو عكسه بان قال المتصرف آجرتنى بكذا وقال المالك بل أعرتك والعين باقية صدق المالك بيمينه ولو أعطى رجلا حانوتا ودراهم أو أرضا وبذرا وقال اتجر أو ازرعه فيها لنفسك فالعقار عارية وغيره قرض على الاوجه لا هبة خلافا لبعضهم ويصدق فى قصده ولو أخذ كوزا من سقاء ليشرب منه فوقع من يده وانكسر قبل شربه أو بعده فان طلبه مجانا ضمنه دون الماء أو بعوض والماء قدر كفايته فعكسه ولو استعار حليا وألبسه بنته الصغيرة ثم أمر غيره بحفظه فى بيته ففعل فسرق غرم المالك المستعير ويرجع على الثانى ان علم انه

(قوله ولا رجوع لمستعير الخ) زيد على هذه مسائل لا رجوع فيها منها ما لو كفن الميت أجنبى فلا رجوع له لكن لو نبش قبره سبع وأكله جاز له الرجوع فى الكفن ومنها ما لو قال أعيروا دارى بعد موتى لزيد شهرا لم يكن للمالك وهو الوارث الرجوع قبل الشهر ومنها ما لو نذر المعير ان لا يرجع الا بعد سنة أو نذر أن يعيره سنة مثلا امتنع عليه الرجوع قبلها وغير ذلك

عارية

عارية وان لم يكن يعلم انه عارية بل ظنه للآمر لم يضمن ومن سكن دارا مدة باذن مالك أهل ولم يذكر له أجرة لم تلزمه ﴿مهمة﴾ قال العبادى وغيره فى كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه الا المصحف فيجب قال شيخنا والذى يتجه ان المملوك غير المصحف لا يصلح فيه شيأ الا ان ظن رضا مالكه به وانه يجب صلاح المصحف لكن ان لم ينقصه خطه لرداءته وان الوقف يجب اصلاحه ان تيقن الخطأ فيه

﴿فصل﴾ الغصب استيلاء على حق غير ولو منفعة كاقامة من قعد بمسجد أو سوق بلا حق كجلوسه على فراش غيره وان لم ينقله وازعاجه عن داره وان لم يدخلها وكركوب دابة غيره واستخدام عبده (وعلى الغاصب رد وضمان متمول تلف بأقصى قيمه من حين غصب الى تلف ويضمن مثلى) وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه كقطن ودقيق وماء ومسك ونحاس ودراهم ودنانير ولو مغشوشا وتمر وزبيب وحب جاف ودهن وسمن (بمثله) فى أى مكان حل به المثلى فان فقد المثل فيضمن بأقصى قيم من غصب الى فقد ولو تلف المثلى فله مطالبته بمثله فى غير المكان الذى حل به المثلى ان لم يكن لنقله مؤنة وأمن الطريق والا فبأقصى قيم المكان ويضمن متقوما تلف كالمنافع والحيوان بالقيمة ويجوز أخذ القيمة عن المثلى بالتراضى واذا أخذ منه القيمة فاجتمعا بعد التلف لم يرجعا الى المثل وحيث وجب مثل فلا أثر لغلاء أو رخص ﴿فروع﴾ لو حل رباط سفينة فغرقت بسببه ضمنها أو بحادث ريح فلا وكذا ان لم يظهر سبب ولو حل وثاق بهيمة أو عبد لا يميز أو فتح قفصا عن طير فخرجوا ضمن ان كان بتهييجه وتنفيره وكذا ان اقتصر على الفتح ان كان الخروج حالا لا عبدا عاقلا حل قيده فأبق ولو معتادا للاباق ولو ضرب ظالم عبد غيره فأبق لم يضمن ويبرأ الغاصب برد العين الى المالك ويكفى وضعها عنده ولو نسيه برئ بالرد الى القاضى ولو خلط مثليا أو متقوما بما لا يتميز كدهن أوحب وكذا دراهم على الاوجه بجنسه أو غيره وتعذر التمييز صار مالكا لا مشتركا فيملكه الغاصب لكن الاوجه فانه محجور عليه فى التصرف فيه حتى يعطى بدله

﴿باب فى الهبة﴾

أى مطلقها الشامل للصدقة والهدية (الهبة تمليك عين) يصح بيعها غالبا أو دين من أهل تبرع (بلا عوض) واحترزنا بقولنا بلا عوض عن البيع والهبة بثواب فانها بيع حقيقة (بايجاب كوهبتك) هذا وملكتكه ومنحتكه (وقبول) متصل به (كقبلت) ورضيت وتنعقد بالكناية كلك هذا أوكسوتك هذا وبالمعاطاة على المختار قال شيخنا فى شرح المنهاج وقد لا تشترط الصيغة كما لو كانت ضمنية كأعتق عبدك عنى فأعتقه وان لم يقل مجانا وكما لو زين ولده الصغير بحلى بخلاف زوجته لانه قادر على تمليكه بتولى الطرفين قاله القفال وأقره جمع لكن اعترض بأن كلام الشيخين يخالفه حيث اشترطا فى هبة الاصل تولى الطرفين بايجاب وقبول وهبة ولى غيره أن يقبلها الحاكم أو نائبه ونقلوا عن العبادى وأقروه أنه لو غرس أشجارا وقال عند الغرس أغرسها لابنى مثلا لم يكن اقرارا بخلاف ما لو قال لعين فى يده اشتريتها لابنى أو لفلان الاجنبى فانه اقرار ولو قال جعلت هذا لابنى لم يملكه الا ان قبض له وضعف السبكى والاذرعى غيرهما قول الخوارزمى وغيره ان الباس الاب الصغير حليا يملكه اياه ونقل جماعة عن فتاوى القفال نفسه انه لو جهز بنته مع أمتعة بلا تمليك يصدق بيمينه فى انه لم يملكها ان ادعته وهذا صريح فى رد ما سبق عنه وأفتى القاضى فيمن بعث بنته وجهازها الى دار الزوج بانه ان قال هذا جهاز بنتى فهو ملك لها والا فهو عارية ويصدق بيمينه وكخلع الملوك لاعتياد عدم اللفظ فيها انتهى ونقل شيخنا ابن زياد عن فتاوى ابن الخياط اذا أهدى الزوج للزوجة بعد العقد بسببه فانها تملكه ولا يحتاج الى ايجاب وقبول ومن ذلك ما يدفعه الرجل الى المرأة صبح الزواج مما يسمى صبحية فى عرفنا وما يدفعه اليها اذا غضبت أو تزوج عليها فان ذلك تملكه المرأة بمجرد الدفع اليها انتهى ولا يشترط الايجاب والقبول قطعا فى الصدقة وهى ما أعطاه محتاجا وان لم يقصد الثواب أو غنيا لاجل ثواب الآخرة بل يكفى فيها الاعطاء والاخذ ولا فى الهدية ولو غير مأكول وهى ما نقله الى مكان الموهوب له اكراما بل يكفى فيها البعث من هذا والبعض من ذاك وكلها

(قوله ولو نسيه) أى نسى الغاصب المغصوب منه هذا اذا علمه ابتداء أو لم يعلمه أصلا فالحكم كذلك يبرأ الغاصب برد المغصوب الى القاضى (قوله بالكناية) ومنها الكتابة وهل يصح قبول بعض الموهوب أو قبول أحد الشخصين نصف ما وهب لهما وجهان أوجههما كما قال شيخى تبعا لبعض اليمانيين الصحة بخلاف البيع فانه لا يصح لانه معاوضة بخلاف الهبة اه م ر

مسنونة وأفضلها الصدقة وأما كتاب الرسالة الذى لم تدل قرينة على عوده فقد قال المتولى انه ملك المكتوب اليه وقال غيره هو باق على ملك الكاتب وللمكتوب اليه الانتفاع به على سبيل الاباحة وتصح الهبة باللفظ المذكور (بلا تعليق) فلا تصح مع تعليق كاذا جاء رأس الشهر فقد وهبتك أو أبرأتك ولا مع تأقيت بغير عمرى ورقبى فان أقت الواهب الهبة بعمر المتهب كوهبت لك هذا عمرك أو ما عشت صحت وان لم يقل فاذا مت فهى لورثتك وكذا ان شرط عودها الى الواهب أو وارثه بعد موت المتهب فلا تعود اليه ولا الى وارثه للخبر الصحيح وتصح ويلغو الشرط فاذا أقت بعمر الواهب أو الاجنبى كاعمرتك هذا عمرى أو عمر فلان لم تصح ولو قال لغيره انت فى حل مما تأخذ أو تعطى أو تأكل من مالى فله الاكل فقط لانه اباحة وهى تصح بمجهول بخلاف الاخذ والاعطاء قاله العبادى ولو قال وهبت لك جميع مالى أو نصف مالى صحت ان كان المال أو نصفه معلوما لهما والا فلا وفى الانوار لو قال ابحت لك ما فى دارى او ما فى كرمى من العنب فله أكله دون بيعه وحمله واطعامه لغيره وتقتصر الاباحة على الموجود أى عندها فى الدار أو الكرم ولو قال ابحت لك جميع ما فى دارى أكلا واستعمالا ولم يعلم المبيح الجميع لم تحصل الاباحة انتهى وجزم بعضهم ان الاباحة لا ترتد بالرد وشرط الموهوب كونه عينا يصح بيعها فلا تصح هبة المجهول كبيعه وقد مر آنفا بيانه بخلاف هديته وصدقته فتصحان فيما استظهره شيخنا وتصح هبة المشاع كبيعه ولو قبل القسمة سواء وهبه للشريك أو غيره وقد تصح الهبة دون البيع كهبة حبتى بر ونحوهما من المحقرات وجلد نجس على تناقض فيه فى الروضة وكذا دهن متنجس (وتلزم) أى الهبة بأنواعها الثلاثة (بقبض) فلا تلزم بالعقد بل بالقبض على الجديد لخبر انه صلى الله عليه وسلم اهدى للنجاشى ثلاثين أوقية مسكا فمات قبل ان يصل اليه فقسمه صلى الله عليه وسلم بين نسائه ويقاس بالهدية الباقى وانما يعتد بالقبض ان كان باقباض الواهب أو باذنه أو اذن وكيله فيه ويحتاج الى اذنه فيه وان كان الموهوب فى يد المتهب ولا يكفى هنا الوضع بين يدى المتهب بلا اذن فيه لان قبضه غير مستحق له فاعتبر تحققه بخلافه فى المبيع فلو مات أحدهما قبل القبض قام مقامه وارثه فى القبض والاقباض ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المتهب بعده صدق الواهب على ما استظهره الاذرعى لكن ميل شيخنا الى تصديق المتهب لان الاصل عدم الرجوع قبله وهو قريب ولا يكفى الاقرار بالقبض كان قيل له وهبت كذا من فلان وأقبضته فقال نعم وأما الاقرار أو الشهادة بمجرد الهبة فلا يستلزم القبض نعم يكفى عنه قول الواهب ملكها المتهب ملكا لازما قال بعضهم وليس للحاكم سؤال الشاهد عنه لئلا يتنبه له (ولاصل) ذكرا أو انثى من جهة الاب أو الام وان علا (رجوع فيما وهب) أو تصدق أو اهدى لا فيما أبرأ (لفرع) وان سفل (ان بقى) الموهوب (فى سلطنته) بلا استهلاك وان غرس الارض أو بنى فيها أو تخلل عصير موهوب أو آجره أو علق عتقه أو رهنه أو وهبه بلا قبض فيهما لبقائه فى سلطنته فلا رجوع ان زال ملكه بهبة مع قبض وان كانت الهبة من الابن لابنه أو لاخيه لابيه أو ببيع ولو من الواهب على الاوجه أو بوقف ويمتنع الرجوع بزوال الملك وان عاد اليه ولو باقالة أو رد بعيب لان الملك غير مستفاد منه حينئذ ولو وهبه الفرع لفرعه وأقبضه ثم رجع فيه ففى رجوع الاب وجهان والاوجه منهما عدم الرجوع لزوال ملكه ثم عوده ويمتنع أيضا ان تعلق به حق لازم كان رهنه لغير أصل وأقبضه ولم ينفك وكذا ان استهلك كان تفرخ البيض أو نبت الحب لان الموهوب صار مستهلكا ويحصل الرجوع (بنحو رجعت) فى الهبة كنقضتها أو أبطلتها أو رددت الموهوب الى ملكى وكذا بكناية كأخذته وقبضته مع النية لا بنحو بيع واعتاق وهبة لغيره ووقف لكمال ملك الفرع ولا يصح تعليق الرجوع بشرط ولو زاد الموهوب رجع بزيادته المتصلة كتعلم الصنعة لا المنفصلة كالاجرة والولد والحمل الحادث على ملك فرعه ويكره للاصل الرجوع فى عطية كالاجرة والولد والحمل الحادث على ملك فرعه ويكره للاصل الرجوع فى عطية الفرع الا لعذر كأن كان الولد عاقا أو يصرفه فى معصية وبحث البلقينى امتناعه فى صدقة واجبة كزكاة ونذر وكفارة وبه أفتى كثيرون ممن سبقه وتأخر عنه

ولة

(قوله بغير عمرى ورقبى) أى أما بهما فلا يضر التعليق ويلغو التعليق وتبقى مؤبدة (قوله للخبر الصحيح) هو حديث الصحيحين العمرى ميراث لاهلها اه م ر (قوله الباقى) أى من الهبة والصدقة (قوله غير مستحق له) أى وبذلك فارق وضع المغصوب بين يدى المغصوب منه

وله الرجوع فيما أقر بأنه لفرعه كما أفتى به النووى واعتمده جمع متأخرون قال الجلال البلقينى عن أبيه وفرض ذلك فيما اذا فسره بالهبة وهو فرض لا بد منه انتهى وقال النووى لو وهب وأقبض ومات فادعى الوارث كونه فى المرض والمتهب كونه فى الصحة صدق انتهى ولو أقاما بينتين قدمت بينة الوارث لان معها زيادة علم (وهبة دين للمدين ابراء) له عنه فلا يحتاج الى قبول نظرا للمعنى (ولغيره) أى المدين هبة (صحيحة) ان علما قدره كما صححه جمع تبعا للنص خلافا لما صححه المنهاج ❴تنبيه❵ لا يصح الابراء من المجهول للدائن أو المدين لكن فيما فيه معاوضة كأن ابرأتنى فأنت طالق لا فيما عدا ذلك على المعتمد وفى القديم يصح من المجهول مطلقا ولو أبرأ ثم ادعى الجهل لم يقبل ظاهرا بل باطنا ذكره الرافعى وفى الجواهر عن الزبيلى تصدق الصغيرة المزوجة اجبارا بيمينها فى جهلها بمهرها قال الغزى وكذا الكبيرة المجبرة ان دل الحال على جهلها وطريق الابراء من المجهول أن يبرئه مما يعلم انه لا ينقص عن الدين كالف شك هل دينه يبلغها أو ينقص عنها ولو أبرأ من معين معتقدا انه لا يستحقه فبان انه يستحقه برئ ويكره لمعط تفضيل فى عطية فروع وان سفلوا ولو الاحفاد مع وجود الاولاد على الاوجه سواء كانت تلك العطية هبة أم هدية أم صدقة أم وقفا أو أصولا وان بعدوا سواء الذكر وغيره الا لتفاوت حاجة أو فضل على الاوجه قال جمع يحرم ونقل فى الروضة عن الدارمى فان فضل فى الاصل فليفضل الام وأقره لما فى الحديث ان لها ثلثى البر بل فى شرح مسلم عن المحاسبى الاجماع على تفضيلها فى البر على الاب ❴فروع❵ الهدايا المحمولة عند الختان ملك للاب وقال جمع للابن فعليه يلزم الاب قبولها ومحل الخلاف اذا أطلق المهدى فلم يقصد واحدا منهما والا فهى لمن قصده اتفاقا ويجرى ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الاطلاق أو قصده ولهم عند قصدهم وله ولهم عند قصدهما أى يكون له النصف فيما يظهر وقضية ذلك ان ما اعتيد فى بعض النواحى من وضع طاسة بين يدى صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على الحالق أو الخاتن أو نحوهما يجرى فيه ذلك التفصيل فان قصد ذلك وحده أو مع نظرائه المعاونين له عمل بالقصد وان أطلق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء وبهذا يعلم انه لا نظر هنا للعرف أما مع قصد خلافه فواضح وأما مع الاطلاق فلان حمله على من ذكر من الاب والخادم وصاحب الفرح نظرا للغالب ان كلا من هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولى ميت بمال فان قصد انه يملكه لغا وان أطلق فان كان على قبره ما يحتاج للصرف فى مصالحه صرف له والا فان كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر للولى صرف لهم ولو أهدى لمن خلصه من ظالم لئلا ينقض ما فعله لم يحل له قبوله والا حل أى وان تعين عليه تخليصه ولو قال خذ هذا واشتر لك به كذا تعين ما لم يرد التبسط أى أو تدل قرينة حاله عليه ومن دفع لمخطوبته أو وكيلها أو وليها طعاما أو غيره ليتزوجها فرد قبل العقد رجع على من أقبضه ولو بعث هدية الى شخص فمات المهدى اليه قبل وصولها بقيت على ملك المهدى فان مات المهدى لم يكن للرسول حملها الى المهدى اليه

❴باب فى الوقف❵

هو لغة الحبس وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فى رقبته على مصرف مباح وجهة والاصل فيه خبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أى مسلم يدعو له وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف دون نحو الوصية بالمنافع المباحة ووقف عمر رضى الله عنه أرضا أصابها بخيبر بأمره صلى الله عليه وسلم وشرط فيها شروطا منها انه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب وان من وليها يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقا غير متمول رواه الشيخان وهو أول من وقف فى الاسلام وعن أبى يوسف انه لما سمع خبر عمر انه لا يباع أصلها رجع عن قول أبى حنيفة ببيع الوقف وقال لو سمعه لقال به (صح وقف عين) معينة (مملوكة) ملكا يقبل النقل (تفيد) فائدة حالا أو مآلا كثمرة

(قوله لا فيما عدا ذلك) وما عداه هو الابراء فى غير معاوضة (قوله على المعتمد) اعلم ان ما اعتمده من صحة الابراء من المجهول فى غير المعاوضة هو الضعيف وان الذى عليه الفتوى المعتمد فى المذهب عدم صحة الابراء من المجهول لا فرق بين أن يكون فى معاوضة أم فى غيرها (قوله بقيت على ملك المهدى) أى ولذا لما مات النجاشى قبل وصول ما أهداه رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه رد الهدية (قوله على الوقف) أى لان غيره من الصدقات ليست جارية بل يملك المتصدق عليه أعيانها ومنافعها ناجزا وأما الوصية بالمنافع وان شملها الحديث فهى نادرة فحمل الصدقة فى الحديث على الوقف أولى

أو منفعة يستأجر لها غالبا (وهي باقية) لانه شرع ليكون صدقة جارية وذلك كوقف شجر لريعه وحلي للبس ونحو مسك للشم وريحان مزروع بخلاف عود البخور لانه لا ينتفع به الا باستهلاكه والمطعوم لان نفعه في اهلاكه وزعم ابن الصلاح صحة وقف الماء اختيار له ويصح وقف المغصوب وان عجز عن تخليصه ووقف العلو دون السفل مسجدا والاوجه صحة وقف المشاع وان قل مسجدا ويحرم المكث فيه على الجنب تغليبا للمنع ويمتنع اعتكاف وصلاة به من غير اذن مالك المنفعة (بوقفت وسبلت) وحبست (كذا على كذا) أو أرضي موقوفة أو وقف عليه ولو قال تصدقت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو صدقة لا تباع أو لا توهب أو لا تورث فصريح في الاصح (و) من الصرائح قوله (جعلت هذا) المكان (مسجدا) فيصير به مسجدا وان لم يقل لله ولا أتى بشيء مما مر لان المسجد لا يكون الا وقفا ووقفته للصلاة صريح في الوقفية وكناية في خصوص المسجدية فلابد من نيتها في غير الموات ونقل القمولي عن الروياني وأقره من انه لو عمر مسجدا خرابا ولم يقف آلاته كانت عارية له يرجع فيها متى شاء انتهى ولا يثبت حكم المسجد من صحة الاعتكاف وحرمة المكث للجنب لما أضيف من الارض الموقوفة حوله اذا احتيج الى توسعته على ما أفتى به شيخنا ابن زياد وغيره وعلم مما مر ان الوقف لا يصح الا باللفظ ولا يأتي فيه خلاف المعاطاة فلو بنى بناء على هيئة مسجد وأذن في اقامة الصلاة فيه لم يخرج بذلك عن ملكه كما اذا جعل مكانا على هيئة المقبرة وأذن في الدفن بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فانه يصير بذلك مسجدا قال البغوي في فتاويه لو قال لقيم المسجد اضرب اللبن من أرضي للمسجد فضربه وبنى به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نقضه وله استرداده قبل ان يبنى به انتهى وألحق البلقيني بالمسجد في ذلك البئر المحفورة للسبيل والاسنوي المدارس والربط وقال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس ليبني به زاوية أو رباطا فيصير كذلك بمجرد بنائه وضعفه بعضهم ويصح وقف بقرة على رباط ليشرب لبنها من نزله أو ليباع نسلها لمصالحه (وشرط له) أي للوقف (تأبيد) فلا يصح تأقيته كوقفته على زيد سنة (وتنجيز) فلا يصح تعليقه كوقفته على زيد اذا جاء رأس الشهر نعم يصح تعليقه بالموت كوقفت داري بعد موتي على الفقراء قال الشيخان وكأنه وصية لقول القفال انه لو عرضها للبيع كان رجوعا (وامكان تمليك) للموقوف عليه العين الموقوفة ان وقف على معين واحد أو جمع بأن يوجد خارجا متأهلا للملك فلا يصح الوقف على معدوم كعلى مسجد سيبنى أو على ولده ولا ولد له أو على من سيولد لي ثم الفقراء لانقطاع أوله أو على فقراء أولاده ولا فقير فيهم أو على ان يطعم المساكين ريعه على رأس قبره بخلاف قبر أبيه الميت وأفتى ابن الصلاح بأنه لو وقف على من يقرأ على قبره بعد موته فمات ولم يعرف له قبر بطل انتهى ويصح على المعدوم تبعا للموجود كوقفته على ولدي ثم على ولد ولدي ولا على أحد هذين ولا على عمارة مسجد ان لم يبينه ولا على نفسه لتعذر تمليك الانسان ملكه أو منافع ملكه لنفسه ومنه ان يشرط نحو قضاء دينه مما وقفه أو انتفاعه به لا شرط نحو شربه أو مطالعته من بئر أو كتاب وقفهما على نحو الفقراء كذا قال بعض شراح المنهاج ولو وقف على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا جاز له الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف ويصح شرط النظر لنفسه ولو بمقابل ان كان بقدر أجرة مثل فأقل ومن حيل صحة الوقف على نفسه ان يقف على أولاد أبيه ويذكر صفات نفسه فيصح كما قاله جمع متأخرون واعتمده ابن الرفعة وعمل به في حق نفسه فوقف على الافقه من بني الرفعة وكان يتناوله ويبطل الوقف في جهة معصية كعمارة الكنائس وكوقف سلاح على قطاع طريق ووقف على عمارة قبور غير الانبياء والعلماء والصالحين {فرع} يقع لكثيرين أنهم يقفون أموالهم في صحتهم على ذكور أولادهم قاصدين بذلك حرمان اناثهم وقد تكرر من غير واحد الافتاء ببطلان الوقف حينئذ قال شيخنا كالطنبداوي وفيه نظر ظاهر بل الوجه الصحة (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظرا الى أنه قربة بل الشرط عدم الرد وما ذكرته في المعين هو المنقول عن الاكثرين واختاره في الروضة ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقيل يشترط من المعين القبول نظرا الى انه تمليك وهو ما رجحه المنهاج كأصله فاذا رد المعين

بطل

(قوله لا يصح الا باللفظ) هذا في الناطق اما الاخرس فيقع منه بكتابته مع النية كالناطق وباشارته ولو غير مفهمة والافهام شرط أي لكونه وقفا ليحكم في الظاهر بانفاقه لا لحصول الوقف فلو نوى بقلبه أو أشار اشارة لم تفهم صح الوقف فيما بينه وبين الله وان كان لا اطلاع لنا على ذلك وفائدته حصول الثواب قاله الاسنوي اه مناوي

بطل حقه سواء شرطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على وارثه الحائز شيأ يخرج من الثلث لزم وان رده وخرج بالمعين الجهة العامة وجهة التحرير كالمسجد فلا قبول فيه جزما ولو وقف على اثنين معينين ثم الفقراء فمات أحدهما فنصيبه يصرف للآخر لانه شرط في الانتقال الى الفقراء انقراضهما جميعا ولم يوجد (ولو انقرض) أي الموقوف عليه المعين (في منقطع آخر) كأن قال وقفت على أولادي ولم يذكر أحدا بعدهم أو على زيد ثم نسله ونحوهما مما لا يدوم (فمصرفه) الفقير (الاقرب) رحما لا ارثا (الى الواقف) يوم انقراضهم كابن البنت وان كان هناك ابن أخ مثلا لان الصدقة على الاقارب أفضل وأفضل منها الصدقة على أقربهم فأقربهم ومن ثم يجب ان يخص به فقراؤهم فان لم يعرف أرباب الوقف أو عرف ولم يكن له أقارب فقراء بل كانوا أغنياء وهم من حرمت عليه الزكاة صرفه الامام في مصالح المسلمين وقال جمع يصرف الى الفقراء والمساكين أي ببلد الموقوف ولا يبطل الوقف على كل حال بل يكون مستمرا عليه الا فيما لم يذكر المصرف كوقفت هذا وان قال لله لان الوقف يقتضي تمليك المنافع فاذا لم يعين متملكا بطل وانما صح أوصيت بثلثي وصرف للمساكين لان غالب الوصايا لهم فحمل الاطلاق عليهم والا في منقطع الاول كوقفته على من يقرأ على قبري بعد موتي أو على قبر أبي وهو حي فيبطل بخلاف وقفته الآن أو بعد موتي على من يقرأ على قبري بعد موتي فانه وصية فان خرج من الثلث أو أجيز وعرف قبره صحت والا فلا وحيث صححنا الوقف أو الوصية كفى قراءة شيء من القرآن بلا تعيين بسورة يس وان كان غالب قصد الواقف ذلك كما أفتى به شيخنا الزمزمي وقال بعض أصحابنا هذا اذا لم يطرد عرف في البلد بقراءة قدر معلوم أو سورة معينة وعلمه الواقف والا فلابد منه اذ عرف البلد المطرد في زمنه بمنزلة شرطه (ولو شرط) أي الواقف (شيأ) يقصد كشرط ان لا يؤجر مطلقا أو الا كذا كسنة أو ان يفضل بعض الموقوف عليهم على بعض ولو أنثى على ذكر أو يسوي بينهم أو اختصاص نحو مسجد كمدرسة ومقبرة بطائفة كشافعية (اتبع) شرطه في غير حالة الضرورة كسائر شروطه التي لم تخالف الشرع وذلك لما فيه من وجوه المصلحة اما ما خالف الشرع كشرط العزوبة في سكان المدرسة أي مثلا فلا يصح كما أفتى به البلقيني وخرج بغير حالة الضرورة ما لم يوجد غير المستأجر الاول وقد شرط ان لا يؤجر لانسان أكثر من سنة أو ان الطالب لا يقيم أكثر من سنة ولم يوجد غيره في السنة الثانية فيهمل شرطه حينئذ كما قال ابن عبد السلام {فائدة} الواو العاطفة للتسوية بين المتعاطفات كوقفت هذا على أولادي وأولاد أولادي وثم والفاء للترتيب ويدخل أولاد بنات في ذرية ونسل وعقب وأولاد أولاد الا ان قال على من ينسب الي منهم فلا يدخلون حينئذ والمولى يشمل معتقا وعتيقا {تنبيه} حيث أجمل الواقف شرطه اتبع فيه العرف المطرد في زمنه لانه بمنزلة شرطه ثم ما كان أقرب الى مقاصد الواقفين كما يدل عليه كلامهم ومن ثم امتنع في السقايات المسبلة على الطرق غير الشرب ونقل الماء منها ولو للشرب وبحث بعضهم حرمة نحو بصاق وغسل وسخ في ماء مطهرة المسجد وان كثر وسئل العلامة الطنبداوي عن الجوابي والجرار التي عند المساجد فيها الماء اذا لم يعلم انها موقوفة للشرب أو الوضوء أو الغسل الواجب أو المسنون أو غسل النجاسة فأجاب انه اذا دلت قرينة على أن الماء موضوع لتعميم الانتفاع جاز جميع ما ذكر من الشرب وغسل النجاسة وغسل الجنابة وغيرها ومثال القرينة جريان الناس على تعميم الانتفاع من غير نكير من فقيه وغيره اذ الظاهر من عدم النكير انهم أقدموا على تعميم الانتفاع بالماء بغسل وشرب ووضوء وغسل نجاسة فمثل هذا ايقاع يقال بالجواز وقال ان فتوى العلامه عبد الله بالحرمة يوافق ما ذكره انتهى قال القفال وتبعوه ويجوز شرط رهن من مستعير كتاب وقف يأخذه الناظر منه ليحمله على رده وألحق به شرط ضامن وأفتى بعضهم في الوقف على النبي صلى الله عليه وسلم أو النذر له بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط أو على أهل بلد أعطى مقيم بها أو غائب عنها لحاجة غيبة لا تقطع نسبته اليها عرفا {فروع} قال التاج الفزاري والبرهان المراغي وغيرهما من شرط قراءة جزء من القرآن كل يوم كفاه قدر جزء ولو مفرقا ونظرا وفي

(قوله كشرط ان لا يؤجر مطلقا أو الا كذا كسنة) قال في م ر لو شرط الواقف ان لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فأجره ست سنين فان كان في عقد لم يصح في شيء منها ولا يخرج على تفريق الصفقة كما مرت الاشارة اليه في فصله اه (قوله كشرط العزوبة الخ) علل فساد ذلك بان فيه مخالفة الكتاب والسنة والاجماع اذ مقتضى الثلاثة طلب التزويج ومقتضى ذلك الشرط طلب ترك التزويج فتدبر

المفرق نظر ولو قال ليتصدق بغلته في رمضان أو عاشوراء ففات تصدق بعده ولا ينتظر مثله نعم ان قال فطر الصوام انتظره وافتى غير واحد بانه لو قال على من يقرأ على قبر أبي كل جمعة يس بانه ان حد القراءة بعدة معينة أو عين لكل سنة غلة اتبع والا بطل نظيره ما قالوه من بطلان الوصية لزيد كل شهر بدينار الا في دينار واحد انتهى وانما يتجه الحاق الوقف بالوصية ان علق بالموت لانه حينئذ وصية واما الوقف الذي ليس كالوصية فالذي يتجه صحته اذ لا يترتب عليه محذور بوجه لان الناظر اذا قرر من يقرأ كذلك استحق ما شرط ما دام يقرأ فاذا مات مثلا قرر الناظر غيره وهكذا ولو قال الواقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح احتمل ان يكون شرطا للاستحقاق وان يكون توصية له لاجل وقفه فان علم مراده اتبع وان شك لم يمنع الاستحقاق وانما يتجه فيما لا يقصد عرفا صرف الغلة في مقابله والا كلتقرأ أو تتعلم كذا فهو شرط للاستحقاق فيما استظهره شيخنا ولو وقف أو أوصى للضيف صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يزاد على ثلاثة أيام مطلقا ولا يدفع له حب الا ان شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقر قال شيخنا الظاهر لا وسئل شيخنا الزمزمي عما وقف ليصرف غلته للاطعام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل يجوز للناظر ان يطعمها من نزل به من الضيفان في غير شهر المولد بذلك القصد ولولى وهل يجوز للقاضي أن يأكل من ذلك اذا لم يكن له رزق من بيت المال ولا من مياسير المسلمين فأجاب بانه يجوز للناظر ان يصرف الغلة المذكورة في اطعام من ذكر ويجوز للقاضي الاكل منها أيضا لانها صدقة والقاضي اذا لم يعرفه المتصدق ولم يكن القاضي عارفا به قال السبكي لا شك في جواز الاخذ له وبقوله أقول لانتفاء المعنى المانع والا يحتمل أن يكون كالهدية ويحتمل الفرق بأن المتصدق انما قصد ثواب الآخرة انتهى وقال ابن عبد السلام ولا يستحق ذو وظيفة كقراءة أخل بها في بعض الايام وقال النووي ان أخل واستناب لعذر كمرض أو حبس بقي استحقاقه والا لم يستحق لمدة الاستنابة فافهم بقاء أثر استحقاقه لغيره مدة الاخلال وهو ما اعتمده السبكي كابن الصلاح في كل وظيفة تقبل الانابة كالتدريس والامامة (وللموقوف عليه) عين مطلقا أو للاستغلال ريعها لغير نفع خاص منها (ريع) وهو فوائد الموقوف جميعها كاجرة ودر وولد حادث بعد الوقف وثمر وغصن يعتاد قطعه أو شرط ولم يؤد قطعه لموت أصله فيتصرف في فوائده تصرف الملاك بنفسه وبغيره ما لم يخالف شرط الواقف لان ذلك هو المقصود من الوقف واما الحمل المقارن فوقف تبعا للامه أما اذا وقفت عليه عين لنفع خاص كدابة للركوب ففوائدها من در ونحوه للواقف ولا يجوز وطء أمة موقوفة ولو من واقف أو موقوف عليه لعدم ملكهما بل يحدان ويزوجها قاض باذن الموقوف عليه لا له ولا للواقف واعلم ان الملك في رقبة الموقوف على معين أو جهة ينتقل الى الله تعالى أي ينفك عن اختصاص الآدميين فلو شغل المسجد بأمتعة وجبت الاجرة له فتصرف لمصالحه على الاوجه (فائدة) ومن سبق الى محل من مسجد لاقراء قرآن أو حديث أو علم شرعي أو آلة له أو لتعلم ما ذكر أو كسماع درس بين يدي مدرس وفارقه ليعود اليه ولم تطل مفارقته بحيث انقطع عنه الالفة فحقه باق لان له غرضا في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس وقيل يبطل حقه بقيامه واطال الوافي ترجيحه نقلا ومعنى أو للصلاة ولو قبل دخول وقتها أو قراءة أو ذكر وفارقه بعذر كقضاء حاجة واجابة داع فحقه باق ولو صبيا في الصف الاول في تلك الصلاة وان لم يترك رداءه فيه فيحرم على غيره العالم الجلوس فيه بغير اذنه أو ظن رضاه نعم ان أقيمت الصلاة في غيبته واتصلت الصفوف فالوجه سد الصف مكانه لحاجة اتمام الصفوف ذكره الاذرعي وغيره فلو كان له سجادة فيه فينحيها برجله من غير ان يرفعها بها عن الارض لئلا تدخل في ضمانه اما جلوسه لاعتكاف فانه لم ينو مدة بطل حقه بخروجه ولو لحاجة والا لم يبطل حقه بخروجه أثناءها لحاجة وافتى القفال بمنع تعليم الصبيان في المساجد (ولا يباع موقوف وان خرب) فلو انهدم مسجد وتعذرت اعادته لم يبع ولا يعود ملكا بحال لامكان الصلاة والاعتكاف في أرضه أو جف الشجر الموقوف أو قلعه ريح لم يبطل الوقف فلا يباع ولا يوهب بل ينتفع

(قوله وغصن يعتاد قطعه) أي بخلاف ما لا يعتاد قطعه نعم ان شرط قطع الاغصان التي لا يعتاد قطعها مع ثمارها كانت له قاله الامام اه مغني ولو وقف الاصل دون الاغصان جاز قطعها قطعا كالثمار قال ابن العماد ولو وقف شجرة عليها غصن يابس فان أمكن الانتفاع به وحده دخل في الوقف وان لم يدخل في البيع والا فلا ويكون للواقف اه

الموقوف عليه ولو بجعله أبوابا ان لم يمكنه اجارته خشبا بحاله فان تعذر الانتفاع به الا باستهلاكه كأن صار لا ينتفع به الا بالاحراق انقطع الوقف أي ويملكه الموقوف عليه حينئذ على المعتمد فينتفع بعينه ولا يبيعه ويجوز بيع حصر المسجد الموقوفة عليه اذا بليت بان ذهب جمالها ونفعها وكانت المصلحة في بيعها وكذا جذوعه المنكسرة خلافا لجمع فيهما ويصرف ثمنها لمصالح المسجد ان لم يكن شراء حصير أو جذع به والخلاف في الموقوفة ولو بان اشتراها الناظر ووقفها بخلاف الموقوفة والمشتراة للمسجد فتباع جزما لمجرد الحاجة أي المصلحة وان لم تبل وكذا نحو القناديل ولا يجوز استعمال حصر المسجد ولا فراشه في غير فرشه مطلقا سواء كانت لحاجة أم لا كما أفتى به شيخنا ولو اشترى الناظر أخشابا للمسجد أو وهبت له وقبلها الناظر جاز بيعها لمصلحة كأن خاف عليها نحو سرقة لا ان كانت موقوفة من أجزاء المسجد بل تحفظ له وجوبا ذكره الكمال الرداد في فتاويه ولا ينقض المسجد الا اذا خيف على نقضه فينقض ويحفظ أو يعمر به مسجد آخر ان رآه الحاكم والاقرب اليه أولى ولا يعمر به غير جنسه كرباط وبئر كالعكس الا اذا تعذر جنسه والذي يتجه ترجيحه في ريع وقف المنهدم انه ان توقع عوده حفظ له والا صرف لمسجد آخر فان تعذر صرف للفقراء كما يصرف النقض لنحو رباط وسئل شيخنا عما اذا عمر مسجدا بآلات جدد وبقيت آلاته القديمة فهل يجوز عمارة مسجد آخر قديم بها أو تباع ويحفظ ثمنها فأجاب بانه يجوز عمارة مسجد قديم وحادث بها حيث قطع بعدم احتياج ما هي منها اليها قبل فنائها ولا يجوز بيعها بوجه من الوجوه انتهى ونقل نحو حصير المسجد وقناديله كنقل آلته ويصرف ريع الموقوف على المسجد مطلقا أو على عمارته في البناء ولو لمنارته وفي التجصيص المحكم والسلم وفي أجرة القيم لا المؤذن والامام والحصر والدهن الا ان كان في الوقف لمصالحه فيصرف في ذلك لا في التزويق والنقش وما ذكرته من أنه لا يصرف للمؤذن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله النووي في الروضة عن البغوي لكنه نقل بعده عن فتاوى الغزالي انه يصرف لهما وهو الاوجه كما في الوقف على مصالحه ولو وقف على دهن لاسراج المسجد به أسرج كل الليل ان لم يكن مغلقا مهجورا وافتى ابن عبد السلام بجواز ايقاد اليسير من المصابيح فيه ليلا احتراما مع خلوه من الناس واعتمده جمع وجزم في الروضة بحرمة اسراج الخالي قال في المجموع يحرم أخذ شيء من زيته وشمعه كحصاه وترابه (فرع) ثمر الشجر النابت بالمقبرة المباحة مباح وصرفه لمصالحها أولى وثمر المغروس في المسجد ملكه ان غرس له فيصرف لمصالحه وان غرس ليؤكل أو جهل الحال فمباح وفي الانوار ليس للامام اذا اندرست مقبرة ولم يبق بها أثر اجارتها للزراعة أي مثلا وصرف غلتها للمصالح وحمل على الموقوفة فالمملوكة لمالكها ان عرف والا فمال ضائع أي ان أيس من معرفته يعمل فيه الامام بالمصلحة وكذا المجهولة وسئل العلامة الطنبداوي في شجرة نبتت بمقبرة مسبلة ولم يكن لها ثمر ينتفع به الا أن بها أخشابا كثيرة تصلح للبناء ولم يكن لها ناظر خاص فهل للناظر العام أي القاضي بيعها وقطعها وصرف قيمتها الى مصالح المسلمين فأجاب نعم للقاضي في المقبرة العامة المسبلة بيعها وصرف ثمنها في مصالح المسلمين كثمر الشجرة التي لها ثمر فان صرفها في مصالح المقبرة أولى هذا عند سقوطها بنحو ريح وأما قطعها مع سلامتها فيظهر ابقاؤها للرفق بالزائر والمشيع (ولو شرط واقف نظرا له) أي لنفسه (أو لغيره اتبع) كسائر شروطه وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الاوجه وليس له عزل من شرط نظره حال الوقف ولو لمصلحة (والا) يشرط لاحد (فهو لقاض) أي قاضي بلد الموقوف بالنسبة لحفظه واجارته وقاضي بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك على المذهب لانه صاحب النظر العام فكان أولى من غيره ولو واقفا أو موقوفا عليه وجزم الخوارزمي بثبوته للواقف وذريته بلا شرط ضعيف قال السبكي ليس للقاضي أخذ ما شرط للناظر الا ان صرح الواقف بنظره كما ليس له أخذ شيء من سهم عامل الزكاة قال ابنه التاج ومحله في قاض له قدر كفايته وبحث بعضهم انه لو خشي من القاضي أكل الوقف لجوره جاز لمن هو بيده صرفه في مصارفه أي ان عرفها والا فوضه لفقيه عارف بها أو سأله وصرفها ولو شرط الناظر واقفا كان

أو غيره العدالة والاهتداء الى التصرف المفوض اليه ويجوز للناظر ما شرط له من الاجرة وان زاد على أجرة مثله ما لم يكن الواقف فان لم يشرط له شئ فلا أجرة له نعم له رفع الامر الى الحاكم ليقرر له الاقل من نفقته وأجرة مثله كولى اليتيم وافتى ابن الصباغ بأن له الاستقلال بذلك من غير حاكم وينعزل الناظر بالفسق فيكون النظر للحاكم وللواقف عزل من ولاه ونصب غيره الا ان شرط نظره حال الوقف ﴿تتمة﴾ لو طلب المستحقون من الناظر كتاب الوقف ليكتبوا منه نسخة حفظا لاستحقاقهم لزمه تمكينهم كما أفتى به بعضهم

﴿باب فى الاقرار﴾

هو لغة الاثبات وشرعا اخبار الشخص بحق عليه ويسمى اعترافا (يؤاخذ باقرار مكلف مختار) فلا يؤاخذ باقرار صبي ومجنون ومكره بغير حق على الاقرار بأن ضرب ليقر أما مكره على الصدق كأن ضرب ليصدق فى قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب وبعده على اشكال قوى فيه سيما ان علم انهم لا يرفعون الضرب الا بأخذت مثلا ولو ادعى صبا امكن أو نحو جنون عهد او اكراها وثم أمارة كحبس أو ترسيم وثبت ببينة أو باقرار المقر له أو بيمين مردودة صدق بيمينه ما لم تقم بينة بخلافه وأما اذا ادعى الصبي بلوغا بامناء ممكن فيصدق فى ذلك ولا يحلف عليه أو بسن كلف بينة عليه وان كان غريبا لا يعرف وهي رجلان نعم ان شهد أربع نسوة بولادته يوم كذا قبلن ويثبت بهن السن تبعا كما قاله شيخنا (وشرط فيه) أى الاقرار (لفظ) يشعر بالتزام بحق (كعلى أو عندى كذا) لزيد ولو زاد فيما أظن أو أحسب لغا ثم ان كان المقر به معينا كلزيد هذا الثوب أو خذه أو غيره كثوب أو ألف اشترط أن يضم اليه شئ مما يأتى كعندى أو على وقوله على أو فى ذمتى للدين ومعى أو عندى للعين ويحمل العين على أدنى المراتب وهو الوديعة فيقبل قوله بيمينه فى الرد والتلف (و) كـ(نعم) وبلى وصدقت (وأبرأتنى) منه أو ابرئنى منه (وقضيته لجواب أليس لى) عليك كذا (أو) قال له (لى عليك كذا) من غير استفهام لان المفهوم من ذلك الاقرار ولو قال اقض الالف الذى لى عليك أو اخبرت أن لى عليك الفا فقال نعم أو امهلنى أو لا أنكر ما تدعيه أو حتى أفتح الكيس أو اجد المفتاح أو الدراهم مثلا فاقرار حيث لا استهزاء فان اقترن بواحد مما ذكر قرينة استهزاء كايراد كلامه بنحو ضحك وهز رأس مما يدل على التعجب والانكار أى وثبت ذلك كما هو ظاهر لم يكن به مقرا على المعتمد وطلب البيع اقرار بالملك والعارية والاجارة بملك المنفعة لكن تعينها الى المقر وأما قوله ليس لك على أكثر من ألف جوابا لقوله لى عليك ألف أو نحاسب أو اكتبوا لزيد على ألف درهم أو اشهدوا على بكذا أو بما فى هذا الكتاب فليس باقرار بخلاف أشهدكم مضافا لنفسه وقوله لمن شهد عليه هو عدل فيما شهد به اقرار كاذا شهد على فلان بمائة أو قال ذلك فهو صادق فانه اقرار وان لم يشهد (و) شرط (فى مقر به أن لا يكون) ملكا (لمقر) حين أقر لان الاقرار ليس ازالة عن الملك وانما هو اخبار عن كونه ملكا للمقر له اذا لم يكذبه فقوله دارى أو ثوبى أو دارى التى اشتريتها لنفسى لزيد أو دينى الذى على زيد لعمرو لغو لان الاضافة اليه تقتضى الملك له فتنافى الاقرار به لغيره اذ هو اقرار بحق سابق ولو قال مسكنى أو ملبوسى لزيد فهو اقرار لانه قد يسكن ويلبس ملك غيره ولو قال الدين الذى كتبته أو باسمى على زيد لعمرو صح أو الدين الذى لى على زيد لعمرو لم يصح الا ان قال واسمى فى الكتاب عارية ولو أقر بحرية عبد معين فى يد غيره أو شهد بها ثم اشتراه لنفسه أو ملكه بوجه آخر حكم بحريته ولو أشهد انه سيقر بما ليس عليه فأقر ان عليه لفلان كذا لزمه ولم ينفعه ذلك الاشهاد (وصح اقرار من مريض مرض موت (ولو لوارث) بدين أو عين فيخرج من رأس المال وان كذبه بقية الورثة لانه انتهى الى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب الفاجر فالظاهر صدقه لكن للوارث تحليف المقر له على الاستحقاق فيما استظهره شيخنا خلافا للقفال ولو أقر بنحو هبة مع قبض فى الصحة قبل وان أطلق أو قال فى عين عرف انها ملكه هذه ملك لوارثى نزل على حالة المرض قاله القاضى فيتوقف على اجازة بقية الورثة كما لو قال وهبته

(قوله العدالة) قال المناوى الباطنة والكفاية ومن لازمها الاهتداء الى التصرف لان من لا يهتدى اليه لا يكون كافيا واكتفاء السبكى بالظاهرة أطال الاذرعى فى تزييفه قال البلقينى ونظار الذمى على وقف الذمى الموقوف على أهل الذمة اذا كان عدلا فى دينه كوصية ذمى لذمى كذلك والاصح فيها الصحة وكذا ولاية كافر على مال طفل كافر (قوله فليس باقرار) أى اما بالنسبة للاول فلان نفى الزائد عليه لا يوجب اثباته ولا اثبات ما دونه وأما بالنسبة للثانى فلم يذعن له بشئ وأما الثالث فلان الامر بان يكتب له ألف بل ولان كتب بنفسه أن له عليه ألفا ليس باقرار اذ ليست الكتابة المجردة عن اللفظ اقرارا

فى مرضى واختار جمع عدم قبوله ان اتهم لفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذبه فلا ينبغى لمن يخشى الله أن يقضى أو يفتى بالصحة ولا شك فيه اذا علم ان قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحرمة حينئذ وانه لا يحل للمقر له أخذه ولا يقدم اقرار صحة على اقرار مرض (و) صح اقرار (بمجهول) كشئ أو كذا فيطلب من المقر تفسيره فلو قال له على شئ أو كذا قبل تفسيره بغير عيادة المريض ورد سلام ونجس لا يقتنى كخنزير ولو قال له على مال قبل تفسيره بمتمول وان قل لا بنجس ولو قال هذه الدار وما فيها لفلان صح واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار فان اختلفا فى شئ أهو بها وقته صدق المقر وعلى المقر له البينة (و) صح اقرار (بنسب الحقه بنفسه) كأن قال هذا ابنى (بشرط امكان) فيه بأن لا يكذبه الشرع والحس بأن يكون دونه فى السن بزمن يمكن فيه كونه ابنه وبأن لا يكون معروف النسب بغيره (و) مع تصديق (مستلحق) أهل له فان لم يصدقه أو سكت لم يثبت نسبه الا ببينة (ولو أقر ببيع أو هبة وقبض واقباض) بعدها (فادعى فساده لم يقبل) فى دعواه فساده وان قال اقررت لظنى الصحة لان الاسم عند الاطلاق يحمل على الصحيح نعم ان قطع ظاهر الحال بصدقه كبدوى حلف فينبغى قبول قوله كما قال شيخنا وخرج باقباض ما لو اقتصر على الهبة فلا يكون مقرا باقباض فان قال ملكها له ملكا لازما وهو يعرف معنى ذلك كان مقرا بالاقباض وله تحليف المقر له أنه ليس فاسدا الامكان ما يدعيه ولا تقبل بينته لانه كذبها باقراره فان نكل حلف المقر انه كان فاسدا وبطل البيع أو الهبة لان اليمين المردودة كالاقرار ولو قال هذا لزيد بل لعمرو أو غصبت من زيد بل من عمرو وسلم لزيد سواء قال ذلك متصلا بما قبله أم منفصلا عنه وان طال الزمن لامتناع الرجوع عن الاقرار بحق آدمى وغرم بدله لعمرو ولو أقر بشئ ثم أقر ببعضه دخل الاقل فى الاكثر ولو أقر بدين لآخر ثم ادعى اداءه اليه وانه نسى ذلك حالة الاقرار سمعت دعواه للتحليف فقط فان أقام بينة بالاداء قبلت على ما أفتى به بعضهم لاحتمال ما قاله كما لو قال لا بينة لى ثم أتى ببينة تسمع ولو قال لا حق لى على فلان ففيه خلاف والراجح منه انه ان قال فيما أظن أو فيما أعلم ثم أقام بينة بأن له عليه حقا قبلت وان لم يقل ذلك لم تقبل بينته الا ان اعتذر بنحو نسيان أو غلط ظاهر

﴿باب فى الوصية﴾

هى لغة الايصال من وصى الشئ بكذا وصله به لان الموصى وصل خير دنياه بخير عقباه وشرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت وهى سنة مؤكدة اجماعا وان كانت الصدقة بصحة فمرض أفضل فينبغى ان لا يغفل عنها ساعة كما صرح به الخبر الصحيح ما حق امرئ مسلم له شئ يوصى فيه يبيت ليلة أو ليلتين الا ووصيته مكتوبة عند رأسه أى ما الحزم أو المعروف شرعا الا ذلك لان الانسان لا يدرى متى يفجؤه الموت وتكره الزيادة على الثلث ان لم يقصد حرمان ورثته والا حرمت (تصح وصية مكلف حر) مختار عند الوصية فلا تصح من صبي ومجنون ورقيق ولو مكاتبا لم يأذن له السيد ولا من مكره والسكران كالمكلف وفى قول تصح من صبى مميز (لجهة حل) كعمارة مسجد ومصالحه وتحمل عليهما عند الاطلاق بان قال أوصيت به للمسجد ولو غير ضرورية عملا بالعرف ويصرفه الناظر للاهم والاصلح باجتهاده وهى للكعبة وللضريح النبوى تصرف لمصالحهما الخاصة بهما كترميم ما وهى من الكعبة دون بقية الحرم وقيل فى الاولى لمساكين مكة قال شيخنا يظهر أخذا مما قالوه فى النذر للقبر المعروف بجرجان صحة الوصية كالوقف لضريح الشيخ الفلانى وتصرف فى مصالح قبره والبناء الجائز عليه ومن يخدمونه أو يقرؤن عليه أما اذا قال الشيخ الفلانى ولم ينو ضريحه ونحوه فهى باطلة ولو أوصى لمسجد سيبنى لم تصح وان بنى قبل موته الا تبعا وقيل تبطل فيما لو قال اردت تمليكه وكعمارة نحو قبة على قبر نحو عالم فى غير مسبلة ووقع فى زيادات العبادى ولو أوصى بان يدفن فى بيته بطلت الوصية وخرج بجهة حل جهة المعصية كعمارة كنيسة واسراج فيها وكتابة نحو توراة وعلم محرم (وتصح لحمل) موجود حال الوصية يقينا فتصح لحمل انفصل وبه حياة مستقرة لدون ستة أشهر من الوصية أو لاربع سنين فاقل ولم تكن المرأة فراشا لزوج أو سيد وامكن

(قوله مضاف) أى ولو تقديرا (قوله لما بعد الموت) أى وليس بتدبير ولا تعليق عتق وان التحقا بها حكما كالتبرع المنجز فى مرض الموت أو الملحق به وأركان الوصية أربعة موص وموصى له وبه وصيغة (قوله مختار عند الوصية) أى فقط فلو كان مختارا عندها ثم أكره على بقائها وعدم الرجوع عنها فهى صحيحة باقية على صحتها والله أعلم ولم أر من صرح به فحرره

كون الحمل منه لان الظاهر وجوده عندها الندرة وطء الشبهة وفى تقدير الزنا اساءة ظن بها نعم لولم تكن فراشا فقط لم تصح الوصية قطعا لان الحمل سيحدث وان حدث قبل موت الموصى لانها تمليك وتمليك المعدوم ممتنع فاشبهت الوقف على من سيولد له نعم ان جعل المعدوم تبعا للموجود كأن أوصى لاولاد زيد الموجودين ومن سيحدث له من الاولاد صحت لهم تبعا ولا لغير معين فلا تصح لاحد هذين هذا اذا كان بلفظ الوصية فان كان بلفظ أعطوا هذا لاحدهما صح لانه وصية بالتمليك من الموصى اليه (وتصح لوارث) للموصى (مع اجازة) بقية (ورثته) بعد موت الموصى وان كانت الوصية ببعض الثلث ولا أثر لاجازتهم فى حياة الموصى اذ لاحق لهم حينئذ والحيلة فى أخذه من غير توقف على اجازة ان يوصى لفلان بالف أى وهو ثلثه فاقل ان تبرع لولده بخمسمائة أو بألفين كما هو ظاهر فاذا قبل وأدى للابن ماشرط عليه أخذ الوصية ولم يشاركه بقية الورثة الابن فيما حصل له ومن الوصية له ابراؤه وهبته والوقف عليه نعم لو وقف عليهم مايخرج من الثلث على قدر نصيبهم نفذ من غير اجازة فليس لهم نقضه والوصية لكل وارث بقدر حصته كنصف وثلث لغو لانه يستحقه بغير وصية ولا يأثم بذلك وبعين هى قدر حصته كأن ترك ابنين وقنا ودارا قيمتهما سواء فخص كلا بواحد صحيحة ان أجاز ولو أوصى للفقراء بشئ لم يجز للوصى ان يعطى منه شيأ لورثة الميت ولو فقراء كما نص عليه فى الام وانما تصح الوصية (بأعطوه كذا) وان لم يقل من مالى أو وهبته له أو جعلته له (أو هو له بعد موتى) فى الاربعة وذلك لان اضافة كل منها للموت صيرتها بمعنى الوصية (و بأوصيت له) بكذا وان لم يقل بعد موتى لوضعها شرعا لذلك فلو اقتصر على نحو وهبته له فهو هبة ناجزة أو على نحو ادفعوا اليه من مالى كذا وأعطوا فلانا من مالى كذا فتوكيل يرتفع بنحو الموت وليست كناية وصية أو على جعلته له احتمل الوصية والهبة فان علمت نيته لاحدهما والا بطل أو على ثلث مالى للفقراء مالم يكن اقرارا ولا وصية وقيل وصية للفقراء قال شيخنا وظهر انه كناية وصية أو على هو له فاقرار فان قال وادمن مالى فكناية وصية وصرح جمع متأخرون بصحة قوله لمدينه ان مت فانت فلا نادينى الذى عليك أوفرقه على الفقراء ولا يقبل قوله فى ذلك بل لابد من بينة به وتنعقد بالكناية كقوله عينت هذا له أوميزته له أو عندى هذا له والكتابة كناية فتنعقد بها مع النية ولو من ناطق ان اعترف نطقا هو أووارثه بنية الوصية بها ولا يكفى هذا خطى وما فيه وصيتى وتصح بالالفاظ المذكورة من الموصى (مع قبول) موصى له (معين) محصور ان تأهل والا فمن وليه (بعد موت موص) ولو بتراخ فلا يصح القبول كالرد قبل موت الموصى لان للموصى ان يرجع فيها فلمن رد قبل الموت القبول بعده ولا يصح الرد بعد القبول ومن صريح الرد رددتها أولا أقبلها ومن كنايته لاحاجة لى بها وأنا غنى عنها ولا يشترط القبول فى غير معين كالفقراء بل تلزم بالموت ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم واذا قبل الموصى له بعد الموت بأن به أى بالقبول الملك له فى الموصى به من الموت فيحكم بترتب أحكام الملك حينئذ من وجوب نفقة وفطرة والفوز بالفوائد الحاصله وغير ذلك (لا) تصح الوصية (فى زائد على ثلث فى) وصية وقعت فى (مرض مخوف) لتولد الموت عن جنسه كثيرا (ان رده وارث) خاص مطلق التصرف لانه حقه فان كان غير مطلق التصرف فان توقعت أهليته عن قرب وقف اليها والا بطلت ولو اجاز بعض الورثة فقط صح فى قدر حصته من الزائد وان أجاز الوارث الاهل فاجازته تنفيذ للوصية بالزائد والمخوف كاسهال متتابع وخروج الطعام بلا استحالة هضم أوكان يخرج بشدة ووجع أومع دم من عضو شريف كالكبد دون البواسير أو بلا استحالة وحمى مطبقة وكطلق حامل وان تكررت ولادتها لعظم خطره ومن ثم كان موتها منه شهادة وبقاء مشيمة والتحام قتال بين متكافئين واضطراب ريح فى حق راكب سفينة وان أحسن السباحة وقرب من البر وأما زمن الوباء والطاعون فنصرف الناس كلهم فيه محسوب من الثلث وينبغى لمن ورثته أغنياء أوفقراء أن لا يوصى بزائد على ثلث والاحسن ان ينقص منه شيأ (ويعتبر منه) أى الثلث أيضا (عتق علق بالموت) فى الصحة أو المرض (و) تبرع نجز فى مرضه (كوقف

(قوله مخوف) بأن لا يندر الموت منه حل وفى شرح م ر ان المخوف ما يكثر فيه الموت عاجلا وان خالف المخوف عند الاطباء فلا يشترط فى كونه مخوفا غلبة حصول الموت بل عدم ندرته كالبرسام الذى هو مرض فى حجاب القلب أو الكبد يصعد أثره الى ام الدماغ كما نقلاه عن الامام وأقراه وهو المعتمد اه

وهبة) وابراء ولو اختلفا الوارث والمتهب هل الهبة فى الصحة أو المرض صدق المتهب بيمينه لان العين فى يده ولو وهب فى الصحة وأقبض فى المرض اعتبر من الثلث أما المنجز فى صحته فيحسب من رأس المال كصحة الاسلام وعتق المستولدة ولو ادعى الوارث موته فى مرض تبرعه والمتبرع عليه شفاءه وموته من مرض آخر أو فجأة فان كان مخوفا صدق الوارث والا فالآخر ولو اختلفا فى وقوع التصرف فى الصحة أو فى المرض صدق المتبرع عليه لان الاصل دوام الصحة فان أقاما بينتين قدمت بينة المرض (فرع) لو أوصى لجيرانه فلاربعين دارا من كل جانب فيقسم حصة كل دار على عدد سكانها أو للعلماء فللمحدث يعرف حال الراوى قوة وضدها والمروى صحة وضدها ومفسر يعرف معنى كل آية وما أريد بها وفقيه يعرف الاحكام الشرعية نصا واستنباطا والمراد هنا من حصل شيأ من الفقه بحيث يتأهل به لفهم باقيه وليس منهم نحوى وصرفى ولغوى ومتكلم ويكفى ثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو أوصى لاعلم الناس اختص بالفقهاء أو للقراء لم يعط الا من يحفظ كل القرآن عن ظهر قلب أو لاجهل الناس صرف لعباد الوثن فان قال من المسلمين فمن يسب الصحابة ويدخل فى وصية الفقراء المساكين وعكسه ويدخل فى أقارب زيد كل قريب وان بعد لا أصل وفرع ولا تدخل فى أقارب نفسه ورثته (وتبطل) الوصية المعلقة بالموت ومثلها تبرع علق بالموت سواء كان التعليق فى الصحة أو المرض فللموصى الرجوع فيها كالهبة قبل القبض بل أولى ومن ثم لم يرجع فى تبرع نجزه فى مرضه وان اعتبر من الثلث (برجوع) عن الوصية (بنحو نقضتها) كأبطلتها أو رددتها أو أزلتها والاوجه صحة تعليق الرجوع فيها على شرط لجواز التعليق فيها فأولى فى الرجوع عنها (و) بنحو (هذا الوارثى) أوميراث عنى سواء أنسى الوصية أم ذكرها وسئل شيخنا عما لو أوصى له بثلث ماله الا كتبه ثم بعد مدة أوصى له بثلث ماله ولم يستثن هل يعمل بالاولى أو بالثانية فاجاب بان الذى يظهر العمل بالاولى لانها نص فى اخراج الكتب والثانية محتملة انه ترك الاستثناء فيها لتصريحه به فى الاولى وانه تركه ابطالا له والنص مقدم على المحتمل (و) بنحو (بيع رهن) ولو بلا قبول (وعرض عليه) وتوكيل فيه (و) بنحو (غراس) فى أرض أوصى بها بخلاف زرعه بها ولو اختص نحو الغراس ببعض الارض اختص الرجوع بمحله وليس من الرجوع انكار الموصى الوصية ان كان لغرض ولو أوصى بشئ لزيد ثم أوصى به لعمرو فليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو أوصى به لثالث كان بينهم اثلاثا وهكذا قاله الشيخ زكريا فى شرح المنهج ولو أوصى لزيد بمائة ثم بخمسين فليس له الا خمسون لتضمن الثانية الرجوع عن بعض الاولى قاله النووى (وتنفع ميتا) من وارث وغيره (صدقة) منه ومنها وقف لمصحف وغيره وبناء مسجد وحفر بئر وغرس شجر منه فى حياته أو من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له اجماعا وصح فى الخبر ان الله تعالى يرفع درجة العبد فى الجنة باستغفار ولده له وقوله تعالى وان ليس للانسان الا ماسعى عام مخصوص بذلك وقيل منسوخ ومعنى نفعه بالصدقة انه يصير كأنه تصدق قال الشافعى رضى الله عنه وواسع فضل الله أن يثيب المتصدق أيضا ومن ثم قال أصحابنا يسن له نية الصدقة عن أبويه مثلا فانه تعالى يثيبهما ولا ينقص من أجره شيأ ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعو به له اذا استجيب واستجابته محض فضل من الله تعالى أما نفس الدعاء وثوابه فهو للداعى لانه شفاعة أجرها للشافع ومقصودها للمشفوع له نعم دعاء الولد يحصل ثوابه نفسه للوالد الميت لان عمل ولده لتسببه فى وجوده من جملة عمله كما صرح به خبر ينقطع عمل ابن آدم الا من ثلاث ثم قال أو ولد صالح أى مسلم يدعو له جعل دعاءه من عمل الوالد أما القراءة فقد قال النووى فى شرح مسلم المشهور من مذهب الشافعى انه لا يصل ثوابها الى الميت وقال أصحابنا يصل ثوابها للميت بمجرد قصده بها ولو بعدها وعليه الائمة الثلاثة واختاره كثيرون من أئمتنا واعتمده السبكى وغيره فقال والذى دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت نفعه وبين ذلك وحمل جمع عدم الوصول الذى قاله النووى على ما اذا قرأ لا بحضرة الميت ولم ينو القارئ ثواب قراءته له أو نواه ولم يدع وقد نص الشافعى

(قوله وعتق المستولدة) اعلم ان الوصية بنحو الثلث لنحو مستولدة صحيحة وان تأخر العتق والتملك من موت الموصى وتقدم سبب ملك المستولدة بالوصية لها لانه يتأخر عتقها بموت سيدها خلافا لما سبق فى ذهن بعض الطلبة وبنى عليه عدم صحة وصية السيد لمستولدته اه

والاصحاب على ندب قراءة ما تيسر عند الميت والدعاء عقبها أى لانه حينئذ أرجى للاجابة ولان الميت تناله بركة القراءة كالحى الحاضر قال ابن الصلاح وينبغى الجزم بنفع اللهم أوصل ثواب ما قرأناه أى مثله فهو المراد وان لم يصرح به لفلان لانه اذا نفعه الدعاء بما ليس للداعى فماله أولى ويجرى هذا فى سائر الاعمال من صلاة وصوم وغيرهما

﴿باب الفرائض﴾

أى مسائل قسمة المواريث جمع فريضة بمعنى مفروضة والفرض لغة التقدير وشرعا هنا نصيب مقدر للوارث وهو من الرجال عشرة ابن وابنه وأب وأبوه وأخ مطلقا وابنه الا من الام وعم وابنه الا للام وزوج وذو ولاء ومن النساء سبع بنت وبنت ابن وأم وجدة وأخت وزوجة وذات ولاء ولو فقد الورثة كلهم فاصل المذهب انه لا يورث ذوو الارحام ولا يرد على أهل الفرض فيما اذا وجد بعضهم بل المال لبيت المال ثم ان لم ينتظم بيت المال رد ما فضل عنهم عليهم غير الزوجين بنسبة الفروض ثم ذوى الارحام وهم أحد عشر ولد بنت وأخت وبنت أخ وعم وعم لأم وخال وخالة وعمة وأبو ام وام أبى ام وولد أخ لام (الفروض) المقدرة (فى كتاب الله) ستة ثلثان ونصف وربع وثمن وثلث وسدس فالـ(ثلثان) فرض أربعة (لاثنين) فأكثر (من بنت وبنت ابن وأخت لابوين ولاب وعصب كلا) من البنت وبنت الابن والاخت لابوين أولاب (أخ ساوى) له فى الرتبة والادلاء فلا يعصب ابن الابن البنت ولا ابن ابن الابن بنت ابن لعدم المساواة فى الرتبة ولا يعصب الاخ لابوين الاخت لاب ولا الاخ لاب الاخت لابوين لعدم المساواة فى الادلاء وان تساويا فى الرتبة (و) عصب (الاخريين) أى الاخت لابوين أولاب (الاوليان) وهما البنت وبنت الابن والمعنى ان الاخت لابوين أولاب مع البنت أو بنت الابن تكون عصبة فتسقط أخت لابوين أولاب اجتمعت مع بنت أو بنت ابن أخا لاب كما يسقط الاخ الاخ لاب (ونصف) فرض خمسة (لهن) أى لمن ذكرن حال كونهن (منفردات) عن أخواتهن وعن معصبهن (ولزوج ليس لزوجته فرع) وارث ذكرا كان أو أنثى (وربع) فرض اثنين (له) أى للزوج (معه) أى مع فرعها (و) ربع (لها) أى لزوجة فأكثر دونه اى دون فرع له (وثمن لها) اى للزوجة (معه) أى مع فرع لزوجها (وثلث) فرض اثنين (لام ليس لميتها فرع) وارث (ولا عدد) اثنان فأكثر (من اخوة) ذكرا كان أو أنثى (ولولديها) أى ولدى أم فأكثر يستوى فيه الذكر والانثى (وسدس) فرض سبعة (لاب وجد لميتهما فرع) وارث (وام لميتها ذلك وعدد من اخوة) وأخوات اثنان فأكثر (وجدة) أم أب وأم أم وان علتا سواء كان معها ولد أم أم لا هذا ان لم تدل بذكر بين انثيين فان أدلت به كأم أبى أم لم ترث بخصوص القرابة لانها من ذوى الارحام (وبنت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن على) منها (واخت فأكثر لاب مع أخت لابوين وواحد من ولد أم) ذكرا كان أو غيره (وثلث باق) بعد فرض الزوج أو الزوجة (لام مع أحد زوجين وأب) لا ثلث الجميع ليأخذ الاب مثلى ما تأخذه الام فان كانت مع زوج وأب فى المسئلة من ستة للزوج ثلاثة وللاب اثنان وللام واحد وان كانت مع زوجة وأب فالمسئلة من أربعة للزوجة واحد وللام واحد وللاب اثنان وانما عبروا فيهما بلفظ الثلث محافظة على الادب فى موافقة قوله تعالى وورثه أبواه فلأمه الثلث والا فما تأخذه الام فى الاولى سدس وفى الثانية ربع (و يحجب ولد ابن بابن أو ابن ابن أقرب منه و) يحجب (جد بأب و) تحجب (جدة لام بأم) لانها أدلت بها (و) جدة (لاب بأب) لانها أدلت به (وام) بالاجماع (و) يحجب (أخ لابوين باب وابن وابنه) وان نزل (و) يحجب (أخ لاب بهما) أى باب وابن (وبأخ لابوين) وبأخت لابوين معها بنت أو بنت ابن كما سيأتى (و) يحجب أخ (لام بأب) وأبيه وان علا (وفرع) وارث للميت وان نزل ذكرا كان أو غيره (و) يحجب (ابن أخ لابوين بأب وجد وابن) وابنه وان نزل (وأخ) لابوين أولاب (و) يحجب ابن أخ (لاب بهؤلاء) الستة (وبابن اخ لابوين) لانه أقوى منه ويحجب عم لابوين بهؤلاء السبعة وبابن اخ لاب وعم لاب بهؤلاء الثمانية وبعم لابوين وابن عم لابوين بهؤلاء التسعة وبعم لاب وابن عم لاب

بهؤلاء

(قوله الفرائض) قد ورد الحث على تعلم الفرائض وتعليمها فى خبر ضعيف تعلموا الفرائض وعلموها فانه نصف العلم أى صنف منه أولتعلقه بالموت المقابل للحياة وهو أول علم ينزع من أمتى أى بموت أهله وصح تعلموا الفرائض وعلموه فانى امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الرجلان فى الفريضة فلا يجدان من يقضى بينهما اه (قوله فرع وارث) اما الفرع الغير الوارث لنحو قتل أو اختلاف دين فوجوده كعدمه (قوله فى الاولى) أى فى صورة زوج وأب وأم (قوله وفى الثانية) هى زوجة وأب وأم (قوله بابن) أى وان انفرد لانه يحوز الجميع

بهؤلاء العشرة وبابن عم لابوين ويحجب ابن ابن أخ لابوين بابن أخ لاب لانه أقرب منه وبنات الابن بابن أو بنتين فأكثر للميت ان لم يعصب أخ أو ابن عم فان عصبت به أخذت معه الباقى بعد ثلثى البنتين بالتعصيب والاخوات لاب بأختين لابوين فأكثر الا ان يكون معهن ذكر فيعصبهن ويحجبن أيضا أخت لابوين معها بنت أو بنت ابن واعلم ان ابن الابن كالابن الا انه ليس له مع البنت مثلاها والجدة كالام الا انها لا ترث الثلث ولا ثلث الباقى بل فرضها دائما السدس والجد كالاب الا انه لا يحجب الاخوة لابوين أولاب وبنت الابن كالبنت الا انها تحجب بالابن والاخ لاب كالاخ لابوين الا انه ليس له مع الاخت لابوين مثلاها (وما فضل) من التركة عمن له فرض من أصحاب الفروض (أو الكل) أى كل التركة ان لم يكن له ذو فرض (لعصبة) ويسقط عند الاستغراق (وهى ابن فـ) بعده (ابنه) وان سفل (فأب فأبوه) وان علا (فأخ لابوين و) أخ (لاب فبنوهما) كذلك (فعم لابوين فلاب فبنوهما) كذلك ثم عم الاب ثم بنوه ثم عم الجد ثم بنوه وهكذا (فـ) بعد عصبة النسب عصبة الولاء وهو (معتق) ذكرا كان أو انثى (فـ) بعد المعتق (ذكور عصبته) دون اناثهم ويؤخر هنا الجد عن الاخ وابنه فمعتق المعتق فعصبته (فلو اجتمع بنون وبنات أو اخوة وأخوات فالتركة) لهم (للذكر مثل حظ الانثيين) وفضل الذكر بذلك لاختصاصه بلزوم ما لا يلزم الانثى من الجهاد وغيره وولد ابن كولد وأخ لاب كأخ لابوين فيما ذكر

﴿فصل فى بيان أصول المسائل﴾

(أصل المسئلة عدد الرؤس ان كانت الورثة عصبات) كثلاثة بنين أو أعمام فأصلها ثلاثة (وقدر الذكر انثيين ان اجتمعا) أى الصنفان من نسب ففى ابن وبنت يقسم المتروك على ثلاثة للابن اثنان وللبنت واحد ومخارج الفروض اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون فان كان فى المسئلة فرضان فأكثرا كتفى عند تماثل المخرجين بأحدهما كنصفين فى مسئلة زوج وأخت فهى من الاثنين وعند تداخلهما بأكثرهما كثلث وسدس فى مسئلة أم وولديها وأخ لابوين أولاب فهى من ستة وكذا يكتفى فى زوجة وأبوين وعند توافقهما بمضروب وفق أحدهما فى الآخر كسدس وثمن فى مسئلة أم وزوجة وابن فهى من أربعة وعشرين حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو الثمانية فى الآخر وعند تباينهما بمضروب أحدهما فى الآخر كثلث وربع فى مسئلة أم وزوجة وأخ لابوين أولاب فهى من اثنى عشر حاصل ضرب ثلاثة فى أربعة (وأصل) مسئلة (كل فريضة فيها نصفان) كزوج وأخت لاب (أو نصف وما بقى) كزوج وأخ لاب (اثنان) مخرج النصف (أو فيها ثلثان وثلث) كاختين لاب وأختين لام (أو ثلثان وما بقى) كبنتين وأخ لاب (أو ثلث وما بقى) كأم وعم (ثلاثة) مخرج الثلث (أو) فيها (ربع وما بقى) كزوجة وعم (أربعة) مخرج الربع (أو) فيها (سدس وما بقى) كأم وابن (أو سدس وثلث) كأم وأخوين لام (أو) سدس (وثلثان) كأم وأختين لاب (أو) سدس (ونصف) كأم وبنت (ستة) مخرج السدس (أو) فيها (ثمن وما بقى) كزوجة وابن (أو) ثمن (ونصف وما بقى) كزوجة وبنت وأخ لاب (ثمانية) مخرج الثمن (أو) فيها (ربع وسدس) كزوجة وأخ لام (اثنا عشر) مضروب وفق أحد المخرجين فى الآخر (أو) فيها (ثمن وسدس) كزوجة وجدة وابن (أربعة وعشرون) مضروب وفق أحدهما فى الآخر (وتعول) من أصول مسائل الفرائض ثلاثة (ستة الى عشرة) وترا وشفعا فعولها الى سبعة كزوج وأختين لغير أم والى ثمانية كهم وأم والى تسعة كهم وأخ لام والى عشرة كهم وأخ آخر لام (و) تعول (اثنا عشر الى سبعة عشر وترا) فعولها الى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لغير أم والى خمسة عشر كهم وأخ لام والى سبعة عشر كهم وأخ آخر لام (و) تعول (أربعة وعشرون لسبعة وعشرين) فقط كبنتين وأبوين وزوجة للبنتين ستة عشر وللابوين ثمانية وللزوجة ثلاثة وتسمى بالمنبرية لان عليا رضى الله عنه كان يخطب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فسئل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارتجالا صار ثمن المرأة تسعا ومضى فى خطبته وانما عالوا ليدخل النقص على الجميع كأرباب الديون والوصايا اذا ضاق

(قوله فان كان فى المسئلة فرضان الخ) هذا شروع فى تصحيح المسائل والحاصل ان الفرضى أول ما ينظر الى مخرج الفروض المذكورة الموجودة فى المسئلة فان وجدها متماثلة كنصفين وثلثين أخذ من المماثلين واحدا وان وجد المخارج متداخلة أى يفنى أصغرها أكبرها لو زيد بالضعف أخذ الاكبر وان وجدها متوافقة كمخرج الربع والسدس أخذ وفق أحدهما وضربه فى كامل الآخر فالحاصل جعله أصلا للمسئلة وان كان بينهما تباين كمخرج النصف والثلث فيضرب كامل أحدهما فى كامل الآخر ويجعل المتحصل أصلا للمسئلة ثم متى صحت المسئلة من أصلها وانقسمت على الورثة فلا يتكلف فى شئ غير ذلك

المال عن قدر حصتهم

﴿فصل﴾ صح ايداع محترم بأودعتك هذا أو استحفظتكه ويحفظه مع نية وحرم على عاجز عن حفظ الوديعة اخذها وكره على غير واثق بامانته ويضمن وديع بايداع غيره ولو قاضيا بلا اذن من المالك الا ان كان لعذر كمرض وسفر وخوف حرق وانهدام حرز على خراب وبوضع في غير حرز مثلها و بنقلها الى دون حرز مثلها وبترك دفع متلفاتها كتهوية ثياب صوف أو ترك لبسها عند حاجتها وبعدول عن الحفظ المأمور به من المالك وبجحدها وتأخير تسليمها المالك بلا عذر بعد طلب مالكها وبانتفاع بها كلبس وركوب بلا غرض المالك و باخذ درهم مثلا من كيس فيه دراهم مودعة عنده وان رد اليه مثله فيضمن الجميع اذا لم يتميز الدرهم المردود عن البقية لانه خلطها بمال نفسه بلا تمييز فهو متعد فان تميز بنحو سكة أورد اليه عين الدرهم ضمنه فقط وصدق وديع كوكيل وشريك وعامل قراض بيمين في دعوى ردها على مؤتمنه لا على وارثه وفي قوله مالك عندي وديعة وفي تلفها مطلقا أو بسبب خفي كسرقة أو بظاهر كحريق عرف دون عمومه فان عرف عمومه لم يحلف حيث لا تهمة * فائدة الكذب حرام وقد يجب كما اذا سأل ظالم عن وديعة يريد أخذها فيجب انكارها وان كذب وله الحلف عليه مع التورية واذا لم ينكرها ولم يمتنع من اعلامه بها جهده ضمن وكذا لو رأى معصوما اختفى من ظالم يريد قتله وقد يجوز كما اذا كان لا يتم مقصود حرب واصلاح ذات البين وارضاء زوجته الا بالكذب فيباح ولو كان تحت يده وديعة لم يعرف صاحبها وأيس من معرفته بعد البحث التام صرفها فيما يجب على الامام الصرف فيه وهو اهم مصالح المسلمين مقدما أهل الضرورة وشدة الحاجة لا في بناء نحو مسجد فان جهل ما ذكر دفعه لثقة عالم بالمصالح الواجبة التقديم والاورع الاعلم أولى

﴿فصل﴾ لو التقط شيأ لا يخشى فساده كنقد ونحاس بعمارة أو مفازة عرفه سنة في الاسواق وأبواب المساجد فان ظهر مالكه والا تملكه بلفظ تملكت وان شاء باعه وحفظ ثمنه أو ما يخشى فساده كهريسة و بقل وفاكهة ورطب لا يتتمر فيتخير ملتقطه بين أكله متملكا له ويغرم قيمته وبين بيعه ويعرفه بعد بيعه ليتملك ثمنه بعد التعريف فان ظهر مالكه أعطاه قيمته ان أكله أو ثمنه ان باعه وفي التعريف بعد الاكل وجهان أصحهما في العمارة وجوبه وفي المفازة قال الامام الظاهر أنه لا يجب لانه لا فائدة فيه ولو وجد ببيته درهما مثلا وجوز أنه لمن يدخلونه عرفه لهم كاللقطة قاله القفال ويعرف حقير لا يعرض عنه غالبا وقيل هو درهم زمنا يظن ان فاقده يعرض عنه بعده غالبا ويختلف ذلك باختلاف المال فدانق الفضة حالا والذهب نحو ثلاثة أيام أما ما يعرض عنه غالبا كحبة زبيب استبد به واجده بلا تعريف ومن رأى لقطة فرفعها برجله ليعرفها وتركها لم يضمنها ويجوز أخذ نحو سنابل الحصادين التي اعتيد الاعراض عنها ولو مما فيه زكاة خلافا للزركشي وكذا برادة الحدادين وكسرة خبز من رشيد ونحو ذلك مما يعرض عنه عادة فيملكه آخذه وينفذ تصرفه فيه أخذا بظاهر أحوال السلف ويحرم اخذ ثمر تساقط ان حوط عليه وسقط داخل الجدار قال في المجموع ما سقط خارج الجدار ان لم يعتد اباحته حرم وان اعتيدت حل عملا بالعادة المستمرة المغلبة على الظن اباحتهم له

﴿باب في النكاح﴾

وهو لغة الضم والاجتماع ومنه قولهم تناكحت الاشجار اذا تمايلت وانضم بعضها الى بعض وشرعا عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح أو تزويج وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح (سن) أي النكاح (لتائق) أي محتاج للوطء وان اشتغل بالعبادة (قادر) على مؤنه من مهر وكسوة فصل تمكين ونفقة يومه للاخبار الثابتة في السنن وقد أوردت جملة منها في كتابي احكام أحكام النكاح ولما فيه من حفظ الدين و بقاء النسل وأما التائق العاجز عن المؤن فالاولى له تركه وكسر حاجته بالصوم لا بالدواء وكره لعاجز عن المؤن غير تائق ويجب بالنذر حيث ندب (و) سن (نظر كل) من الزوجين بعد العزم على النكاح وقبل

الخطبة

(قوله ويضمن وديع بايداع غيره) قاعدة كل من ضمن الوديعة بالاتلاف ضمنها بالتفريط الا الصبي المميز فانه يضمنها بالاتلاف في الاظهر ولا يضمنها بالتفريط قطعا لان المفرط هو الذي أودعه (قوله عرفه) أي وجوبا ان لقط لحفظ فان لقط للخيانة امتنع تعريفها لاجل التملك ولو دفع لقطة لقاض لزمه قبوله وليعرف اللاقط جنس ما لقطه وصفته وقدره ووكاءه ثم يعرفه في نحو سوق (قوله النكاح) قال البلقيني ليس لنا عبادة شرعت في عهد آدم ثم تستمر في الجنة الا الايمان والنكاح اه أشباه وعبارة شيخنا البيجوري يجوز للانسان النكاح أي في الجنة ولو لمحارمه ما عدا الاصول والفروع فلا ينكح امه ولا بنته (قوله أي محتاج) قال في المغني ولو خصيا كما اقتضاه كلام الاصحاب

الخطبة (الا الى غير عورة) مقررة في شروط الصلاة فينظر من الحرة وجهها ليعرف جمالها وكفيها ظهرا و بطنا ليعرف خصوبة بدنها ومن يهارق ما عدا ما بين السرة والركبة وهما ينظران منه ذلك ولا بد في حل النظر من تيقن خلوها من نكاح وعدة وان لا يغلب على ظنه انه لا يجاب وندب لمن لا يتيسر له النظر ان يرسل نحو امرأة لتتأملها وتصفها له وخرج بالنظر المس فيحرم اذ لا حاجة اليه ﴿مهمة﴾ يحرم على الرجل ولو شيخا هما تعمد نظر شيء من بدن أجنبية حرة أو أمة بلغت حدا تشتهى فيه ولو شوهاء أو عجوزة وعكسه خلافا للحاوي كالرافعي وان نظر بغير شهوة أو مع أمن الفتنة على المعتمد لا في نحو مرآة كما افتى به غير واحد وقول الاسنوي تبعا للروضة الصواب حل النظر الى الوجه والكفين عند أمن الفتنة ضعيف وكذا اختيار الاذرعي قول جمع يحل نظر وجه وكف عجوز يؤمن من نظرهما الفتنة ولا يحل النظر الى عنق الحرة ورأسها قطعا وقيل يحل مع الكراهة النظر بلا شهوة وخوف فتنة الى الامة الا ما بين السرة والركبة لانه عورتها في الصلاة وليس من العورة الصوت فلا يحرم سماعه الا ان خشي منه فتنة والتذ به كما بحثه الزركشي وأفتى بعض المتأخرين بجواز نظر الصغير للنساء في الولائم والافراح والمعتمد عند الشيخين عدم جواز نظر فرج صغيرة لا تشتهى وقيل يكره ذلك وصحح المتولي حل نظر فرج الصغير الى التمييز وجزم به غيره وقيل يحرم ويجوز نحو الام نظر فرجهما ومسه زمن الرضاع والتربية للضرورة وللعبد العدل النظر الى سيدته المتصفة بالعدالة ما عدا ما بين السرة والركبة كهي ولمحرم ولو فاسقا أو كافرا نظر ما وراء سرة وركبة منها كنظرها اليه ولمحرم ومماثل مس ما وراء السرة والركبة نعم مس ظهر أو ساق محرمه كامه و بنته وعكسه لا يحل الا لحاجة أو شفقة وحيث حرم نظره حرم مسه بلا حائل لانه أبلغ في اللذة نعم يحرم مس وجه الاجنبية مطلقا وكل ما حرم نظره منه أو منها متصلا حرم نظره منفصلا كقلامة يد أو رجل وشعر امرأة وعانة رجل فيجب مواراتهما وتحتجب وجوبا مسلمة عن كافرة وكذا عفيفة عن فاسقة أي بسحاق أو زنا وقيادة ويحرم مضاجعة رجلين أو امرأتين عاريين في ثوب واحد وان لم يتماسا أو تباعدا مع اتحاد الفراش خلافا للسبكي وبحث استثناء الاب أو الام لخبر فيه بعيد جدا ويجب التفريق بين ابن عشر سنين وأبويه واخوته في المضجع وان نازع فيه بعضهم بالنسبة للاب أو الام ويستحب تصافح الرجلين والمرأتين اذا تلاقيا ويحرم مصافحة الامرد الجميل كنظره بشهوة ويكره مصافحة من به عاهة كالابرص والاجذم ويجوز نظر وجه المرأة عند المعاملة ببيع وغيره للحاجة الى معرفتها وتعليم ما يجب تعلمه كالفاتحة دون ما يسن على الاوجه والشهادة تحملا أو أداء لها أو عليها أو تعمد النظر للشهادة لا يضر وان تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون على الاوجه (و) يسن (خطبة) بضم الخاء من الولي (له) أي للنكاح الذي هو والمقصد بأن تكون قبل ايجابه فلا تندب أخرى من الخاطب قبل قبوله كما صححه في المنهاج بل يستحب تركها خروجا من خلاف من أبطل بها كما صرح به شيخنا وشيخه زكريا رحمهما الله لكن الذي في الروضة وأصلها اندبها وتسن خطبة أيضا قبل الخطبة وكذا قبل الاجابة فيبدأ كل بالحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يوصي بالتقوى ثم يقول في خطبة الخطبة جئتكم راغبا في كريمتكم أو فتاتكم وان كان وكيلا قال جاءكم موكلي أو جئتكم عنه خاطبا كريمتكم فيخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول لست بمرغوب عنك و يستحب ان يقول قبل العقد أزوجك على ما أمر الله به عز وجل من امساك بمعروف أو تسريح باحسان ﴿فروع﴾ يحرم التصريح بخطبة المعتدة من غيره رجعية كانت أو بائنا بطلاق أو فسخ أو موت ويجوز التعريض بها في عدة غير رجعية وهو كأنت جميلة ورب راغب فيك ولا يحل خطبة المطلقة منه ثلاثا حتى تحل وتنقضي عدة المحلل ان طلق رجعيا والا جاز التعريض في عدة المحلل ويحرم على عالم بخطبة الغير والاجابة له خطبة على خطبة من جازت خطبته وان كرهت وقد صرح لفظا باجابته الا باذنه له من غير خوف ولا حياء أو باعراضه كأن طال الزمن بعد اجابته ومنه سفره البعيد ومن استشير في خاطب أو نحو عالم يريد الاجتماع

به ذكر ونحو بامساويه بصدق بذلا للنصيحة الواجبة (ودينة) أى نكاح المرأة الدينة التى وجدت فيها صفة العدالة أولى من نكاح الفاسقة ولو بغير نحو زنا للخبر المتفق عليه فاظفر بذات الدين (ونسيبة) أى معروفة الاصل وطيبته لنسبتها الى العلماء والصلحاء ولى من غيرها لخبر تخيروا لنطفكم ولا تضعوها فى غير الاكفاء وتكره بنت الزنا والفاسق (وجميلة) أولى لخبر خير النساء من تسر اذا نظرت (و) قرابة (بعيدة) عنه ممن فى نسبه أولى من قرابة قريبة واجنبية لضعف الشهوة فى القريبة فيجىء الولد نحيفا والقريبة من هى فى اول درجات العمومة والخؤلة والاجنبية أولى من القرابة القريبة ولا يشكل ماذكر بتزوج النبى صلى الله عليه وسلم زينب مع انها بنت عمته لانه تزوجها بيانا للجواز ولا بتزوج على فاطمة رضى الله عنهما لانها بعيدة اذ هى بنت ابن عمه لا بنت عمه (وبكر) أولى من الثيب للامر به فى الاخبار الصحيحة الا لعذر كضعف آلته عن الافتضاض (وولود) و ودود (أولى) للامر بهما و يعرف ذلك فى البكر باقاربها والاولى أيضا ان تكون وافرة العقل وحسنة الخلق وان لا تكون ذات ولد من غيره الا لمصلحة وأن لا تكون شقراء ولا طويلة مهزولة للنهى عن نكاحها ومحل رعاية جميع مامر حيث لم تتوقف العفة على غير متصفة بها والا فهى أولى قال شيخنا فى شرح المنهاج ولو تعارضت تلك الصفات فالذى يظهر انه يقدم الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم الولادة ثم النسب ثم البكارة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده انتهى وجزم فى شرح الارشاد بتقديم الولادة على العقل وندب للولى عرض موليته على ذوى الصلاح ويسن ان ينوى بالنكاح السنة وصون دينه وانما يثاب عليه ان قصد به طاعة من نحو عفة أو ولد صالح وان يكون العقد فى المسجد ويوم الجمعة واول النهار وفى شوال وان يدخل فيه ايضا (أركانه) أى النكاح خمسة (زوجة وزوج وولى وشاهدان وصيغة وشرط فيها) أى الصيغة (ايجاب من الولى وهو كزوجتك أو انكحتك) موليتى فلانة فلا يصح الايجاب الا باحد هذين اللفظين لخبر مسلم اتقوا الله فى النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله وهى ماورد فى كتابه ولم يرد فيه غيرهما ولا يصح بازوجك وانكحك على الاوجه ولا بكناية كاحللتك ابنتى أو عقدتها لك (وقبول متصل به) أى بالايجاب من الزوج وهو (كتزوجتها أو نكحتها) فلا بد من دال عليها من نحو اسم أو ضمير أو اشارة (أو قبلت أو رضيت) على الاصح خلافا للسبكى لا فعلت (نكاحها) أو تزويجها أو قبلت النكاح أو التزويج على المعتمد لا قبلت ولا قبلتها مطلقا أى المنكوحة ولا قبلته أى النكاح والاولى فى القبول قبلت نكاحها لانه القبول الحقيقى (وصح) النكاح (بترجمة) أى ترجمة أحد اللفظين بأى لغة ولو ممن يحسن العربية لكن يشترط ان يأتى بما يعده أهل تلك اللغة صريحا فى لغتهم هذا ان فهم كل كلام نفسه وكلام الآخر والشاهدان وقال العلامة التقى السبكى فى شرح المنهاج لو تواطأ أهل قطر على لفظ فى ارادة النكاح من غير صريح ترجمة لم ينعقد النكاح به انتهى والمراد بالترجمة ترجمة معناه اللغوى كالضم فلا ينعقد بألفاظ اشتهرت فى بعض الاقطار للنكاح كما أفتى به شيخنا المحقق الزمزمى ولو عقد القاضى النكاح بالصيغة العربية لعجمى لا يعرف معناها الاصلى بل يعرف انها موضوعة لعقد النكاح صح كذا أفتى به شيخنا والشيخ عطية وقال فى شرحى الارشاد والمنهاج انه لا يضر لحن العامى كفتح تاء المتكلم وابدال الجيم زايا أو عكسه وينعقد باشارة أخرس مفهمة وقيل لا ينعقد النكاح الا بالصيغة العربية فعليه يصبر عند العجز الى ان يتعلم أو يوكل وحكى هذا عن أحمد وخرج بقولى متصل ما اذا تخلل لفظ أجنبى عن العقد وان قل كأنكحتك ابنتى فاستوص بها خيرا ولا يضر تخلل خطبة خفيفة من الزوج وان قلنا بعدم استحبابها خلافا للسبكى وابن ابى الشريف ولا فقد قبلت نكاحها لانه من مقتضى العقد فلو أوجب ثم رجع عن ايجابه أو رجعت الآذنة فى اذنها قبل القبول أو جنت أو ارتدت امتنع القبول {فرع} لو قال الولى زوجتكها بمهر كذا فقال الزوج قبلت نكاحها ولم يقل على هذا الصداق صح النكاح بمهر المثل خلافا للبارزى (لا) يصح النكاح (مع تعليق) كالبيع بل أولى لاختصاصه بمزيد الاحتياط كأن

(قوله مساويه) بفتح الميم عيوبه أى ذكر عيوبه الشرعية وكذا العرفية فيما يظهر أخذا من الخبر الآتى وأما معاوية فصعلوك لامال له هذا ان لم ينزجر المستشير بقول المستشار ما يصلح كما قاله النووى كالغزالى والا اقتصر المستشار على أقل ما ينزجر به المستشير (قوله ولا يضر تخلل خطبة الخ) المراد بالخطبة هنا الحمد لله والصلاة على نبيه والوصية بالتقوى لا غير (قوله وان قلنا بعدم استحبابها) أى وهو المعتمد خلافا لما فى الروضة فعلى هذا يكون المطلوب للنكاح ثلاث خطب واحدة للخطبة بالكسر وثانية لقبولها وثالثة من الموجب للعقد

يقول الاب للآخر ان كانت بنتى طلقت واعتدت فقد زوجتكها فقبل ثم بان انقضاء عدتها وانها أذنت له فلا يصح لفساد الصيغة بالتعليق وبحث بعضهم الصحة فى ان كانت فلانة موليتى فقد زوجتكها وفى زوجتك ان شئت كالبيع اذ لا تعليق فى الحقيقة (و) لا مع (تأقيت) للنكاح بمدة معلومة أو مجهولة فيفسد لصحة النهى عن نكاح المتعة وهو المؤقت ولو بألف سنة وليس منه لو قال زوجتكها مدة حياتك أو حياتها لانه مقتضى العقد بل يبقى أثره بعد الموت ويلزمه فى نكاح المتعة المهر والنسب والعدة ويسقط الحد ان عقد بولى وشاهدين فان عقد بينه وبين المرأة وجب الحد ان وطئ وحيث وجب الحد لم يثبت المهر ولا ما بعده وينعقد النكاح بلا ذكر مهر فى العقد بل يسن ذكره فيه ويكره اخلاؤه عنه نعم لو زوج أمته بعبده لم يستحب (و) شرط (فى الزوجة) أى المنكوحة (خلو من نكاح وعدة) من غيره (وتعيين) لها فزوجتك احدى بناتى باطل ولو مع الاشارة ويكفى التعيين بوصف أو اشارة كزوجتك بنتى وليس له غيرها أو التى فى الدار وليس فيها غيرها أو هذه وان سماها بغير اسمها فى الكل بخلاف زوجتك فاطمة وان كان اسم بنته الا ان نوياها ولو قال زوجتك بنتى الكبرى وسماها باسم الصغرى صح فى الكبرى لان الكبر صفة قائمة بذاتها بخلاف الاسم فقدم عليه ولو قال زوجتك بنتى خديجة فبانت بنت ابنه صح ان نوياها أو عينها باشارة أو لم يعرف اصلية غيرها والا فلا (و) شرط فيها أيضا (عدم محرمية) بينها وبين الخاطب (بنسب فيحرم) به لآية حرمت عليكم (نساء قرابة غير) ما دخل فى (ولد عمومة وخؤولة) فحينئذ يحرم نكاح أم وهى من ولدتك أو ولدت من ولدك ذكرا كان أو أنثى وهى الجدة من الجهتين وبنت وهى من ولدتها أو ولدت من ولدها ذكرا كان أو أنثى لا مخلوقة من ماء زناه وأخت وبنت أخ وأخت وعمة وهى أخت ذكر ولدك وخالة وهى أخت أنثى ولدتك {فرع} لو تزوج مجهولة النسب فاستلحقها أبوه ثبت نسبها ولا ينفسخ النكاح ان كذبه الزوج ومثله عكسه بأن تزوجت مجهولا فاستلحقه أبوها ولم تصدقه (أو رضاع فيحرم به) أى بالرضاع (من يحرم بنسب) للخبر المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فمرضعتك ومرضعتها ومرضعة من ولدك من نسب أو رضاع وكل من ولدت مرضعتك أوذا لبنها أمك من رضاع والمرتضعة بلبنك وابن فرعك نسبا أو رضاعا وبنتها كذلك وان سفلت بنتك والمرتضعة بلبن أحد أبويك نسبا أو رضاعا أختك وقس على هذا بقية الاصناف المتقدمة ولا يحرم عليك برضاع من أرضعت أخاك أو ولد ولدك ولا أم مرضعة ولدك وبنتها وكذا أخت أخيك لابيك أو لامك من نسب أو رضاع {تنبيه} الرضاع المحرم وصول لبن آدمية بلغت سن حيض ولو قطرة أو مخلوطا بغيره وان قل جوف رضيع لم يبلغ حولين يقينا خمس مرات يقينا عرفا فان قطع الرضيع اعراضا وان لم يشتغل بشئ آخر أو قطعته المرضعة ثم عاد اليه فيهما فورا فرضعتان أو قطعه للهو وكنوم خفيف وعاد حالا أو طال والثدى بفمه أو تحول ولو بتحويلها من ثدى لآخر أو قطعته لشغل خفيف ثم عادت اليه فلا تعدد فى جميع ذلك وتصير المرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة من الرضيع الى أصولهما وفروعهما وحواشيهما نسبا ورضاعا والى فروع الرضيع لا الى أصوله وحواشيه ولو أقر رجل وامرأة قبل العقد ان بينهما اخوة رضاع وأمكن حرم تناكحهما وان رجعا عن الاقرار أو بعده فهو باطل فيفرق بينهما وان أقر به فأنكرت صدق فى حقه ويفرق بينهما أو أقرت به دونه فان كان بعد ان عينته فى الاذن للتزويج أو مكنته من وطئها اياها لم يقبل قولها والا صدقت بيمينها ولا تسمع دعوى نحو أب محرمية بالرضاع بين الزوجين ويثبت الرضاع برجل وامرأتين وبأربع نسوة ولو فيهن أم المرضعة ان شهدت حسبة بلا سبق دعوى كشهادة أب امرأة وابنها بطلاقها كذلك وتقبل شهادة مرضعة مع غيرها ما لم تطلب أجرة الرضاع وان ذكرت فعلها كأشهد انى أرضعتها وشرط شهادة الرضاع ذكر وقت الرضاع وعدده وتفرق المرات ووصول اللبن الى جوفه فى كل رضعة ويعرف بنظر حلب وايجار وازدراد أو بقرائن كامتصاص ثدى وحركة حلقه بعد علمه انها ذات لبن والا لم يحل له ان يشهد لان الاصل عدم اللبن ولا يكفى فى أداء الشهادة ذكر القرائن بل يعتمدها ويجزم

(قوله لا مخلوقة من ماء زناه) أى ولا فرق بين ان تكون المزنى بها مطاوعة أو غير مطاوعة وسواء تحقق انها من مائه أم لا فلا تحرم عليه بل تحل له لانها أجنبية عنه اذ لا حرمة لماء الزنا بدليل انتفاء سائر أحكام النسب من ارث وغيره عنها اه مر

باشهادة ولو شهد به دون النصاب أو وقع شك في تمام الرضعات أو الحولين أو وصول اللبن جوف الرضيع لم يحرم النكاح لكن الورع الاجتناب وان لم تخبره الا واحدة نعم ان صدقها لزمه الاخذ بقولها ولا يثبت الاقرار بالرضاع الا برجلين عدلين (أو مصاهرة فتحرم زوجة أصل) من أب أو جد لاب أو أم وان علا من نسب أو رضاع (وفصل) من ابن وابنه وان سفل منهما (وأصل زوجة) أي أمهاتها بنسب أو رضاع وان علت وان لم يدخل بها للآية وحكمته ابتلاء الزوج بمكالمتها والخلوة لترتيب أمر الزوجة فحرمت كسابقتيها بنفس العقد ليتمكن من ذلك واعلم انه يعتبر في زوجة الاب والابن وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بها ان يكون العقد صحيحا (وكذا فصلها) أي الزوجة بنسب أو رضاع ولو بواسطة سواء بنت ابنها وبنت ابنتها وان سفلت (ان دخل بها) بأن وطئها ولو في الدبر وان كان العقد فاسدا وان لم يطأها لم تحرم بنتها بخلاف أمها ولا تحرم بنت زوج الام ولا ام زوجة الاب والابن ومن وطئ امرأة بملك أو شبهة منه كأن وطئ بفاسد نكاح أو شراء أو ظن زوجة حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت على آبائه وأبنائه لان الوطء بملك اليمين نازل بمنزلة عقد النكاح والشبهة يثبت النسب والعدة لاحتمال حملها منه سواء أوجد منها شبهة أيضا أم لا لكن يحرم على الواطئ بشبهة نظر أم الموطوءة وبنتها ومسهما {فرع} لو اختلطت محرمة بنسوة غير محصورات بأن يعسر عدهن على الآحاد كألف امرأة نكح من شاء منهن الى ان تبقى واحدة على الارجح وان قدر ولو بسهولة على متيقنة الحل أو بمحصورات كعشرين بل مائة لم ينكح منهن شيأ نعم ان قطع بتميزها كسوداء اختلطت ببيض لا سوداء فيهن لم يحرم غيرها كما استظهره شيخنا {تنبيه} اعلم انه يشترط ايضا في المنكوحة كونها مسلمة أو كتابية خالصة ذمية كانت أو حربية فيحل مع الكراهة نكاح الاسرائيلية بشرط ان لا يعلم دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثة عيسى عليه السلام وان علم دخوله فيه بعد التحريف ونكاح غيرها بشرط ان يعلم دخول أول آبائها فيه قبلها ولو بعد التحريف ان تجنبوا المحرف ولو أسلم كتابي وتحته كتابية دام نكاحه وان كان قبل الدخول أو وثني وتحته وثنية فتخلفت قبل الدخول تنجزت الفرقة أو بعده وأسلمت في العدة دام نكاحها والا فالفرقة من اسلامه ولو أسلمت وأصر على الكفر فان دخل بها وأسلم في العدة دام النكاح والا فالفرقة من اسلامها وحيث أدمنا لا يضر مقارنة مفسد هو زائل عند الاسلام فتقرر على نكاح في عدة هي منقضية عند الاسلام وعلى غصب حربي لحربية ان اعتقدوه نكاحا وكالغصب المطاوعة قاله شيخنا ونكاح الكفار صحيح على الصحيح ولا يصح نكاح الجنية كعكسه على ما عليه أكثر المتأخرين (و) شرط (في الزوج تعيين) فزوجت بنتي أحدكما باطل ولو مع الاشارة (وعدم محرمية) كأخت أو عمة أو خالة (للمخطوبة) بنسب أو رضاع (تحته) أي الزوج ولو في العدة الرجعية لان الرجعية كالزوجة بدليل التوارث فان نكح محرمين في عقد بطل فيهما اذ لا مرجح أو في عقدين بطل الثاني وضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع يحرم تناكحهما ان فرضت احداهما ذكرا ويشترط ايضا أن لا تكون تحته أربع من الزوجات سوى المخطوبة ولو كان بعضهن في العدة الرجعية لان الرجعية في حكم الزوجة فلو نكح الحر خمسا مرتبا بطل في الخامسة أو في عقد بطل في الجميع أو زاد العبد على الثنتين بطل كذلك اما اذا كانت المحرمة للمخطوبة أو احدى الزوجات الاربع في العدة البائن فيصح نكاح محرمتها والخامسة لان البائنة أجنبية (و) شرط (في الشاهدين أهلية شهادة) تأتي شروطها في باب الشهادة وهي حرية كاملة وذكورة محققة وعدالة ومن لازمها الاسلام والتكليف وسمع ونطق وبصر لما يأتي ان الاقوال لا تثبت الا بالمعاينة والسماع وفي الاعمى وجه لانه أهل للشهادة في الجملة والاصح لا وان عرف الزوجين ومثله من بظلمة شديدة ومعرفة لسان المتعاقدين (وعدم تعينهما) أو أحدهما (للولاية) فلا يصح النكاح بحضرة عبدين أو امرأتين أو فاسقين أو صبيين أو أخرسين أو أعميين أو من لم يفهم لسان المتعاقدين ولا بحضرة متعينين للولاية فلو وكل الاب أو الاخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح لانه ولي عاقد فلا يكون شاهدا ومن ثم لو شهد اخوان من

(قوله لو اختلطت محرمة) أي بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو محرمة بسبب آخر كلعان أو توثن (قوله على الارجح) أي خلافا للسبكي وقال الروياني ورجحه انه ينكح الى أن يبقى عدد محصور فقط وعليه عول الخطيب والذي مال اليه حج هو ما جرى عليه مؤلفنا اه

ثلاثة وعقد الثالث بغير وكالة من أحدهما صح والا فلا {تنبيه} لا يشترط الاشهاد على اذن معتبرة الاذن لانه ليس ركنا للعقد بل هو شرط فيه فلم يجب الاشهاد عليه ان كان الولي غير حاكم وكذا ان كان حاكما على الاوجه ونقل في البحر عن الاصحاب انه يجوز اعتماد صبي أرسله الولي الى غيره ليزوج موليته أي ان وقع في قلبه صدق المخبر {فرع} لو زوجها وليها قبل بلوغ اذنها اليه صح على الاوجه ان كان الاذن سابقا على حالة التزويج لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف (وصح) النكاح (بمستوري عدالة) وهما من لم يعرف لهما مفسق كما نص عليه واعتمده جمع وأطالوا فيه ويبطل الستر بتجريح عدل واذا تاب الفاسق لم يلتحق بالمستور ويسن استتابة المستور عند العقد ولو علم الحاكم فسق الشاهدين لزمه التفريق بين الزوجين ولو قبل الترافع اليه على الاوجه ويصح أيضا بابني الزوجين أو عدويهما وقد يصح كون الاب شاهدا أيضا كأن تكون بنته قنة وظاهر كلام الحناطي بل صريحه انه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والشهود قال شيخنا وهو كذلك ان لم يظن وجود مفسد للعقد (وبان بطلانه) أي النكاح (بحجة فيه) أي في النكاح من بينة أو علم حاكم (أو باقرار الزوجين في حقهما بمانع صحته) أي النكاح كفسق الشاهد أو الولي عند العقد والرق والصبي لهما وكوقوعه في العدة وخرج بحقهما حق الله تعالى كأن طلقها ثلاثا ثم اتفقا على فساد النكاح بشيء مما ذكر وأرادا نكاحا جديدا فلا يقبل اقرارهما بل لا بد من محلل للتهمة ولانه حق الله ولو أقاما عليه بينة لم تسمع اما بينة الحسبة فتسمع نعم محل عدم قبول اقرارهما في الظاهر أما في الباطن فالنظر لما في نفس الامر ولا يتبين البطلان باقرار الشاهدين بمانع الصحة فلا يؤثر في الابطال كما لا يؤثر فيه بعد الحكم بشهادتهما ولان الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما اما اذا أقر به الزوج دون الزوجة فيفرق بينهما مؤاخذة له باقراره وعليه نصف المهر ان لم يدخل بها والا فكله اذ لا يقبل قوله عليها في المهر بخلاف ما اذا أقرت به دونه فيصدق هو بيمينه لان العصمة بيده وهي تريد رفعها فلا نطالبه بمهر ان طلقت قبل وطء وعليه ان وطئ الاقل من المسمى ومهر المثل ولو أقرت بالاذن ثم ادعت انها انما أذنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد ونفى الزوج ذلك صدقت بيمينها فيما استظهره شيخنا (و) اذا اختلفا فادعت انها محرمة بنحو رضاع وأنكر (حلفت مدعية محرمية) وصدقت وبان بطلان النكاح فيفرق بينهما ان (لم ترضه) أي الزوج حال العقد ولا عقبه لاجبارها أو اذنها في غير معين ولم ترض بعد العقد بنطق ولا تمكين لاحتمال ما تدعيه مع عدم سبق مناقضه فهو كقولها ابتداء فلان أخي من الرضاع فلا تزوج به فان رضيت ولم تعتذر بنحو نسيان أو غلط لم تسمع دعواها (و) ان اعتذرت سمعت دعواها للعذر ولكن (حلف) هو أي الزوج (لراضية اعتذرت) بنسيان أو غلط (و) شرط (في الولي عدالة وحرية وتكليف) فلا ولاية لفاسق غير الامام الاعظم لان الفسق نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية كالرق هذا هو المذهب للخبر الصحيح لا نكاح الا بولي مرشد أي عدل وقال بعضهم انه يلي والذي اختاره النووي كابن الصلاح والسبكي ما أفتى به الغزالي من بقاء الولاية للفاسق حيث تنتقل لحاكم فاسق ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا على ما اعتمده شيخنا كغيره لكن الذي قاله الشيخان انه لا يزوج الا بعد الاستبراء واعتمده السبكي ولا لرقيق كله أو بعضه لنقصه ولا لصبي ومجنون لنقصهما أيضا وان تقطع الجنون تغليبا لزمنه المقتضي لسلب العبارة فيزوج الابعد زمنه فقط ولا تنتظر افاقته نعم ان قصر زمن الجنون كيوم في سنة انتظرت افاقته وكذي الجنون ذو ألم يشغله عن النظر بالمصلحة ومختل النظر بنحو هرم ومن به بعد الافاقة آثار خبل توجب حدة في الخلق (وينقل ضد كل) من الفسق والرق والصبا والجنون (ولاية لابعد) لا لحاكم ولو في باب الولاء حتى لو اعتق شخص امة ومات عن ابن صغير وأخ كبير كانت الولاية للاخ لا للحاكم على المعتمد ولا ولاية أيضا لانثى فلا تزوج امرأة نفسها ولو باذن من وليها ولا بنتها خلافا لابي حنيفة فيهما ويقبل اقرار مكلفة به لمصدقها وان كذبها وليها لان النكاح حق الزوجين فيثبت بتصادقهما (وهو) أي الولي (أب فـ) عند عدمه حسا أو شرعا (أبوه) وان علا

(قوله بمستوري عدالة) قيد خرج به مستور الاسلام والحرية بان لم تعرف حالتهما منهما باطنا وان كانا بمحل كل أهله مسلمون أو احرار لسهولة الوقوف على الباطن فيهما وكذا البلوغ ونحوه مما مر نعم ان بانا مسلمين أو حرين أو بالغين مثلا بان انعقاده كما لو بان الخنثى ذكرا اه م ر ومثله حج (قوله فلا ولاية لفاسق) وأما الكافر الاصلي غير الفاسق في دينه فيلي الكافرة وان اختلف دينهما سواء أكان الزوج مسلما أو ذميا وهي مجبرة أو غير مجبرة لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض لا المسلمة اجماعا ولا المسلم الكافرة الا الامام أو نائبه فانه يزوج من لا ولي لها ومن عضلها وليها بعموم الولاية اه

(فيزوجان) أى الاب والجد حيث لاعداوة ظاهرة (بكرا أو ثيبا بلا وطء) لمن زالت بكارتها بنحو اصبع
(بغير اذنها) فلا يشترط الاذن منها بالغة كانت أو غير بالغة لكمال شفقته ولخبر الدارقطنى الثيب أحق
بنفسها من لها والبكر يزوجها أبوها (لكفء) موسر بمهر المثل فان زوجها المجبر أى الاب أو الجد لغير
كفء لم يصح النكاح وكذا ان زوجها لغير موسر بالمهر على ما اعتمده الشيخان لكن الذى اختاره جمع
محققون الصحة فى الثانية واعتمده شيخنا ابن زياد ويشترط لجواز مباشرته لذلك لا لصحته كونه بمهر المثل
الحال من نقد البلد فان انتفيا صح بمهر المثل من نقد البلد ﴿فرع﴾ لو أقر مجبر بالنكاح لكفء قبل اقراره
وان أنكرته لان من ملك الانشاء ملك الاقرار بخلاف غيره (لا) يزوجان (ثيبا بوطء) ولو زنا وان كانت
ثيوبتها بقولها ان حلفت (الا باذنها نطقا) للخبر السابق (بالغة) فلا تزوج الثيب الصغيرة العاقلة الحرة حتى
تبلغ لعدم اعتبار اذنها خلافا لابى حنيفة رضى الله عنه (وتصدق) المرأة البالغة (فى) دعوى (بكارة بلا يمين
وفى ثيوبة قبل عقد) عليها (بيمينها) وان لم تتزوج ولم تذكر سببا فلا تسئل عن السبب الذى صارت به ثيبا
وخرج بقولى قبل عقد دعواها الثيوبة بعد ان زوجها الاب بغير اذنها ظانه بكرا فلا تصدق هى لما فى
تصديقها من ابطال النكاح مع ان الاصل بقاء البكارة بل لو شهدت أربع نسوة بثيوبتها عند العقد لم
يبطل لاحتمال ازالتها بنحو اصبع أو خلقت بدونها وفى فتاوى الكمال الرداد يجوز للاب تزويج صغيرة
أخبرته ان الزوج الذى طلقها لم يطأها أى اذا غلب على ظنه صدقها قولها وان عاشرها الزوج أياما ولا ينتظر
بلوغها للتزويج (ثم) بعد الاصل (عصبتها وهو) من على حاشية النسب فيقدم (أخ لابوين فاخ لاب
فبنوهما) كذلك فيقدم بنو الاخوة لابوين ثم بنو الاخوة لاب (ف) بعد ابن الاخ (عم) لابوين ثم لاب ثم
بنوهما كذلك ثم عم الاب ثم بنوه كذلك وهكذا (ثم) بعد فقد عصبة النسب من كان عصبة بولاء كترتيب
ارثهم فيقدم (معتق فعصباته) ثم معتق المعتق ثم عصباته وهكذا (فيزوجون) أى الاولياء المذكورون على
ترتيب ولايتهم (بالغة) لا صغيرة خلافا لابى حنيفة (باذن ثيب بوطء نطقا) لخبر الدارقطنى السابق ويجوز
الاذن منها بلفظ الوكالة كوكلتك فى تزويجى ورضيت بمن يرضاه أبى أو أمى أو بما يفعله أبى لا بما تفعله أمى
لانها لا تعقد ولان رضى أبى أو أمى للتعليق وبرضيت فلانا زوجا أو رضيت أن أزوج وكذا باذنت له ان
يعقد لى وان لم تذكر نكاحا على ما بحث ولو قيل لها ارضيت بالتزويج فقالت رضيت كفى (وصمت بكر) ولو
عتيقة (استؤذنت) فى كفء وغيره وان بكت لكن من غير صياح أو ضرب خد لخبر والبكر تستأمر واذنها
سكوتها وخرج ثيب بوطء من زالت البكارة بنحو اصبع فحكمها حكم البكر فى الاكتفاء بالسكوت بعد الاستئذان
ويندب للاب والجد استئذان البكر البالغة تطييبا لخاطرها أما الصغيرة فلا اذن لها وبحث ندبه فى المميزة
ولغيرهما الاشهاد على الاذن ﴿فرع﴾ لو أعتق جماعة أمة اشترط رضا كلهم فيوكلون واحدا منهم أو من
غيرهم ولو أراد أحدهم ان يتزوجها زوجه الباقون مع القاضى فان مات جميعهم كفى رضا كل واحد من
عصبة كل واحد ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق فى درجة جاز ان يزوجها أحدهم برضاها وان لم يرض
الباقون (ثم) بعد فقد عصبة النسب والولاء (قاض) أو نائبه لقوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولى من
لا ولى لها والمراد من له ولاية من الامام والقضاة ونوابهم (فيزوج) أى القاضى (بكفء) لا بغيره (بالغة)
كائنة فى محل ولايته حالة العقد ولو مجتازة به وان كان اذنها له وهى خارجة أما اذا كانت خارجة عن محل
ولايته حالته فلا يزوجها وان أذنت له قبل خروجها منه أو كان هو فيه لان الولاية عليها لا تتعلق
بالخاطب وخرج بالبالغة اليتيمة فلا يزوجها القاضى ولو حنفيا لم يأذن له سلطان حنفى فيه وتصدق المرأة فى
دعوى البلوغ بحيض أو امناء بلا يمين اذ لا يعرف الا منها الا فى دعوى البلوغ بالسن الا ببينة خبيرة
تذكر عدد السنين (عدم وليها) الخاص بنسب أو ولاء (أو غاب) أى أقرب أوليائها (مرحلتين) وليس له
وكيل حاضر فى التزويج وتصدق المرأة فى دعوى غيبة الولى وخلوها من النكاح والعدة ولم تقم بينة
بذلك ويسن طلب بينة بذلك منها والا فتحليفها ولو زوجها للغيبة الولى فبان انه قريب من البلد عند

(قوله ولغيرهما) أى الاب والجد أى ويندب لغيرهما الاشهاد على الاذن المعتبر ولا يشترط ذلك لصحة النكاح (قوله مع القاضى) أما الباقون فمن أنفسهم وأما القاضى فمن المزوج اذ ليس له ان يزوج نفسه بنفسه فليس له أن يتولى الطرفين

وقت النكاح لم ينعقد ان ثبت قربه فلا يقدح فى صحة النكاح مجرد قوله كنت قريبا من البلد بل لا بد من
بينة على الاوجه خلافا لما نقله الزركشى والشيخ زكريا عن فتاوى البغوى (أو) غاب الى دونهما لكن
(تعذر وصول اليه) أى الى الولى (لخوف) فى الطريق من القتل أو الضرب أو أخذ المال (أو فقد) أى
للولى بان لم يعرف مكانه ولا موته ولا حياته بعد غيبة أو حضور قتال أو انكسار سفينة أو اسر عدو هذا ان
لم يحكم بموته والا زوجها الابعد (أو عضل) الولى ولو مجبرا أى منع (مكلفة) أى بالغة عاقلة (دعت الى
تزويجها من (كفء) ولو بدون مهر مثل من تزويجها به ﴿فروع﴾ لا يزوج القاضى ان عضل مجبر من
تزويجها بكفء عينته وقد عين هو كفؤا آخر غير معينها أو ان كان معينه دون معينها كفاءة ولا يزوج غير
المجبر ولو أبا أو جدا بان كانت ثيبا الا من عينته وان كان عاضلا ولو ثبت توارى الولى أو تعززه زوجها
الحاكم وكذا يزوج القاضى اذا أحرم الولى أو أراد نكاحها كابن عم فقد من يساويه فى الدرجة ومعتق فلا
يزوج الابعد فى الصور المذكورة لبقاء الاقرب على ولايته وانما يزوج للقاضى أو طفله اذا أراد نكاح
من ليس لها ولى قاض آخر بمحل ولايته أى اذا كانت المرأة فى عمله أو نائب القاضى الذى يتزوج هو
أو طفله (ثم) ان لم يوجد ولى ممن مر فيزوجها (محكم عدل) حر ولته مع خاطبها أمرها ليزوجها منه وان لم يكن
مجتهدا اذا لم يكن ثم قاض ولو غير أهل والا فيشترط كون المحكم مجتهدا قال شيخنا نعم ان كان الحاكم لا يزوج
الا بدراهم كما حدث الآن فيتجه ان لها ان تولى عدلا مع وجوده وان سلمنا انه لا ينعزل بذلك بان علم
موليه ذلك منه حال التولية انتهى ولو وطئ فى نكاح بلا ولى كان زوجت نفسها ولم يحكم حاكم بصحته
ولا ببطلانه لزمه مهر المثل دون المسمى لفساد النكاح ويعزر به معتقد تحريمه ويسقط عنه الحد (و) يجوز
(لقاض تزويج من قالت انا خلية عن نكاح وعدة) أو طلقنى زوجى واعتددت (ما لم يعرف لها زوجا
معينا (والا) أى وان عرف لها زوجا باسمه أو شخصه أو عينته (شرط) فى صحة تزويج الحاكم اياها دون
الولى الخاص (اثبات لفراقه) بنحو طلاق أو موت سواء أغاب أم حضر وانما فرقوا بين المعين وغيره مع ان
المدار العلم بسبق الزوجية أو بعدمه حتى يعمل بالاصل فى كل منهما لان القاضى لما تعين الزوج عنده
باسمه أو شخصه تأكد له الاحتياط والعمل بأصل بقاء الزوجية فاشترط الثبوت ولانها لما ذكرت معينا
باسم العلم كانها ادعت عليه بل صرحوا بانها دعوى عليه فلا بد من اثبات ذلك بخلاف ما اذا عرف مطلق
الزوجية من غير تعيين بما ذكر فاكتفى باخبارها بالخلو عن الموانع لقول الاصحاب ان العبرة فى العقود
بقول أربابها وأما الولى الخاص فيزوجها ان صدقها وان عرف زوجها الاول من غير اثبات طلاق ولا يمين
لكن يسن له كقاض لم يعرف زوجها طلب اثبات ذلك وفرق بين القاضى والولى حيث فصل بين المعين
وغيره فى ذلك دون هذا لان القاضى يجب عليه الاحتياط أكثر من الولى (و) يجوز (لمجبر) وهو الاب
والجد فى البكر (توكيل) معين صح تزوجه (فى تزويج موليته بغير اذنها) وان لم يعين المجبر الزوج فى توكيله
(وعلى وكيل) ان لم يعين الولى الزوج (رعاية حظ) واحتياط فى أمرها فان زوجها بغير كفء أو بكفء
وقد خطبها أكفأ منه لم يصح التزويج لمخالفته الاحتياط الواجب عليه (و) يجوز التوكيل (لغيره) أى
غير المجبر بأن لم يكن أبا ولا جدا فى البكر أو كانت موليته ثيبا فليوكل (بعد اذن) حصل منها (له فيه) أى
التزويج ان لم تنهه عن التوكيل واذا عينت للولى رجلا فليعينه للوكيل والا لم يصح تزويجه ولو لمن عينته
لان الاذن المطلق مع ان المطلوب معين فاسد وخرج بقولى بعد اذنها للولى فى التزويج ما لو وكله قبل
اذنها له فيه فلا يصح التوكيل ولا النكاح نعم لو وكل قبل ان يعلم اذنها له ظانا جواز التوكيل قبل الاذن
فزوجها الوكيل صح ان تبين أنها كانت أذنت قبل التوكيل لان العبرة فى العقود بما فى نفس الامر
لا بما فى ظن المكلف والا فلا ﴿فروع﴾ لو زوج القاضى امرأة قبل ثبوت توكيله بل بخبر عدل نفذ
وصح لكنه غير جائز لانه تعاطى عقدا فاسدا فى الظاهر كما قاله بعض أصحابنا ولو بلغت الولى امرأة اذن
موليته فيه فصدقها وكل القاضى فزوجها صح التوكيل والتزويج ولو قالت امرأة لوليها أذنت لك فى

(قوله معتقد تحريمه) اما من لا يعتقد تحريمه كحنفى أو مقلد حنفى فلا يعزر به وهذا هو المعتمد خلافا لما أسلفناه عن ابن الصلاح المبنى على الضعيف (قوله طلب) فاعل يسن (قوله اثبات ذلك) اسم الاشارة عائد على الطلاق

تزويجي لمن اراد تزوجي الآن وبعد طلاق وانقضاء عدتي صح تزويجه بهذا الاذن ثانيا فلو وكل الولي أجنبيا بهذه الصفة صح تزويجه ثانيا أيضا لانه وان لم يملكه حال الاذن لكنه تابع لما ملكه حال الاذن كما افتى به الطيب الناشري وأقره بعض أصحابنا ولو أمر القاضي رجلا بتزويج من لا ولي لها قبل استئذانها فيه فزوجها باذنها جاز بناء على الاصح ان استنابته في شغل معين استخلاف لا توكيل ﴿فرع﴾ لو استخلف القاضي فقيها في تزويج امرأة لم يكف الكتاب فقط بل يشترط اللفظ عليه منه وليس للمكتوب اليه الاعتماد على الخط هذا ما في أصل الروضة وتضعيف البلقيني له مردود بتصريحهم بأن الكتابة وحدها لا تفيد في الاستخلاف بل لابد من اشهاد شاهدين على ذلك قاله شيخنا في شرحه الكبير (و) يجوز (لزوج توكيل في قبوله) أي النكاح فيقول وكيل الولي للزوج زوجتك فلانة بنت فلان بن فلان ثم يقول موكلي أو وكالة عنه ان جهل الزوج أو الشاهدان وكالته والا لم يشترط ذلك وان حصل العلم باخبار الوكيل ويقول لولي لوكيل الزوج زوجت بنتي فلان بن فلان فيقول وكيله كما يقول ولي الصبي حين يقبل النكاح له قبلت نكاحها له فان ترك لفظة له فيهما لم يصح النكاح وان نوى الموكل أو الطفل كما لو قال زوجتك بدل فلان لعدم التوافق فان ترك لفظة له في هذه انعقد للوكيل وان نوى موكله ﴿فروع﴾ من قال أنا وكيل في تزويج فلانة فلمن صدقه قبول النكاح منه ويجوز لمن أخبره عدل بطلاق فلان أو موته أو توكيله ان يعمل به بالنسبة لما يتعلق بنفسه وكذا خطه الموثوق به وأما بالنسبة لحق الغير أولما يتعلق بالحاكم فلا يجوز اعتماد عدل ولا خط قاض من كل ما ليس بحجة شرعية ﴿فرع﴾ يزوج عتيقة امرأة حية) عدم ولي عتيقة نسبا (وليها) أي المعتقة تبعا لولايته عليها فيزوجها أبو المعتقة ثم جدها بترتيب الاولياء ولا يزوجها ابن المعتقة مادامت حية (باذن عتيقة) ولو لم ترض المعتقة اذ لا ولاية لها فاذا ماتت المعتقة زوجها ابنها (و) يزوج (أمة) امرأة (بالغة) رشيدة (وليها) أي ولي السيدة (باذنها وحدها) لانها المالكة لها فلا يعتبر اذن الامة لان لسيدتها اجبارها على النكاح ويشترط ان يكون اذن السيدة نطقا وان كانت بكرا (و) يزوج (أمة صغيرة بكرا وصغير أب) فأبوه (لغبطة) وجدت كتحصيل مهر أو نفقة (لا يزوج عبدهما) لانقطاع كسبه عنهما خلافا لمالك ان ظهرت مصلحة ولا أمة ثيب صغيرة لانه لا يلي نكاح مالكتها ولا يجوز للقاضي ان يزوج أمة الغائب وان احتاجت الى النكاح وتضررت بعدم النفقة نعم ان رأى القاضي بيعها لان الحظ فيه للغائب من الانفاق عليها باعها (و) يزوج (سيد) بالملك ولو فاسقا (أمته) المملوكة كلها له لا المشتركة ولو باغتنام بينه وبين جماعة أخرى بغير رضا جميعهم (ولو) بكرا (صغيرة) أو ثيبا غير بالغة أو كبيرة بلا اذن منها لان النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وله اجبارها عليه لكن لا يزوجها لغير كفء بعيب مثبت للخيار أو فسق أو حرفة دنيئة الا برضاها وله تزويجها برقيق ودنيء نسب لعدم النسب لها وللمكاتب لا لسيده تزويج أمته ان أذن له سيده فيه ولو طلبت الامة تزويجها لم يلزم السيد لانه ينقص قيمتها قال شيخنا يزوج الحاكم أمة كافر أسلمت باذنه والموقوفة باذن الموقوف عليهم أي ان انحصروا والا لم تزوج فيما يظهر (ولا ينكح عبد) ولو مكاتبا (الا باذن سيده) ولو كان السيد انثى سواء أطلق الاذن أم قيد بامرأة معينة أو قبيلة فينكح بحسب اذنه ولا يعدل عما أذن له فيه مراعاة لحقه فان عدل عنه لم يصح النكاح ولو نكح العبد بلا اذن سيده بطل النكاح ويفرق بينهما خلافا لمالك فان وطئ فلا شيء عليه لرشيدة مختارة أما السفيهة والصغيرة فيلزم فيهما مهر المثل ولا يجوز للسيد ولو مأذونا في التجارة أو مكاتبا أن يتسرى وان جاز له النكاح بالاذن لان المأذون له لا يملك وضعف الملك في المكاتب ولو طلب العبد النكاح لا يجب على السيد اجابته ولو مكاتبا ولا يصدق مدعي عتق من عبد أو أمة الا ببينة المعتبرة الآتي بيانها في باب الشهادة وصدق مدعي حرية أصالة بيمين ما لم يسبق اقرار برق أو لم يثبت لان الاصل الحرية

﴿فصل في الكفاءة﴾ وهي معتبرة في النكاح لا لصحته بل لانها حق للمرأة والولي فلهما اسقاطها (لا يكافئ

(قوله من الشاهد شاهدين على ذلك) أي على الاستخلاف (قوله فيهما) أي في الصورتين السابقتين (قوله مادامت حية) قيد أخرج به ما اذا ماتت المعتقة فيزوج عتيقتها ابنها لانتقال الولاية اليه اذ هو أقرب عصبات العتيق (قوله في الكفاءة) هي لغة المساواة في نحو الرتبة

حرة) أصلية أو عتيقة ولا من لم يمسها الرق أو آباءها والاقرب اليها منهم غيرها بأن لا يكون مثلها في ذلك ولا أثر لمس الرق في الامهات (ولا عفيفة) وسنية غيرهما من فاسق ومبتدع فالفاسق كفء للفاسقة أي ان استوى فسقهما (و) لا (نسيبة) من عربية وقرشية وهاشمية أو مطلبية غيرها يعني لا يكافئ عربية أبا غيرها من العجم وان كانت أمه عربية ولا قرشية غيرها من بقية العرب ولا هاشمية أو مطلبية غيرهما من بقية قريش وصح نحن وبنو المطلب شيء واحد فهما متكافئان ولا يكافئ من أسلم بنفسه من لها أب أو أكثر في الاسلام ومن له أبوان لمن لها ثلاثة آباء فيه على ما صرحوا به لكن حكى القاضي أبو الطيب وغيره فيه وجها انهما كفؤان واختاره الروياني وجزم به صاحب العباب (و) لا (سليمة من حرفة دنيئة) وهي ما دلت ملابسته على انحطاط المروءة غيرها فلا يكافئ من هو أو أبوه حجام أو كناس أو راع بنت خياط ولا هو بنت تاجر وهو من يجلب البضائع من غير تقييد بجنس أو بزاز وهو بائع البز ولا هما بنت عالم أو قاض عدل قال الروياني وصوبه الاذرعي ولا يكافئ عالمة جاهل خلافا للروضة والاصح ان اليسار لا يعتبر في الكفاءة لان المال ظل زائل ولا يفتخر به أهل المروآت والبصائر (و) لا سليمة حالة العقد (من عيب) مثبت لخيار (نكاح) لجاهل به حالته (كجنون) ولو منقطعا وان قل وهو مرض يزول به الشعور من القلب (وجذام) مستحكم وهي علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع (وبرص) مستحكم وهو بياض شديد يذهب دموية الجلد وان قل وعلامة الاستحكام في الاول اسوداد العضو وفي الثاني عدم احمراره عند عصره (غير) ممن به عيب منها لان النفس تعاف صحبة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضا فلا كفاءة وان اتفقا أو كان ما بها أقبح أما العيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كالعمى وقطع الطرف وتشوه الصورة خلافا لجمع متقدمين ﴿تتمة﴾ ومن عيوب النكاح رتق وقرن فيها وجب وعنة فيه فلكل من الزوجين الخيار فورا في فسخ النكاح بما وجد من العيوب المذكورة في الآخر بشرط ان يكون بحضور الحاكم وليس منها استحاضة وبخر وصنان وقروح سيالة وضيق منفذ ويجوز لكل من الزوجين خيار بخلف شرط وقع في العقد لا قبله كأن شرط في أحد الزوجين حرية أو نسب أو جمال أو يسار أو بكارة أو شباب أو سلامة من عيوب كزوجتك بشرط انها بكر أو حرة مثلا فان بان أدنى مما شرط فله فسخ ولو بلا قاض ولو شرطت بكارة فوجدت ثيبا وادعت ذهابها عنده فأنكر صدقت بيمينها لدفع الفسخ أو ادعت افتضاضه لها فأنكر فالقول قولها بيمينها لدفع الفسخ أيضا لكن يصدق هو بيمينه لتشطير المهر ان طلق قبل الدخول (ولا يقابل بعضها) أي بعض خصال الكفاءة (ببعض) من تلك الخصال فلا تزوج حرة عجمية برقيق عربي ولا حرة فاسقة بعبد عفيف قال المتولي وليس من الحرف الدنيئة خبازة ولو اطرد عرف بلد بتفضيل بعض الحرف الدنيئة التي نصوا عليها لم يعتبر ويعتبر عرف بلدها فيما لم ينصوا فيه وليس للاب تزويج ابنه الصغير أمة لانه مأمون العنت (ويزوجها بغير كفء ولي) بنسب أو ولاء (لا قاض برضا كل) منها ومن وليها أو أوليائها المستوين الكاملين لزوال المانع برضاهم أما القاضي فلا يصح له تزويجها لغير كفء وان رضيت به على المعتمد ان كان لها ولي غائب أو مفقود لانه كالنائب عنه فلا يترك الحظ له وبحث جمع متأخرون أنها لو لم تجد كفؤا وخافت الفتنة لزم القاضي اجابتها للضرورة قال شيخنا وهو متجه مدركا أما من ليس لها ولي أصلا فتزويجها القاضي لغير كفء بطلبها التزويج منه صحيح على المختار خلافا للشيخين ﴿فرع﴾ لو زوجت من غير كفء بالاجبار أو بالاذن المطلق عن التقييد بكفء أو بغيره لم يصح التزويج لعدم رضاها به فان أذنت في تزويجها بمن ظنته كفؤا فبان خلافه صح النكاح ولا خيار لها لتقصيرها بترك البحث نعم لها الخيار ان بان معيبا أو رقيقا وهي حرة ﴿تتمة﴾ يجوز للزوج كل تمتع منها بما سوى حلقة دبرها ولو بمص بظرها أو استمناء بيدها لا بيده وان خاف الزنا خلافا لأحمد ولا افتضاض باصبع ويسن ملاعبة الزوجة ايناسا وان لا يخليها عن الجماع كل أربع ليال مرة بلا عذر وان يتحرى بالجماع وقت السحر وان يمهل لتنزل اذا تقدم انزاله وان يجامعها عند القدوم

(قوله من فاسق) أي فوجود الفسق فيه أو في أحد آبائه مانع للكفاءة ما لم تكن هي مثله أو أكثر منه (قوله ولو منقطعا) تبع في هذا التعميم شيخه حج قال م ر يستثنى من المنقطع كما قاله المتولي الخفيف الذي يطرأ في بعض الازمان اه قال ع ش أي كيوم في سنة اه (قوله يعتبر عرف بلدها الخ) أي بلد الزوجة لا بلد العقد لان المدار على عارها به وعدمه وذلك انما يعرف بالنسبة لعرف بلدها أي التي هي بها حالة العقد كما في حج (قوله بظرها) بالباء اللحمة التي تقطعها الخاتنة من فرج المرأة عند الختان كما في م ر

من سفره وان يتطيبا للغشيان وان يقول كل ولو مع اليأس عن الولد بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا وان يناما في فراش واحد والتقوى له بادوية مباحة بقصد صالح كعفة ونسل وسيلة لمحبوب فلا يكن محبوبا فيما يظهر قاله شيخنا ويحرم عليها منعه من استمتاع جائز ويكره لها ان تصف لزوجها أو غيره امرأة أخرى لغير حاجة وله الوطء في زمن يعلم دخول وقت المكتوبة فيه وخروجه قبل وجود الماء وانها لا تغتسل عقبه وتفوت الصلاة

{فصل في نكاح الامة} (حرم لحر) ولو عقيما أو آيسا من الولد (نكاح أمة) لغيره ولو مبعضة (الا) بثلاثة شروط احدها (بعجز عمن تصلح لتمتع) ولو أمة أو رجعية لانها في حكم الزوجية ما لم تنقض عدتها بدليل التوارث بان لا يكون تحته شيء من ذلك ولا قادرا على نكاح حرة لعدمها أو فقره أو التسري بعدم أمة في ملكه أو ثمن اشترائها ولو وجد من يقرض أو يهب مالا أو جارية لم يلزمه القبول بل يحل مع ذلك نكاح الامة لا لمن له ولد موسر اما اذا كان تحته صغيرة لا تحتمل الوطء أو هرمة أو مجنونة أو مجذومة أو برصاء أو رتقاء أو قرناء فتحل الامة وكذا ان كان تحته زانية على ما أفتى به غير واحد ولو قدر على غائبة في مكان قريب لم يشق قصدها وأمكن انتقالها البلد لم تحل الامة اما لو كان تحته غائبة في مكان بعيد عن بلده ولحقه مشقة ظاهرة بان ينسب متحملها في طلب الزوجة الى مجاوزة الحد في قصدها أو يخاف الزنا مدة قصدها فهي كالعدم كالتي لا يمكن انتقالها الى وطنه لمشقة الغربة له (و) ثانيها (بخوفه زنا) بغلبة شهوة وضعف تقواه فتحل للآية فان ضعفت شهوته وله تقوى أو مروءة أو حياء يستقبح معه الزنا أو قويت شهوته وتقواه لم تحل له الامة لانه لا يخاف الزنا ولو خاف الزنا من أمة بعينها لقوة ميله اليها لم تحل له كما صرحوا به والشرط الثالث أن تكون الامة مسلمة يمكن وطؤها فلا تحل له الامة الكتابية وعند أبي حنيفة رضي الله عنه يجوز للحر نكاح أمة غيره ان لم يكن تحته حرة {فروع} لو نكح الحر الامة بشروطه ثم أيسر أو نكح الحرة لم ينفسخ نكاح الامة وولد الامة من نكاح أو غيره كزنا أو شبهة بان نكحها وهو موسر قن لمالكها ولو غر واحد بحرية أمة وتزوجها فأولادها الحاصلون منه احرار ما لم يعلم برقها وان كان عبدا ويلزمه قيمتهم يوم الولادة (وحل لمسلم) حر (وطء) أمته (الكتابية) لا الوثنية والمجوسية {تتمة} لا يضمن سيد باذنه في نكاح عبده مهرا ولا مؤنة وان شرط في اذنه ضمان بل يكونان في كسبه وفي مال تجارة اذن له فيها ثم ان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا فهما في ذمته فقط كزائد على مقدر له ومهر وجب بوطء في نكاح فاسد لم يأذن فيه سيده ولا يثبت مهر أصلا بتزويج أمته لعبده وان سماه وقيل يجب ثم يسقط

{فصل في الصداق} وهو ما وجب بنكاح أو وطء وسمي بذلك لاشارته بصدق رغبة باذله في النكاح الذي هو الاصل في ايجابه ويقال له أيضا مهر وقيل الصداق ما وجب بتسمية في العقد والمهر ما وجب بغير ذلك (سن) ولو في تزويج أمته بعبده (ذكر صداق في عقد) وكونه من فضة للاتباع فيهما وعدم زيادة على خمسمائة درهم أصدقة بناته صلى الله عليه وسلم أو نقصان عن عشرة دراهم خالصة وكره اخلاؤه عن ذكره وقد يجب لعارض كأن كانت المرأة غير جائزة التصرف (وما صح) كونه (ثمنا صح) كونه (صداقا) وان قل لصحة كونه عوضا فان عقدا بما لا يتمول كنواة وحصاة وقمع باذنجان وترك حد قذف فسدت التسمية لخروجه عن العوضية (ولها) كولي ناقصة بصغر أو جنون أو سيد أمة (حبس نفسها لتقبض غير مؤجل) من المهر المعين أو الحال سواء كان بعضه أم كله اما لو كان مؤجلا فلا حبس لها وان حل قبل تسليمها نفسها له ويسقط حق الحبس بوطئها باها طائعة كاملة فلغيرها الحبس بعد الكمال الا ان يسلمها الولي بمصلحة ويمهل وجوبا بنحو تنظف بالطلب منها أو من وليها بما يراه قاض من ثلاثة أيام فأقل لا لانقطاع حيض ونفاس نعم لو خشيت انه يطؤها سلمت نفسها وعليها الامتناع فان علمت ان امتناعها لا يفسد واقتضت القرائن بالقطع بأنه يطؤها لم يبعد ان لها بل عليها الامتناع حينئذ على ما قاله شيخنا (ولو أنكح) الولي (صغيرة) أو مجنونة (أو رشيدة بكرا بلا اذن بدون مهر مثل أو عينت له قدرا

(قوله في ذمته) أي يطالب بهما بعد العتق واليسار لوجوبهما برضا مستحقهما وفي قول على السيد لان الاذن لمن هذا حاله التزام للمؤن وللسيد المسافرة به ان تكفل بالمهر والنفقة ويفوت الاستمتاع عليه لملكه الرقبة وتقدم حقه (قوله ذكر صداق) أي في صلب العقد فلا اعتبار بالتوافق قبله أو بعده في استحباب أو التزام حتى لو خالف المسمى فيه المتفق عليه قبله أو بعده كان المعتبر ما في صلب العقد

فنقص عنه) أو أطلقت الاذن ولم تتعرض لمهر فنقص عن مهر مثل (صح) النكاح على الاصح (بمهر مثل) لفساد المسمى كما اذا قبل النكاح لطفله بفوق مهر مثل من ماله ولو كرروا مهرا سرا وأكثر منه جهرا لزمه ما عقد به اعتبارا بالعقد واذا عقد سرا بألف ثم أعيد جهرا بألفين تجملا لزم ألف (وفي وطء نكاح) أو شراء (فاسد) كما في وطء شبهة يجب (مهر مثل) لاستيفائه منفعة البضع ولا يتعدد بتعدد الوطء ان اتحدت الشبهة (ويتقرر كله) أي كل الصداق (بموت) لاحدهما ولو قبل الوطء لاجماع الصحابة على ذلك (أو وطء) أي بغيبة الحشفة وان بقيت البكارة (ويسقط) أي كله (بفراق) وقع منها (قبله) أي قبل وطء (كفسخها) بعيبه أو باعساره وكردتها أو بسببها كفسخه بعيبها (ويتشطر المهر) أي يجب نصفه فقط (بطلاق) ولو باختيارها كأن فوض الطلاق اليها فطلقت نفسها أو علقه بفعلها ففعلت أو فورقت بالخلع وبانفساخ نكاح بردته وحده (قبله) أي الوطء (وصدق ناف وطء) من الزوجين بيمينه لان الاصل عدمه الا اذا نكحها بشرط البكارة ثم قال وجدتها ثيبا ولم أطأها فقالت بل زالت بوطئك فتصدق بيمينها لدفع الفسخ ويصدق هو لتشطيره ان طلق قبل وطء (واذا اختلفا) أي الزوجان (في قدره) أي المهر المسمى وكان ما يدعيه الزوج أقل (أو) في (صفته) من نحو جنس كدنانير وحلول وقدر أجل وصحة وضدها (ولا بينة) لاحدهما أو تعارضت بينتاهما (تحالفا) كما في البيع (ثم) بعد التحالف (يفسخ المسمى ويجب مهر المثل) وان زاد على ما ادعته الزوجة وهو ما يرغب به عادة في مثلها نسبا وصفة من نساء عصبتها فتقدم أخت لابوين فلاب فبنت أخ فعمة كذلك فان جهل مهرهن فيعتبر مهر رحم لها كجدة وخالة قال الماوردي والروياني تقدم الام فالاخت للام فالجدات فالخالة فبنت الاخت أي للام فبنت الخالة ولو اجتمع أم أب وأم أم فالذي يتجه استواؤهما فان تعذرت اعتبرت بمثلها في الشبه من الاجنبيات ويعتبر مع ذلك ما يختلف به غرض كسن ويسار وبكارة وجمال وفصاحة فان اختصت عنهن بفضل أو نقص زيد عليه أو نقص منه لائق بالحال بحسب ما يراه قاض ولو سامحت واحدة لم يجب موافقتها (وليس لولي عفو عن مهر) لموليته كسائر ديونها وحقوقها ووجدت من خط العلامة الطنبداوي أن الحيلة في براءة الزوج عن المهر حيث كانت المرأة صغيرة أو مجنونة أو سفيهة أن يقول الولي مثلا طلق موليتي على خمسمائة درهم مثلا على فيطلق ثم يقول الزوج أحلت عليك موليتك بالصداق الذي لها علي فيقول الولي قبلت فيبرأ الزوج حينئذ من الصداق اه ويصح التبرع بالمهر من مكلفة بلفظ الابراء والعفو والاسقاط والاحلال والتحليل والاباحة والهبة وان لم يحصل قبول {مهمات} لو خطب امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ اليها مالا قبل العقد أي ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه رجع بما وصلها منه كما صرح به جمع محققون ولو أعطاها مالا فقالت هدية وقال صداق صدق بيمينه وان كان من غير جنسه ولو دفع لمخطوبته وقال جعلته من الصداق الذي سيجب بالعقد أو من الكسوة التي ستجب بالعقد والتمكين وقالت بل هي هدية فالذي يتجه تصديقها اذ لا قرينة هنا على صدقه في قصده ولو طلق في مسئلتنا بعد العقد لم يرجع بشيء كما رجحه الاذرعي خلافا للبغوي لانه انما أعطى لاجل العقد وقد وجد {تتمة} تجب عليه لزوجة موطوءة ولو أمة متعة بفراق بغير سببها أو بغير موت أحدهما وهي ما يتراضى الزوجان عليه وقيل أقل مال يجوز جعله صداقا ويسن أن لا ينقص عن ثلاثين درهما فان تنازعا قدرها القاضي بقدر حالهما من يساره واعساره ونسبها وصفاتها {خاتمة} الوليمة لعرس سنة مؤكدة للزوج الرشيد وولي غيره من مال نفسه ولا حد لاقلها لكن الافضل للقادر شاة ووقتها الافضل بعد الدخول للاتباع وقبله بعد العقد يحصل بها أصل السنة والمتجه استمرار طلبها بعد الدخول وان طال الزمن كالعقيقة أو طلقها وهي ليلا أولى وتجب على غير معذور بأعذار الجمعة وقاض الاجابة الى وليمة عرس عملت بعد عقد لا قبله ان دعاه مسلم اليها بنفسه أو نائبه الثقة وكذا مميز لم يعهد منه كذب وعم بالدعاء الموصوفين بوصف قصده كجيرانه وعشيرته أو أصدقائه أو أهل حرفته فلو كثر نحو عشيرته أو عجز عن الاستيعاب لفقره لم يشترط عموم

(قوله واذا اختلفا أي الزوجان في قدره الخ) قد عقد صاحب المنهاج لهذا المبحث فصلا (قوله أي المهر المسمى) انما قيده بالمسمى ليخرج ما لو وجب مهر مثل لنحو فساد تسميته ولم يعرف لها مهر مثل فاختلفا فيه فيصدق الزوج بيمينه لانه غارم (قوله ولو دفع لمخطوبته الخ) مفعول دفع محذوف أي مالا أو شيئا

الدعوة على الاوجه بل الشرط أن لا يظهر منه قصد تخصيص الغنى أو غيره وان يعين المدعو بعينه أو وصفه فلا يكفى من أراد فليحضر أو ادع من شئت أو لقيت بل لا تسن الاجابة حينئذ وان لا يترتب على اجابته خلوة محرمة فالمرأة تجيبها المرأة ان أذن زوجها أو سيدها الا الرجل الا ان كان هناك مانع خلوة محرمة كمحرم لها أوله أو امرأة أما مع الخلوة فلا يجيبها مطلقا وكذا مع عدمها ان كان الطعام خاصا به كأن جلست ببيت وبعث له الطعام الى بيت آخر من دارها خوف الفتنة بخلاف ما اذا لم تخف فقد كان سفيان واضرابه يزورون رابعة العدوية ويسمعون كلامها فان وجد رجل كسفيان وامرأة كرابعة لم تحرم الاجابة بل لا تكره وان لا يدعى لنحو خوف منه أو طمع فى جاهه أو لاعانته على باطل ولا الى شبهة بأن لا يعلم حرام فى ماله اما اذا كان فيه شبهة بأن علم اختلاطه أو اطعام الوليمة بحرام وان قل فلا تجب اجابته بل تكره ان كان أكثر ماله حراما فان علم ان عين الطعام حرام حرمت الاجابة وان لم يرد الاكل منه كما استظهره شيخنا ولا الى محل فيه منكر لا يزول بحضوره ومن المنكر ستر جدار بحرير وفرش مغصوبة أو مسروقة ووجود من يضحك الحاضرين بالفحش والكذب فان كان حرمت الاجابة ومنه صورة حيوان مشتملة على ما لا يمكن بقاؤه بدونه وان لم يكن لها نظير كفرس بأجنحة وطير بوجه انسان على سقف أو جدار أو ستر علق لزينة أو ثياب ملبوسة أو وسادة منصوبة لانها تشبه الاصنام فلا تجب الاجابة فى شئ من الصور المذكورة بل تحرم ولو أثر يحمل النقد الذى عليه صورة كاملة لانه للحاجة ولانها ممتهنة بالمعاملة بها ويجوز حضور محل فيه صورة تمتهن كالصور ببساط يداس ومخدة ينام أو يتكأ عليها وطبق وخوان وقصعة وابريق وكذا ان قطع رأسها لزوال ما به الحياة ويحرم ولو على نحو أرض تصوير حيوان وان لم يكن له نظير نعم يجوز تصوير لعب البنات لان عائشة رضى الله عنها كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم كما فى مسلم وحكمته تدريبهن أمر التربية ولا يحرم أيضا تصوير حيوان بلا رأس خلافا للمتولى ويحل صوغ حلى ونسج حرير لانه يحل للنساء نعم صنعته لمن لا يحل له استعماله حرام ولو دعاه اثنان أجاب أسبقهما دعوة فان دعياه معا أجاب الاقرب رحما فدارا ثم بالقرعة وتسن اجابة سائر الولائم كما عمل للختان والولادة وسلامة المرأة من الطلق وقدوم المسافر وختم القرآن وهى مستحبة فى كلها ﴿فروع﴾ يندب الاكل فى صوم نفل ولو مؤكدا لارضاء ذى الطعام بأن شق عليه امساكه ولو آخر النهار للامر بالفطر ويثاب على ما مضى وقضى ندبا يوما مكانه فان لم يشق عليه امساكه لم يندب الافطار بل الامساك أولى قال الغزالى يندب ان ينوى بفطره ادخال السرور عليه ويجوز للضيف ان يأكل مما قدم له بلا لفظ من المضيف نعم ان انتظر غيره لم يجز قبل حضوره الا بلفظ منه وصرح الشيخان بكراهة الاكل فوق الشبع وآخرون بحرمته وورد بسند ضعيف زجر النبى صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الاكل قال مالك هو نوع من الاتكاء فالسنة للآكل أن يجلس جاثيا على ركبتيه وظهور قدميه أو ينصب رجله اليمنى ويجلس على اليسرى ويكره الاكل متكئا وهو المعتمد على وطاء تحته ومضطجعا الا فيما يتنقل به لا قائما والشرب قائما خلاف الاولى ويسن للآكل أن يغسل اليدين والفم قبل الاكل وبعده ويقرأ سورتى الاخلاص وقريش بعده ولا يبتلع ما يخرج من اسنانه بالخلال بل يرميه بخلاف ما يجمعه بلسانه من بينها فانه يبتلعه ويحرم أن يكبر اللقم مسرعا حتى يستوفى أكثر الطعام ويحرم غيره ولو دخل على آكلين فأذنوا له لم يجز له الاكل معهم الا ان ظن انه عن طيب نفس لا لنحو حياء ولا يجوز للضيف ان يطعم سائلا أو هرة الا ان علم رضا الداعى ويكره للداعى تخصيص بعض الضيفان بطعام نفيس ويحرم للاراذل أكل ما قدم للاماثل ولو تناول ضيف اناء طعام فانكسر منه ضمنه كما بحثه الزركشى لانه فى يده فى حكم العارية ويجوز للانسان أخذ من نحو طعام صديقه مع ظن رضا مالكه بذلك ويختلف بقدر المأخوذ وجنسه وبحال المضيف ومع ذلك ينبغى له مراعاة نصفة أصحابه فلا يأخذ الا ما يخصه أو يرضون به عن طيب نفس لا عن حياء وكذا يقال فى قران نحو تمرتين أما عند الشك فى الرضا

(قوله الغنى) خرج ما لو خص الفقراء لفقرهم فلا يمنع من الوجوب وهو صادق بثلاث صور بأن يعم النوعين أو يخص الفقراء لفقرهم أو يخص الاغنياء لكونهم أهل حرفته أو جيرانه (قوله وفرش مغصوبة) عبارة غيره وفرش ما لا يحل قال البجيرمى هذا لا يتناول نصبه على الجدران مع انه حرام على الرجال والنساء قال الزركشى ومحله بالنسبة للحضور أما مجرد الدخول فلا يحرم بل يكره كما فى الشرح الصغير عن الاكثرين فما فى غيره عنهم من التحريم ضعيف

فيحرم الاخذ كالتطفل ما لم يعم كأن فتح الباب ليدخل من شاء ولزم مالك طعام اطعام مضطر قدر سد رمقه ان كان معصوما مسلما أو ذميا وان احتاجه مالكه مآلا وكذا بهيمة الغير المحترمة بخلاف حربى ومرتد وزان محصن وتارك صلاة وكلب عقور فان منع ذلك أخذه قهرا بعوض ان حضر والا فنسيئة ولو أطعمه ولم يذكر عوضا فلا عوض له لتقصيره ولو اختلفا فى ذكر العوض صدق المالك بيمينه ويجوز نثر نحو سكر وتنبل وتركه أولى ويحل التقاطه للعلم برضا مالكه ويكره أخذه لانه دناءة ويحرم أخذ فرخ طير عشش بملك الغير وسمك دخل مع الماء حوضه

﴿فصل فى القسم والنشوز﴾ (يجب قسم لزوجات) ان بات عند بعضهن بقرعة أو غيرها فيلزمه قسم لمن بقى منهن ولو قام بهن عذر كمرض وحيض وتسن التسوية بينهن فى سائر أنواع الاستمتاع ولا يؤاخذ بميل القلب الى بعضهن وأن لا يعطلهن بأن يبيت عندهن ولا قسم بين اماء ولا اماء وزوجة ويجب على الزوجين ان يتعاشرا بالمعروف بأن يمتنع كل عما يكره صاحبه ويؤدى اليه حقه مع الرضا وطلاقة الوجه من غير أن يحوجه الى مؤنة وكلفة فى ذلك (غير) معتدة عن وطء شبهة لتحريم الخلوة بها وصغيرة لا تطيق الوطء و (ناشزة) أى خارجة عن طاعته بأن تخرج بغير اذنه من منزله أو تمنعه من التمتع بها أو تغلق الباب فى وجهه ولو مجنونة وغير مسافرة وحدها لحاجتها ولو باذنه فلا قسم لهن كما لا نفقة لهن ﴿فرع﴾ قال الاذرعى نقلا عن تجزئة الرويانى ولو ظهر زناها حل له منع قسمها وحقوقها لتفتدى منه نص عليه فى الام وهو أصح القولين انتهى قال شيخنا وهو ظاهر ان أراد به انه يحل له ذلك باطنا معاقبة لها لتلطيخ فراشه أما فى الظاهر فدعواه عليها ذلك غير مقبولة بل ولو ثبت زناها لا يجوز للقاضى أن يمكنه من ذلك فيما يظهر (وله) أى للزوج (دخول فى ليل) لواحدة (على) زوجة (أخرى لضرورة) لا لغيرها كمرضها المخوف ولو ظنا (و) له دخول (فى نهار لحاجة) كوضع متاع أو أخذه وعيادة وتسليم نفقة وتعرف خبر (بلا اطالة) فى مكث عرفا على قدر الحاجة وان أطال فوق الحاجة عصى لجوره وقضى وجوبا لذات النوبة بقدر ما مكث من نوبة المدخول عليها هذا ما فى المهذب وغيره وقضية كلام المنهاج والروضة وأصليهما خلافه فيما اذا دخل فى النهار لحاجة وان طال فلا تجب تسوية فى الاقامة فى غير الاصل كأن كان نهارا أى فى قدرها لانه وقت التردد وهو يقل ويكثر وعند حل الدخول يجوز له أن يتمتع ويحرم بالجماع لا لذاته بل لامر خارج ولا يلزمه قضاء الوطء لتعلقه بالنشاط بل يقضى زمنه ان طال عرفا واعلم ان أقل القسم ليلة لكل واحدة وهى من الغروب الى الفجر (وأكثره ثلاث) فلا يجوز أكثر منها وان تفرقن فى البلاد الا برضاهن وعليه يحمل قول الام يقسم مشاهرة ومسانهة والاصل فيه لمن عمله نهارا الليل والنهار قبله أو بعده وهو أولى تبع ولحرة ليلتان ولامة سلمت له ليلا ونهارا الليلة ويبدأ وجوبا فى القسم بقرعة (ولجديدة) نكحها وفى عصمته زوجة فأكثر (بكر سبع) من الايام يقيمها عندها متوالية وجوبا (و) لجديدة (ثيب ثلاث) ولاء بلا قضاء ولو أمة فيهما لقوله صلى الله عليه وسلم سبع للبكر وثلاث للثيب ويسن تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء للاتباع ﴿تنبيه﴾ يجب عند الشيخين وان أطال الاذرعى كالزركشى فى رده أن يتخلف ليالى مدة الزفاف عن نحو الخروج للجماعة وتشييع الجنائز وأن يسوى ليالى القسم بينهن فى الخروج لذلك أو عدمه فيأثم بتخصيص ليلة واحدة بالخروج لذلك (و) وعظ زوجته ندبا لاجل خوف وقوع نشوز منها كالاعراض والعبوس بعد الاقبال وطلاقة الوجه والكلام الخشن بعد لينه و (هجر) ان شاء مضجعها مع وعظها الا فى الكلام بل يكره فيه ويحرم الهجر به ولو لغير الزوجة فوق ثلاثة أيام للخبر الصحيح نعم ان قصد به ردها عن المعصية واصلاح دينها جاز (وضربها) جوازا ضربا غير مبرح ولا مدم على غير وجه ومقتل ان أفاد الضرب فى ظنه بسوط وعصا لكن نقل الرويانى تعيينه بيد أو بمنديل (بنشوز) أى بسببه وان لم يتكرر خلافا للمحرر ويسقط بذلك القسم ومنه امتناعها اذا دعاها الى بيته ولو لاشتغالها بحاجتها لا لخافتها نعم ان عذرت بنحو مرض أو كانت ذات

(قوله وتارك صلاة) أى بعد أمر الامام ولم يفعلها أما قبل أمر الامام فمحترم كما هو ظاهر (قوله صدق المالك بيمينه) أى فى استحقاق أصل العوض لا فى قدره أما اذا اختلفا فى قدره فالمصدق الغارم بيمينه حيث لا بينة للآخر (قوله تنبل) شجر معروف عند أهل اليمن (قوله وصغيرة) أى ومغصوبة ومحبوسة وأمة لم يكمل تسليمها ومدعية عليه انه طلقها كما فى حج (قوله وسبع بقضاء) أى بقضاء جميع السبع تأسيا بتخييره صلى الله عليه وسلم أم سلمة فاختارت ثلاثا ومن سافرت وحدها بغير اذنه ولو لحاجته ناشزة فلا قسم لها نعم لو سافر بها السيد وقد بات عند الحرة ليلتين قضاهما لها اذا رجعت أما ان سافرت باذنه لحاجته فقط أو لحاجتهما معا فيقضى لها

قدر وخفر لم تعتد البروز لم تلزمها الاجابة وعليه أن يقسم لها في بيتها ويجوز له أن يؤدبها على شتمها له ﴿تتمة﴾ يعصى بطلاق من لم يستوف حقها بعد حضور وقته وان كان الطلاق رجعيا قال ابن الرفعة مالم يكن بسؤالها

﴿فصل في الخلع﴾ بضم الخاء من الخلع بفتحها وهو النزع لان كلا من الزوجين لباس للآخر كما في الآية وأصله مكروه وقد يستحب كالطلاق ويزيد هذا بندبه لمن حلف بالطلاق الثلاث على شئ لابد له من فعله قال شيخنا وفيه نظر لكثرة القائلين بعود الصفة فالاوجه انه مباح لذلك لا مندوب وفي شرحي المنهاج والارشاد له لو منعها نحو نفقة لتختلع منه بمال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعيا كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد أولا بقصد ذلك وقع بائنا وعليه يحمل ما نقله الشيخان عنه انه يصح ويأثم بفعله في الحالين وان تحقق زناها لكن لا يكره الخلع حينئذ (الخلع) شرعا (فرقة بعوض) مقصود كميتة من زوجة أو غيرها راجع (لزوج) أو سيده (بلفظ طلاق أو خلع) أو مفاداة ولو كان الخلع في رجعية لانها كالزوجة في كثير من الاحكام (فلو جرى) الخلع (بلا) ذكر (عوض) معها (بنية التماس قبول) منها كأن قال خالعتك أو فاديتك ونوى التماس قبولها فقبلت (فهو مثل) يجب عليها الاطراد العرف بجريان ذلك بعوض فان جرى مع أجنبي طلقت مجانا كما لو كان معه والعوض فاسد ولو أطلق فقال خالعتك ولم ينو التماس قبولها وقع رجعيا وان قبلت (واذا بدأ) الزوج (بـ) صيغة معاوضة (كطلقتك) أو خالعتك (بألف فمعاوضة) لاخذه عوضا في مقابلة البضع المستحق له وفيها شوب تعليق لتوقف وقوع الطلاق بها على القبول (فله رجوع قبل قبولها) لان هذا شأن المعاوضات (وشرط قبولها فورا) أي في مجلس التواجب بلفظ كقبلت أو ضمنت أو بفعل كاعطائها الالف على ما قاله جمع محققون فلو تخلل بين لفظه وقبولها زمن أو كلام طويل لم ينفذ ولو قال طلقتك ثلاثا بألف فقبلت واحدة بألف فتقع الثلاث وتجب الالف فاذا بدأت الزوجة بطلب طلاق كطلقني بألف أو ان طلقتني فلك على كذا فأجابها الزوج فمعاوضة من جانبها فلها رجوع قبل جوابه لان ذلك حكم المعاوضة ويشترط الطلاق بعد سؤالها فورا فان لم يطلقها فورا كان تطليقه لها ابتداء للطلاق قال الشيخ زكريا والاوجه انه جواب وكان جاهلا معذورا صدق بيمينه (أو بدأ) بصيغة (تعليق) في اثبات (كمتى) أو أي حين (أعطيتني كذا فأنت طالق فتعليق) لاقتضاء الصيغة له (فلا) طلاق الا بعد تحقق الصفة ولا (رجوع له) عنه قبل الصفة كسائر التعليقات (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظا (ولا اعطاء فورا) بل يكفي الاعطاء ولو بعد ان تفرقا عن المجلس لدلالته على استغراق كل الازمنة منه صريحا وانما وجب الفور في قوله متى طلقتني فلك كذا لان الغالب على جانبها المعاوضة فان لم يطلقها فورا حمل على الابتداء لقدرته عليه أما اذا كان التعليق في النفي كمتى لم تعطني ألفا فأنت طالق فللفور فتطلق بمضي زمن يمكن فيه الاعطاء فلم تعطه (وشرط فور) أي الاعطاء في مجلس التواجب بأن لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفا من حرة حاضرة أو غائبة علمته (في ان) أو اذا (أعطيتني) كذا فأنت طالق لانه مقتضى اللفظ مع العوض وخولف في نحو متى لصراحتها في جواز التأخير لكن لا رجوع له عنه قبله ولا يشترط القبول لفظا ﴿تنبيه﴾ الابراء فيما ذكر كالاعطاء ففي ان أبرأتني لابد من ابرائها فورا ابراء صحيحة عقب علمها والا لم يقع وافتاء بعضهم بأنه يقع في الغائبة مطلقا لانه لم يخاطبها بالعوض بعيد مخالف لكلامهم وان قال ان أبرأتني فأنت وكيل في طلاقها فأبرأته برئ ثم الوكيل مخير فان طلق وقع رجعيا لان الابراء وقع في مقابلة التوكيل ومن علق طلاق زوجته بابرائها اياه من صداقها لم يقع عليه الا ان وجدت براءة صحيحة من جميعه فيقع بائنا بان تكون رشيدة وكل منهما يعلم قدره ولم تتعلق به زكاة خلافا لما أطال به الريمي انه لا فرق بين تعلقها به وعدمه وان نقله عن المحققين وذلك لان الابراء لا يصح من قدرها وقد علق بالابراء من جميعه فلم توجد الصفة المعلق عليها وقيل يقع بائنا بمهر المثل ولو أبرأته ثم ادعت الجهل

(قوله لان ذلك) أى التخيير المستفاد من التفريع (قوله ولا يشترط فيه) أى في التعليق (قوله ان أبرأتنى فأنت وكيل في طلاقها الخ) صريحه صحة هذه الوكالة وليس كذلك لوجود التعليق فيها فلو قال بدل ذلك ولو وكل غيره في طلاق زوجته ثم قال له لا تطلقها الا ان أبرأتنى لاستقامت العبارة وصحت

بقدره

بقدره فان زوجت صغيرة صدقت بيمينها أو بالغة ودل الحال على جهلها به لكونها مجبرة لم تستأذن فكذلك والا صدق بيمينه ولو قال ان أبرأتني من مهرك فأنت طالق بعد شهر فأبرأته برئ مطلقا ثم ان عاش الى مضى الشهر طلقت والا فلا وفي الانوار في أبرأتك من مهري بشرط أن تطلقني فطلق وقع ولا يبرأ لكن الذي في الكافي وأقره البلقيني وغيره في أبرأتك من صداقي بشرط الطلاق أو على أن تطلقني تبين ويبرأ بخلاف ان طلقت ضرتي فأنت برئ من صداقي فطلق الضرة وقع الطلاق ولا براءة قال شيخنا والمتجه ما في الانوار لأن الشرط المذكور متضمن للتعليق ﴿فروع﴾ لو قال ان أبرأتني من صداقك أطلقك فأبرأت فطلق برئ وطلقت ولم تكن مخالعة ولو قالت طلقني وأنت برئ من مهري فطلقها بانت لانها صيغة التزام أو قالت ان طلقتني فقد أبرأتك أو فأنت برئ من صداقي فطلقها بانت بمهر المثل على المعتمد لفساد العوض بتعليق الابراء وأفتى أبو زرعة فيمن سأل زوج بنته قبل الوطء أن يطلقها على جميع صداقها والتزم به والدها فطلقها واحتال من نفسه على نفسه لها وهي محجورته بانه خلع على نظير صداقها في ذمة الاب نعم شرط صحة هذه الحوالة أن يحيله الزوج به لابنته اذ لابد فيها من ايجاب وقبول ومع ذلك لا تصح الا في نصف ذلك لسقوط نصف صداقها عليه ببينونتها منه فيبقى للزوج على الاب نصفه لانه لما سأله بنظير الجميع في ذمته فاستحقه والمستحق على الزوج النصف لا غير فطريقه ان يسأله الخلع بنظير النصف الباقي لمحجورته لبراءته حينئذ بالحوالة عن جميع دين الزوج انتهى قال شيخنا وسيعلم مما يأتي أن الضمان يلزمه به مهر المثل فالالتزام المذكور مثله وان لم توجد الحوالة ولو اختلع الاب أو غيره بصداقها أو قال طلقها وأنت برئ منه وقع رجعيا ولا يبرأ من شئ منه نعم ان ضمن له الاب أو الاجنبي الدرك أو قال على ضمان ذلك وقع بائنا بمهر المثل على الاب أو الاجنبي ولو قال لاجنبي سل فلانا أن يطلق زوجته بألف اشترط في لزوم الالف ان يقول على بخلاف سل زوجي ان يطلقني على كذا فانه توكيل وان لم تقل علي ولو قال طلق زوجتك على ان أطلق زوجتي ففعلا بانتا لانه خلع غير فاسد لان العوض فيه مقصود خلافا لبعضهم فلكل على الآخر مهر مثل زوجته ﴿تنبيه﴾ الفرقة بلفظ الخلع طلاق ينقص العدد وفي قول نص عليه في القديم والجديد الفرقة بلفظ الخلع اذا لم يقصد به طلاقا فسخ لا ينقص عددا فيجوز تجديد النكاح بعد تكرره من غير حصر واختاره كثيرون من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكرر من البلقيني الافتاء به أما الفرقة بلفظ الطلاق بعوض فطلاق ينقص العدد قطعا كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق لكن نقل الامام عن المحققين القطع بانه لا يصير طلاقا بالنية

﴿فصل في الطلاق﴾ وهو لغة حل القيد وشرعا حل عقد النكاح باللفظ الآتي وهو اما واجب كطلاق مول لم يرد الوطء أو مندوب كأن يعجز عن القيام بحقوقها ولو لعدم الميل اليها أو تكون غير عفيفة مالم يخش الفجور بها أو سيئة الخلق أي بحيث لا يصبر على عشرتها عادة فيما استظهره شيخنا والا فمتى توجد امرأة غير سيئة الخلق وفي الحديث المرأة الصالحة في النساء كالغراب الاعصم كناية عن ندرة وجودها اذ الاعصم هو أبيض الجناحين أو يأمره به أحد والديه أي من غير تعنت أو حرام كالبدعي وهو طلاق مدخول بها في نحو حيض بلا عوض منها أو في طهر جامعها فيه وكطلاق من لم يستوف دورها من القسم وكطلاق المريض بقصد الحرمان من الارث ولا يحرم جمع ثلاث طلقات بل يسن الاقتصار على واحدة أو مكروه بأن سلم الحال من ذلك كله للخبر الصحيح أبغض الحلال الى الله الطلاق واثبات بغضه تعالى له المقصود منه زيادة التنفير عنه لا حقيقته لمنافاتها الحله انما (يقع لغير بائن) ولو رجعية لم تنقض عدتها فلا يقع لمختلعة ورجعية انقضت عدتها (طلاق) مختار (مكلف) أي بالغ عاقل فلا يقع طلاق صبي ومجنون (ومتعد بسكر) أي بشرب خمر أو أكل بنج أو حشيش لعصيانه بازالة عقله بخلاف سكران لم يتعد بتناول مسكر كأن أكره عليه أو لم يعلم انه مسكر فلا يقع طلاقه اذا صار بحيث لا يميز لعدم تعديه وصدق مدعي اكراه في تناوله بيمينه ان وجدت قرينة عليه كحبس والا فلابد من البينة ويقع طلاق الهازل به بأن قصد لفظه دون

(قوله وشرعا الخ) قال م ر وعرفه المصنف في تهذيبه بانه تصرف مملوك للزوج يحدثه بلا سبب فيقطع النكاح والاصل فيه قبل الاجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان وقوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم ليس شئ من الحلال أبغض الى الله تعالى من الطلاق رواه أبو داود باسناد صحيح والحاكم وصححه

معناه أولعب به بأن لم يقصد شيأ ولاأثر لحكاية طلاق الغير وتصوير الفقيه وللتلفظ به بحيث لايسمع نفسه واتفقوا على وقوع طلاق الغضبان وان ادعى ز وال الشعوره بالغضب (لا) طلاق (مكره) بغيرحق (بمحذور) مناسب كحبس طويل وكذا قليل لذى مروءة وصفعة له فى الملا وكاتلاف مال يضيق عليه بخلاف نحو خمسة دراهم فى حق موسر وشرط الاكراه قدرة المكره على تحقيق ماهدد به عاجلا بولاية أوتغلب وعجز المكره عن دفعه بفرار أواستغاثة وظنه انه ان امتنع فعل ماخوفه به ناجزا فلايتحقق العجز بدون اجتماع ذلك كله ولايشترط الفورية بأن ينوى غير زوجته أو يقول عقبه ان شاء الله فاذا قصد المكره الايقاع للطلاق وقع كما اذا أكره بحق كأن قال مستحق القود طلق زوجتك والاقتلتك بقتلك أبى أو قال رجل لآخر طلقها أولاقتلنك غدا فطلق فيقع فيهما (و) صريح وهو مالايحتمل ظاهره غير الطلاق ك(مشتق طلاق) ولومن عجمى عرف انه موضوع لحل عصمة النكاح أو بعده عنها وان لم يعرف معناه الاصلى كما أفتى به شيخنا (وفراق وسراح) لتكررها فى القرآن كطلقتك وفارقتك وسرحتك أوزوجتى وكأنت طالق أومطلقة بتشديد اللام المفتوحة ومفارقة ومسرحة أما مصادرها فكناية كأنت طلاق أوفراق أوسراح ﴿تنبيه﴾ ويشترط ذكر مفعول مع نحو طلقت ومبتدإ مع نحو طالق فلونوى أحدهما لم يؤثر كما لوقال طالق ونوى أنت أوامرأتى ونوى لفظ طالق الان سبق ذكرها فى سؤال فى نحو طلق امرأتك فقال طلقت بلامفعول أوفوض اليها طلق نفسك فقالت طلقت ولم تقل نفسى فيقع فيهما (وترجمته) أى مشتق ماذكر بالعجمية فترجمة الطلاق صريح على المذهب وترجمة صاحبيه صريح أيضا على المعتمد ونقل الاذرعى عن جمع الجزم به (و) منه (أعطيت) أوقلت (طلاقك وأوقعت) أوألقيت اووضعت (عليك الطلاق) أوطلاق و ياطالق و يامطلقة بتشديد اللام لا أنت طلاق ولك الطلاق بل هما كنايتان كأن فعلت كذا ففيه طلاقك أوفهو طلاقك فيما استظهره شيخنا لان المصدر لايستعمل فى العين الاتوسعا ولايضر الخطأ فى الصيغة اذالم يخل بالمعنى كالخطاف الاعراب ﴿فروع﴾ لوقالت له طلقنى فقال هى مطلقة فلايقبل ارادة غيرها لان تقدم سؤالها يصرف اللفظ اليها ومن ثم لولم يتقدم لها ذكر رجع لنيته فى نحو انت طالق وهى غائبة أوهى طالق وهى حاضرة قال البغوى ولوقال ما كدت أن أطلقك كان اقرارا بالطلاق انتهى ولوقال لوليها زوجها فمقر بالطلاق قال المزجد لوقال هذه زوجة فلان حكم بارتفاع نكاحه وأفتى ابن الصلاح فيما لوقال رجل ان غبت عنها سنة فما أنالها بزوج بانه اقرار فى الظاهر بزوال الزوجية بعد غيبته السنة فلها بعدها بعد ثبوتها انقضاء عدتها تزوج لغيره ﴿فوائد﴾ ولوقال لآخر اطلقت زوجتك ملتمسا الانشاء فقال نعم أواى وقع وكان صريحا فاذاقال طلقت فقط كان كناية لان نعم متعينة للجواب وطلقت مستقلة فاحتملت الجواب والابتداء أما اذاقال له ذلك مستخبرا فأجاب بنعم فاقرار بالطلاق و يقع عليه ظاهرا ان كذب و يدين وكذا الوجهل حال السؤال فان قال أردت طلاقا ماضيا وراجعت صدق بيمينه لاحتماله ولوقيل لمطلق أطلقت زوجتك ثلاثا فقال طلقت وأراد واحدة صدق بيمينه لان طلقت محتمل للجواب والابتداء ومن ثم لوقالت طلقنى ثلاثا فقال طلقتك ولم ينو عددا فواحدة ولوقال لام زوجته ابنتك طالق وقال أردت بنتها الاخرى صدق بيمينه كما لوقال لزوجته وأجنبية احداكما طالق وقال قصدت الاجنبية لتردد اللفظ بينهما فصحت ارادتها بخلاف مالوقال زينب طالق واسم زوجته زينب وقصد أجنبية اسمها زينب فلايقبل قوله ظاهرا بل يدين ﴿مهمة﴾ ولوقال عامى أعطيت تلاق فلانة بالتاء أوطلاكها بالكاف أودلاقها بالدال وقع به الطلاق وكان صريحا فى حقه ان لم يطاوعه لسانه الاعلى هذا اللفظ المبدل أوكان ممن لغته كذلك كما صرح به الجلال البلقينى واعتمده جمع متأخرون وأفتى به جمع من مشايخنا والافهو كناية لان ذلك الابدال له أصل فى اللغة (و) يقع (بكناية) وهى مايحتمل الطلاق وغيره ان كانت (مع نية) لايقاع الطلاق (مقترنة بأولها) أى الكناية وتعبيرى بمقترنة بأولها هو ماربحه كثيرون واعتمده الاسنوى والشيخ زكريا تبعا لجمع محققين ورجح فى أصل الروضة

(قوله أوبعده عنها) أى أوعرف ان ذلك اللفظ موضوع لاجل البعد عنها أى عن عصمة النكاح (قوله و يامطلقة بتشديد اللام) أى المفتوحة وأما بكسرها فكناية لافرق بين نحوى وغيره فيفتقر الى نية وأما طلقك الله فصريح وقد أحسن من قال فى ذلك
ما فيه الاستقلال بالانشاء
وكان مسند الذى الآلاء
فهو صريح ضده كناية
فكن لذا الضابط ذا دراية

الاكتفاء بالمقارنة لبعض اللفظ ولولآخره وهى (كأنت على حرام) أوحرمتك أوحلال الله على حرام ولوتعارفوه طلاقا خلافا للرافعى ولونوى تحريم عينها أونحو فرجها أووطئها لم تحرم وعليه مثل كفارة يمين وان لم يطأ ولوقال هذا الثوب أوالطعام حرام على فلغو لاشئ فيه (و) أنت (خلية) أى من الزوج فعيلة بمعنى فاعلة أو بريئة منه (و بائن) أى مفارقة (و) كأنت (حرة) ومطلقة بتخفيف اللام أوأطلقتك (و) أنت (كأمى) أوبنتى أواختى (و) ك(يابنتى) لممكنة كونها بنته باحتمال السن وان كانت معلومة النسب (و) ك(أعتقتك وتركتك) وقطعت نكاحك (وأزلتك) وأحللتك أى للازواج واشركتك مع فلانة وقد طلقت منه أومن غيره (و) ك(تزوجى) لانى طلقتك وأنت حلال لغيرى بخلاف قوله للولى زوجها فانه صريح (واعتدى) أى لانى طلقتك وودعينى من الوداع أى لانى طلقتك (و) ك(غذى طلاقك ولاحاجة لى فيك) أى لانى طلقتك واست زوجتى ان لم يقع فى جواب دعوى والافاقرار (و) ك(ذهب طلاقك أوسقط طلاقك) ان فعلت كذا (و) ك(طلاقك واحد) وثنتان فان قصد به الايقاع وقع والافلا وكلك الطلاق أوطلقة وكذا اسلام عليك على ماقاله ابن الصلاح ونقله شيخنا فى شرح المنهاج (لا) منها (كطلاقك عيب) أونقص (ولاقاك) أواعطيت (كلتك أوحكمك) فلايقع به الطلاق وان نوى بها المتلفظ الطلاق لانها ليست من الكنايات التى تحتمل الطلاق بلاتعسف ولاأثر لاشتهارها فى الطلاق فى بعض القطر كما أفتى به جمع من محققى مشايخ عصرنا ولونطق بلفظ من هذه الالفاظ الملغاة عند ارادة الفراق فقال له الآخر مستخبرا أطلقت زوجتك فقال نعم ظانا وقوع الطلاق باللفظ الاول لم يقع كما أفتى به شيخنا وسئل البلقينى عما لوقال لها أنت على حرام وظن أنها طلقت به ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا ظانا وقوع الثلاث بالعبارة الاولى فأجاب بأنه لايقع عليه طلاق بما أخبر به ثانيا على الظن المذكور انتهى ويجوز لمن ظن صدقه أن لايشهد عليه ﴿فرع﴾ لو كتب صريح طلاق اوكنايته ولم ينو ايقاع الطلاق فلغو مالم يتلفظ حال الكتابة أو بعدها بصريح ماكتبه نعم يقبل قوله أردت قراءة المكتوب لا الطلاق لاحتماله ولا يلحق الكناية بالصريح طلب المرأة الطلاق ولاقرينة غضب ولااشتهار بعض ألفاظ الكنايات فيه (وصدق منكرنية) فى الكناية (بيمينه) فى انه مانوى بها طلاقا فالقول فى النية اثباتا ونفيا قول الناوى اذلاتعرف الامنه فان لم تمكن مراجعة نيته بموت أوفقد لم يحكم بوقوع الطلاق لان الاصل بقاء العصمة ﴿فروع﴾ قال فى العباب من اسم زوجته فاطمة مثلا فقال ابتداء أوجوابا لطالبها الطلاق فاطمة طالق وأراد غيرها لم يقبل ومن قال لامرأته يازينب أنت طالق واسمها عمرة طلقت للاشارة ولوأشار الى أجنبية وقال ياعمرة أنت طالق واسم زوجته عمرة لم تطلق ومن قال امرأتى طالق مشيرا الاحدى امرأتيه وأراد الاخرى قبل بيمينه ومن له زوجتان اسم كل واحدة منهما فاطمة بنت محمد وعرف أحدهما بزيد فقال فاطمة بنت محمد طالق ونوى بنت زيد قبل انتهى قال شيخنا لم يقبل فى المسئلة الاولى أى ظاهرا بل يدين نعم يتجه قبول ارادته لطالقه له اسمها فاطمة انتهى ولوقال زوجتى عائشة بنت محمد طالق و زوجته خديجة بنت محمد طلقت لانه لايضر الخطأ فى الاسم ولوقال لابنه المكلف قل لامك أنت طالق ولم يرد التوكيل يحتمل التوكيل فاذا قاله لها طلقت كما تطلق به لوأراد التوكيل و يحتمل انها تطلق وكون الابن مخبرا لها بالحال قال الاسنوى ومدرك التردد ان الامر بالامر بالشئ ان جعلناه كصدور الامر من الاول كان الامر بالاخبار بمنزلة الاخبار من الاب فيقع والافلا انتهى قال الشيخ زكريا وبالجملة فينبغى أن يستفسر فان تعذر استفساره عمل بالاحتمال الاول حتى لايقع الطلاق بقوله بل بقول الابن لامه لان الطلاق لايقع بالشك (ولوقال طلقتك ونوى عددا) اثنتين أوواحدة (وقع منوى) ولوفى غير موطوأة فان لم ينوه وقع طلقة واحدة ولو شك فى العدد الملفوظ أوالمنوى فيأخذ بالاقل ولايخفى الورع ﴿فرع﴾ لوقال طلقتك واحدة وثنتين فيقع به الثلاث كما هو ظاهر وبه أفتى بعض محققى علماء عصرنا ولوقال للمدخول بها أنت طالق طلقة بل طلقتين فيقع به ثلاث كما صرح به الشيخ زكريا فى شرح الروض (و يقع طلاق الوكيل) فى الطلاق (بطلقت) فلانة

(قوله مشيرا لاحدى امرأتيه وأراد الاخرى الخ) هذه فى اجتماع الاشارة والنية مع اختلاف موجبها فتقدم النية على الاشارة أما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واختلف موجبهما غلبت الاشارة على العبارة فلوقال طلقت فلانة هذه وسماها بغيراسمها صح

ونحوه وان لم ينو عند الطلاق انه مطلق لموكله (ولو قال لآخر أعطيت) أوجعلت بيدك (طلاق زوجتى) أوقال له رح بطلاقها وأعطها (فهو توكيل) يقع الطلاق بتطليق الوكيل لا بقول الزوج هذا اللفظ بل تحصل الفرقة من حين قول الوكيل متى شاء طلقت فلانة لا باعلامها الخبر بان فلانا أرسل بيدى طلاقك ولا باعلامها ان زوجك طلق واذا قال له لا تعطه الا فى يوم كذا فيطلق فى اليوم الذى عينه أو بعده لا قبله ثم ان قصد التقييد بيوم طلق فيه لا بعده (ولو قال لها) أى الزوجة المكلفة منجزا (طلقى نفسك ان شئت فهو تمليك) للطلاق لا توكيل بذلك وبحث ان منه قوله طلقينى فقالت أنت طالق ثلاثا لكنه كناية فان نوى التفويض اليها طلقت والا فلا وخرج بتقييدى بالمكلفة غيرها لفساد عبارتها وبمنجزا المعلق فلو قال اذا جاء رمضان فطلقى نفسك لغا واذا قلنا انه تمليك (فيشترط) لوقوع الطلاق المفوض اليها (تطليقها) ولو بكناية (فورا) بان لا يتخلل فاصل بين تفويضه وايقاعها نعم لو قال لها طلقى نفسك فقالت كيف يكون تطليق نفسى ثم قالت طلقت وقع لانه فصل يسير (بطلقت) نفسى أو طلقت فقط لا بقبلت وقال بعضهم كمختصرى الروضة لا يشترط الفور فى متى شئت فتطلق متى شاءت وجزم به صاحبا التنبيه والكفاية لكن المعتمد كما قال شيخنا انه يشترط الفورية وان أتى بنحو متى ويجوز له رجوع قبل تطليقها كسائر العقود ﴿فائدة﴾ يجوز تعليق الطلاق كالعتق بالشروط ولا يجوز الرجوع فيه قبل وجود الصفة ولا يقع قبل وجود الشرط ولو علقه بفعله شيأ ففعله ناسيا للتعليق أوجاهلا بانه المعلق عليه لم تطلق ولو علق الطلاق على ضرب زوجته بغير ذنب فشتمته فضربها لم يحنث ان ثبت ذلك والا صدقت فتحلف ﴿مهمة﴾ يجوز الاستثناء بنحو الا بشرط أن يسمع نفسه وأن يتصل بالعدد الملفوظ كطلقتك ثلاثا الا اثنتين فيقع طلقة أو الا واحدة فطلقتان ولو قال أنت طالق ان شاء الله لم تطلق (وصدق مدعى اكراه) على طلاق (أو اغماء) حالته (أو سبق لسان) الى لفظ الطلاق (بيمينه ان كان ثم قرينة) كحبس وغيره فى دعوى كونه مكرها وكمرض واعتياد صرع فى دعوى كونه مغشيا عليه وككون اسمها طالعا أو طالبا فى دعوى سبق اللسان (والا) تكن هناك قرينة (فلا) يصدق الا ببينة ﴿تتمة﴾ من قال لزوجته يا كافرة مريدا حقيقة الكفر جرى فيها ما تقرر فى الردة أو الشتم فلا طلاق وكذا ان لم يرد شيأ لاصل بقاء العصمة وجريان ذلك للشتم كثيرا مرادا به كفر النعمة

﴿فرع فى حكم المطلقة بالثلاث﴾

(حرم لحر من طلقها) ولو قبل الوطء (ثلاثا ولعبد من طلقها ثنتين) فى نكاح أو أنكحة (حتى تنكح) زوجا غيره بنكاح صحيح ثم يطلقها وتنقضى عدتها منه كما هو معلوم (و يولج) بقبلها (حشفة) منه أو قدرها من فاقدها مع افتضاض لبكر وشرط كون الايلاج (بانتشار) للذكر أى معه وان قل أو أعين بنحو اصبع ولا يشترط انزال وذلك للآية والحكمة فى اشتراط التحليل التنفير من استيفاء ما ملكه من الطلاق (ويقبل قولها) أى المطلقة (فى تحليل) وانقضاء عدة عند امكان (وان كذبها الثانى) فى وطئه لها لعسر اثباته (و) اذا ادعت نكاحا وانقضاء عدة وحلفت عليه ما جاز (ا) لزوج (الاول نكاحها) وان ظن كذبها لان العبرة فى العقود بقول أربابها ولا عبرة بظن لا مستند له ولو ادعى الثانى الوطء وأنكرته لم تحل للاول ولو قالت لم أنكح ثم كذبت نفسها وادعت نكاحا بشرطه جاز للاول نكاحها ان صدقها (ولو أخبرته) أى المطلقة زوجها الاول (انها تحللت ثم رجعت) وكذبت نفسها (قبلت) دعواها (قبل عقد) عليها الاول فلا يجوز له نكاحها (لا بعده) أى لا يقبل انكارها التحليل بعد عقد الاول لان رضاها بنكاحه يتضمن الاعتراف بوجوب التحليل فلا يقبل منها خلافه (وان صدقها الثانى) فى عدم الاصابة لان الحق تعلق بالاول فلم تقدر هى ولا مصدقها على رفعه كما أفتى به جمع من مشايخنا المحققين ﴿تتمة﴾ انما يثبت الطلاق كالاقرار به بشهادة رجلين حرين عدلين فلا يحكم بوقوعه بشهادة الاناث ولو مع رجل أو كن أربعا ولا بالعبيد ولو صلحاء ولا بالفساق ولو كان الفسق باخراج مكتوبة عن وقتها بلا عذر ويشترط للاداء والقبول ان يسمعاه ويبصرا المطلق حين النطق به فلا يصح تحملهما الشهادة اعتمادا على الصوت من غير أن يريا

(قوله تمليك) أى يعطى حكم التمليك على المعتمد لان ما يتعلق بغرضها كغيره من التمليكات فنزل منزلة قوله ملكتك طلاقك ولذا اشترط تكليفها وتكليفه (قوله لغا) أى على قول التمليك لان التمليك لا يصح تعليقه كما اذا قال ملكتك هذا العبد اذا جاء رأس الشهر وجاز على قول التوكيل كما فى توكيل الاجنبى اه كذا فى الروضة ﴿فائدة﴾ قال البجيرمى فى مذهب الامام أحمد ابن حنبل أن الولد اذا كان دون عشر سنين يصح نكاحه بنفسه ويصح طلاقه ولا عدة عليه فان بلغ عشرا أوجبت العدة وهذه العمل بها أحسن من العمل بالملفقة قال بعض العلماء دعا على من يعمل بها ومحله ما لم يعلم أنه محال فلا يكفى عندهم كما أخبرنا بذلك بعض علماء الحنابلة

المطلق لجواز اشتباه الاصوات وان بينا لفظ الزوج من صريح أو كناية ويقبل فيه شهادة أبى المطلقة وابنها ان شهدا حسبة ولو تعارضت بينتا تعليق وتنجيز قدمت الاولى لان معها زيادة علم بسماع التعليق

﴿فصل فى الرجعة﴾ هى لغة المرة من الرجوع وشرعا رد المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن فى العدة (صح رجوع مفارقة بطلاق دون أكثره) فهو ثلاث لحر وثنتان لعبد (مجانا) بلا عوض (بعد وطء) أى فى عدة وطء (قبل انقضاء عدة) فلا يصح رجوع مفارقة بغير طلاق كفسخ ولا مفارقة بدون ثلاث مع عوض كخلع لبينونتها ومفارقة قبل وطء اذ لا عدة عليها ولا من انقضت عدتها لانها صارت أجنبية ويصح تجديد نكاحهن باذن جديد وولى وشهود ومهر آخر ولا مفارقة بالطلاق الثلاث فلا يصح نكاحها الا بعد التحليل وانما يصح الرجوع (براجعت) أو رجعت (زوجتى) أى فلانة وان لم يقل الى نكاحى أو الى لكن يسن ان يزيد أحدهما مع الصيغة ويصح برددتها الى نكاحى وبأمسكتها وأما عقد النكاح عليها بايجاب وقبول فكناية تحتاج الى نية ولا يصح تعليقها كراجعتك ان شئت ولا يشترط الاشهاد عليها بل يسن ﴿فروع﴾ يحرم التمتع برجعية ولو بمجرد نظر ولا حد ان وطئ بل يعزر وتصدق بيمينها فى انقضاء العدة بغير الاشهر من اقراء أو وضع اذا أمكن وان أنكره الزوج أو خالفت عادتها لان النساء مؤتمنات على أرحامهن ولو ادعى رجعة فى العدة وهى منقضية ولم تنكح فان اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده حلفت انها لا تعلم انه راجع فتصدق لان الاصل عدم الرجعة قبله فلو اتفقا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت يوم الخميس وقال بل انقضت يوم السبت صدق بيمينه انها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاء العدة قبله (ولو تزوج رجل) مفارقته (ولو بخلع) بدون ثلاث ولو بعد) ان نكحت (زوج آخر) ودخوله بها (عادت) اليه (ببقيته) أى بقية الثلاث فقط من ثنتين أو واحدة

﴿فصل﴾ الايلاء حلف زوج يتصور وطؤه على امتناعه من وطء زوجته مطلقا أو فوق أربعة أشهر كأن يقول لا أطؤك أو لا أطؤك خمسة أشهر أو حتى يموت فلان فاذا مضت أربعة أشهر من الايلاء بلا وطء فلها مطالبته بالفيئة وهى الوطء أو بالطلاق فان أبى طلق عليه القاضى وينعقد الايلاء بالحلف بالله تعالى وبتعليق طلاق أو عتق أو التزام قربة واذا وطئ مختارا بمطالبة أو دونها لزمته كفارة يمين ان حلف بالله

﴿فصل﴾ انما يصح الظهار ممن يصح طلاقه وهو أن يقول لزوجته أنت كظهر أمى ولو بدون على وقوله أنت كامى كناية وكالام محرم لم يطرأ تحريمها وتلزمه كفارة ظهار بالعود وهو أن يمسكها زمنا يمكن فراقها فيه

﴿فصل فى العدة﴾ هى مأخوذة من العدد لاشتمالها على عدد أقراء وأشهر غالبا وهى شرعا مدة تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها من الحمل أو للتعبد وهو اصطلاحا ما لا يعقل معناه عبادة كان أو غيرها أو لتفجعها على زوج مات وشرعت اصالة صونا للنسب عن الاختلاط (تجب عدة لفرقة زوج حى) بطلاق أو فسخ نكاح حاضرا أو غائبا مدة طويلة (وطئ) فى قبل أو دبر بخلاف ما اذا لم يكن وطئ وان وجدت خلوة (وان تيقن براءة رحم) كما فى صغيرة وصغير (ولوطء) حصل مع (شبهة) فى حله كما فى نكاح فاسد وهو كل ما لم يوجب حدا على الواطئ ﴿فرع﴾ لا يستمتع بموطوأة بشبهة مطلقا ما دامت فى عدة شبهة حملا كانت أو غيره حتى تنقضى بوضع أو غيره لاختلال النكاح بتعلق حق الغير قال شيخنا ومنه يؤخذ انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلوة بها وانما الماجب ذكر عدة (بثلاثة قروء) والقرء هنا طهر بين دمى حيضتين أو حيض ونفاس فلو طلق من لم تحض أولا ثم حاضت لم يحسب الزمن الذى طلق فيه قرأ اذ لم يكن بين دمين بل لا بد من ثلاثة أطهار بعد الحيضة المتصلة بالطلاق ويحسب بقية الطهر طهرا فى غيرها وتجب العدة بثلاثة أقراء (على حرة تحيض) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء فمن طلقت طاهرا وقد بقى من الطهر لحظة انقضت عدتها بالطعن فى الحيضة الثالثة لاطلاق القرء على أقل لحظة من الطهر وان وطئ فيه أو حائضا وان لم يبق من زمن الحيض الا لحظة فتنقضى عدتها بالطعن فى الحيضة

(قوله لا أطؤك خمسة أشهر) ولو قال والله لا وطئتك أربعة أشهر فليس بمول ولو قال لا وطئتك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتك سنة فايلا آن لكل منهما حكمه اه (قوله بالعود) أى المفسر بقوله وهو أن يمسكها الخ (قوله فراقها) أى بطلاق أو غيره فلو ظاهر منها فأتبع صيغة الظهار بصيغة فراق فلا كفارة عليه

الرابعة وزمن الطعن فى الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاؤها (و) تجب عدة (بثلاثة أشهر) هلالية مالم تطلق أثناء شهر والاتمم المنكسر ثلاثين (ان لم تحض) أى الحرة أصلا (أو) حاضت أو لا ثم انقطع و (يئست) من الحيض ببلوغها الى سن تيأس فيه النساء من الحيض غالبا وهو اثنتان وستون سنة وقيل خمسون ولو حاضت من لم تحض قط فى أثناء العدة بالاشهر اعتدت بالاطهار أو بعدها لم تستأنف العدة بالاطهار بخلاف الآيسة (ومن انقطع حيضها) بعد ان كانت تحيض (بلا علة) تعرف (لم تتزوج حتى تحيض أو تيأس) ثم تعتد بالاقراء أو الاشهر وفى القديم وهو مذهب مالك وأحمد انها تتربص تسعة أشهر ثم تعتد بثلاثة أشهر ليعرف فراغ الدم اذ هى غالب مدة الحمل وانتصر له الشافعى بان عمر رضى الله عنه قضى به بين المهاجرين والانصار ولم ينكر عليه ومن ثم أفتى به سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام والبارزى والريمى واسمعيل الحضرمى واختاره البلقينى وشيخنا ابن زياد رحمهم الله تعالى أما من انقطع حيضها بعلة تعرف كرضاع ومرض فلا تتزوج اتفاقا حتى تحيض أو تيأس وان طالت المدة (و) تجب العدة (لوفاة) زوج حتى (على) حرة (رجعية وغير موطوأة) لصغر أو غيره وان كانت ذات أقراء (باربعة أشهر وعشرة أيام) ولياليها للكتاب والسنة وتجب على المتوفى عنها زوجها العدة بما ذكر (مع احداد) يعنى يجب الاحداد عليها أيضا باى صفة كانت للخبر المتفق عليه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا أى فانه يحل لها الاحداد عليه هذه المدة أى يجب لان ما جاز بعد امتناعه واجب وللاجماع على ارادته الا ما حكى عن الحسن البصرى وذكر الايمان للغالب أو لانه أبعث على الامتثال والا فمن ليس لها ايمان يلزمها ذلك أيضا ويلزم الولى أمر موليته به ﴿تنبيه﴾ الاحداد الواجب على المتوفى عنها زوجها ولو صغيرة ترك لبس مصبوغ لزينة وان خشن ويباح ابريسم لم يصبغ وترك التطيب ولو ليلا والتحلى نهارا بحلى ذهب أو فضة ولو نحو خاتم أو قرط أو تحت الثياب للنهى عنه ومنه مموه باحدهما ولؤلؤ ونحوه من الجواهر التى تتحلى بها ومنها العقيق وكذا نحو نحاس وعاج ان كانت من قوم يتحلون بهما وترك الاكتحال باثمد الا لحاجة وان كانت سوداء ودهن شعر رأسها لا سائر البدن وحل تنظف بغسل وازالة وسخ وأكل تنبل وندب احداد البائن بخلع أو فسخ أو طلاق ثلاث ائلا يفضى تزينها الفساد ها وكذا الرجعية ان لم ترج عوده بالتزين فيندب وتجب على المعتدة بالوفاة وبطلاق بائن أو فسخ ملازمة مسكن كانت فيه عند الموت أو الفرقة الى انقضاء عدة ولها الخروج نهار الشراء نحو طعام وبيع غزل ونحو احتطاب لا ليلا ولو أوله خلافا لبعضهم لكن لها خروج ليلا الى دار جارة الملاصق لغزل وحديث ونحوهما لكن بشرط أن يكون ذلك بقدر العادة وأن لا يكون عندها من يحدثها ويؤنسها على الاوجه وان ترجع وتبيت فى بيتها أما الرجعية فلا تخرج الا باذنه أو لضرورة لان عليه القيام بجميع مؤنها كالزوجة ومثلها بائن حامل وتنتقل من المسكن لخوف على نفسها أو ولدها أو على المال ولو لغيرها كوديعة وان قل وخوف هدم أو حرق أو سارق أو تأذت بالجيران أذى شديدا أو على الزوج سكنى المفارقة ولو باجرة مالم تكن ناشزة وليس له مساكنتها ولا دخول محل هى فيه مع انتفاء نحو المحرم فيحرم عليه ذلك ولو أعمى وان كان الطلاق رجعيا لان ذلك يجر الى الخلوة المحرمة بها ومن ثم لزمها منعه ان قدرت عليه (و) كما تعتد حرة بما ذكر (تعتد غيرها) أى غير الحرة (بنصف) من عدة الحرة لانها على النصف فى كثير من الاحكام (وكمل الطهر الثانى) اذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار الى أن يعود الدم (وتعتدان) أى الحرة والامة لوفاة أو غيرها وان كانتا تحيضان (بوضع حمل) جملة لصاحب العدة ولو مضغة تتصور لو بقيت لا بوضع علقة ﴿فرع﴾ يلحق ذا العدة الولد الى أربع سنين من وقت طلاقه لا ان أتت به بعد نكاح لغير ذى العدة وامكان لان يكون منه بان أتت به لستة أشهر بعد نكاحه (وتصدق) المرأة (ف) دعوى (انقضاء عدة) بغير أشهر ان (أمكن) انقضاؤها وان خالفت

(قوله وتجب العدة لوفاة زوج الخ) هذا شروع منه فى بيان الضرب الثانى وهى فرقة الموت وقد عقد لهذا المبحث غير المصنف فصلا فقال فصل عدة حرة حائل أو حامل بحمل لا يلحق صاحب العدة لوفاة وان لم توطأ أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا (قوله تتصور لو بقيت) عبارة غيره وتنقضى العدة بميت لا علقة وبمضغة فيها صورة آدمى أخبر بها أهل الخبرة بطريق الجزم ومنهم القوابل وان خفيت تلك الصورة على غير أهل الخبرة اذا الخبرة بهم لا بكل أحد فان لم يكن فيها صورة لكن قالوا لو بقيت لتخلقت فكالتى فيها صورة

عادتها أو كذبها الزوج اذ يعسر عليها اقامة البينة بذلك ولانها مؤتمنة على ما فى رحمها وامكان الانقضاء بالولادة ستة أشهر ولحظتان وبالاقراء لحرة طلقت فى طهر اثنان وثلاثون يوما ولحظتان وفى حيض سبعة وأربعون يوما ولحظة ﴿فائدة﴾ ينبغى تحليف المرأة على انقضاء العدة (ولا يقبل دعواها) أى المرأة (عدم انقضائها) أى العدة (بعد تزوج) لآخر لان رضاها بالنكاح يتضمن الاعتراف بانقضاء العدة فلو ادعت بعد الطلاق الدخول فانكر صدق بيمينه لان الاصل عدمه وعليها العدة مؤاخذة لها باقرارها وان رجعت وكذبت نفسها فى دعوى الدخول لان الانكار بعد الاقرار غير مقبول ﴿فرع﴾ لو انقضت عدة الرجعية ثم نكحت آخر فادعى مطلقها عليها أو على الزوج الثانى رجعة قبل انقضاء العدة فاثبت ذلك ببينة أو لم يثبت لكن أقرا أى الزوجة والثانى له به أخذها لانه قد ثبت بالبينة أو الاقرار ما يستلزم فساد النكاح ولها عليه بالوطء مهر المثل فلو أنكر الثانى الرجعة صدق بيمينه فى انكاره لان النكاح وقع صحيحا والاصل عدم الرجعة أو أقرت هى دون الثانى فلا يأخذها لتعلق حق الثانى حتى تبين من الثانى اذ لا يقبل اقرارها عليه بالرجعة مادامت فى عصمته لتعلق حقه بها أما اذا بانت منه فتسلم للاول بلا عقد وأعطت وجوبا الاول قبل بينونتها مهر المثل للحيلولة الصادرة منها بينه وبين حقه بالنكاح الثانى حتى لو زال أخذت المهر لارتفاع الحيلولة ولو تزوجت امرأة كانت فى حبالة زوج بان ثبت ذلك ولو باقرارها به قبل نكاح الثانى فادعى عليها الاول بقاء نكاحه وانه لم يطلقها وهى تدعى أنه طلقها وانقضت عدتها منه قبل ان تنكح الثانى ولا بينة بالطلاق بخلاف انه لم يطلقها أخذها من الثانى لانها أقرت له بالزوجية وهو اقرار صحيح اذ لم يتفقا على الطلاق (وتنقطع عدة) بغير حمل (بمخالطة) مفارق لمفارقة (رجعية فيها) لا بائن ولو بخلع كمخالطة الزوج زوجته بان كان يختلى بها ويتمكن عليها ولو فى الزمن اليسير سواء حصل وطء أم لا فلا تنقضى العدة لكن اذا زالت المعاشرة بأن نوى انه لا يعود اليها كملت على ما مضى وذلك لشبهة الفراش كما لو نكحها جاهلا فى العدة فلا يحسب زمن استفراشه عنها بل تنقطع من حين الخلوة ولا يبطل بها ما مضى فتبنى عليه اذا زالت ولا يحسب الاوقات المتخللة بين الخلوات (و) لكن (لا رجعة) له عليها (بعدها) أى بعد العدة بالاقراء أو الاشهر على المعتمد وان لم تنقض عدتها لكن يلحقها الطلاق الى انقضائها والذى رجحه البلقينى انه لا مؤنة لها بعدها وجزم به غيره فقال لا توارث بينهما ولا يحد بوطئها ﴿تتمة﴾ لو اجتمع عدتا شخص على امرأة بأن وطئ مطلقته الرجعية مطلقا والبائن بشبهة تكفى عدة أخيرة منهما فتعتدها من فراغ الوطء وتندرج فيها بقية الاولى فان كرر الوطء استأنفت أيضا لكن لا رجعة حيث لم يبق من الاولى بقية ﴿فرع﴾ فى حكم الاستبراء وهو شرعا تربص بمن فيها رق عند وجود سبب مما يأتى للعلم ببراءة رحمها أو للتعبد (يجب استبراء لحل) تمتع أو تزويج (بملك أمة) ولو معتدة بشراء أو ارث أو وصية أو هبة مع قبض أو سبى بشرطه من القسمة أو اختيار تملك (وان تيقن براءة رحم) كصغيرة وبكر وسواء أملكها من صبى أم امرأة أم من بائع استبرأها قبل البيع فيجب فيما ذكر بالنسبة لحل التمتع (وبزوال فراش) له (عن أمة موطوأة) غير مستولدة (أو مستولدة بعتقها) أى باعتاق السيد كل واحدة منهما أو موته لان استبرأ قبل اعتاق غير مستولدة ممن زال عنها الفراش فلا يجب بل تتزوج حالا اذ لا تشبه هذه منكوحة بخلاف المستولدة (و) يحرم بل (لا يصح تزويج موطوأته) أى المالك (قبل مضى) (استبراء) حذرا من اختلاط الماءين أما غير موطوأته فان كانت غير موطوأة لاحد فله تزويجها مطلقا أو موطوأة غيره فله تزويجها ممن الماء منه وكذا من غيره ان كان الماء غير محترم أو مضت مدة الاستبراء منه ولو أعتق موطوأته فله نكاحها بلا استبراء (وهو) أى الاستبراء (لذات أقراء حيضة) كاملة فلا تكفى بقيتها الموجودة حالة وجوب الاستبراء ولو وطئها فى الحيض فحبلت منه فان كان قبل مضى أقل الحيض انقطع الاستبراء وبقى التحريم الى الوضع كما لو حبلت من وطئه وهى طاهرة وان حبلت بعد مضى أقله كفى فى الاستبراء لمضى حيض كامل لها قبل الحمل (ولذات أشهر) من صغيرة أو آيسة (شهر)

(قوله كما لو حبلت من وطئه وهى طاهرة) أى ولا فرق بين أن يكون ذلك الوطء حراما كأن كان لغير شبهة أو ليس بحرام كأن كان لشبهة أو خوف زنا فتنبه

والحامل لا تعتد بالوضع) أى بوضع الحمل وهى التى حملها من الزنا أو المسبية الحامل أو التى هى حامل من
السيد وزال عنها فراشه بعتق سواء الحامل المستولدة وغيرها (وضعه) أى الحمل ﴿فرع﴾ لو اشترى نحو
وثنية أو مرتدة فحاضت ثم بعد فراغ الحيض أو فى اثنائه ومثله الشهر فى ذات الاشهر أسلمت لم يكف
حيضها أو نحوه فى الاستبراء لانه لا يستعقب حل التمتع الذى هو القصد فى الاستبراء (وتصدق) المملوكة
بلا يمين (فى قولها حضت) لانه لا يعلم الا منها (وحرم فى غير مسبية تمتع) ولو بنحو نظر بشهوة ومس (قبل
تمام (استبراء) لادائه الى الوطء المحرم ولاحتمال انها حامل بحر فلا يصح نحو بيعها نعم تحل له الخلوة بها
أما فى المسبية فيحرم الوطء لا الاستمتاع بغيره من تقبيل ومس لانه صلى الله عليه وسلم لم يحرم منها غيره مع
غلبة امتداد الاعين والايدى الى مس الاماء سيما الحسان ولان ابن عمر رضى الله عنه قبل أمة وقعت فى
سهمه من سبايا أوطاس وألحق الماوردى وغيره بالمسبية فى حل الاستمتاع بغير الوطء كل من لا يمكن
حملها كصبية وآيسة وحامل من زنا ﴿فرع﴾ لا تصير أمة فراشا لسيدها الا بوطء منه فى قبلها ويعلم ذلك
باقراره أو بينة فاذا ولدت للامكان من وطئه ولدا لحقه وان لم يعترف به

﴿فصل فى النفقة﴾ من الانفاق وهو الاخراج (يجب) المد الآتى وما عطف عليه (لزوجة) ولو
أمة ومريضة (مكنت) من الاستمتاع بها ومن نقلها الى حيث شاء عند أمن الطريق والمقصد ولو بركوب
بحر غلبت فيه السلامة فلا تجب بالعقد خلافا للقديم وانما تجب بالتمكين يوما فيوما ويصدق هو بيمينه فى
عدم التمكين وهى فى عدم النشوز والانفاق عليها واذا مكنت من يمكن التمتع بها ولو من بعض الوجوه
وجبت مؤنها ولو كان الزوج طفلا لا يمكن جماعه اذ لا منع من جهتها وان عجزت عن وطء بسبب غير
الصغر كرتق أو مرض أو جنون لا ان عجزت بالصغر بان كانت طفلة لا تحتمل الوطء فلا نفقة لها وان
سلمها الولى الى الزوج اذ لا يمكن التمتع بها كالناشزة بخلاف من تحتمله ويثبت ذلك باقراره وبشهادة
البينة به أو بانها فى غيبته باذلة للطاعة ملازمة للمسكن ونحو ذلك ولها مطالبته بها ان أراد سفرا طويلا
(ولو رجعية) وان كانت حائلا أى يجب لها ما ذكر ما عدا آلة التنظف لبقاء حبسه لها وقدرته على التمتع
بها بالرجعة ولامتناعه عنها لم يجب لها آلة التنظف ويسقط مؤنتها ما يسقط مؤنة الزوجة كالنشوز وتصدق
فى قدر أقرائها بيمين ان كذبها والا فلا يمين وتجب النفقة أيضا لمطلقة حامل بائن بالطلاق الثلاث أو الخلع
او الفسخ بغير مقارن وان مات الزوج قبل الوضع ما لم تنشز ولو أنفق بظنه فبان عدمه رجع عليها أما اذا
بانت الحامل بموته فلا نفقة وكذا لا نفقة لزوجة تلبست بعدة شبهة بأن وطئت بشبهة وان لم تحبل لانتفاء
التمكين اذ يحال بينه وبينها الى انقضاء العدة ثم الواجب لنحو زوجة ممن مر (مد طعام) من غالب قوت
محل أقامتها الا اقامته ويكفى دفعه من غير ايجاب وقبول كالدين فى الذمة قال شيخنا ومنه يؤخذ أن الواجب
هنا عدم الصارف لا قصد الاداء خلافا لابن المقرى ومن تبعه (على معسر) ولو بقوله ما لم يتحقق له مال
وهو من لم يملك ما يخرجه عن المسكنة (ولو مكتسبا) وان قدر على كسب واسع (و) على (رقيق) ولو مكاتبا
وان كثر ماله (ومدان على موسر) وهو من لا يرجع بتكليفه مدين معسرا (ومد ونصف على
متوسط) وهو من يرجع بذلك معسرا وانما تجب النفقة وقت طلوع فجر كل يوم فيوم (ان لم تؤا كله)
على العادة برضاها وهى رشيدة فلو أكلت معه دون الكفاية وجب لها تمام الكفاية على الاوجه
وتصدق هى فى قدر ما أكلته ولو كلفها مؤا كلته من غير رضاها أو واكلته غير رشيدة بلا اذن ولى
فلا تسقط نفقتها به وحينئذ هو متطوع فلا رجوع له بما أكلته خلافا للبلقينى ومن تبعه ولو زعمت انه
متطوع وزعم انه مؤد عن النفقة صدق بيمينه على الاوجه وفى شرح المنهاج لو أضافها رجل اكراما له
سقطت نفقتها ويكلف من أراد سفرا طويلا طلاقها أو توكيل من ينفق عليها من مال حاضر ويجب
ما ذكر (بأدم) أى مع أدم اعتيد وان لم تأكله كسمن وزيت وتمر ولو تنازعا فيه أو فى اللحم الآتى قدره
قاض باجتهاده مفاوتا فى قدر ذلك بين الموسر وغيره وتقدير الحاوى كالنص بأوقية زيت أو سمن تقريب

(قوله لم يحرم منها غيره) أى فى قوله صلى الله عليه وسلم فى سبايا أوطاس الآتى بيانه ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة (قوله ويثبت ذلك) أى التمكين المعتبر (قوله ولو رجعية) أى لا فرق بين من طلقت رجعيا ومن لم تطلق أصلا بخلاف من طلقت طلاقا بائنا فانها ان كانت حائلا فلا نفقة لها وان كانت حاملا فسيصرح الشارح بوجوبها لها ما لم تنشز (قوله ويجب ما ذكر) أى من المد ونحوه

ويجب

ويجب أيضا لحم اعتيد قدرا ووقتا بحسب يساره واعساره وان لم تأكله أيضا فان اعتيد مرة فى
الاسبوع فالاولى كونه يوم الجمعة أو مرتين فالجمعة والثلاثاء والنص ايجاب رطل لحم فى الاسبوع على
المعسر ورطلان على الموسر محمول على قلة اللحم فى أيامه بمصر فيزاد بقدر الحاجة بحسب عادة المحل
والاوجه انه لا أدم يوم اللحم ان كفاها غداء وعشاء والا وجب (و) مع (ملح) وحطب (وماء شرب وملح)
لتوقف الحياة عليه (و) مع (مؤنة) كأجرة طحن وعجن وخبز وطبخ ما لم تكن من قوم اعتادوا ذلك
بأنفسهم كما جزم به ابن الرفعة والاذرعى وجزم غيرهما بأنه لا فرق (و) مع (آلة) لطبخ وأكل وشرب
كقصعة وكوز وجرة وقدر ومغرفة وابريق من خشب أو خزف أو حجر ولا يجب من نحاس وصينى وان
كانت شريفة (و) يجب لها على الزوج ولو معسرا أول كل ستة أشهر كسوة تكفيها طولا وضخامة
فالواجب (قميص) ما لم تكن ممن اعتدن الازار والرداء فيجبان دونه على الاوجه (وازار) وسراويل
(وخمار) اى مقنعة ولو لامة (ومكعب) أى ما يلبس فى رجلها ويعتبر فى نوعه عرف بلدها نعم قال
الماوردى ان كانت ممن يعتدن أن لا يلبسن فى أرجلهن شيأ فى البيوت لا يجب لارجلها شئ ويجب ذلك
لها (مع لحاف لشتاء) يعنى وقت البرد ولو فى غير الشتاء ويزيد فى الشتاء جبة محشوة أما فى غير وقت البرد
ولو فى وقت الشتاء فى البلاد الحارة فيجب لها رداء أو نحوه ان كانوا ممن يعتادون غطاء غير لباسهم أو
ينامون عريا كما هو السنة فان لم يعتادوا لنومهم غطاء لم يجب ذلك ولو اعتادوا ثوبا للنوم وجب كما جزم
به بعضهم ويختلف جودة الكسوة وضدها بيساره وضده ويجب عليه توابع ذلك من نحو تكة
وسراويل وزر نحو قميص وخيط وأجرة خياط وعليه فراش لنومها ومخدة ولو اعتادوا على السرير
وجب ﴿فرع﴾ يجب تجديد الكسوة التى لا تدوم سنة بأن تعطاها كل ستة أشهر من كل سنة ولو
تلفت أثناء الفصل ولو بلا تقصير لم يجب تجديدها ويجب كونها جديدة (و) لها (عليه آلة تنظف) لبدنها
وثوبها وان غاب عنها لاحتياجها اليه كالادم فنها سدر ونحوه (كمشط) وسواك وخلال (و) عليه (دهن)
لرأسها وكذا لبدنها ان اعتيد من شيرج أو سمن فيجب الدهن كل أسبوع مرة فأكثر بحسب العادة
وكذا دهن لسراجها وليس لحامل بائن ومن زوجها غائب الا ما يزيل الشعث والوسخ على المذهب ويجب
عليه الماء للغسل الواجب بسببه كغسل جماع ونفاس لا حيض واحتلام وغسل نجس ولا ماء وضوء
الا اذا نقضه بلمسه (لا) عليه (طيب) الا لقطع ريح كريه ولا كحل (ودواء) لمرضها وأجرة طبيب ولها
طعام أيام المرض وأدمها وكسوتها وآلة تنظفها وتصرفه للدواء وغيره ﴿تنبيه﴾ يجب فى جميع ما ذكر
من الطعام والادم وآلة ذلك والكسوة والفرش وآلة التنظف أن يكون تمليكا بالدفع دون ايجاب
وقبول وتملكه هى بالقبض فلا يجوز أخذه منها الا برضاها أما المسكن فيكون امتاعا حتى يسقط بمضى
الزمان لانه لمجرد الانتفاع كالخادم وما جعل تمليكا يصير دينا بمضى الزمان ويعتاض عنه ولا يسقط بموت
بأثناء الفصل (و) لها (عليه مسكن) تأمن فيه ولو خرج عنها على نفسها ومالها وان قل للحاجة بل
للضرورة اليه (يليق بها) عادة وان كانت ممن لا يعتادون السكنى (ولو معارا) ومكترى ولو سكن معها فى
منزلها باذنها أولامتناعها من النقلة معه أو فى منزل نحو أبيها باذنه لم يلزمه الاجرة لان الاذن العرى
عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة (و) عليه ولو معسرا خلافا لجمع أو قنا (اخدام حرة) بواحدة
لا أكثر لانه من المعاشرة بالمعروف بخلاف الامة وان كانت جميلة (تخدم) أى يخدم مثلها عادة عند أهلها
فلا عبرة بترفهها فى بيت زوجها وانما يجب عليه الاخدام ولو بحرة صحبتها أو مستأجرة أو بمحرم أو بمملوك
لها ولو عبدا أو بصبى غير مراهق فالواجب للخادم الذى عينه الزوج مد وثلث على موسر ومد على معسر
ومتوسط مع كسوة أمثال الخادم من قميص وازار ومقنعة ويزاد للخادمة خف وملحفة اذا كانت
تخرج وان كانت قنة اعتادت كشف الرأس وانما لم يجب الخف والملحفة للمخدومة على المعتمد لان له
منعها من الخروج والاحتياج اليه لنحو الحمام نادر ﴿تنبيه﴾ ليس على خادمها الا ما يخصها وتحتاج

(قوله كل ستة أشهر الخ) فى حاشية شيخنا البيجورى على ابن قاسم ويجب لكل فصل من فصلى الشتاء والصيف كسوة والمراد بالشتاء ما يشمل الربيع وبالصيف ما يشمل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وان كانت فى الاصل أربعة فصول واذا حصل التمكين فى أثناء الفصل وجب من الكسوة بقسطه مما يجب فيه اهـ باختصار كتبه مصححه

اليه كحمل الماء للستحم والشرب وصبه على بدنها وغسل خرق الحيض والطبخ لا كلها اما مالا يخصها
كالطبخ لاكله وغسل ثيابه فلا يجب على واحد منهما بل هو على الزوج فيوفيه بنفسه أو بغيره
﴿مهمات﴾ من شرح المنهاج لشيخنا لو اشترى حليا أو ديباجا لزوجته وزينها به لا يصير ملكا لها بذلك
ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومثله وارثه ولو جهز بنته بجهاز لم تملكه الا بايجاب
وقبول القول قوله في انه لم يملكها ويؤخذ مما تقرر ان ما يعطيه الزوج صلحة أو صباحية كما اعتيد ببعض
البلاد لا تملكه الا بلفظ أو قصد اهداء خلافا لما امر عن فتاوى الحناطي وافتاء غير واحد بأنه لو أعطاها
مصروفا للعرس ودفعا وصباحية فنشزت استرد الجميع غير صحيح اذ التقييد بالنشوز لا يتأتى في
الصباحية لما قررته فيه انها كالصلحة لانه ان تلفظ باهداء أو قصده ملكته من غير جهة الزوجية والا
فهو ملكه وأما مصروف العرس فليس بواجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه وأما الدفع أى المهر فان
كان قبل الدخول استرده والا فلا لتقرره به فلا يسترد بالنشوز (وتسقط) المؤن كلها (بنشوز) منها
اجماعا اى بخروج عن طاعة الزوج وان لم تأثم كصغيرة ومجنونة ومكرهة (ولو ساعة) أى ولو لحظة
فتسقط نفقة ذلك اليوم وكسوة ذلك الفصل ولا توزع على زماني الطاعة والنشوز ولو جهل سقوطها
بالنشوز فأنفق رجع عليها ان كان ممن يخفى عليه ذلك وانما لم يرجع من أنفق في نكاح أو شراء فاسد
وان جهل ذلك لانه شرع في عقدها على أن يضمن المؤن بوضع اليد ولا كذلك هنا وكذا من وقع عليه
طلاق باطنا ولم يعلم به فأنفق مدة ثم علم فلا يرجع بما أنفقه على الاوجه ويحصل النشوز (بمنع) الزوجة
الزوج (من تمتع) ولو بنحو لمس أو بموضع عينه (لا) ان منعته عنه (لعذر) ككبر آلته بحيث لا تحتمله
ومرض بها يضر معه الوطء وقرح في فرجها ونحو حيض ويثبت كبر آلته باقراره أو برجلين من رجال
الختان ويحتالان لانتشارذكره بأي حيلة غير ادخال ذكره في فرج محرم أودبر أو بأربع نسوة فان لم
يمكن معرفته الا بنظرهن اليهما مكشوفي الفرجين حال انتشار عضوه جاز ليشهدن ﴿فرع﴾ لها منع
التمتع لقبض الصداق الحال أصالة قبل الوطء بالغة مختارة اذ لها الامتناع حينئذ فلا يحصل النشوز
ولا تسقط النفقة بذلك فان منعت لقبض الصداق المؤجل أو بعد الوطء طائعة فتسقط فلو منعته لذلك بعد
وطئها مكرهة أو صغيرة ولو بتسليم الولي فلا ولو ادعى وطأها بتمكينها وطلب تسليمها اليه فأنكرته وامتنعت
من التسليم صدقت (وخروج من مسكن) اى المحل الذى رضى باقامتها فيه ولو بيتها أو بيت أبيها ولو
لعيادة وان كان الزوج غائبا بتفصيله الآتي (بلا اذن) منه ولا ظن لرضاه فخروجها بغير
رضاه ولو لزيارة صالح أو عيادة غير محرم أو الى مجلس ذكر عصيان ونشوز وأخذ الاذرعى وغيره من كلام
الامام ان لها اعتمادا العرف الدال على رضا أمثاله بمثل الخروج الذى تريده قال شيخنا وهو محتمل مالم
تعلم منه غيرة تقطعه عن أمثاله في ذلك ﴿تنبيه﴾ يجوز لها الخروج في مواضع منها اذا أشرف البيت على
الانهدام وهل يكفي قولها خشيت انهدامه أو لا بد من قرينة تدل عليه عادة قال شيخنا كل محتمل
والاقرب الثاني ومنها اذا خافت على نفسها أو مالها من فاسق أو سارق ومنها اذا خرجت الى القاضي
لطلب حقها منه ومنها خروجها لتعلم العلوم العينية أو للاستفتاء حيث لم يغنها الزوج الثقة أو نحو محرمها
فيما استظهره شيخنا ومنها اذا خرجت لاكتساب نفقة بتجارة أو سؤال أو كسب اذا أعسر الزوج ومنها
اذا خرجت على غير وجه النشوز في غيبة الزوج عن البلد بلا اذنه لزيارة أو عيادة قريب لا أجنبي أو
أجنبية على الاوجه لان الخروج لذلك لا يعد نشوزا عرفا قال شيخنا وظاهر ان محل ذلك ان لم يمنعها من
الخروج أو يرسل اليها بالمنع (وبسفرها) أى بخروجها وحدها الى محل يجوز القصر منه للمسافر ولو لزيارة
ابويها أو للحج (بلا اذن) منه ولو لغرضه مالم تضطر كأن جلا جميع أهل البلد أو بقي من لا تأمن معه (أو)
باذنه ولكن (لغرضها) أو لغرض أجنبي فتسقط المؤن على الاظهر لعدم التمكين ولو سافرت باذنه
لغرضهما معا فمقتضى المرجح في الايمان فيما اذا قال لزوجته ان خرجت لغير الحمام فأنت طالق فخرجت

(قوله المؤن كلها) وكذلك يسقط قسمها في الدور الذى نشزت فيه وما بعده مادامت ناشزة وان لم تأثم بالنشوز كصغيرة ونحوها مالم ترجع قبل نوبتها اه مختصرا من حاشية ابن قاسم نقله مصححه
(قوله بموضع عينه) أى كيدها أو عينها أو فخذها
(قوله لعذر) ومثله مااذا منعته تدللا فانه لا يعد نشوزا اه شيخنا بيجوري كتبه مصححه

لها أو لغيرها أنها لا تطلق عدم السقوط هنا لكن نص الام والمختصر يقتضي السقوط (لا) بسفرها (معه)
اى الزوج باذنه ولو في حاجتها أو لا بسفرها باذنه لحاجته ولو مع حاجة غيره فلا تسقط المؤن لانها ممكنة وهو
المفوت لحقه في الثانية وفي الجواهر وغيرها عن الماوردي وغيره لو امتنعت من النقلة معه لم تجب النفقة
الا ان كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعه بها عفوا عن النقلة حينئذ انتهى قال شيخنا وقضيته
جريان ذلك في سائر صور النشوز وهو محتمل وتسقط المؤن أيضا باغلاقها الباب في وجهه وبدعواها طلاقا
بائنا كذبا وليس من النشوز شتمه وايذاؤه باللسان وان استحقت التأديب ﴿مهمة﴾ لو تزوجت زوجة
المفقود غيره قبل الحكم بموته سقطت نفقتها ولا تعود الا بعلمه عودها الى طاعته بعد التفريق بينهما
﴿فائدة﴾ يجوز للزوج منعها من الخروج من المنزل ولو لموت أحد أبويها أو شهود جنازته ومن أن تمكن
من دخول غير خادمة واحدة لمنزله ولو أبويها أو ابنها من غيره لكن يكره منع أبويها حيث لا عذر فان كان
المسكن ملكها لم يمنع شيأ من ذلك الا عند الريبة ﴿تتمة﴾ لو نشزت بالخروج من المنزل فغاب وأطاعت
في غيبته بنحو عودها للمنزل لم تجب مؤنها مادام غائبا في الاصح لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد
تسليم وتسلم ولا يحصلان مع الغيبة فالطريق في عود الاستحقاق أن يكتب الحاكم الى قاضي بلده ليثبت
عودها للطاعة عنده فاذا علم وعاد أو أرسل من يتسلمها له أو ترك ذلك لغير عذر عاد الاستحقاق وقضية
قول الشافعي في القديم ان النفقة تعود عند عودها للطاعة لان الموجب في القديم العقد لا التمكين وبه
قال مالك وصرحوا أن نشوزها بالردة يزول باسلامها مطلقا لزوال المسقط وأخذ منه الاذرعي أنها لو
نشزت في المنزل ولم تخرج منه كأن منعته نفسها فغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت نفقتها من غير قاض
وهو كذلك على الاصح ولو التمست زوجة غائب من القاضي أن يفرض لها فرضا عليه اشترط ثبوت
النكاح واقامتها في مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وانها لم تقبض منه نفقة مدة مستقبلة فحينئذ
يفرض لها عليه نفقة المعسر الا ان ثبت يساره ﴿فرع في فسخ النكاح﴾ وشرع دفعا لضرر المرأة يجوز
(لزوجة مكلفة) أى بالغة عاقلة لا لولي غير المكلفة (فسخ نكاح من) اى زوج (أعسر) مالا وكسبا
لائقا به حلالا (بأقل نفقة) تجب وهو مد (أو) أقل (كسوة) تجب كقميص وخمار وجبة شتاء بخلاف
نحو سراويل ونعل وفرش ومخدة والاواني لعدم بقاء النفس بدونهما فلا فسخ بالاعسار بالادم وان
لم يسغ القوت ولا بنفقة الخادم ولا بالعجز عن النفقة الماضية كنفقة الامس وما قبله لتنزيلها منزلة دين
آخر (أو) أعسر (بمسكن) وان لم يعتادوه (أو) أعسر (بمهر) واجب حال لم تقبض منه شيأ حال كون
الاعسار به (قبل وطء) طائعة فلها الفسخ للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض بحاله وخيارها حينئذ
عقب الرفع الى القاضي فوري فيسقط الفسخ بتأخيره بلا عذر كجهل ولا فسخ بعد الوطء لتلف المعوض
به وصيرورة العوض دينا في الذمة فلو وطئها مكرهة فلها الفسخ بعده أيضا قال بعضهم الا ان سلمها الولي له
وهي صغيرة بغير مصلحة فتحبس نفسها بمجرد بلوغها فلها الفسخ حينئذ ان عجز عنه ولو بعد الوطء لان
وجوده هنا كعدمه أما اذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما أفتى به ابن الصلاح واعتمده الاسنوي
والزركشي وشيخنا وقال البارزي كالجوهري لها الفسخ أيضا واعتمده الاذرعي ﴿تنبيه﴾ يتحقق
العجز عما مر بغيبة ماله لمسافة القصر فلا يلزمها الصبر الا ان قال أحضر مدة الامهال أو بتأجيل دينه بقدر
مدة احضار ماله الغائب بمسافة القصر أو بحلوله مع اعسار المدين ولو الزوجة لانها في حالة الاعسار
لا تصل لحقها والمعسر منظر وبعدم وجدان المكتسب من يستعمله ان غلب ذلك أو بعروض ما يمنعه عن
الكسب ﴿فائدة﴾ اذا كان للمرأة على زوجها الغائب دين حال من صداق أو غيره وكان عندها بعض
ماله وديعة فهل لها ان تستقل بأخذه لدينها بلا رفع الى القاضي ثم تفسخ به أولا فأجاب بعض أصحابنا ليس
للمرأة المذكورة الاستقلال بأخذه بل ترفع الامر الى القاضي لان النظر في مال الغائبين للقاضي نعم
ان علمت أنه لا يأذن لها الا بشئ يأخذه منها جاز لها الاستقلال بالاخذ واذا فرغ المال وأرادت الفسخ

(قوله ثم عادت للطاعة) انظر بأى شئ يحصل عودها هل هو بقصدها الرجوع الى طاعته أو بعلمه بذلك القصد أو لابد من صريح لفظ يدل على طاعتها وبلوغه الخبر وهذا هو المتبادر ولم يتوقف على قاض
(قوله لعدم بقاء النفس) باسكان الفاء أى لعدم توقف بقاء الروح عليها

باعسار الغائب فان لم يعلم المال أحد وادعت اعساره وانه لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت الاعسار وحلفت على الاخيرين ناوية بعدم ترك النفقة عدم وجودها الآن وفسخت بشروطه وان علم المال فلابد من بينة بفراقه أيضا انتهى (فلا فسخ) على المعتمد (بامتناع غيره) موسرا أو متوسطا من الانفاق حضر أو غاب (ان لم ينقطع خبره) فان انقطع خبره ولا مال له حاضر جاز لها الفسخ لان تعذر واجبها بانقطاع خبره كتعذره بالاعسار كما جزم به الشيخ زكريا وخالفه تلميذه شيخنا واختار جمع كثيرون من محققي المتأخرين في غائب تعذر تحصيل النفقة منه الفسخ وقواه ابن الصلاح وقال في فتاويه اذا تعذرت النفقة لعدم مال حاضر مع عدم امكان أخذها منه حيث هو بكتاب حكمي وغيره لكونه لم يعرف موضعه أو عرف ولكن تعذرت مطالبته عرف حاله في اليسار والاعسار أو لم يعرف فلها الفسخ بالحاكم والافتاء بالفسخ هو الصحيح انتهى ونقل شيخنا كلامه في الشرح الكبير وقال في آخره وأفتى بما قاله جمع من متأخري اليمن وقال العلامة المحقق الطنبداوي في فتاويه والذي نختاره تبعا للائمة المحققين انه اذا لم يكن له مال كما سبق لها الفسخ وان كان ظاهر المذهب خلافه لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولقوله صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة ولان مدار الفسخ على الاضرار ولا شك ان الضرر موجود فيما اذا لم يمكن الوصول اليه والنفقة منه وان كان موسرا اذ سر الفسخ هو تضرر المرأة وهو موجود لا سيما مع اعسارها فيكون تعذر وصولها الى النفقة حكمه حكم الاعسار اه وقال تلميذه شيخنا خاتمة المحققين وابن زياد في فتاويه وبالجملة فالمذهب الذي جرى عليه الرافعي والنووي عدم جواز الفسخ كما سبق والمختار الجواز وجزم في فتياه أخرى بالجواز (و) لا فسخ باعسار بنفقة ونحوها أو بمهر (قبل ثبوت اعساره) أي الزوج باقراره أو بينة تذكر اعساره الآن ولا تكفي بينة ذكرت انه غاب معسرا ويجوز للبينة الاعتماد في الشهادة على استصحاب حالته التي غاب عليها من اعسار أو يسار ولا تسأل من أين لك انه معسر الآن فلو صرح بمستنده بطلت الشهادة (عند قاض) أو محكم فلابد من الرفع اليه فلا ينفذ ظاهرا ولا باطنا قبل ذلك ولا يحسب عدتها الا من الفسخ قال شيخنا فان فقد قاض ومحكم بمحلها أو عجزت عن الرفع الى القاضي كأن قال لا أفسخ حتى تعطيني مالا استقلت بالفسخ للضرورة وينفذ ظاهرا وكذا باطنا كما هو ظاهر خلافا لمن قيد بالاول لان الفسخ مبني على أصل صحيح وهو مستلزم للنفوذ باطنا ثم رأيت غير واحد جزموا بذلك اه وفي فتاوى شيخنا ابن زياد لو عجزت المرأة عن بينة الاعسار جاز لها الاستقلال بالفسخ اه وقال الشيخ عطية المكي في فتاويه اذا تعذر القاضي أو تعذر الاثبات عنده لفقد الشهود أو غيبتهم فلها أن تشهد بالفسخ وتفسخ بنفسها كما قالوا في المرتهن اذا غاب الراهن وتعذر اثبات الرهن عند القاضي ان له بيع الرهن دون مراجعة قاض بل هذا أهم وأعم وقوعا اه (ف) اذا توفرت شروط الفسخ من ملازمتها المسكن الذي غاب عنها وهي فيه وعدم صدور نشوز منها وحلفت عليهما وعلى أن لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت الاعسار بنحو النفقة على المعتمد أو تعذر تحصيلها على المختار (عهل) القاضي أو المحكم وجوبا (ثلاثة) من الايام وان لم يستمهله الزوج ولم يرج حصول شيء في المستقبل ليتحقق اعساره في فسخ لغير اعساره بمهر فانه على الفور وأفتى شيخنا انه لا امهال في فسخ نكاح الغائب (ثم) بعد امهال الثلاث بلياليها (يفسخ هو) أي القاضي أو المحكم أثناء الرابع لخبر الدارقطني والبيهقي في الرجل لا يجد شيئا ينفق على امرأته يفرق بينهما وقضى به عمر وعلي وأبو هريرة رضي الله عنهم قال الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم أحدا من الصحابة خالفهم ولو فسخت بالحاكم على غائب فعاد وادعى ان له مالا بالبلد لم يبطل كما أفتى به الغزالي الا ان ثبت انها تعلمه ويسهل عليها أخذ النفقة منه بخلاف نحو عقار وعرض لا يتيسر بيعه فانه كالعدم (أو) تفسخ (هي باذنه) أي القاضي بلفظ فسخت النكاح فلو سلم نفقة الرابع فلا تفسخ بما مضى لانه صار دينا ولو أعسر بعد ان سلم نفقة الرابع بنفقة الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها وظاهر قولهم انه لو أعسر بنفقة السادس استأنفها وهو محتمل ويحتمل انه ان تخللت ثلاثة وجب الاستئناف أو أقل

(قوله اذا لم يكن له مال) أي أصلا أو كان وتعذر الاستيفاء منه ولو لتغلب الزوج لشوكته (قوله بالحنيفية) أي المائلة الى الدين القيم يعني المستقيم أي التي لا اعوجاج فيها بل هي في غاية الاستقامة والسمحة السهلة التي لا يكلف فيها أحد الا وسعه

فلا كما قاله شيخنا ولو تبرع رجل بنفقتها لم يلزمها القبول بل لها الفسخ ﴿فرع﴾ لها في مدة الامهال والرضا باعساره الخروج نهارا قهرا عليه لسؤال نفقة أو اكتسابها وان كان لها مال وأمكن كسبها في بيتها وليس له منعها الآن حبسه لها انما هو في مقابلة انفاقه عليها وعليها الرجوع الى مسكنها ليلا لانه وقت الايواء دون العمل ولها منعه من التمتع بها نهارا وكذا ليلا لكن تسقط نفقتها عن ذمته مدة المنع في الليل قال شيخنا وقياسه انه لا نفقة لها زمن خروجها للكسب انتهى ﴿فروع﴾ لا فسخ في غير مهر لسيد أمة وليس له منعها من الفسخ بغيره ولا الفسخ به عند رضاها باعساره أو عدم تكليفها الان النفقة في الاصل لها بل له الجاؤها اليه بان لا ينفق عليها ويقول لها افسخي أو جوعي دفعا للضرر عنه ولو زوج أمته بعبده واستخدمه فلا فسخ لها ولا له اذ مؤنتها عليه ولو أعسر سيد المستولدة عن نفقتها قال أبو زيد اجبر على عتقها أو تزويجها ﴿فائدة﴾ لو فقد الزوج قبل التمكين فظاهر كلامهم لا فسخ ومذهب مالك رحمه الله لا فرق بين الممكنة وغيرها اذا تعذرت النفقة وضربت المدة وهي عنده شهر للتفحص عنه ثم يجوز الفسخ ﴿تتمة﴾ يجب على موسر ذكرا أو انثى ولو بكسب يليق به بما فضل عن قوته وقوت ممونه يومه وليلته وان لم يفضل عن دينه كفاية نفقة وكسوة مع أدم ودواء لاصل وان علا ذكرا أو انثى وفرع وان نزل كذلك اذا لم يملكها وان اختلفا دينا الا ان كان أحدهما حربيا أو مرتدا قال شيخنا في شرح الارشاد ولا ان كان زانيا محصنا أو تاركا للصلاة خلافا لما قاله في شرح المنهاج ولا ان بلغ فرع وترك كسبه اللائق ولا أثر لقدرة أم أو بنت على النكاح لكن تسقط نفقتها بالعقد وفيه نظر لان نفقتها على الزوج انما تجب بالتمكين كما مر وان كان الزوج معسرا ما لم تفسخ ولا تصير مؤن القريب بفوتها دينا عليه الا باقتراض قاض لغيبة منفق أو منع صدر منه لا باذن منه ولو منع الزوج أو القريب الانفاق أخذها المستحق ولو بغير اذن قاض ﴿فرع﴾ من له أب وأم فنفقته على الاب وقيل هي عليهما للبالغ ومن له أصل وفرع فعلى الفرع وان نزل أو له محتاجون من أصول وفروع ولم يقدر على كفايتهم قدم نفسه ثم زوجته وان تعددت ثم الاقرب فالاقرب نعم لو كان له أب وأم وابن قدم الابن الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير ويجب على أم ارضاع ولدها اللبأ وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة وقيل يقدر بثلاثة أيام وقيل سبعة ثم بعده ان لم توجد الا هي أو أجنبية وجب ارضاعه على من وجدت ولها طلب الاجرة ممن تلزمه مؤنته وان وجدتا لم تجبر الام خلية كانت أو في نكاح أبيه فان رغبت في ارضاعه فليس لابيه منعها الا ان طلبت فوق أجرة المثل وعلى أب أجرة مثل لام لارضاع ولدها حيث لا متبرع بالارضاع وكمتبرع راض بما رضيت

﴿فصل﴾ والاولى بالحضانة وهي تربية من لا يستقل الى التمييز أم لم تتزوج بآخر فامهاتها وان علت فأم أب فامهاتها فأخت فخالة فبنت أخت فبنت أخ فعمة والمميز ان افترق أبواه من النكاح كان عند من اختاره منهما ولاب اختير منع الانثى لا الذكر زيارة لام ولا تمنع الام عن زيارتهما على العادة والام أولى بتمريضهما عند الاب ان رضي والا فعندها وان اختاره ذكر فعندها ليلا وعنده نهارا أو اختارتها انثى فعندها أبدا ويزورها الاب على العادة ولا يطلب احضارها عنده ثم ان لم يختر واحدا منهما فالام أولى وليس لاحدهما فطمه قبل حولين من غير رضا الآخر ولهما فطمه قبلهما ان لم يضره ولاحدهما بعد حولين ولهما الزيادة في الرضاع على الحولين حيث لا ضرر لكن أفتى الحناطي بانه يسن عدمها الا لحاجة ويجب على مالك كفاية رقيقه الا مكاتبا ولو أعمى أو زمنا ولو غنيا أو أكولا نفقة وكسوة من جنس المعتاد لمثله من أرقاء البلد ولا يكفي ساتر العورة وان لم يتأذ به نعم ان اعتيد ولو ببلاد العرب على الاوجه كفى اذ لا تحقير حينئذ وعلى السيد ثمن دوائه وأجرة الطبيب عند الحاجة وكسب الرقيق لسيده ينفقه منه ان شاء ويسقط ذلك بمضي الزمان كنفقة القريب ويسن ان يناوله مما يتنعم به من طعام وأدم وكسوة والافضل اجلاسه معه للاكل ولا يجوز أن يكلفه كالدواب على الدوام عملا لا يطيقه وان رضي اذ يحرم عليه اضرار نفسه فان أبى السيد الا ذلك بيع عليه أي ان تعين البيع طريقا والا أوجر عليه أما في بعض الاوقات فيجوز أن

(قوله اجبر على عتقها أو تزويجها) وفي م ر لو عجز السيد عن نفقة أم ولده أجبر على تخليتها لتكتسب وتنفق على نفسها أو على ايجارها ولا يجبر على عتقها وتزويجها كما لا يرفع ملك اليمين بالعجز عن الاستمتاع فان عجزت عن الكسب فنفقتها في بيت المال اه بحروفه (قوله أو تاركا للصلاة) أي بعد أمر الامام وكان على الشارح أن يزيد ذلك الان يقال انه متى أطلق تارك الصلاة فالمراد منه التارك لها بعد أمر الامام (قوله اللبأ) بهمز وقصر لان الولد لا يعيش غالبا بدونه ولما غيرها لا يغني عنه ولها أخذ الاجرة على ذلك ان كان مما لمثله أجرة ولا يلزمها التبرع بارضاعه كما لا يلزمه بذل الطعام لمضطر الا بالبدل

يكلفه عملا شاقا و يتبع العادة فى اراحته وقت القيلولة والاستمتاع وله منعه من نفل صوم وصلاة وعلى مالك علف دابته المحترمة ولو كلبا محترما وسقيها ان لم تألف الرعى و يكفيها والا كفى ارسالها للرعى والشرب حيث لا مانع فان لم يكفها الرعى لزمه التكميل فان امتنع من علفها أو ارسالها أجبر على ازالة ملكه أو ذبح المأكولة فان أبى فعل الحاكم الاصلح من ذلك ورقيق كدابة فى ذلك كله ولا يجب علف غير المحترمة وهى الفواسق الخمس و يحلب مالك الدواب ما لا يضر بها ولا بولدها وحرم ما ضر أحدهما ولو قلة العلف والظاهر ضبط الضرر بما يمنع من نمو أمثالهما وضبطه فيه بما يحفظه عن الموت توقف فيه الرافعى فالواجب الترك له قدر ما يقيمه حتى لا يموت و يسن أن لا يبالغ الحالب فى الحلب بل يبقى فى الضرع شيأ وان يقص اظفار يديه و يجوز الحلب وان مات الولد بأى حيلة كانت و يحرم التحريش بين البهائم ولا يجب عمارة داره أو قناته بل يكره تركه الى ان تخرب بغير عذر كترك سقى زرع وشجر دون ترك زراعة الارض وغرسها ولا يكره عمارة لحاجة وان طالت والاخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع محمولة على من فعل ذلك للخيلاء والتفاخر على الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب الجناية﴾

من قتل وقطع وغيرهما والقتل ظلما أكبر الكبائر بعد الكفر و بالقود او العفو لا تبقى مطالبة أخروية والفعل المزهق ثلاثة عمد وشبه عمد وخطأ (لا قصاص الا فى عمد) بخلاف شبهه والخطا (وهو قصد فعل ظلما (و) عين (شخص) يعنى الانسان اذ لو قصد شخصا ظنه ظبيا فبان انسانا كان خطأ (بما يقتل) غالبا جارحا كان كغرز ابرة بمقتل كدماغ وعين وخاصرة واحليل ومثانة وعجان وهو ما بين الخصية والدبر أولا كتجويع وسحر (وقصدهما) أى الفعل والشخص (بغيره) أى غير ما يقتل غالبا (شبه عمد) سواء أقتل كثيرا أم نادرا كضربة يمكن عادة احالة الهلاك عليها بخلافها بنحو قلم أو مع خفتها جدا فهدر ولو غرز ابرة بغير مقتل كألية وفخذ وتألم حتى مات فعمد وان لم يظهر أثر ومات حالا فشبه عمد ولو حبسه كان أغلق بابا عليه ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما والطلب لذلك حتى مات جوعا أو عطشا فان مضت مدة يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا فعمد لظهور قصد الاهلاك به و يختلف ذلك باختلاف حال المحبوس والزمن قوة وحرا وحد الاطباء الجوع المهلك غالبا باثنين وسبعين ساعة متصلة فان لم تمض المدة المذكورة ومات بالجوع فان لم يكن به جوع أو عطش سابق فشبه عمد فيجب نصف ديته لحصول الهلاك بالامرين ومال ابن العماد فيمن أشار لانسان بسكين تخويفا له فسقطت عليه من غير قصد الى أنه عمد موجب للقود قال شيخنا وفيه نظر لانه لم يقصد عينه بالآلة فالوجه انه غير عمد انتهى ﴿تنبيه﴾ يجب قصاص بسبب كمباشرة فيجب على مكره بغير حق بان قال اقتل هذا والا لاقتلنك فقتله وعلى مكره أيضا وعلى من ضيف بمسموم يقتل غالبا غير مميز فان ضيف به مميزا أو دسه فى طعامه الغالب أكله منه فأكله جاهلا فشبه عمد فيلزمه ديته ولا قود بتناوله الطعام باختياره وفى قول قصاص لتغريره وفى قول لا شئ تغليبا للمباشرة وعلى من ألقى فى ماء مغرق لا يمكنه التخلص منه بعوم أو غيره وان التقمه حوت ولو قبل وصوله الماء فان أمكنه تخلص بعوم أو غيره ومنعه منه عارض كموج وريح فهلك فشبه عمد ففيه ديته وان أمكنه فتركه خوفا أو عنادا فلا دية ﴿فرع﴾ لو أمسكه شخص ولو للقتل فقتله آخر فالقصاص على القاتل دون الممسك ولا قصاص على من أكره على صعود شجرة فزلق ومات بل هو شبه عمد ان كانت مما يزلق على مثلها غالبا والا فخطأ (عدم قصد أحدهما) بان لم يقصد الفعل كأن زلق فوقع على غيره فقتله أو قصده فقط كأن رمى لهدف فأصاب انسانا ومات (فخطأ ولو وجد) بشخص (من شخصين معا) أى حال كونهما مقترنين فى زمن الجناية بان تقارنا فى الاصابة (فعلان مزهقان) للروح (مذففان) أى مسرعان للقتل (كحز) للرقبة (وقد) للجثة (أولا) أى غير مذففين (كقطع عضوين) أى جرحين أو جرح من واحد وعشرة مثلا من آخر فمات منهما (فقاتلان) فيقتلان اذرب جرح له نكاية باطنا أكثر من جروح فان ذفف أى أسرع للقتل أحدهما فقط

(قوله لذلك) أى الطعام والشراب أو أحدهما وهل مثلهما الدفء المتوقف عليه البرد بقول الطبيب نعم كالدفاء عند شدة البرد فتنبه (قوله على مكره بغير حق وعلى مكره) فان وجبت الدية فى صورة الاكراه كان عفى عن القصاص عليهما وزعت عليهما بالسوية كالشريكين فى القتل وللولى العفو عن أحدهما بأخذ نصف الدية من الآخر اه باختصار

فهو القاتل فلا يقتل الآخر وان شككنا فى تذفيف جرحه لان الاصل عدمه والقود لا يجب بالشك (أو) وجدا منهما (مرتبا فـ) القاتل (الاول ان أنهاه الى حركة مذبوح) بان لم يبق فيه ادراك وابصار ونطق وحركة اختياريات ويعزر الثانى وان جنى الثانى قبل انهاء الاول اليها وذفف كحز بعد جرح فالقاتل الثانى وعلى الاول قصاص العضو أو مال بحسب الحال وان لم يذفف الثانى أيضا ومات المجنى بالجنايتين كأن قطع واحد من الكوع والآخر من المرفق فقاتلان لوجود السراية منهما ﴿فرع﴾ لو اندملت الجراحة واستمرت الحمى حتى مات فان قال عدلان انها من الجرح فالقود والا فلا ضمان (وشرط) أى للقصاص فى النفس فى القتل كونه عمدا ظلما فلا قود فى الخطا وشبه العمد وغير الظلم و (فى قتيل عصمة) بايمان أو أمان يحقن دمه بعقد ذمة أو عهد فيهدر الحربى والمرتد وزان محصن قتله مسلم ليس زانيا محصنا سواء أثبت زناه ببينة أم باقرار لم يرجع عنه وخرج بقولى ليس زانيا محصنا الزانى المحصن فيقتل به ما لم يأمره الامام بقتله قال شيخنا والظاهر أن يلحق بالزانى المحصن فى ذلك كل مهدر كتارك صلاة وقاطع طريق متحتم قتله والحاصل ان المهدر معصوم على مثله فى الاهدار وان اختلفا فى سببه و يد السارق مهدرة الا على مثله سواء المسروق منه وغيره ومن عليه قصاص كغيره فى العصمة فى حق غير المستحق فيقتل قاتله ولا قصاص على حربى وان عصم بعد لعدم التزامه ولما تواتر عنه صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه من عدم الاقادة ممن أسلم كوحشى قاتل حمزة رضى الله عنهما بخلاف الذمى فعليه القود وان أسلم (و) شرط فى (قاتل تكليف) فلا يقتل صبى ومجنون حال القتل والمذهب وجوبه على السكران المتعدى بتناول مسكر فلا قود على غير متعد به ولو قال كنت وقت القتل صبيا وأمكن صباه فيه أو مجنونا وعهد جنونه فيصدق بيمينه (ومكافأة) أى مساواة حال جناية بان لا يفضل قتيله حال الجناية (باسلام أو حرية أو أصالة) أو سيادة فلا يقتل مسلم ولو مهدرا بنحو زنا بكافر ولا حر بمن فيه رق وان قل ولا أصل بفرعه وان سفل و يقتل الفرع بأصله (و يقتل جمع بواحد) كان جرحوه جراحات لها دخل فى الزهوق وان فحش بعضها أو تفاوت وتوافق عددها وان لم يتواطؤا وكأن ألقوه من عال أو فى بحر لما روى الشافعى رضى الله عنه وغيره أن عمر رضى الله عنه قتل خمسة أو سبعة قتلوا رجلا غيلة أى خديعة بموضع خال وقال لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعا ولم ينكر عليه فصار اجماعا وللولى العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار عدد الرؤس دون الجراحات ومن قتل جماعة مرتبا قتل باولهم ﴿فرع﴾ لو تصارعا مثلا ضمن بقود أو دية كل منهما ما تولد فى الآخر من الصراعة لان كلا لم يأذن فيما يؤدى الى نحو قتل أو تلف عضو قال شيخنا و يظهر انه لا أثر لاعتياد ان لا مطالبة فى ذلك بل لا بد فى انتفائها من صريح الاذن ﴿تنبيه﴾ يجب قصاص فى أعضاء حيث أمكن من غير ظلم كيد ورجل وأصابع وأنامل وذكر وانثيين واذن وسن ولسان وشفة وعين وجفن ومارن أنف وهو ما لان منه و يشترط لقصاص الطرف والجرح ما شرط للنفس ولا تؤخذ يمين بيسار وأعلى باسفل وعكسه ولا قصاص فى كسر عظم ولو قطعت يد من وسط ذراع اقتص فى الكف وفى الباقى حكومة و يقطع جمع بيد تحاملوا عليها دفعة واحدة بمحدد فابانوها ومن قتل بمحدد أو خنق أو تجويع أو تغريق بماء اقتص ان شاء بمثله أو بسحر فبسيف (موجب العمد قود) أى اقتصاص سمى ذلك قودا لانهم يقودون الجانى بحبل وغيره قاله الازهرى (والدية) عند سقوطه بعفو عنه عليها أو بغير عفو (بدل) عنه فلو عفا المستحق عنه مجانا أو مطلقا فلا شئ (وهى) أى الدية لقتل حر مسلم ذكر معصوم (مائة بعير مثلثة فى عمد وشبهه) أى ثلاثة أقسام فلا نظر لتفاوتها عددا (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة) أى حاملا بقول خبيرين (ومخمسة فى خطا من بنات مخاض و) بنات (لبون و بنى لبون وحقاق وجذاع) من كل منها عشرون لخبر الترمذى وغيره (الا) ان وقع الخطأ (فى) حرم (مكة أو) فى (أشهر حرم) ذى القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب (أو محرم رحم) بالاضافة كأم واخت (فمثلثة) كما فعله جمع من الصحابة رضى الله عنهم وأقرهم الباقون ولعظم حرمة الثلاثة زجرا عنها بالتغليظ من هذا الوجه ولا يلحق

(قوله قتل باولهم) فان قتلهم معا قدم بالقرعة وجوبا فاذا اقتص منه الاول أو من خرجت قرعته أخذ الباقون الديات من مال القاتل فلو بادر أولى قتله غير من استحق التقدم به عصى ووقع قصاصا وللباقى المستحقين الديات لتعذر القصاص عليهم بغير اختيارهم اه باختصار (قوله تحاملوا عليها دفعة) احترز عما لو أبان كل منهم بعض الطرف أو تعاونوا على قطعه بنشار جره بعضهم فى الذهاب و بعضهم فى العود فانه لا قود فيه عند الجمهور لتعذر المماثلة اه باختصار

بها حرم المدينة ولا الاحرام ولا رمضان ولا أثر لمحرم رضاع ومصاهرة وخرج بالخطا ضداه فلا يزيد واجبهما بهذه الثلاثة اكتفاء بما فيهما من التغليظ واما دية الانثى فنصف دية الذكر (ودية عمد على جان معجلة) كسائر ابدال المتلفات (و) دية (غيره) من شبه عمد وخطا وان تثلثت (على عاقلة) للجاني (مؤجلة ثلاث سنين) على الغني منهم نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة فان لم يفوا ففي بيت المال فان تعذر فعلى الجاني لخبر الصحيحين والمعنى في كون الدية على العاقلة فيهما أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم أخذ حقهم فابدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحملهم بالخطا وشبه العمد لانهما مما يكثر لاسيما في متعاطى الاسلحة فحسنت اعانته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه واجلت الدية عليهم رفقا بهم وعاقل الجاني عصباته المجمع على ارثهم بنسب أو ولاء اذا كانوا ذكورا مكلفين غير أصل وفرع ويقدم منهم الاقرب فالاقرب ولا يعقل فقير ولو كسوبا وامرأة وخنثى وغير مكلف (ولو عدمت ابل) في المحل الذي يجب تحصيلها منه حسا أو شرعا بان وجدت فيه باكثر من ثمن المثل أو بعدت وعظمت المؤنة والمشقة (ف) الواجب (قيمتها) وقت وجوب التسليم من غالب نقد البلد وفي القديم الواجب عند عدمها في النفس الكاملة ألف مثقال ذهبا أو اثنا عشر ألف درهم فضة ﴿تنبيه﴾ وكل عضو مفرد فيه جمال ومنفعة اذا قطعه وجبت فيه دية كاملة مثل دية صاحب العضو اذا قتله وكذا كل عضوين من جنس اذا قطعهما ففيهما الدية وفي أحدهما نصفها ففي قطع الاذنين الدية وفي احداهما النصف ومثالهما العينان والشفتان والكفان باصبعهما والقدمان باصبعهما وفي كل اصبع عشر من الابل وفي كل سن خمس (و) يثبت ((القود للورثة) العصبة وذوى الفروض بحسب ارثهم المال ولو مع بعد القرابة كذى رحم ان ورثناه أو مع عدمها كاحد الزوجين والمعتق وعصبته ﴿تنبيه﴾ يحبس الجاني الى كمال الصبي من الورثة بالبلوغ وحضور الغائب أو اذنه فلا يخلى بكفيل لانه قد يهرب فيفوت الحق والكلام في غير قاطع الطريق أما هو اذا تحتم قتله فيقتله الامام مطلقا ولا يستوفى القود الا واحد من الورثة أو من غيرهم بتراض منهم أو من باقيهم أو بقرعة بينهم اذا لم يتراضوا ولو بادر احد المستحقين فقتله عالما تحريم المبادرة فلا قصاص عليه ان كان قبل عفو منه أو من غيره والا فعليه القصاص ولو قتله أجنبي اخذ الورثة الدية من تركة الجاني لا من الاجنبي ولا يستوفى المستحق القود في نفس أو غيرها الا باذن الامام أو نائبه فان استقل به عذر ﴿تتمة﴾ يجب عند هيجان البحر وخوف الغرق القاء غير الحيوان من المتاع لسلامة حيوان محترم والقاء الدواب لسلامة الآدمي المحترم ان تعين لدفع الغرق وان لم يأذن المالك أما المهدر كحربي وزان محصن فلا يلقى لاجله مال مطلقا بل ينبغي ان يلقى هو لاجل المال كما قاله شيخنا ويحرم القاء العبيد للاحرار والدواب لما لا روح له ويضمن ما ألقاه بلا اذن مالكه ولو قال لرجل ألق متاع زيد وعلى ضمانه ان طالبك فعل ضمنه الملقى لا الآمر ﴿فرع﴾ أفتى أبو اسحق المروزي بحل سقى أمته دواء لتسقط ولدها مادام علقة أو مضغة وبالغ الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا قال شيخنا وهو الاوجه ﴿خاتمة﴾ تجب الكفارة على من قتل من يحرم قتله خطأ كان أو عمدا وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين

﴿باب في الردة﴾

(الردة) لغة الرجوع وهو أفحش أنواع الكفر ويحبط بها العمل ان اتصلت بالموت فلا يجب اعادة عباداته التي قبل الردة وقال أبو حنيفة تجب وشرعا (قطع مكلف) مختار فتلغو من صبي ومجنون ومكره عليها اذا كان قلبه مؤمنا (اسلاما بكفر عزما) حالا أو مآلا فيكفر به حالا (أوقولا أو فعلا باعتقاد) لذلك الفعل أو القول أى معه (أو) مع (عناد) من القائل أو الفاعل (أو) مع (استهزاء) أى استخفاف بخلاف ما لو اقترن به ما يخرجه عن الردة كسبق لسان أو حكاية كفر أو خوف قال شيخنا كشيخه وكذا قول الولى حال غيبته انا الله ونحوه مما وقع لائمة من العارفين كابن عربي وأتباعه بحق وما وقع في عباراتهم مما يوهم

كفرا

(قوله على عاقلة) هذا ان وجدت له عاقلة غنية والا فترد عليه مؤجلة (قوله في الردة) أى في بيان ما به تحصل الردة وما يترتب على من ارتد أعاذنا الله تعالى والمسلمين منه (قوله اسلاما) علم منه ان المنتقل من دين لآخر لا يسمى مرتدا وان كان حكمه حكم المرتد فلا يقبل منه الا الاسلام اه بيجوري باختصار (قوله أو مع استهزاء) أى لقوله تعالى قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم

كفرا غير مراد به ظاهره كما لا يخفى على الموفقين نعم يحرم على من لم يعرف حقيقة اصطلاحهم وطريقتهم مطالعة كتبهم فانها مزلة قدم له ومن ثم ضل كثيرون اغتروا بظواهرها وقول ابن عبد السلام يعزر ولى قال انا الله فيه نظر لانه ان قاله وهو مكلف فهو كافر لا محالة وان قاله حال الغيبة المانعة للتكليف فأى وجه للتعزير انتهى وذلك (كنفي صانع و) نفي (نبي) أو تكذيبه (وجحد مجمع عليه) معلوم من الدين بالضرورة من غير تأويل وان لم يكن فيه نص كوجوب نحو الصلاة المكتوبة وتحليل نحو البيع والنكاح وتحريم شرب الخمر واللواط والزنا والمكس وندب الرواتب والعيد بخلاف مجمع عليه لا يعرفه الا الخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت وكحرمة نكاح المعتدة للغير كما قاله النووى وغيره وبخلاف المعذور كمن قرب عهده بالاسلام (وسجود لمخلوق) اختيارا من غير خوف ولو نبيا وان أنكر الاستحقاق أو لم يطابق قلبه جوارحه لان ظاهر حاله يكذبه وفي أصل الروضة عن التهذيب من دخل دار الحرب فسجد لصنم أو تلفظ بكفر ثم ادعى اكراها فان فعله في خلوته لم يقبل أو بين أيديهم وهو اسير قبل قوله أو تاجر فلا وخرج بالسجود الركوع لان صورته تقع في العادة للمخلوق كثيرا بخلاف السجود قال شيخنا نعم يظهر أن محل الفرق بينهما عند الاطلاق بخلاف ما لو قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله تعالى به فانه لا شك في الكفر حينئذ انتهى وكمشي الى الكنائس بزيهم من زنار وغيره وكالقاء ما فيه قرآن في مستقذر قال الروياني أو علم شرعي ومثله بالاولى ما فيه اسم معظم (وتردد في كفر) أيفعله أولا وكتكفير مسلم لذنبه بلا تأويل لانه سمى الاسلام كفرا وكالرضا بالكفر كأن قال لمن طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة فيكفر في الحال في كل ما مر لمنافاته الاسلام وكذا يكفر من أنكر اعجاز القرآن أو حرفا منه أو صحبة أبي بكر أو قذف عائشة رضي الله عنها ويكفر في وجه حكاه القاضي من سب الشيخين أو الحسن والحسين رضي الله عنهم لا من قال لمن أراد تحليفه لا أريد الحلف بالله بل بالطلاق مثلا أو قال رؤيتي اياك كرؤية ملك الموت ﴿تنبيه﴾ ينبغي للمفتي أن يحتاط في التكفير ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصده سيما من العوام ومازال أئمتنا على ذلك قديما وحديثا (ويستتاب) وجوبا (مرتد) ذكرا كان أو انثى لانه كان محترما بالاسلام وربما عرضت له شبهة فتزال (ثم) ان لم يتب بعد الاستتابة (قتل) أى قتله الحاكم ولو بنائبه بضرب الرقبة لا بغيره (بلا امهال) أى تكون الاستتابة والقتل حالا لخبر البخاري من بدل دينه فاقتلوه فاذا أسلم صح اسلامه وترك وان تكررت ردته لاطلاق النصوص نعم يعزر من تكررت ردته لا في أول أمره اذا تاب خلافا لما زعمه جهلة القضاة ﴿تتمة﴾ انما يحصل اسلام كل كافر اصلى أو مرتد بالتلفظ بالشهادتين من الناطق فلا يكفي ما بقلبه من الايمان وان قال به الغزالي وجمع محققون ولو بالعجمية وان أحسن العربية على المنقول المعتمد لا بلغة لقنها بلا فهم ثم بالاعتراف برسالته صلى الله عليه وسلم الى غير العرب ممن ينكرها فيزيد العيسوى من اليهود محمد رسول الله الى جميع الخلق أو البراءة من كل دين يخالف دين الاسلام فيزيد المشرك كفرت بما كنت أشركت به وبرجوعه عن الاعتقاد الذي ارتد بسببه ومن جهل القضاة ان من ادعى عليه عندهم بردة أو جاءهم يطلب الحكم باسلامه يقولون له تلفظ بما قلت وهذا غلط فاحش فقد قال الشافعي رضي الله عنه اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم أكشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وانك بريء من كل دين يخالف الاسلام انتهى قال شيخنا ويؤخذ من تكريره رضي الله عنه لفظ أشهد انه لا بد منه في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيخين في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الاحاديث ما يدل لكل انتهى ويندب أمر كل من أسلم بالايمان بالبعث ويشترط لنفع الاسلام في الآخرة مع ما مر تصديق القلب بوحدانية الله تعالى ورسله وكتبه واليوم الآخر فان اعتقد هذا ولم يأت بما مر لم يكن مؤمنا وان أتى به بلا اعتقاد ترتب عليه الحكم الدنيوى ظاهرا

﴿باب الحدود﴾

﴿تنبيه﴾ ولد المرتد ان انعقد قبل الردة فهو مسلم لانه انعقد في حال الاسلام فحكم عليه بالاسلام تبعا ولا يؤثر فيه طرو ردة أبويه أو أحدهما وكذا ان انعقد في الردة وكان في أصوله الذين ينسب اليهم مسلم وان كان أصوله مرتدين فهو مرتد تبعا لهم لكن لا يقتل حتى يبلغ ويستتاب ولو كان احد أبويه مرتدا والآخر كافرا أصليا فكافر اصلى كما قاله البغوى اه ملخصا من حاشية شيخنا البيجورى

أولها حد الزنا وهو أكبر الكبائر بعد القتل وقيل هو مقدم عليه (يجلد) وجوبا (امام) أو نائبه دون غيرهما خلافا للقفال (حرا مكلفا زنى) بايلاج حشفة أو قدرها من فاقدها في فرج آدمي حي قبل أو دبر ذكر أو أنثى مع علم تحريمه فلا حد بمفاخذة ومساحقة واستمناء بيد نفسه أو غير حليلته بل يعزر فاعل ذلك ويكره بنحو يدها كتمكينها من العبث بذكره حتى ينزل لانه في معنى العزل ولا بايلاج في فرج بهيمة أو ميت ولا يجب ذبح البهيمة المأكولة خلافا لمن وهم فيه وانما يجلد من ذكر (مائة) من الجلدات (ويغرب عاما) ولاء لمسافة قصر فأكثر (ان كان) الواطئ أو الموطوءة حرا (بكرا) وهو من لم يطأ أو توطأ في نكاح صحيح (لا) ان زنى (مع ظن حل) بان ادعاه وقد قرب عهده بالاسلام أو بعد عن أهله (أو مع تحليل عالم) يعتد بخلافه لشبهة اباحته وان لم يقلده الفاعل كنكاح بلا ولي كمذهب أبي حنيفة أو بلا شهود كمذهب مالك بخلاف الخالي عنهما وان نقل عن داود وكنكاح متعة نظرا لخلاف ابن عباس ولو من معتقد تحريمه نعم ان حكم حاكم بابطال النكاح المختلف فيه حد لارتفاع الشبهة حينئذ قاله الماوردي ويحد في مستأجرة للزنا بها اذ لا شبهة لعدم الاعتداد بالعقد الباطل بوجه وقول أبي حنيفة انه شبهة ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب بذلك ومن ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافه وكذا في مبيحة لان الاباحة هنا لغو ومحرمة عليه لتوثن أو لنحو بينونة كبرى وان كان قد تزوجها خلافا لابي حنيفة لانه لا عبرة بالعقد الفاسد أما مجوسية تزوجها فلا يحد بوطئها للاختلاف في حل نكاحها ولا يحد بايلاج في قبل مملوكة له حرمت عليه بنحو محرمية أو شركة لغيره فيها أو توثن أو تمجس ولا بايلاج في أمة فرع ولا مستولدة لشبهة الملك فيما عدا الاخيرة وشبهة الاعفاف فيها وأما حد ذي رق محصن أو بكر ولو مبعضا فنصف حد الحر وتغريبه فيجلد خمسين ويغرب نصف عام ويحد الرقيق الامام أو السيد (ويرجم) أي الامام أو نائبه بان يأمر الناس ليحيطوا به فيرموه من الجوانب بحجارة معتدلة ان كان (محصنا) رجلا كان أو امرأة حتى يموت اجماعا لانه صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدية ولا يجلد مع الرجم عند جماهير العلماء وتعرض عليه توبة لتكون خاتمة أمره ويؤمر بصلاة دخل وقتها ويجاب لشرب لا أكل ولصلاة ركعتين ويعتد بقتله بالسيف لكن فات الواجب والمحصن مكلف حر وطئ أو وطئت بقبل في نكاح صحيح ولو في حيض فلا احصان لصبي أو مجنون أو قن وطئ في نكاح ولا لمن وطئ في ملك يمين أو نكاح فاسد ثم زنى (وأخر) وجوبا (رجم) كقود (لوضع حمل وفطام) لا لمرض يرجى برؤه منه وحر وبرد مفرطين نعم يؤخر الجلد لهما ولمرض يرجى برؤه منه أو لكونها حاملا لان القصد الردع لا القتل (ويثبت) الزنا (باقرار) حقيقي مفصل نظير ما في الشهادة ولو باشارة أخرس ان فهمها كل أحد ولو مرة ولا يشترط تكرره أربعا خلافا لابي حنيفة (وبينة) فصلت بذكر المزني بها وكيفية الادخال ومكانه ووقته كأشهد أنه أدخل حشفته في فرج فلانة بمحل كذا وقت كذا على سبيل الزنا (ولو أقر) بالزنا (ثم رجع) عن ذلك قبل الشروع في الحد أو بعده بنحو كذبت أو ما زنيت وان قال بعده كذبت في رجوعي أو كنت فاخذت فظننته زنا وان شهد حاله بكذبه فيما استظهره شيخنا بخلاف ما أقررت به لانه مجرد تكذيب للبينة الشاهدة به (سقط) الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لماعز بالرجوع فلولا أنه لا يفيد لما عرض له به ومن ثم سن له الرجوع وكالزنا في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كشرب وسرقة بالنسبة للقطع وأفهم كلامهم انه اذا ثبت بالبينة لا يتطرق اليه رجوع وهو كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملك أمة وظن كونها حليلة * وثانيها حد القذف وهو من السبع الموبقات (وحد قاذف) مكلف مختار ملتزم للاحكام عالم بالتحريم (محصنا) وهو هنا مكلف حر مسلم عفيف من زنا ووطء دبر حليلته (ثمانين) جلدة ان كان القاذف حرا والا فأربعين ويحصل القذف بزنيت أو يا زاني أو يا مخنث أو بلاطت أو لاط بك فلان أو يا لائط أو يا لوطي وكذا بيا قحبة لامرأة ومن صريح قذف المرأة أن يقول لابنها من زيد مثلا لست ابنه أو لست منه لا قوله لابنه لست ابني ولو قال لولده أو ولد غيره يا ولد الزنا كان قذفا لامه (ولا يحد أصل) لقذف فرع بل يعزر كقاذف

(قوله أو بعد عن أهله) أي أهل الاسلام (قوله بخلاف الخالي عنهما) تقدم له ان لابي حنيفة قولا بهذا الخالي والحق ما هنا فتنبه (قوله فيما عدا الاخيرة) هي أمة الفرع (قوله بحجارة معتدلة) تكون بقدر ملء الكف لا بحصا صغيرة لئلا يطول عليه الامر ولا بصخر أي حجارة كبيرة لئلا يموت حالا فيفوت التنكيل الذي هو المقصود من الرجم

غيره كاف ولو شهد بزنا دون أربعة من الرجال أو نساء أو عبيد حدوا ولو تقاذفا لم يتقاصا وللقاذف تحليف مقذوفه أنه ما زنى قط وسقط بعفو من مقذوف أو وارثه الحائز ولا يستقل المقذوف باستيفاء الحد وللزوج قذف زوجته التي علم زناها وهي في نكاحه ولو بظن ظنا مؤكدا مع قرينة كأن رآها وأجنبيا في خلوة أو رآه خارجا من عندها مع شيوع بين الناس بانه زنى بها أو مع خبر ثقة انه رآه يزني بها ومع تكرر رؤيته لهما كذلك مرات ووجب نفي الولد ان تيقن أنه ليس منه وحيث لا ولد ينفيه فالاولى له الستر عليها وان يطلقها ان كرهها فان أحبها أمسكها لما صح ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال امرأتي لا ترد يد لامس فقال طلقها قال اني أحبها قال أمسكها (فرع) اذا سب شخص آخر فللآخر ان يسبه بقدر ما سبه مما لا كذب فيه ولا قذف كيا ظالم ويا أحمق ولا يجوز سب أبيه وأمه * وثالثها حد الشرب (ويجلد) أي الامام أو نائبه (مكلفا) مختارا (عالما) بتحريم الخمر (شرب) لغير تداو (خمرا) وحقيقتها عند أكثر أصحابنا المسكر من عصير العنب وان لم يقذف بالزبد فتحريم غيرها قياسي أي بفرض عدم وروده ما يأتي ولا فسيعلم منه ان تحريم الكل منصوص عليه وعند أقلهم كل مسكر ولكن لا يكفر مستحل المسكر من عصير غير العنب للخلاف فيه أي من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة أما المسكر بالفعل فهو حرام اجماعا كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم بخلاف مستحله من عصير العنب الصرف الذي لم يطبخ ولو قطرة لانه مجمع عليه ضروري وخرج بالقيود المذكورة فيه اضدادها فلا حد على من اتصف بشيء منها من صبي ومجنون ومكره وجاهل بتحريمه أو بكونه خمرا ان قرب اسلامه أو بعد عن العلماء ولا على من شرب لتداو وان وجد غيرها كما نقله الشيخان عن جماعة وان حرم التداوي بها (فائدة) كل شراب أسكر كثيره من خمر أو غيرها حرم قليله وكثيره لخبر الصحيحين كل شراب أسكر فهو حرام وخبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام ويحد شاربه وان لم يسكر أي متعاطيه وخرج بالشراب ما حرم من الجامدات فلا حد فيها وان حرمت وأسكرت بل التعزير ككثير البنج والحشيشة والافيون ويكره أكل يسير منها من غير قصد المداومة ويباح لحاجة التداوي (أربعين) جلدة ان كان (حرا) ففي مسلم عن أنس كان صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين جلدة وخرج بالحر الرقيق ولو مبعضا فيجلد عشرين جلدة وانما يجلد الامام شارب الخمر ان ثبت (باقراره أو شهادة رجلين) لا بريح خمر وهيئة سكر وقيء وحد عثمان رضي الله عنه بالقيء اجتهاد له ويحد الرقيق أيضا بعلم السيد دون غيره (تتمة) جزم صاحب الاستقصاء بحل اسقائها للبهائم وللزركشي احتمال انها كالآدمي في حرمة اسقائها لها * ورابعها قطع السرقة (ويقطع) أي الامام وجوبا بعد طلب المالك وثبوت السرقة (كوع يمين بالغ) ذكرا كان أو أنثى (سرق) أي أخذ خفية (ربع دينار) أي مثقال ذهبا مضروبا خالصا وان تحصل من مغشوش (أو قيمته) بالذهب المضروب وان كان الربع لجماعة فلا يقطع بكونه ربع دينار سبيكة أو حليا لا يساوي ربعا مضروبا (من حرز) أي موضع يحرز فيه مثل ذلك المسروق عرفا ولا قطع بما للسارق فيه شركة ولا بما ملكه وان تعلق به نحو رهن ولو اشترك اثنان في اخراج نصاب فقط لم يقطع واحد منهما وخرج بسرق ما لو اختلس معتمدا الهرب أو انتهب معتمدا القوة فلا يقطع بهما للخبر الصحيح به ولامكان دفعهم بالسلطان وغيره بخلاف السارق لاخذه خفية فشرع قطعه زجرا (لا) حال كون المال (مغصوبا) فلا يقطع سارقه من حرز الغاصب وان لم يعلم انه مغصوب لان مالكه لم يرض باحرازه به أو حال كونه (فيه) أي في مكان مغصوب فلا قطع أيضا بسرقة من حرز مغصوب لان الغاصب ممنوع من الاحراز به بخلاف نحو مستأجر ومعار ويختلف الحرز باختلاف الاموال والاحوال والاوقات فحرز الثوب والنقد الصندوق المقفل والامتعة الدكاكين وثم حارس ونوم بمسجد أو شارع على متاع ولو بتوسده حرز له لان وضعه بقربه بلا ملاحظ قوي يمنع السارق بقوة أو استغاثة أو انقلاب عنه ولو بقلب السارق فليس حرزا له (ويقطع بمال وقف) أي بسرقة مال موقوف على غيره (و) مال (مسجد) كبابه وساريته وقناديل زينته (لا) بنحو

(قوله وللقاذف تحليف الخ) أي رجاء أن ينكل المقذوف فيحلف القاذف فيسقط حد القذف (قوله بالقيود المذكورة) أي بقوله مكلفا مختارا عالما لغير تداو خمرا لكن كلامه شامل للذمي فيقتضي انه يحد بشرب الخمر وليس كذلك (قوله صاحب الاستقصاء) هو الامام محمد بن محمد الغزالي

(حصره) وقناديل تسرج وهو مسلم لانها أعدت للانتفاع بها (ولا بمال صدقة) أي زكاة (وهو مستحق) لها بوصف فقر أو غيره ولو لم يكن فيه حق كغني أخذ مال صدقة وليس غارما لاصلاح ذات البين ولا غازيا قطع لانتفاء الشبهة (و) لا بمال (مصالح) كبيت المال وان كان غنيا لان له فيه حقا لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد والرباطات فينتفع به الغني والفقير من المسلمين (و) لا بمال (بعض) من أصل أو فرع (وسيد) لشبهة استحقاق النفقة في الجملة (والاظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرقة ماله المحرز عنه (فان عاد) بعد قطع يمناه الى السرقة ثانيا (ف) تقطع (رجله اليسرى) من مفصل الساق والقدم (ف) ان عاد ثالثا فتقطع (يده اليسرى) من كوعها (ف) ان عاد رابعا فتقطع (رجله اليمنى ثم) ان سرق بعد قطع ما ذكر (عزر) ولا يقتل وما روي من انه صلى الله عليه وسلم قتله منسوخ أو مؤول بقتله لاستحلال بل ضعفه الدارقطني وغيره وقال ابن عبد البر انه منكر لا أصل له ومن سرق مرارا بلا قطع لم يلزمه الاحد واحد على المعتمد فتكفي يمينه عن الكل لاتحاد السبب فتداخلت (وتثبت) السرقة (برجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (واقرار) من سارق بعد دعوى عليه مع تفصيل في الشهادة والاقرار بان تبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحرز بتعيينه (و) تثبت السرقة أيضا خلافا لما اعتمده جمع (بيمين رد) من المدعى عليه على المدعي لانها كاقرار المدعى عليه (وقبل رجوع مقر) بالنسبة لقطع بخلاف المال فلا يقبل رجوعه فيه لانه حق آدمي (ومن أقر بعقوبة لله) تعالى أي بموجبها كزنا وسرقة وشرب خمر ولو بعد دعوى (فلقاض) أي يجوز له كما في الروضة وأصلها لكن نقل في شرح مسلم الاجماع على ندبه وحكاه في البحر عن الاصحاب وقضيته تخصيصهم القاضي بالجواز حرمته على غيره قال شيخنا وهو محتمل ويحتمل أن غير القاضي أولى منه لامتناع التلقين عليه (تعريض) له (برجوع) عن الاقرار أو الانكار كقوله لعلك تخذت أو أخذت من غير حرز أو ما علمته خمرا لانه صلى الله عليه وسلم عرض لماعز وقال لمن أقر عنده بالسرقة ما اخالك سرقت وخرج بالتعريض التصريح كارجع عنه أو اجحده فيأثم به لانه أمر بالكذب ويحرم التعريض عند قيام البينة ويجوز للقاضي أيضا التعريض للشهود بالتوقف في حد الله تعالى ان رأى المصلحة في الستر والا فلا وبه يعلم انه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف ان ترتب على ذلك ضياع المسروق أو حد الغير كحد القذف ﴿خاتمة في قاطع الطريق﴾ لو علم الامام قوما يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا عزرهم وجوبا بحبس وغيره وان أخذ القاطع المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فرجله اليمنى ويده اليسرى وان قتل قتل حتما وان عفا مستحق القود وان قتل وأخذ نصابا قتل ثم صلب بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه ثلاثة أيام حتما ثم ينزل وقيل يبقى وجوبا حتى يتهرى ويسيل صديده وفي قول يصلب حيا قليلا ثم ينزل فيقتل

﴿فصل) في التعزير﴾ (ويعزر) أي الامام أو نائبه (لمعصية لا حد لها ولا كفارة) سواء كانت حقا لله تعالى أم لآدمي كمباشرة أجنبية في غير فرج وسب ليس بقذف وضرب لغير حق (غالبا) وقد يشرع التعزير بلا معصية كمن يكتسب باللهو الذي لا معصية فيه وقد ينتفي مع انتفاء الحد والكفارة كصغيرة صدرت ممن لا يعرف بالشر لحديث صححه ابن حبان أقيلوا ذوي الهيآت عثراتهم الا الحدود وفي رواية زلاتهم وفسرهم الشافعي رضي الله عنه بمن ذكر وقيل هم أصحاب الصغائر وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه وكقتل من رآه يزني بأهله على ما حكاه ابن الرفعة لاجل الحمية والغضب ويحل قتله باطنا وقد يجامع التعزير الكفارة كمجامع حليلته في نهار رمضان ويحصل التعزير (بضرب) غير مبرح أو صفع وهو الضرب بجمع الكف (أو حبس) حتى عن الجمعة أو توبيخ بكلام أو تغريب أو اقامة من مجلس ونحوها مما يراه المعزر جنسا وقدرا لا بحلق لحية قال شيخنا وظاهره حرمة حلقها وهو انما يجيء على حرمته التي عليها أكثر المتأخرين أما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه للمنع اذا رآه الامام انتهى ويجب أن ينقص التعزير عن أربعين ضربا في الحر وعن عشرين في غيره (وعزر أب) وان علا وألحق به

(قوله فينتفع به الغني والفقير من المسلمين) بخلاف الذميين فيقطع الذمي بسرقة ذلك ولا نظر لانفاق الامام عليه من بيت المال عند الحاجة لانه انما ينفق عليه للضرورة وبشرط الضمان اه بيجوري (قوله غير الزنا) أي اما الزنا فلا يثبت بأقل من أربعة كما تقدم (قوله وضرب لغير حق) وسرقة ما لا قطع فيه وتزوير أي محاكاة الخط وتحسين الكلام على الناس ليدخل عليهم أنه حق وهو باطل وشهادة زور ومنع حق مع القدرة عليه وموافقة الكفار في أعيادهم ونحوها ومسك الحيات ودخول النار وان يقول لذمي يا حاج فلان اه بيجوري ملخصا كتبه مصححه

الرافعي الام وان علت (ومأذونه) أي من أذن له في التعزير كالمعلم (صغيرا) وسفيها بارتكابهما ما لا يليق زجرا لهما عن سيئ الاخلاق وللمعلم تعزير المتعلم منه (و) عزر (زوج) زوجته (لحقه) كنشوزها لا لحق الله تعالى وقضيته انه لا يضربها على ترك الصلاة وأفتى بعضهم بوجوبه والاوجه كما قال شيخنا جوازه وللسيد تعزير رقيقه لحقه وحق الله تعالى وانما يعزر من يعزر بضرب غير مبرح فان لم يفد تعزيره الا بمبرح ترك لانه مهلك وغيره لا يفيد وسئل شيخنا عبد الرحمن بن زياد رحمه الله تعالى عن عبد مملوك عصى سيده وخالف أمره ولم يخدمه خدمة مثله هل لسيده ان يضربه ضربا غير مبرح أم ليس له ذلك واذا ضربه سيده ضربا مبرحا ورفع به الى أحد حكام الشريعة فهل للحاكم ان يمنعه عن الضرب المبرح أم ليس له ذلك واذا منعه الحاكم مثلا ولم يمتنع فهل للحاكم ان يبيع العبد ويسلم ثمنه الى سيده أم ليس له ذلك وبماذا يبيعه بمثل الثمن الذي اشتراه به سيده أو بما قاله المقومون أو بما انتهت اليه الرغبات في الوقت فأجاب اذا امتنع العبد من خدمة سيده الخدمة الواجبة عليه شرعا فللسيد ان يضربه على الامتناع ضربا غير مبرح ان أفاد الضرب المذكور وليس له ان يضربه ضربا مبرحا ويمنعه الحاكم من ذلك فان لم يمتنع من الضرب المذكور فهو كما لو كلفه من العمل ما لا يليق بل أولى اذ الضرب المبرح ربما يؤدي الى الزهوق بجامع التحريم وقد أفتى القاضي حسين بانه اذا كلف مملوكه ما لا يطيق انه يباع عليه بثمن المثل وهو ما انتهت اليه الرغبات في ذلك الزمان والمكان انتهى

﴿فصل) في الصيال﴾ وهو الاستطالة والوثوب على الغير (يجوز) للشخص (دفع) كل (صائل) مسلم وكافر مكلف وغيره (على معصوم) من نفس أو طرف أو منفعة أو بضع ومقدماته كتقبيل ومعانقة أو مال وان لم يتمول على ما اقتضاه اطلاقهم كحبة بر أو اختصاص كجلد ميتة سواء كانت للدافع أم لغيره وذلك للحديث الصحيح ان من قتل دون دمه أو ماله أو أهله فهو شهيد ويلزم منه ان له القتل والقتال أي وما يسري اليهما كل الجرح (بل يجب) عليه ان لم يخف على نفسه أو عضوه الدفع (عن بضع) ومقدماته ولو من غير أقاربه (ونفس) ولو مملوكة (قصدها كافر) أو بهيمة أو مسلم غير محقون الدم كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق تحتم قتله فيحرم الاستسلام لهم فان قصدها مسلم محقون الدم لم يجب الدفع بل يجوز الاستسلام له بل يسن للامر به ولا يجب الدفع عن مال لا روح فيه لنفسه (وليدفع) الصائل المعصوم (بالاخف) فالاخف (ان أمكن) كهرب فزجر بكلام فاستغاثة أو تحصن بحصانة فضرب بيده فبسوط فبعصا فقطع فقتل لان ذلك جوز للضرورة ولا ضرورة للاثقل مع امكان الاخف فمتى خالف وعدل الى رتبة مع امكان الاكتفاء بدونها ضمن بالقود وغيره نعم لو التحم القتال بينهما واشتد الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب ومحل رعاية الترتيب أيضا في غير الفاحشة فلو رآه قد أولج في أجنبية فله ان يبدأه بالقتل وان اندفع بدونه لانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالاناة قاله الماوردي والروياني والشيخ زكريا وقال شيخنا وهو ظاهر في المحصن اما غيره فالمتجه انه لا يجوز قتله الا ان أدى الدفع بغيره الى مضي زمن وهو متلبس بالفاحشة انتهى واذا لم يمكن الدفع بالاخف كان لم يجد الا نحو سيف فيضرب به أما اذا كان الصائل غير معصوم فله قتله بلا دفع بالاخف لعدم حرمته ﴿فرع﴾ يجب الدفع عن منكر كشرب مسكر وضرب آلة لهو وقتل حيوان ولو للقاتل (ووجب ختان) المرأة والرجل حيث لم يولدا مختونين لقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم ومنها الختان اختتن وهو ابن ثمانين سنة وقيل واجب على الرجال وسنة للنساء ونقل عن أكثر العلماء (ببلوغ) وعقل اذ لا تكليف قبلهما فيجب بعدهما فورا وبحث الزركشي وجوبه على ولي مميز وفيه نظر فالواجب في ختان الرجل قطع ما يغطي حشفته حتى تنكشف كلها والمرأة قطع جزء يقع عليه الاسم من اللحمة الموجودة بأعلى الفرج فوق ثقبة البول تشبه عرف الديك وتسمى البظر بموحدة مفتوحة فمعجمة ساكنة ونقل الاردبيلي عن الامام ولو كان ضعيف الخلقة بحيث لو ختن خيف عليه لم يختن الا ان يغلب على الظن سلامته ويندب تعجيله سابع يوم الولادة للاتباع فان أخره ففي الاربعين

(قوله وهو) أي الصيال ومثله المصاولة اه وأدرج المصنف في الفصل حكم الختان وضمان البهائم (قوله بالاخف فالاخف) ولو علم المصول عليه ان الصائل لا يندفع عنه الا بالقتل من ابتداء الامر فهل له ابتداؤه بذلك أو يجب الترتيب حسب الامكان وان لم يفد شيأ حرره

والا ففي السنة السابعة لانها وقت أمره بالصلاة ومن مات بغير ختان لم يختن في الاصح ويسن اظهار ختان الذكر واخفاء ختان الانثى وأما مؤنة الختان ففي مال المختون ولو غير مكلف ثم على من تلزمه نفقته ويجب أيضا قطع سرة المولود بعد ولادته بعد نحو ربطها التوقف امساك الطعام عليه (وحرم تثقيب) أنف مطلقا و (أذن) صبي قطعا وصبية على الاوجه لتعليق الحلق كما صرح به الغزالي وغيره لانه ايلام لم تدع اليه حاجة وجوزه الزركشي واستدل بما في حديث أم زرع في الصحيح وفي فتاوى قاضيخان من الحنفية أنه لا بأس به لانهم كانوا يفعلونه في الجاهلية فلم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الرعاية للحنابلة يجوز في الصبية لغرض الزينة ويكره في الصبي اه ومقتضى كلام شيخنا في شرح المنهاج جوازه في الصبية لا الصبي لما عرف أنه زينة مطلوبة في حقهن قديما وحديثا في كل محل وقد جوز صلى الله عليه وسلم اللعب لهن بما فيه صورة للمصلحة فكذا هذا أيضا والتعذيب في مثل هذه الزينة الداعية لرغبة الازواج اليهن سهل محتمل ومغتفر لتلك المصلحة فتأمل ذلك فانه مهم ﴿تتمة﴾ من كان مع دابة يضمن ما أتلفته ليلا ونهارا وان كانت وحدها فأتلفت زرعا أو غيره نهارا لم يضمن صاحبها أو ليلا ضمن الا ان لا يفرط في ربطها أو اتلاف نحو هرة طيرا أو طعاما عهد اتلافها ضمن مالكها ليلا ونهارا ان قصر في ربطه وتدفع الهرة الضارية على نحو طير أو طعام لتأ كله كصائل برعاية الترتيب السابق ولا تقتل ضارية ساكنة خلافا للجمع لامكان التحرز عن شرها

﴿باب الجهاد﴾

(هو فرض كفاية كل عام) ولو مرة اذا كان الكفار ببلادهم ويتعين اذا دخلوا بلادنا كما يأتي وحكم فرض الكفاية أنه اذا فعله من فيهم كفاية سقط الحرج عنه وعن الباقين ويأثم كل من لا عذر له من المسلمين ان تركوه وان جهلوا وفروضها كثيرة (كقيام بحجج دينية) وهي البراهين على اثبات الصانع سبحانه وما يجب له من الصفات ويستحيل عليه منها وعلى اثبات النبوات وما ورد به الشرع من المعاد والحساب وغير ذلك (وعلوم شرعية) كتفسير وحديث وفقه زائد على ما لا بد منه وما يتعلق بها بحيث يصلح للقضاء والافتاء للحاجة اليهما (ودفع ضرر معصوم) من مسلم وذمي ومستأمن جائع لم يصل لحالة الاضطرار أو عار أو نحوهما والمخاطب به كل موسر بما زاد على كفاية سنة له ولممونه عند اختلال بيت المال وعدم وفاء زكاة (وأمر بمعروف) أي واجبات الشرع والكف عن محرماته فشمل النهي عن منكر أي المحرم لكن محله في واجب أو حرام مجمع عليه أو في اعتقاد الفاعل والمخاطب به كل مكلف لم يخف على نحو عضو ومال وان قل ولم يغلب على ظنه ان فاعله يزيد فيه عنادا وان علم عادة انه لا يفيده بأن يغيره بكل طريق أمكنه من يد فلسان فاستغاثة بالغير فان عجز أنكره بقلبه وليس لاحد البحث والتجسس واقتحام الدور بالظنون نعم ان أخبره ثقة بمن اختفى بمنكر لا يتدارك كالقتل والزنا لزمه ذلك ولو توقف الانكار على الرفع للسلطان لم يجب لما فيه من هتك حرمة وتغريم مال قاله ابن القشيري قال شيخنا وله احتمال بوجوبه اذا لم ينزجر الا به وهو الاوجه وكلام الروضة وغيرها صريح فيه اه (وتحمل شهادة) على أهل له حضر اليه المشهود عليه أو طلبه ان عذر بعذر جمعة (وأداؤها) على من تحملها ان كان أكثر من نصاب والا فهو فرض عين وكاحياء كعبة بحج وعمرة كل عام وتشييع جنازة (ورد سلام) مسنون (عن جمع) أي اثنين فأكثر فيسقط الفرض عن الباقين ويختص بالثواب فان ردوا كلهم ولو مرتبا أثيبوا ثواب الفرض كالمصلين على الجنازة ولو سلم جمع مرتبون على واحد فرد مرة قاصدا جميعهم وكذا لو أطلق على الاوجه أجزأه ما لم يحصل فصل ضار ودخل في قولي مسنون سلام امرأة على امرأة أو نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا على أجنبي وهي عجوز لا تشتهى ويلزمها في هذه الصورة رد سلام الرجل اما مشتهاة ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها رد سلام أجنبي ومثله ابتداؤه ويكره رد سلامها ومثله ابتداؤه أيضا والفرق ان ردها وابتداءها يطمعه لطمعه فيها أكثر بخلاف ابتدائه ورده قاله شيخنا ولو سلم على جمع نسوة وجب رد

(قوله ما أتلفته) أي من نفس أو مال وانما يضمن من كانت معه لانها في يده وعليه تعهدها وحفظها ولان فعلها منسوب اليه متى كان معها والانسب لها كالكلب اذا أرسله صاحبه وقتل الصيد حل وان استرسل بنفسه فلا اه (قوله ان عذر بعذر جمعة) قال ح ج أي أو لم يعذر المطلوب ولو بنحو جمعة أيضا فيما يظهر اه

احداهن اذ لا يخشى فتنة حينئذ وخرج بقولي عن جمع الواحد فالرد فرض عين عليه ولو كان المسلم صبيا مميزا ولا بد في الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع المحقق ولو في ثقيل السمع نعم ان مر عليه سريعا بحيث لم يبلغه صوته فالذي يظهر كما قاله شيخنا انه يلزمه الرفع وسعيه دون العدو خلفه ويجب اتصال الرد بالسلام كاتصال قبول البيع بايجابه ولا بأس بتقديم عليك في رد سلام الغائب لان الفصل ليس بأجنبي وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني ويجب في الرد على الاصم ان يجمع بين اللفظ والاشارة ولا يلزمه الرد الا ان جمع له المسلم عليه بين اللفظ والاشارة (وابتداؤه) أي السلام عند اقباله وانصرافه على مسلم غير نحو فاسق أو مبتدع حتى الصبي المميز وان ظن عدم الرد (سنة) عينا للواحد وكفاية للجماعة كالتسمية للاكل لخبر ان أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وأفتى القاضي بأن الابتداء أفضل كما ان ابراء المعسر أفضل من انظاره وصيغة ابتدائه السلام عليكم أو سلام عليكم وكذا عليكم السلام أو سلام لكنه مكروه للنهي عنه ومع ذلك يجب الرد فيه بخلاف وعليكم السلام بالواو اذ لا يصلح للابتداء والافضل في الابتداء والرد الاتيان بصيغة الجمع حتى في الواحد لاجل الملائكة والتعظيم وزيادة ورحمة الله وبركاته ومغفرته ولا يكفي الافراد للجماعة ولو سلم كل على الآخر فان ترتبا كان الثاني جوابا أي ما لم يقصد به الابتداء وحده كما بحثه بعضهم والا لزم كلا الرد ﴿فروع﴾ يسن ارسال السلام للغائب ويلزم الرسول التبليغ لانه أمانة ويجب أداؤها ومحله ما اذا رضي بتحمل تلك الامانة اما لو ردها فلا وكذا ان سكت وقال بعضهم يجب على الموصى به تبليغه ومحله كما قال شيخنا ان قبل الوصية بلفظ يدل على التحمل ويلزم المرسل اليه الرد فورا باللفظ في الارسال وبه أو بالكتابة فيها ويندب الرد أيضا على المبلغ والبداءة به فيقول وعليك وعليه السلام للخبر المشهور فيه وحكى بعضهم ندب البداءة بالمرسل ويحرم أن يبدأ به ذميا ويستثنيه وجوبا بقلبه ان كان مع مسلم ويسن لمن دخل محلا خاليا ان يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولا يندب السلام على قاضي حاجة بول أو غائط أو جماع أو استنجاء ولا على شارب وآكل في فمه اللقمة اشغله ولا على فاسق بل يسن تركه على مجاهر بفسقه ومرتكب ذنب عظيم لم يتب منه ومبتدع الا لعذر أو خوف مفسدة ولا على مصل وساجد ومؤذن ومقيم وخطيب ومستمعه ولا رد عليهم الا مستمع الخطيب فانه يجب عليه ذلك بل يكره الرد لقاضي الحاجة والمجامع والمستنجي ويسن للآكل وان كانت اللقمة بفيه نعم يسن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع اللقمة بفيه ويلزمه الرد ويسن الرد لمن في الحمام وما بعده باللفظ وللمصل ومؤذن ومقيم بالاشارة والا فبعد الفراغ أي ان قرب الفصل ولا يجب عليهم ويسن عند التلاقي سلام صغير على كبير وماش على واقف وراكب عليهم وقليلين على كثيرين ﴿فوائد﴾ وحني الظهر مكروه وقال كثيرون حرام وأفتى النووي بكراهة الانحناء بالرأس وتقبيل نحو رأس أو يد أو رجل لا سيما لنحو غني لحديث من تواضع لغني ذهب ثلثا دينه ويندب ذلك لنحو صلاح أو علم أو شرف لان أبا عبيدة قبل يد عمر رضي الله عنهما ويسن القيام لمن فيه فضيلة ظاهرة من نحو صلاح أو علم أو ولادة أو ولاية مصحوبة بصيانة قال ابن عبد السلام أو لمن يرجى خيره أو يخشى شره ولو كافرا خشي منه ضررا عظيما ويحرم على الرجل أن يحب قيامهم له ويسن تقبيل قادم من سفر ومعانقته للاتباع (كتشميت عاطس) بالغ (حمد الله تعالى) بيرحمك الله أو رحمكم الله ولصغير مميز حمد الله بنحو أصلحك الله فانه سنة على الكفاية ان سمع جماعة وسنة عين ان سمع واحدا اذا حمد الله العاطس المميز عقب عطاسه بأن لم يتخلل بينهما فوق سكتة تنفس أو عي فانه يسن له ان يقول عقبه الحمد لله وأفضل منه الحمد لله رب العالمين وأفضل منه الحمد لله على كل حال وخرج بقولي حمد الله من لم يحمده عقبه فلا يسن التشميت له فان شك قال يرحم الله من حمده ويسن تذكيره الحمد وعند توالي العطاس يشمته لثلاث ثم يدعو له بالشفاء ويسر به المصلي ويحمد في نفسه ان كان مشغولا بنحو بول أو جماع ويشترط رفع بكل بحيث يسمعه صاحبه ويسن للعاطس وضع شيء على

(قوله ويلزم المرسل اليه الرد فورا) أي متى تلفظ الرسول بصيغة السلام أو قال له فلان يسلم عليك بشرط أن يكون المرسل قد أتى بصيغة سلام ولا يضر الكلام السابق على نحو صيغة السلام من المرسل اليه أو الرسول أو منهما وهل يضر سبق كلام المرسل بحضرة المرسل اليه فيما اذا تأخر تبليغ الرسول أو لا يضر فيتعلق الرد بقول الرسول فلان يسلم عليك أو يقول لك السلام عليكم تدبر اه

وجهه وخفض صوته ما أمكنه واجابة مشمته بنحو يهديكم الله ويصلح بالكم أو يغفر الله لكم للأمر به ويسن للمتثائب رد التثاؤب طاقته وستر فيه ولو في الصلاة بيده اليسرى ويسن اجابة الداعي بلبيك والجهاد فرض كفاية (على) كل مسلم (مكلف) أي بالغ عاقل لرفع القلم عن غيرهما (ذكر) لضعف المرأة عنه غالبا (حر) فلا يجب على ذي رق ولو مكاتبا ومبعضا وان أذن له سيده لنقصه (مستطيع له سلاح) فلا يجب على غير مستطيع كأقطع وأعمى وفاقد معظم أصابع يده ومن به عرج بين أو مرض تعظم مشقته وكعادم مؤن ومركوب في سفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من تلزمه مؤنته كما في الحج ولا على من ليس له سلاح لأن عادم ذلك لا نصرة به (وحرم) على مدين موسر عليه دين حال لم يوكل من يقضي عنه من ماله الحاضر (سفر) لجهاد وغيره وان قصر وان لم يكن مخوفا أو كان الطالب علم رعاية لحق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شئ الا الدين (بلا اذن غريم) أو ظن رضاه وهو من أهل الاذن ولو كان الغريم ذميا أو كان بالدين رهن وثيق أو كفيل موسر قال الاسنوي في المهمات ان سكوت رب الدين ليس بكاف في جواز السفر معتمدا في ذلك على ما فهم من كلام الشيخين هنا وقال ابن الرفعة والقاضي أبو الطيب والبندنيجي والقزويني لابد في الحرمة من التصريح بالمنع ونقله القاضي ابراهيم بن ظهيرة ولا يحرم السفر بل ولا يمنع منه ان كان معسرا أو كان الدين مؤجلا وان قرب حلوله بشرط وصوله لما يحل له فيه القصر وهو مؤجل (و) حرم السفر لجهاد وحج تطوع بلا اذن (أصل) مسلم أب وأم وان عليا ولو اذن من هو أقرب منه وكذا يحرم بلا اذن أصل سفر لم تغلب فيه السلامة لتجارة (لا) سفر (لتعلم فرض) ولو كفاية كطلب النحو ودرجة الفتوى فلا يحرم عليه وان لم يأذن أصله (وان دخلوا) أي الكفار (بلدة لنا تعين) الجهاد (على أهلها) أي يتعين على أهلها الدفع بما أمكنهم وللدفع مرتبتان احداهما ان يحتمل الحال اجتماعهم وتأهبهم للحرب فوجب الدفع على كل منهم بما يقدر عليه حتى على من لا يلزمه الجهاد نحو فقير وولد ومدين وعبد وامرأة فيها قوة بلا اذن ممامر ويغتفر ذلك لهذا الخطب العظيم الذي لا سبيل لاهماله وثانيتهما ان يغشاهم الكفار ولا يتمكنون من اجتماع وتأهب فمن قصده كافر أو كفار وعلم انه يقتل ان أخذ فعليه ان يدفع عن نفسه بما أمكن وان كان ممن لا جهاد عليه لامتناع الاستسلام لكافر ﴿فروع﴾ واذا لم يكن تأهب لقتال وجوز أسرا وقتلا فله قتال واستسلام ان علم انه ان امتنع منه قتل وامنت المرأة فاحشة ان أخذت والا تعين الجهاد فمن علم أو ظن انه ان أخذ قتل عينا امتنع عليه الاستسلام كما مر آنفا ولو أسروا مسلما يجب النهوض اليهم فورا على كل قادر لخلاصه ان رجي ولو قال لكافر أطلق أسيرك وعلي كذا فأطلقه لزمه ولا يرجع به على الأسير الا ان اذن له في مفاداته فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع (و) تعين على (من دون مسافة قصر منها) أي من البلدة التي دخلوا فيها وان كان في أهلهم كفاية لأنهم في حكمهم وكذا من كان على مسافة القصر ان لم يكف أهلها ومن يليهم فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وحرم) على من هو من أهل فرض الجهاد (انصراف عن صف) بعد التلاقي وان غلب على ظنه أنه اذا ثبت قتل لعده صلى الله عليه وسلم الفرار من الزحف من السبع الموبقات ولو ذهب سلاحه وأمكن الرمي بالحجارة لم يجز له الانصراف على تناقض فيه وجزم بعضهم بانه اذا غلب ظن الهلاك بالثبات من غير نكاية فيهم وجب الفرار (اذا لم يزيدوا) أي الكفار (على مثلينا) للآية وحكمة وجوب مصابرة الضعف ان المسلم يقاتل على احدى الحسنيين الشهادة والفوز بالغنيمة مع الاجر والكافر يقاتل على الفوز بالدنيا فقط اما اذا زادوا على المثلين كمائتين وواحد عن مائة فيجوز الانصراف مطلقا وحرم جمع مجتهدون الانصراف مطلقا اذا بلغ المسلمون اثنى عشر ألفا لخبر لن يغلب اثنا عشر ألفا من قلة وبه خصت الآية ويجاب بأن المراد من الحديث ان الغالب على هذا العدد الظفر فلا تعرض فيه لحرمة فرار ولا لعدمها كما هو واضح وانما يحرم الانصراف ان قاومناهم الا متحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة يستنجد بها على العدو ولو بعيدة (ويرق ذراري كفار) وعبيدهم ولو مسلمين كاملين

(قوله فرض كفاية) أي في كل سنة لا فرض عين والا لتعطل المعاش (قوله على كل مسلم) أي لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار فخاطب به المؤمنين دون غيرهم فلا جهاد على كافر ولو ذميا لانه يبذل الجزية لتذب عنه لا ليذب عنها اه ملخصا من حاشية الشيخ البيجوري مع الشرح (قوله فيجوز الانصراف مطلقا) أي غلب على الظن الهلاك أو لا (قوله اذا بلغ المسلمون اثنى عشر ألفا) أي كما كان ذلك في غزوة هوازن (قوله لخبر لن يغلب الخ) قال قائل مثل ذلك في غزوة حنين معجبا فكره عليه الصلاة والسلام هذه المقالة فأنزل الله تعالى ويوم حنين اذ أعجبتكم الآية وتقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه لم ينهزموا بل نصروا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين اه

(بأسر) كما يرق حربي مقهور لحربي بالقهر أي يصيرون بنفس الأسر أرقاء لنا ويكونون كسائر أموال الغنيمة ودخل في الذراري الصبيان والمجانين والنسوان ولا حد ان وطئ غانم أو أبوه أو سيده أمة في الغنيمة ولو قبل اختيارا لتملك لأن فيها شبهة ملك ويعزر عالم بالتحريم لا جاهل به ان عذر لقرب اسلامه أو بعد محله عن العلماء ﴿فرع﴾ يحكم باسلام غير بالغ ظاهرا وباطنا اماتبعا للسابي المسلم ولو شاركه كافر في سبيه واما تبعا لأحد أصوله وان كان اسلامه قبل علوقه فلو أقر أحدهما بالكفر بعد البلوغ فهو مرتد من الآن (و) للامام أو أمير (خيار في) أسير (كامل) ببلوغ وعقل وذكورة وحرية (بين) أربع خصال من (قتل) بضرب الرقبة لا غير (ومن) عليه بتخلية سبيله (وفداء) بأسرى منا أو مال فيخمس وجوبا أو بنحو سلاحنا ويفادي سلاحهم بأسرانا على الأوجه لا بمال (واسترقاق) فيفعل الامام أو نائبه وجوبا الأحظ للمسلمين باجتهاده ومن قتل أسيرا غير كامل لزمته قيمته أو كاملا قبل التخيير فيه عزر فقط (واسلام كافر) كامل (بعد أسر يعصم دمه) من القتل لخبر الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها ولم يذكر هنا وماله لأنه لا يعصمه اذا اختار الامام رقه ولا صغار أولاده للحكم باسلامهم تبعا له وان كانوا بدار الحرب أو أرقاء واذا تبعوه في الاسلام وهم أحرار لم يرقوا لامتناع طرق الرق على ما قارن اسلامه حريته ومن ثم أجمعوا على أن الحر المسلم لا يسبى ولا يسترق أو أرقاء لم ينقض رقهم ومن ثم لو ملك حربي صغيرا ثم حكم باسلامه تبعا لأصله جاز سبيه واسترقاقه ويبقى الخيار في باقي الخصال السابقة من المن أو الفداء أو الرق ومحل جواز المفاداة مع ارادة الاقامة في دار الكفر ان كان له ثم عشيرة يأمن معها على نفسه ودينه (و) اسلامه (قبله) أي قبل أسر بوضع أيدينا عليه (يعصم دما) أي نفسا عن كل ما مر (ومالا) أي جميعه بدارنا ودارهم وكذا فرعه الحر الصغير والمجنون عند السبي عن الاسترقاق لا زوجته فاذا سبيت ولو بعد الدخول انقطع نكاحه حالا واذا سبي زوجان أو أحدهما انفسخ النكاح بينهما لما في خبر مسلم انهم لما امتنعوا يوم أوطاس من وطء المسبيات المتزوجات نزل والمحصنات أي المتزوجات من النساء الا ما ملكت أيمانكم فحرم الله تعالى المتزوجات الا المسبيات ﴿فرع﴾ لو ادعى أسير قد أرق اسلامه قبل أسره لم يقبل في الرق ويجعل مسلما من الآن ويثبت بشاهد وامرأتين ولو ادعى أسيرانه مسلم فان أخذ من دارنا صدق بيمينه أو من دار الحرب فلا (واذا أرق) الحربي (وعليه دين) لمسلم أو ذمي (لم يسقط) وسقط ان كان لحربي ولو اقترض حربي من حربي أو غيره أو اشترى منه شيئا ثم أسلما أو أحدهما لم يسقط لالتزامه بعقد صحيح ولو أتلف حربي على حربي شيئا أو غصبه منه فأسلما أو أسلم المتلف فلا ضمان لانه لم يلتزم شيأ بعقد حتى يستدام حكمه ولأن الحربي لو أتلف مال مسلم أو ذمي لم يضمنه فأولى مال الحربي ﴿فرع﴾ لو قهر حربي دائنه أو سيده أو زوجه ملكه وارتفع الدين والرق والنكاح وان كان المقهور كاملا وكذا ان كان القاهر بعضا للمقهور ولكن ليس للقاهر بيع مقهوره البعض لعتقه عليه خلافا للسمهودي ﴿مهمة﴾ قال شيخنا في شرح المنهاج قد كثر اختلاف الناس وتأليفهم في السراري والأرقاء المجلوبين من الروم والهند وحاصل معتمد مذهبنا فيهم ان من لم يعلم كونه غنيمة لم تخمس ولم تقسم يحل شراؤه وسائر التصرفات فيه لاحتمال ان آسره البائع له أولا حربي أو ذمي فانه لا يخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق ان آخذه مسلم بنحو سرقة أو اختلاس لم يجز شراؤه الا على الوجه الضعيف انه لا يخمس عليه فقول جمع متقدمين ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السراري المجلوبة من الروم والهند الا ان ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف يتعين حمله على ما علم ان الغانم له المسلمون وانه لم يسبق من أميرهم قبل الاغتنام من أخذ شيأ فهو له لجوازه عند الأئمة الثلاثة وفي قول للشافعي بل زعم التاج الفزاري انه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله أن يحرم بعض الغانمين لكن رده المصنف وغيره بأنه مخالف للاجماع وطريق من وقع بيده غنيمة لم تخمس ردها المستحق علم والا فللقاضي كالمال الضائع أي الذي لم يقع اليأس من صاحبه والا كان ملك بيت المال فلمن له فيه حق

(قوله ويثبت) أي الاسلام قبل الاسر الذي بثبوته يمتنع استرقاقه (قوله خلافا للسمهودي) أي القائل بأن له بيعه هكذا يؤخذ من سياق الشارح

الظفر به على المعتمد ومن ثم كان المعتمد كما مر أن من وصل له شئ يستحقه منه حل له أخذه وان ظلم الباقون
نعم الورع لمريد التسرى أن يشترى ثانيا من وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخميس واليأس من
معرفة مالكها فيكون ملكا لبيت المال انتهى ﴿تتمة﴾ يعتق رقيق حربى اذا هرب ثم أسلم ولو بعد الهدنة
أو أسلم ثم هرب قبلها وان لم يهاجر الينا لا عكسه بان أسلم بعد هدنة ثم هرب فلا يعتق لكن لا يرد الى سيده
فان لم يعتقه باعه الامام من مسلم أو دفع لسيده قيمته من مال المصالح وأعتقه عن المسلمين والولاء لهم وان
أتانا بعد الهدنة وشرط رد من جاءمنهم الينا حر ذكر مكلف مسلم فان لم تكن له ثم عشيرة تحميه لم يرد
والا رد عليهم بطلبهم بالتخلية بينه وبين طالبه بلا اجبار على الرجوع مع طالبه وكذا لا يرد صبى ومجنون وصفا
الاسلام أم لا وامرأة وخنثى أسلما أى لا يجوز ردهم ولو لنحو الاب لضعفهم ويغرمون لناقيه ورقيق ارتد
دون الحر المرتد

﴿باب القضاء﴾

بالمد أى الحكم بين الناس والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله فاحكم
بينهم بالقسط وأخبار كخبر الصحيحين اذا حكم حاكم أى أراد الحكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران واذا حكم
فاجتهد ثم أخطأ فله أجر وفى رواية بدل الاولى فله عشرة أجور قال فى شرح مسلم أجمع المسلمون على ان
هذا فى حاكم عالم مجتهد اما غيره فآثم بجميع أحكامه وان وافق الصواب لان اصابته اتفاقية وصح خبر
القضاة ثلاثة قاض فى الجنة وقاضيان فى النار وفسر الاول بأنه عرف الحق وقضى به والآخران بمن عرف
وجار فى الحكم ومن قضى على جهل وما جاء فى التحذير عنه كخبر من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين محمول
على عظم الخطر فيه أو على من يكره له القضاء أو يحرم (هو) أى قبوله من متعددين صالحين له (فرض
كفاية) فى الناحية بل أسنى فروض الكفايات حتى قال الغزالى انه أفضل من الجهاد فان امتنع
الصالحون له منه أثموا اما تولية الامام لاحدهم فى اقليم ففرض عين عليه ثم على ذى شوكة ولا يجوز اخلاء
مسافة العدوى عن قاض ﴿فرع﴾ لا بد من توليته من الامام أو مأذونه ولو لمن تعين للقضاء فان فقد الامام
فتولية أهل الحل والعقد فى البلد أو بعضهم مع رضا الباقين ولو ولاه أهل جانب من البلد صح فيه دون
الآخر ومن صريح التولية وليتك أو قلدتك القضاء ومن كنايتها عولت واعتمدت عليك فيه ويشترط
القبول لفظا وكذا فورا فى الحاضر وعند بلوغ الخبر فى غيره وقال جمع محققون الشرط عدم الرد ومن تعين
فى ناحية لزمه قبوله وكذا طلبه ولو ببذل مال وان خاف من نفسه الميل فان لم يتعين فيها كره للمفضول القبول
والطلب ان لم يمتنع الافضل ويحرم طلبه بعزل صالح له ولو مفضولا (وشرط قاض كونه أهلا للشهادات)
كلها بأن يكون مسلما مكلفا حرا ذكرا عدلا سميعا ولو بالصياح بصيرا فلا يولى من ليس كذلك ولا أعمى
وهو من يرى الشبح ولا يميز الصورة وان قربت بخلاف من يميزها اذا قربت بحيث يعرفها ولو بتكلف ومزيد
تأمل وان يعجز عن قراءة المكتوب واختير صحة ولاية الاعمى (كافيا) للقيام بمنصب القضاء فلا يولى
مغفل ومختل نظر بكبر أو مرض (مجتهدا) فلا يصح تولية جاهل ومقلد وان حفظ مذهب امامه لعجزه عن
ادراك غوامضه والمجتهد من يعرف بأحكام القرآن من العام والخاص والمجمل والمبين والمطلق والمقيد
والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه وبأحكام السنة من المتواتر وهو ما تعددت طرقه
والآحاد وهو بخلافه والمتصل باتصال رواته اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع أو الى الصحابى فقط
ويسمى الموقوف والمرسل وهو قول التابعى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو بحال
الرواة قوة وضعفا وما تواتر ناقلوه وأجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عدالة ناقليه وله الاكتفاء بتعديل
امام عرف صحة مذهبه فى الجرح والتعديل ويقدم عند التعارض الخاص على العام والمقيد على المطلق
والنص على الظاهر والمحكم على المتشابه والناسخ والمتصل والقوى على مقابلها ولا تنحصر الاحكام فى
خمسمائة آية ولا خمسمائة حديث خلافا لزاعمهما وبالقياس بأنواعه الثلاثة من الجلى وهو ما يقطع فيه بنفى

(قوله وصفا الاسلام الخ) انما لم يقل أسلما لعدم صحة اسلامهما اذ شرط الاسلام البلوغ والعقل (قوله على ان هذا فى حاكم عالم الخ) عبارة م ر عن شرح مسلم فى حكم عالم أهل للحكم ان أصاب فله أجران باجتهاده واصابته وان أخطأ فله أجر باجتهاده فى طلب الحق (قوله اما تولية الامام لاحدهم الخ) واما ايقاع القضاء بين المتنازعين ففرض عين على الامام بنفسه أو نائبه واذا ترافعا الى النائب فايقاع القضاء بينهما فرض عين عليه ولا يجوز له الرفع اذا كان فيه تعطيل وتطويل نزاع

الفارق كقياس ضرب الوالد على تأفيفه أو المساوى وهو ما يبعد فيه انتفاء الفارق كقياس احراق مال
اليتيم على أكله والادون وهو ما لا يبعد فى انتفاء الفارق كقياس الذرة على البر فى الربا بجامع الطعم
وبلسان العرب لغة ونحوا وصرفا وبلاغة وبأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولو فيما يتكلم فيه فقط
لئلا يخالف فهم قال ابن الصلاح اجتماع ذلك كله انما هو شرط للمجتهد المطلق الذى يفتى فى جميع أبواب
الفقه اما مقيد لا يعدو مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليراع فيها ما يراعيه المطلق
فى قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له عدول عن نص امامه كما
لا يجوز الاجتهاد مع النص انتهى (فان ولى) سلطان ولو كافرا أو (ذو شوكة) غيره فى بلد بان انحصرت
قوتها فيه (غير أهل) للقضاء كمقلد وجاهل وفاسق أى مع علمه بنحو فسقه والا بان ظن عدالته مثلا ولو علم
فسقه لم يوله فالظاهر كما جزم به شيخنا الا ينفذ حكمه وكذا لو زاد فسقه أو ارتكب مفسقا آخر على تردد فيه
انتهى وجزم بعضهم بنفوذ توليته وان ولاه غير عالم لفسقه وكعبد وامرأة وأعمى (نفذ) ما فعله من التولية
وان كان هناك مجتهد عدل على المعتمد فينفذ قضاء من ولاه للضرورة وائلا تتعطل مصالح الناس وان
نازع كثيرون فيما ذكر فى الفاسق وأطالوا وصوبه الزركشى قال شيخنا وما ذكر فى المقلد محله ان كان
ثم مجتهد والا نفذت تولية المقلد ولو من غير ذى شوكة وكذا الفاسق فان كان هناك عدل اشترطت
شوكة والا فلا كما يفيد ذلك قول ابن الرفعة الحق انه اذا لم يكن ثم من يصلح للقضاء نفذت تولية غير الصالح
قطعا والاوجه ان قاضى الضرورة يقضى بعلمه ويحفظ مال اليتيم ويكتب لقاض آخر خلافا للحضرمى
وصرح جمع متأخرون بأن قاضى الضرورة يلزمه بيان مستنده فى سائر احكامه ولا يقبل قوله حكمت
بكذا من غير بيان مستنده فيه ولو طلب الخصم من القاضى الفاسق تبيين الشهود التى ثبت بها الالزام
القاضى بيانهم والا لم ينفذ حكمه ﴿فرع﴾ يندب للامام اذا ولى قاضيا أن يأذن له فى الاستخلاف وان
أطلق التولية استخلف فيما لا يقدر عليه لا غيره فى الاصح ﴿مهمة﴾ يحكم القاضى باجتهاده ان كان مجتهدا
أو اجتهاد مقلده ان كان مقلدا وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقال الماوردى
وغيره يجوز وجمع ابن عبد السلام والاذرعى وغيرهما بحمل الاول على من لم ينته لرتبة الاجتهاد فى
مذهب امامه وهو المقلد الصرف الذى لم يتأهل للنظر ولا للترجيح والثانى على من له أهلية لذلك ونقل
ابن الرفعة عن الاصحاب ان الحاكم المقلد اذا بان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه ووافقه النووى
فى الروضة والسبكى وقال الغزالى لا ينقض وتبعه الرافعى بحثا فى موضع وشيخنا فى بعض كتبه ﴿فائدة﴾
اذا تمسك العامى بمذهب لزمه موافقته والا لزمه التمذهب بمذهب معين من الاربعة لا غيرها ثم له وان عمل
بالاول الانتقال الى غيره بالكلية أو فى المسائل بشرط أن لا يتتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب
بالاسهل منه فيفسق به على الاوجه وفى الخادم عن بعض المحتاطين الاولى لمن ابتلى بوسواس الاخذ
بالاخف والرخص لئلا يزداد فيخرج عن الشرع ولضده الاخذ بالاثقل لئلا يخرج عن الاباحة وان
لا يلفق بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وفى فتاوى شيخنا من قلد اماما
فى مسئلة لزمه أن يجرى على قضية مذهبه فى تلك المسئلة وجميع ما يتعلق بها فيلزم من انحرف عن
عين الكعبة وصلى الى جهتها مقلدا لابى حنيفة مثلا أن يمسح فى وضوئه من الرأس قدر الناصية وأن لا يسيل
من بدنه بعد الوضوء دم وما أشبه ذلك والا كانت صلاته باطلة باتفاق المذهبين فليتفطن لذلك انتهى ووافقه
العلامة عبد الله أبو مخرمة العدنى وزاد فقال قد صرح بهذا الشرط الذى ذكرناه غير واحد من المحققين
من أهل الاصول والفقه منهم ابن دقيق العيد والسبكى ونقله الاسنوى فى التمهيد عن العراقى قلت
بل نقله الرافعى فى العزيز عن القاضى حسين انتهى وقال شيخنا المحقق ابن زياد رحمه الله تعالى فى
فتاويه ان الذى فهمناه من أمثلتهم ان التركيب القادح انما يمتنع اذا كان فى قضية واحدة فمن أمثلتهم
اذا توضأ ولمس تقليدا لابى حنيفة وافتصد تقليدا للشافعى ثم صلى فصلاته باطلة لاتفاق الامامين على

(قوله وان أطلق التولية) أى بأن لم يأذن له فى الاستخلاف ولم ينهه عنه وقوله استخلف أى ولو بعضه وقوله فيما لا يقدر عليه أى لحاجته اليه دون ما يقدر عليه ولو أطلق الاذن بأن لم يعمم له فى الاذن فى الاستخلاف ولم يخصص فيستخلف مطلقا وان خصصه بشئ لا يتعداه أو نهاه عن الاستخلاف لا يستخلف ويقتصر على ما يمكنه ان كانت توليته أكثر منه اه نقله مصححه من شرح المنهج ببعض زيادة

بطلان ذلك وكذلك اذا توضأ ومس بلا شهوة تقليدا للامام مالك ولم يدلك تقليدا للشافعى ثم صلى فصلاته
باطلة لاتفاق الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من قضيتين فالذى يظهر ان ذلك
غير قادح فى التقليد كما اذا توضأ ومسح بعض رأسه ثم صلى الى الجهة تقليدا لابى حنيفة فالذى يظهر
صحة صلاته لان الامامين لم يتفقا على بطلان طهارته فان الخلاف فيها بحاله لا يقال اتفقا على بطلان صلاته
لانا نقول هذا الاتفاق نشأ من التركيب فى قضيتين والذى فهمناه انه غير قادح فى التقليد ومثله ما اذا قلد
الامام أحمد فى ان العورة السوأتان وكان ترك المضمضة والاستنشاق أو التسمية الذى يقول الامام احمد
بوجوب ذلك فالذى يظهر صحة صلاته اذا قلده فى قدر العورة لانهما لم يتفقا على بطلان طهارته التى هى
قضية واحدة ولا يقدح فى ذلك اتفاقهما على بطلان صلاته فانه تركيب من قضيتين وهو غير قادح فى
التقليد كما يفهمه تمثيلهم وقد رأيت فى فتاوى البلقينى ما يقتضى ان التركيب بين قضيتين غير قادح
انتهى ملخصا ﴿تتمة﴾ يلزم محتاجا استفتاء عالم عدل عرف أهليته ثم ان وجد مفتيين فان اعتقد أحدهما
أعلم تعين تقديمه قال فى الروضة ليس لمفت وعامل على مذهبنا فى مسئلة ذات وجهين أو قولين أن يعتمد
احدهما بلا نظر فيه بلا خلاف بل يبحث عن أرجحهما بنحو تأخره وان كانا لواحد انتهى (ويجوز تحكيم
اثنين) ولو من غير خصومة كما فى النكاح (رجلا أهلا للقضاء) أى من له أهلية القضاء المطلقة لا فى
خصوص تلك الواقعة فقط خلافا لجمع متأخرين ولو مع وجود قاض أهل خلافا للروضة أما غير الاهل فلا
يجوز تحكيمه أى مع وجود الاهل والا جاز ولو فى النكاح وان كان ثم مجتهد كما جزم به شيخنا فى شرح
المنهاج تبعا للشيخ زكريا لكن الذى أفتاه أن المحكم العدل لا يزوج الامع فقد القاضى ولو غير أهل ولا يجوز
تحكيم غير العدل مطلقا ولا ينفذ حكم المحكم الا برضا همابه لفظا لا سكوتا فيعتبر رضا الزوجين معا فى
النكاح نعم يكفى سكوت البكر اذا استؤذنت فى التحكيم ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولى ولو الى مسافة
القصر ان كان ثم قاض خلافا لابن العماد لانه ينوب عن الغائب بخلاف المحكم ويجوز له أن يحكم بعلمه على
الاوجه (وينعزل القاضى) أى يحكم بانعزاله ببلوغ خبر العزل له ولو من عدل (و) ينعزل (نائبه) فى عام أو
خاص بان يبلغه خبر عزل مستخلفه له أو الامام لمستخلفه ان أذن له أن يستخلف عن نفسه أو أطلق (لا) حال
كون النائب نائبا (عن امام) فى عام أو خاص بأن قال للقاضى استخلف عنى فلا ينعزل بذلك وانما انعزل
القاضى ونائبه (بخبره) أى ببلوغ خبر العزل المفهوم من ينعزل لا قبل بلوغه ذلك لعظم الضرر فى نقض
أقضيته لو انعزل بخلاف الوكيل فانه ينعزل من حين العزل ولو قبل بلوغ خبره ومن علم عزله لم ينفذ حكمه له
الا ان يرضى بحكمه فيما يجوز التحكيم فيه (و) ينعزل أيضا كل منهما بأحد أمور (عزل نفسه) كالوكيل
(وجنون) واغماء وان قل زمنهما (وفسق) أى ينعزل بفسق من لم يعلم موليه بفسقه الاصلى أو الزائد على
ما كان حال توليته واذا زالت هذه الاحوال لم تعد ولايته الا بتولية جديدة فى الاصح ويجوز للامام عزل
قاض لم يتعين بظهور خلل لا يقتضى انعزاله ككثرة الشكاوى فيه وبأفضل منه وبمصلحة كتسكين
فتنة سواء أعزله بمثله أم بدونه وان لم يكن شئ من ذلك لم يجز عزله لانه عبث ولكن ينفذ العزل اما اذا
تعين بان لم يكن ثم من يصلح غيره فيحرم على موليه عزله ولا ينفذ وكذا عزله لنفسه حينئذ بخلافه فى
غير هذه الحالة فينفذ عزله لنفسه وان لم يعلم موليه (ولا ينعزل قاض بموت امام) أعظم ولا بانعزاله
لعظم شدة الضرر بتعطيل الحوادث وخرج بالامام القاضى فينعزل نوابه بموته ﴿ولا يقبل قول متول فى
غير محل ولايته) وهو خارج عمله (حكمت كذا) لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ فلا ينفذ اقراره به وأخذ
الزركشى من ظاهر كلامهم انه اذا ولى ببلد لم يتناول مزارعها وبساتينها فلو زوج وهو بأحدهما من هى
بالبلد أو عكسه لم يصح قيل وفيه نظر قال شيخنا والنظر واضح بل الذى يتجه أنه ان علمت عادة بتبعية
أو عدمها فذاك والا اتجه ما ذكره اقتصارا على ما نص له عليه وافهم قول المنهاج انه فى غير محل ولايته
كمعزول أنه لا ينفذ منه فيه تصرف استباحه بالولاية كايجار وقف نظره للقاضى وبيع مال يتيم وتقرير

﴿فائدة﴾ يجوز نصب أكثر من قاض بمحل كبلد وان لم يخص كلا منهم بمكان أو زمان أو نوع كالاموال أو الدماء أو الفروج هذا ان لم يشرط اجتماعهم على الحكم والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف فى محل الاجتهاد اه من شرح المنهج
(قوله وفسق) وينعزل أيضا بمرض لا يرجى زواله وقد بجزمه عن الحكم س ل ومثل ذلك العمى والصمم والنسيان ان أخل بالضبط لوجود المنافى ولان القضاء عقد جائز نعم لو عمى بعد سماع البينة وتعديلها ولم يحتج لاشارة نفذ حكمه فى تلك الواقعة اه مصححه ملخصا من شرح المنهج وحاشيته
(قوله ككثرة الشكاوى) ومثل ذلك بحثه اه

فى وظيفة قال شيخنا وهو ظاهر (ك) ما لا يقبل قول (معزول) بعد انعزاله وحكم بعد مفارقة مجلس
حكمه حكمت بكذا لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ فلا يقبل اقراره به ولا يقبل أيضا شهادة كل منهما بحكمه
لانه يشهد بفعل نفسه الا ان شهد بحكم حاكم ولا يعلم القاضى انه حكمه فتقبل شهادته ان لم يكن فاسقا فان
علم القاضى أنه حكمه لم تقبل شهادته كما لو صرح به ويقبل قوله بمحل حكمه قبل عزله حكمت بكذا وان
قال بعلمى لقدرته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساء هذه القرية أى المحصورات طوالق
من أزواجهن قبل ان كان مجتهدا ولو فى مذهب امامه ولا يجوز لقاض أن يتبع حكم قاض قبله صالح
للقضاء (وليسو القاضى بين الخصمين) وجوبا فى اكرامهما وان اختلفا شرفا وجواب سلامهما والنظر
اليهما والاستماع للكلام وطلاقة الوجه والقيام فلا يخص أحدهما بشئ مما ذكر ولو سلم احدهما انتظر
الآخر ويغتفر طول الفصل للضرورة أو قال له سلم ليجيبهما معا ولا يمزح معه وان شرف بعلم أو حرية والاولى
أن يجلسهما بين يديه ﴿فرع﴾ لو ازدحم مدعون قدم الاسبق فالاسبق وجوبا كمفت ومدرس فيقدمان
وجوبا بسبق فان استووا أو جهل سابق أقرع وقال شيخنا وظاهر أن طالب فرض العين مع ضيق الوقت
يقدم كالمسافر ويستحب كون مجلسه الذى يقضى فيه فسيحا بارزا ويكره أن يتخذ المسجد مجلسا للحكم
صونا له عن اللغط وارتفاع الاصوات نعم ان اتفق عند جلوسه فيه قضية أو قضيتان فلا بأس بفصلها
(وحرم قبوله) أى القاضى (هدية من لا عادة له بها قبل ولاية) أو كان له عادة بها لكنه زاد فى القدر
أو الوصف (ان كان فى محله) أى فى محل ولايته (و) هدية (من له خصومة) عنده أو من أحس منه بأنه
سيخاصم وان اعتادها قبل ولايته لانها فى الاخيرة تدعو الى الميل اليه وفى الاولى سببها الولاية وقد صحت
الاخبار الصحيحة بتحريم هدايا العمال (والا) بأن كان من عادته أنه يهدى اليه قبل الولاية ولو مرة فقط
أو كان فى غير محل ولايته أو لم يزد المهدى على عادته ولا خصومة له حاضرة ولا مترقبة فيه (جاز) قبوله
ولو جهزها له مع رسوله وليس له محاكمة ففى جواز قبوله وجهان رجح بعض شراح المنهاج الحرمة وعلم
مما مر أنه لا يحرم عليه قبولها فى غير عمله وان كان المهدى من أهل عمله ما لم يستشعر بأنها مقدمة لخصومة
ولو أهدى له بعد الحكم حرم القبول أيضا ان كان مجازاة له والا فلا كذا أطلقه بعض شراح المنهاج
قال شيخنا ويتعين حمله على مهدمعتاد أهدى اليه بعد الحكم وحيث حرم القبول والاخذ لم يملك ما أخذه
فيرده لمالكه ان وجد والا فلبيت المال وكالهدية الهبة والضيافة وكذا الصدقة على الاوجه وجوزله
السبكى فى حلبياته قبول الصدقة ممن لا خصومة له ولا عادة وخصه فى تفسيره بما اذا لم يعرف المتصدق
أنه القاضى وبحث غيره القطع بحل أخذه الزكاة قال شيخنا وينبغى تقييده بما ذكر وتردد السبكى فى
الوقف عليه من أهل عمله والذى يتجه فيه وفى النذر انه ان عينه باسمه وشرطنا القبول كان كالهدية له
ويصح ابراؤه عن دينه اذ لا يشترط فيه قبول ويكره للقاضى حضور الوليمة التى خص بها وحده وقال جمع
يحرم أو مع جماعة آخرين ولم يعتد ذلك قبل الولاية بخلاف ما اذا لم يقصد بها خصوصا كما لو اتخذت للجيران
أو العلماء وهو منهم أو لعموم الناس قال فى العباب يجوز لغير القاضى أخذ هدية بسبب النكاح ان لم
يشترط وكذا القاضى حيث جاز له الحضور ولم يشترط ولا طلب انتهى وفيه نظر ﴿تنبيه﴾ يجوز لمن
لا رزق له فى بيت المال ولا فى غيره وهو غير متعين للقضاء وكان عمله مما يقابل بأجرة أن يقول لا أحكم
بينكما الا بأجرة أو رزق على ما قاله جمع وقال آخرون يحرم وهو الاحوط لكن الاول أقرب (وينقض
القاضى وجوبا (حكما) لنفسه أو غيره ان كان ذلك الحكم (بخلاف نص) كتاب أو سنة أو نص مقلده أو
قياس جلى وهو ما قطع فيه بالحاق الفرع للاصل (أو اجماع) ومنه ما خالف شرط الواقف قال السبكى وما
خالف المذاهب الاربعة كالمخالف للاجماع (أو بمرجوح) من مذهبه فيظهر القاضى بطلان ما خالف
ما ذكر وان لم يرفع اليه بنحو نقضته أو أبطلته ﴿تنبيه﴾ نقل القرافى وابن الصلاح الاجماع على أنه لا يجوز
الحكم بخلاف الراجح فى المذهب وصرح السبكى بذلك فى مواضع من فتاويه وأطال وجعل ذلك من

(قوله وينبغى تقييده بما ذكر) أى بما اذا لم يعرف المزكى ان الآخذ هو القاضى وهذا حيث لم يتعين الدفع اليه وعبارة م ر والضيافة والهبة كالهدية وكذا الصدقة كما قاله شيخنا والزكاة كذلك كما قاله بعض المتأخرين ان لم يتعين الدفع اليه والعارية ان كانت مما تقابل بأجرة فحكمها كالهدية والا فلا كما بحثه بعض المتأخرين اه

الحكم بخلاف ما أنزل الله لان الله تعالى أوجب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليدهم فيما يجب عليهم العمل به ونقل الجلال البلقيني عن والده انه كان يفتي ان الحاكم اذا حكم بغير الصحيح من مذهبه نقض وقال البرهان بن ظهيرة وقضيته والحالة هذه أنه لا فرق بين أن يعضده اختيار لبعض المتأخرين أو بحث ﴿تنبيه ثان﴾ اعلم أن المعتمد في المذهب للحكم والفتوى ما اتفق عليه الشيخان فما جزم به النووي فالرافعي فما رجحه الاكثر فالاعلم فالاورع قال شيخنا هذا ما أطبق عليه محققو المتأخرين والذي أوصى باعتماده مشايخنا وقال السمهودي مازال مشايخنا يوصوننا بالافتاء بما عليه الشيخان وان نعرض عن أكثر ما خولف به وقال شيخنا ابن زياد يجب علينا في الغالب ما رجحه الشيخان وان نقل عن الاكثرين خلافه (ولا يقضى) القاضي أي لا يجوز له القضاء (بخلاف علمه) وان قامت به بينة كما اذا شهدت برق أو نكاح أو ملك من يعلم حريته أو بينونتها أو عدم ملكه لانه قاطع ببطلان الحكم به حينئذ والحكم بالباطل محرم (ويقضى) أي القاضي ولو قاضي ضرورة على الاوجه (بعلمه) ان شاء أي بظنه المؤكد الذي يجوز له الشهادة مستندا اليه وان استفاده قبل ولايته نعم لا يقضى به في حدود أو تعزير لله تعالى كحد الزنا أو سرقة أو شرب لندب الستر في أسبابها أما حدود الآدميين فيقضى فيها به سواء المال والقود وحد القذف واذا حكم بعلمه لا بد أن يصرح بمستنده فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه وقضيت أو حكمت عليك بعلمي فان ترك أحد هذين اللفظين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردي وتبعوه (ولا) يقضى لنفسه ولا (لبعض) من أصله وفرعه ولا شريكه في المشترك ويقضى لكل منهم غيره من امام وقاض آخر ولو نائبا عنه دفعا للتهمة (ولو رأى) قاض وكذا شاهد (ورقة فيها حكمه) أو شهادته (لم يعمل به) في امضاء حكم ولا أداء شهادة (حتى يتذكر) ما حكم أو شهد به لامكان التزوير ومشابهة الخط ولا يكفي تذكره أن هذا خطه فقط وفيهما وجه ان كان الحكم والشهادة مكتوبين في ورقة مصونة عنده ووثق بأنه خطه ولم يداخله فيه ريبة أنه يعمل به (وله) أي الشخص (حلف على استحقاق) حق له على غيره أو أدائه لغيره (اعتمادا) على اخبار عدل و(على خط) نفسه على المعتمد وعلى خط مأذونه ووكيله وشريكه و(مورثه ان وثق بأمانته) بان علم منه أنه لا يتساهل في شئ من حقوق الناس اعتضادا بالقرينة ﴿تنبيه﴾ والقضاء الحاصل على أصل كاذب ينفذ ظاهرا لا باطنا فلا يحل حراما ولا عكسه فلو حكم بشاهدي زور بظاهر العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال والنكاح أما المرتب على أصل صادق فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا قطعا وجاء في الخبر أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر وفي شرح المنهاج لشيخنا ويلزم المرأة المحكوم عليها بنكاح كاذب الهرب بل والقتل ان قدرت عليه كالصائل على البضع ولا نظر لكونه يعتقد الاباحة فان أكرهت فلا اثم (والقضاء على غائب) عن البلد وان كان في غير عمله أو عن المجلس بتوار أو تعزز (جائز) في غير عقوبة الله تعالى (ان كان للمدعي حجة ولم يقل هو) أي الغائب (مقر) بالحق بل ادعى جحوده وانه يلزمه تسليمه له الآن وانه مطالبه بذلك فان قال هو مقر وأنا أقيم الحجة استظهارا مخافة أن ينكر أو ليكتب بها القاضي الى قاضي بلد الغائب لم تسمع حجته لتصريحه بالمنافي لسماعها اذ لا فائدة فيها مع الاقرار نعم لو كان للغائب مال حاضر وأقام البينة على دينه لا ليكتب القاضي به الى حاكم بلد الغائب بل ليوفيه منه فتسمع وان قال هو مقر وتسمع أيضا ان أطلق (ووجب) ان كانت الدعوى بدين أو عين أو بصحة عقد أو ابراء كأن أحال الغائب على مدين له حاضر فادعى ابراءه (تحليفه) أي المدعي يمين الاستظهار ان لم يكن الغائب متواريا ولا متعززا (بعد) اقامة (بينة ان الحق) في الصورة الاولى ثابت (في ذمته) الى الآن احتياطا للمحكوم عليه لانه لو حضر لربما ادعى بما يبرئه ويشترط مع ذلك أن يقول انه يلزم تسليمه الي وانه لا يعلم في شهوده قادحا كفسق وعداوة قال شيخنا في شرح المنهاج وظاهر كما قال البلقيني ان هذا لا يتاتى في الدعوى بعين بل يحلف فيها على ما يليق بها وكذا نحو الابراء أما لو كان الغائب متواريا أو متعززا فيقضى عليهما بلا يمين لتقصيرهما قال بعضهم لو كان للغائب وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب ولم يجب يمين

(قوله في حدود أو تعزير) أي أما المال كالزكاة والكفارة فيقضى فيهما بعلمه كما في حقوق الله المالية (قوله ولا يقضى لنفسه) أولى منه عبارة ولا ينفذ حكمه لنفسه لانه من خصائصه عليه الصلاة والسلام نعم يجوز له تعزير من أساء الادب عليه فيما يتعلق بأحكامه كقوله حكمت بالجور ونحو ذلك

(كما لو ادعى) شخص (على) نحو (صبي) لا ولي له (وميت) ليس له وارث خاص حاضر فانه يحلف لما مر أما لو كان لنحو الصبي ولي خاص أو للميت وارث خاص حاضر كامل اعتبر في وجوب التحليف طلبه فان سكت عن طلبها لجهل عرفه الحاكم ثم ان لم يطلبها قضى عليه بدونها ﴿فرع﴾ لو ادعى وكيل الغائب على غائب أو نحو صبي أو ميت فلا تحليف بل يحكم بالبينة لان الوكيل لا يتصور حلفه على استحقاقه ولا على أن موكله يستحقه ولو وقف الامر الى حضور الموكل لتعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء ولو حضر الغائب وقال للوكيل أبرأني موكلك أو وفيته فأخر الطلب الى حضوره ليحلف لي انه ما أبرأني لم يجب وأمر بالتسليم له ويثبت الابراء بعد ان كان له به حجة لانه لو وقف لتعذر الاستيفاء بالوكلاء نعم له تحليف الوكيل اذا ادعى عليه علمه بنحو الابراء أنه لا يعلم أن موكله أبرأه مثلا لصحة هذه الدعوى عليه (واذا ثبت) عند حاكم (مال على الغائب) أو الميت وحكم به (وله مال) حاضر في عمله أو دين ثابت على حاضر في عمله (قضاه) الحاكم (منه اذا طلبه المدعي) لان الحاكم يقوم مقامه ولو باع قاض مال غائب في دينه فقدم وأبطل الدين باثبات ايفائه أو بنحو فسق شاهد استرد من الخصم ما أخذه وبطل البيع للدين على الاوجه خلافا للروياني (والا) يكن له مال في عمله ولم يحكم (فان سأل المدعي انهاء الحال الى قاضي بلد الغائب أجابه) وجوبا وان كان المكتوب اليه قاضي ضرورة مسارعة بقضاء حقه (فينهي اليه سماع بينته) ثم ان عدلها لم يحتج المكتوب اليه الى تعديلها والا احتاج اليه (ليحكم بها ثم يستوفي الحق) وخرج به علمه فلا يكتب به لانه شاهد الآن لا قاض ذكره في العدة وخالفه السرخسي واعتمده البلقيني لان علمه كقيام البينة وله على الاوجه أن يكتب بسماع شاهد واحد يسمع المكتوب اليه شاهدا آخر أو يحلفه ويحكم له (أو) ينهي اليه (حكما) ان حكم (ليستوفي) الحق لان الحاجة تدعو الى ذلك (والانهاء أن يشهد) ذكرين (عدلين بذلك) أي بما جرى عنده من ثبوت أو حكم ولا يكفي غير رجلين ولو في مال أو هلال رمضان ويستحب كتاب به يذكر فيه ما يتميز به المحكوم عليه من اسم أو نسب وأسماء الشهود وتاريخه والانهاء بالحكم من الحاكم يمضي مع قرب المسافة وبعدها وسماع البينة لا يقبل الا فوق مسافة العدوى اذ يسهل احضارها مع القرب وهي التي يرجع منها مبكرا الى محله ليلا فلو تعسر احضار البينة مع القرب بنحو مرض قبل الانهاء ﴿فرع﴾ قال القاضي وأقروه لو حضر الغريم وامتنع من بيع ماله الغائب لوفاء دينه به عند الطلب ساغ للقاضي بيعه لقضاء الدين وان لم يكن المال بمحل ولايته وكذا ان غاب بمحل ولايته كما ذكره التاج السبكي والغزي وقال بخلاف ما لو كان بغير محل ولايته لانه لا يمكن نيابته عنه في وفاء الدين حينئذ وحاصل كلامهما جواز البيع اذا كان هو أو ماله في محل ولايته ومنعه اذا خرجا عنها ﴿مهمة﴾ لو غاب انسان من غير وكيل وله مال حاضر فأنهى الى الحاكم انه ان لم يبعه اختل معظمه لزمه بيعه ان تعين طريقا لسلامته وقد صرح الاصحاب بأن القاضي انما يتسلط على أموال الغائبين اذا أشرفت على الضياع أو مست الحاجة اليها في استيفاء حقوق ثبتت على الغائب وقالوا ثم في الضياع تفصيل فان امتدت الغيبة وعسرت المراجعة قبل وقوع الضياع ساغ التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف المعظم ولم يكن سار بالامتناع بيع مال الغائب لمجرد المصلحة والاختلال المؤدي لتلف المعظم ضياع نعم الحيوان يباع لمجرد تطرق اختلال اليه لحرمة الروح ولانه يباع على مالكه بحضرته اذا لم ينفق عليه ولو نهى عن التصرف في ماله امتنع الا في الحيوان ﴿فرع﴾ يحبس الحاكم الآبق اذا وجده انتظار السيده فان أبطأ سيده باعه الحاكم وحفظ ثمنه فاذا جاء سيده فليس له غير الثمن

﴿باب الدعوى والبينات﴾

الدعوى لغة الطلب وألفها للتأنيث وشرعا اخبار عن وجوب حق على غيره عند حاكم وجمعها دعاوى بفتح الواو وكسرها كفتاوى والبينة الشهود سموا بها لان بهم يتبين الحق وجمعوا لاختلاف أنواعهم والاصل فيها خبر الصحيحين ولو يعطى الناس بدعواهم لادعى أناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على

(قوله وسماع البينة لا يقبل الا فوق مسافة العدوى الخ) وقيل العبرة بمسافة القصر لان الشارع اعتبرها في مواضع فما دونها في حكم الحاضر والاظهر جواز القضاء على غائب في عقوبة الآدمي قصاص وحد قذف والاظهر منعه في حد الله تعالى أو تعزير له لان حق الله تعالى مبنى على المسامحة والدرء لاستغنائه تعالى بخلاف حق الآدمي فانه مبنى على التضييق للاحتياج اه باختصار

المدعى عليه وفي رواية البينة على المدعي واليمين على من أنكر (المدعى من خالف قوله الظاهر) وهو براءة الذمة (والمدعى عليه من وافقه) أي الظاهر وشرطهما تكليف والتزام للأحكام فليس الحربي ملتزما للأحكام بخلاف الذمي ثم ان كانت الدعوى قودا أو حد قذف أو تعزيرا وجب رفعها الى القاضي ولا يجوز للمستحق الاستقلال باستيفائها لعظم الخطر فيها وكذا سائر العقود والفسوخ كالنكاح والرجعة وعيب النكاح والبيع واستثنى الماوردي من بعد عن السلطان فله استيفاء حد قذف وتعزير (وله) أي للشخص (بلا خوف (فتنة) عليه أو على غيره (أخذ ماله) استقلالا للضرورة (من) مال (مدين له مقر (مماطل) به أو جاحد له أو متوار أو متعزز وان كان على الجاحد بينة أو رجا اقراره لو رفعه للقاضي لاذنه صلى الله عليه وسلم لهند لما شكت اليه شح أبي سفيان ان تأخذ ما يكفيها وولدها بالمعروف ولأن في الرفع للقاضي مشقة ومؤنة وانما يجوز له الأخذ من جنس حقه ثم عند تعذر جنسه يأخذ غيره ويتعين في أخذ غير الجنس تقديم النقد على غيره ثم ان كان المأخوذ من جنس ماله يتملكه ويتصرف فيه بدلا عن حقه فان كان من غير جنسه فيبيعه الظافر نفسه أو مأذونه للغير لا لنفسه اتفاقا ولا لمحجوره لامتناع تولي الطرفين وللتهمة هذا ان لم يتيسر علم القاضي به لعدم علمه ولا بينة أو مع أحدهما لكنه يحتاج لمؤنة ومشقة والا اشترط اذنه ولا يبيعه الا بنقد البلد (ثم ان كان جنس حقه تملكه) والا اشترى جنس حقه وملكه ولو كان المدين محجورا عليه بفلس أو ميتا وعليه دين لم يأخذ الا قدر حصته بالمضاربة ان علمها والا احتاط وله الأخذ من مال غريم غريمه ان لم يظفر بمال الغريم وجحد غريم الغريم أو ماطل واذا جاز الأخذ ظفرا جاز كسر باب أو قفل ونقب جدار للمدين ان تعين طريقا للوصول الى الأخذ وان كان معه بينة فلا يضمنه كالصائل وان خاف فتنة أي مفسدة تفضي الى محرم كأخذ ماله لو اطلع عليه وجب الرفع الى القاضي أو نحوه لتمكنه من الخلاص به ولو كان الدين على غير ممتنع من الأداء طالبه ليؤدي ما عليه فلا يحل أخذ شيء له لأن له الدفع من أي ماله شاء فان أخذ شيئا لزمه رده وضمنه ان تلف ما لم يوجد شرط التقاص ﴿فرع﴾ له استيفاء دين له على آخر جاحد له بشهود دين آخر له عليه قضي من غير علمهم وله جحد من جحده اذا كان له على الجاحد مثل ماله عليه أو أكثر فيحصل التقاص للضرورة فان كان ماله دون ما للآخر عليه جحد من حقه بقدره (وشرط للدعوى) أي لصحتها حتى تسمع وتحوج الى جواب (بنقد) خالص أو مغشوش (أو دين) مثلي أو متقوم (ذكر جنس) من ذهب أو فضة (ونوع) وصحة وتكسر ان اختلف بهما غرض (وقدر) كمائة درهم فضة خالصة أو مغشوشة أشرفية طالبه بها الآن لأن شرط الدعوى أن تكون معلومة وما علم وزنه كالدينار لا يشترط التعرض لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش ولا تسمع دعوى دائن مفلس ثبت فلسه ان وجد مالا حتى يبين سببه كارث واكتساب وقدره (و) في الدعوى (بعين) تنضبط بالصفات كحبوب وحيوان ذكر (صفة) بأن يصفها المدعي بصفات سلم ولا يجب ذكر القيمة فان تلفت العين وهي متقومة وجب ذكر القيمة مع الجنس كعبد قيمته كذا (و) في الدعوى (بعقار) ذكر (جهة ومحله (وحدود) أربعة فلا يكفي ذكر ثلاثة منها اذا لم يعلم الا بأربعة فان علم بواحد منها كفى بل لو أغنت شهرته عن تحديده لم يجب (و) في الدعوى (بنكاح) على امرأة ذكر صحته وشروطه منها من نحو (ولي وشاهدين عدول) ورضاها ان شرط بأن كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه الاطلاق فان كانت الزوجة أمة وجب ذكر العجز عن مهر حرة وخوف العنت وانه ليس تحته حرة (و) في الدعوى (بعقد مالي) كبيع وهبة ذكر (صحته) ولا يحتاج الى تفصيل كما في النكاح لأنه أحوط حكما منه (وتلغو) الدعوى (بتناقض) فلا يطلب من المدعى عليه جوابها (كشهادة خالفت) الدعوى كأن ادعى ملكا بسبب فذكر الشاهد سببا آخر فلا تسمع لمنافاتها الدعوى وقضيته انه لو أعادها على وفق الدعوى قبلت وبه صرح الحضرمي واقتضاه كلام غيره ولا تبطل الدعوى بقوله شهودي فسقة أو مبطلون فله اقامة بينة أخرى والحلف (ومن قامت عليه بينة) بحق (ليس له تحليف المدعي) على استحقاق ما ادعاه بحق لأنه تكليف حجة بعد حجة فهو كالطاعن في الشهود نعم

له

(قوله بخلاف الذمي) أي فتصح الدعوى منه وعليه لأنه ملتزم لأحكامنا (قوله ولا يجوز للمستحق الاستقلال الخ) فلو خالف واستقل بها وقع الموقع في القصاص دون حد القذف نعم قال الماوردي وصرح به شارحنا ومن وجب له التعزير أو حد قذف وكان في بادية بعيدة عن السلطان كان له استيفاؤه اه باختصار (قوله انه) أي المفلس وجد مالا أي فيتعين عليه وفاء الديون منه (قوله وجب ذكر العجز الخ) ولا بد اذا كان سفيها أو عبدا من قوله نكحتها باذن ولي أو مالك ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين والدعوى على المرأة تكون على وليها المجبر بناء على صحة اقرارهما به وهو على الأصح اه

له تحليف المدين مع البينة باعساره لجواز أن له مالا باطنا ولو ادعى خصمه مسقطا له كأداء له أو ابراء منه أو شرائه منه فيحلف على نفي ما ادعاه الخصم لاحتمال ما يدعيه وكذا لو ادعى خصمه عليه علمه بفسق شاهد أو كذبه ولا يتوجه حلف شاهد أو قاض ادعى كذبه قطعا لأنه يؤدي الى فساد عام ولو نكل عن هذه اليمين حلف المدعى عليه وبطلت الشهادة (و) اذا طلب الامهال من قامت عليه البينة (أمهله) القاضي وجوبا لكن بكفيل والا فبالترسيم عليه ان خيف هربه (ثلاثة) من الأيام (ليأتي بدافع) من نحو أداء أو ابراء ومكن من سفره ليحضره ان لم تزد المدة على الثلاث لأنها لا يعظم الضرر فيها (ولو ادعى رق بالغ) عاقل مجهول النسب (فقال أنا حر أصالة) ولم يكن قد أقر له بالملك قبل وهو رشيد (حلف) فيصدق بيمينه وان استخدمه قبل انكاره وجرى عليه البيع مرارا أو تداولته الأيدي لموافقته الأصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بينة الرق على بينة الحرية لأن الأولى معها زيادة علم بنقلها عن الأصل وخرج بقولي أصالة ما لو قال أعتقتني أو أعتقني من باعني لك فلا يصدق الا ببينة واذا ثبتت حريته الأصلية بقوله رجع مشتريه على بائعه بثمنه وان أقر له بالملك لأنه بناه على ظاهر اليد (أو) ادعى رق (صبي) أو مجنون كبير (ليس في يده) وكذبه صاحب اليد (لم يصدق الا بحجة) من بينة أو علم قاض أو يمين مردودة لأن الأصل عدم الملك فلو كان الصبي بيده أو بيد غيره وصدقه صاحب اليد حلف لخطر شأن الحرية ما لم يعرف لقطه ولا أثر لانكاره اذا بلغ لأن اليد حجة فان عرف لقطه لم يصدق الا ببينة ﴿فرع﴾ لا تسمع الدعوى بدين مؤجل اذ لم يتعلق بها الزام ومطالبة في الحال وتسمع قول البائع والمبيع وقف وكذا بينته ان لم يصرح حال البيع بملكه والا سمعت دعواه لتحليف المشتري انه باعه وهو ملكه

﴿فصل﴾ في جواب الدعوى وما يتعلق به﴾ (اذا أقر المدعى عليه ثبت الحق) بلا حكم (وان سكت عن الجواب أمره القاضي به) وان لم يسأل المدعي (فان سكت فكمنكر) فتعرض عليه اليمين (فان سكت أيضا ولم يظهر سببه (فناكل) فيحلف المدعي وان أنكر اشترط انكار ما ادعى عليه وأجزائه ان تجزأ (فان ادعى) عليه (عشرة) مثلا (لم يكف) في الجواب (لا تلزمني) العشرة (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان توجهت اليمين عليه لأن مدعيها مدع لكل جزء منها فلا بد أن يطابق الانكار واليمين دعواه فان حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فناكل عما دونها فيحلف المدعي على استحقاق ما دون العشرة ويأخذه لأن النكول عن اليمين كالاقرار (أو) ادعى (مالا مضافا لسبب كأقرضتك) كذا (كفاه) في الجواب (لا تستحق) أنت (علي شيئا) ولا يلزمني تسليم شيء اليك ولو اعترف به وادعى مسقطا طولب بالبينة ولو ادعى عليه وديعة فلا يكفي في الجواب لا يلزمني التسليم بل لا تستحق علي شيئا ويحلف كما أجاب ليطابق الحلف الجواب ولو ادعى عليه مالا فأنكر وطلب منه اليمين فقال لا أحلف وأعطي المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تحليفه ﴿فرع﴾ لو ادعى عليه عينا فقال ليست لي أو هي لرجل لا أعرفه أو لابني الطفل أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا وهو ناظر فيه فالأصح انه لا تنصرف الخصومة عنه ولا تنزع العين منه بل يحلفه المدعي انه لا يلزمه التسليم للعين رجاء أن يقر أو ينكل فيحلف المدعي وتثبت له العين في الأولين والبدل للحيلولة في البقية أو يقيم المدعي بينة انها له ولو أصر المدعى عليه على سكوت عن جواب للدعوى فناكل ان حكم القاضي بنكوله (واذا ادعيا) أي اثنان أي كل منهما (شيئا في يد ثالث) لم يسنده الى أحدهما قبل البينة ولا بعدها (وأقاما) أي كل منهما (بينة) به (سقطتا) لتعارضهما ولا مرجح فكان كما لا بينة فان أقر ذو اليد لأحدهما قبل البينة أو بعدها رجحت بينته (أو) ادعيا شيئا (بيدهما) وأقاما بينتين (فهو لهما) اذ ليس أحدهما أولى به من الآخر أما اذا لم يكن بيد أحد وشهدت بينة كل له بالكل فيجعل بينهما ومحل التساقط اذا وقع تعارض حيث لم يتميز أحدهما بمرجح والا قدم وهو بيان نقل الملك ثم اليد فيه للمدعي أو لمن أقر له به أو انتقل له منه ثم شاهدان مثلا على شاهد ويمين ثم سبق ملك أحدهما بذكر زمن أو بيان انه ولد في ملكه مثلا ثم بذكر سبب الملك (أو) ادعيا شيئا (بيد أحدهما) تصرفا أو امساكا (قدمت بينته)

(قوله أو يقيم المدعي الخ) أي فهو مخير فان أراد سلامته من اليمين أقام البينة وان شقت عليه البينة فعليه اليمين ﴿قاعدة﴾ اليمين في الاثبات على البت مطلقا وفي النفي كذلك ان كان على نفي فعل نفسه أو عبده أو دابته اللذين في يده وان لم يكونا ملكه والا فعلى نفي العلم

من غير عين وان تأخر تاريخها أو كانت شاهدا ويمينا وبينة الخارج شاهدين أو لم تبين سبب الملك من شراء وغيره ترجيحا لبينة صاحب اليد بيده ويسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية أو بينت بينة الخارج سبب ملكه نعم لو شهدت بينة الخارج بانه اشتراه منه أو من بائعه مثلا قدمت لبطلان اليد حينئذ ولو أقام الخارج بينة بأن الداخل أقر له بالملك قدمت ولم تنفعه بينته بالملك الا ان ذكرت انتقالا ممكنا من المقر له اليه (هذا ان أقامها بعد بينة الخارج) بخلاف ما لو أقامها قبلها الا انها انما تسمع بعدها لان الاصل في جانبه اليمين فلا يعدل عنها ما دامت كافية ﴿فروع﴾ لو أزيلت يده ببينة ثم أقام بينة بملكه مستندا الى ما قبل ازالة يده واعتذر بغيبة شهوده أو جهله بهم سمعت وقدمت اذ لم تزل الا لعدم الحجة وقد ظهرت فينقض القضاء لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال الداخل بل هو ملكي وأقاما بينتين بما قالا قدم الخارج لزيادة علم بينته بانتقال الملك وكذا قدمت بينته لو شهدت أنه ملكه وانما أودعه أو آجره أو أعاره للداخل أو أنه غصبه أو باعه منه وأطلقت بينة الداخل ولو تداعيا دابة أو أرضا أو دارا لاحدهما متاع فيها أو الحمل والزرع قدمت بينته على البينة الشاهدة بالملك المطلق لانفراده بالانتفاع فاليد له فان اختص المتاع ببيت فاليد له فيه فقط ولو اختلف الزوجان في أمتعة البيت ولو بعد الفرقة ولا بينة ولا اختصاص لاحدهما بيد فلكل تحليف الآخر فاذا حلف جعل بينهما وان صلح لاحدهما فقط أو حلف أحدهما اقضى له كما لو اختص باليد وحلف (وترجح) البينة (بتاريخ سابق) فلو شهدت البينة لاحد المتنازعين في عين بيدهما أو بيد ثالث أو لا بيد أحد بملك من سنة الى الآن وشهدت بينة أخرى للآخر بملك لها من أكثر من سنة الى الآن كسنتين فترجح بينة ذي الاكثر لانها تثبت الملك في وقت لا تعارضها فيه الاخرى ولصاحب التاريخ السابق أجرة وزيادة حادثة من يوم ملكه بالشهادة لانها فوائد ملكه واذا كان لصاحب متأخرة التاريخ يد لم يعلم انها عادية قدمت على الاصح ولو ادعى في عين بيد غيره أنه اشتراها من زيد من منذ سنتين فأقام الداخل بينة انه اشتراها من زيد من منذ سنة قدمت بينة الخارج لانها أثبتت أن يد الداخل عادية بشرائه من زيد ما زال ملكه عنه ولو اتحد تاريخهما أو أطلقتا أو احداهما قدم ذو اليد ولو شهدت بينة بملك أمس ولم تتعرض للحال لم تسمع كما لا تسمع دعواه بذلك حتى تقول ولم يزل ملكه أو لا نعلم له مزيلا أو تبين سببه كأن تقول اشتراها من خصمه أو أقر له به أمس لان دعوى الملك السابق لا تسمع فكذا البينة ولو قال من بيده عين اشتريتها من فلان من منذ شهر وأقام به بينة فقالت زوجة البائع منه هي ملكي تعوضتها منه من منذ شهرين وأقامت به بينة فان ثبت انها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والا بقيت بيد من هي بيده الآن (و) ترجح (بشاهدين) وشاهد وامرأتين وأربع نسوة فيما يقبلن فيه (على شاهد مع يمين) للاجماع على قبول من ذكر دون الشاهد واليمين (لا) ترجح (بزيادة) نحو عدالة أو عدد (شهود) بل تتعارضان لان ما قدمه الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص ولا برجلين على رجل وامرأتين ولا على أربع نسوة (ولا) بينة (مؤرخة على) بينة (مطلقة) لم تتعرض لزمن الملك حيث لا يد لاحدهما واستويا في أن لكل شاهدين ولم تبين الثانية سبب الملك فتتعارضان نعم لو شهدت احداهما بدين والاخرى بالابراء رجحت بينة الابراء لانها انما تكون بعد الوجوب والاصل عدم تعدد الدين ولو شهدت بينة بألف وبينة بألفين يجب ألفان ولو أثبت اقرار زيد له بدين فأثبت زيد اقراره بأنه لا شئ له عليه لم يؤثر لاحتمال حدوث الدين بعد ﴿فروع﴾ لو أقام بينة بملك دابة أو شجرة من غير تعرض لملك سابق بتاريخ لم يستحق ثمرة ظاهرة ولا ولدا منفصلا عند الشهادة ويستحق الحمل والثمر غير الظاهر عندها تبعا للام والاصل فاذا تعرضت لملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحقه ولو اشترى شيأ فأخذ منه بحجة غير اقرار رجع على بائعه الذي لم يصدقه ولا أقام بينة بأنه اشتراه من المدعي ولو بعد الحكم به بالثمن بخلاف ما لو أخذ منه باقراره أو بحلف المدعي بعد نكوله لانه المقصر ولو اشترى قنا وأقر بأنه قن ثم ادعى بحرية الاصل وحكم له بها رجع بثمنه على بائعه ولم يضر اعترافه برقه لانه معتمد فيه على

(قوله وان تأخر تاريخها) أي تاريخ بينته من الشئ بيده امسا كما ومن الشئ بيده تصرفا (قوله لان دعوى الملك السابق لا تسمع فكذا البينة) قال في الاشباه الا في مسائل وعد منها ما ذكره الشارح ثم قال ومنها الشهادة بأن هذه الثمرة حصلت من شجرته في ملكه وان هذا الغزل حصل من قطنه والفرخ من بيضته والخبز من دقيقه ولا يشترط هنا ان يقول وهو في ملكه كما شرطنا في الدابة اه باختصار

الظاهر ولو ادعى شراء عين فشهدت بينة بملك مطلق قبلت لانها شهدت بالمقصود ولا تناقض على الاصح وكذا لو ادعى ملكا مطلقا فشهدت له به مع سببه لم يضر وان ذكر سببا وهم سببا آخر ضر ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة ﴿فرع﴾ لو باع دارا ثم قامت بينة حسبة ان أباه وقفها عليه ثم على أولاده انتزعت من المشتري ورجع بثمنه على البائع ويصرف له ما حصل في حياته من الغلة ان صدق البائع الشهود والا وقفت فان مات مصرا صرفت لاقرب الناس الى الواقف قاله الرافعي كالقفال ﴿فرع﴾ تجوز الشهادة بل تجب ان انحصر الامر فيه بملك الآن للعين المدعاة استصحابا لما سبق من ارث وشراء وغيرهما اعتمادا على الاستصحاب لان الاصل البقاء وللحاجة لذلك والا لتعسرت الشهادة على الاملاك السابقة اذا تطاول الزمن ومحله ان لم يصرح بأنه اعتمد الاستصحاب والا لم تسمع عند الاكثرين (ولو ادعيا) أي كل من اثنين (شيأ بيد ثالث) فان أقر به لاحدهما سلم اليه وللآخر تحليفه (و) ان ادعيا شيأ على ثالث و (أقام كل) منهما (بينة انه اشتراه) منه وسلم ثمنه (فان اختلف تاريخهما حكم للاسبق) منهما تاريخا لان معها زيادة علم (والا) يختلف تاريخهما بأن أطلقتا أو احداهما أو أرختا بتاريخ متحد (سقطتا) لاستحالة اعمالهما ثم ان أقر لهما أو لاحدهما فواضح والا حلف لكل عينا ويرجعان عليه بالثمن لثبوته بالبينة ولو قال كل منهما والمبيع في يد المدعي عليه بعتكه بكذا وهو ملكي والا لم تسمع الدعوى فأنكر وأقاما بينتين بما قالاه وطالباه بالثمن فان اتحد تاريخهما سقطتا وان اختلف لزمه الثمنان ولو قال آجرتك البيت بعشرة مثلا فقال بل آجرتني جميع الدار بعشرة وأقاما بينتين تساقطتا فيتحالفان ثم يفسخ العقد ﴿تنبيه﴾ لا يكفي في الدعوى كالشهادة ذكر الشراء الامع ذكر ملك البائع اذا كان غير ذي يد أو مع ذكر يده اذا كانت اليد له ونزعت منه تعديا (ولو ادعوا) أي الورثة كلهم أو بعضهم (مالا) عينا أو دينا أو منفعة (لمورثهم الذي مات (وأقاموا شاهدا) بالمال (وحلف) معه (بعضهم) على استحقاق مورثه الكل (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة البقية لان الحجة تمت في حقه وحده وغيره قادر عليها بالحلف وان عين الانسان لا يعطى بها غيره فلو كان بعض الورثة صبيا أو غائبا حلف اذا بلغ أو حضر وأخذ نصيبه بلا اعادة دعوى وشهادة ولو أقر بدين لميت فأخذ بعض ورثته قدر حصته ولو بغير دعوى ولا اذن من حاكم فللبقية مشاركته ولو أخذ أحد شركائه في دار أو منفعتها ما يخصه من أجرتها لم يشاركه فيه بقية الورثة كما قاله شيخنا

﴿فصل﴾ في الشهادات ﴾ جمع شهادة وهي اخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص (الشهادة لرمضان) أي لثبوته بالنسبة للصوم فقط (رجل) واحد لا امرأة وخنثى (ولزنا) ولواط (أربعة) من الرجال يشهدون أنهم رأوه أدخل مكلفا مختارا حشفته في فرجها بالزنا قال شيخنا والذي يتجه أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان الا ان ذكره أحدهم فيجب سؤال الباقين لاحتمال وقوع تناقض يسقط الشهادة ولا ذكر رأينا كالمرود في المكحلة بل يسن ويكفي للاقرار به اثنان كغيره (ولمال) عينا كان أو دينا أو منفعة (وما قصد به مال) من عقد مالي أو حق مالي (كبيع) وحوالة وضمان ووقف وقرض وابراء (ورهن) وصلح وخيار وأجل (رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين) ولا يثبت شئ بامرأتين ويمين (ولغير ذلك) أي ما ليس بمال ولا يقصد منه مال من عقوبة الله تعالى كحد شرب وسرقة أو لآدمي كقود وحد قذف ومنع ارث بأن ادعى بقية الورثة على الزوجة ان الزوج خالعها حتى لا ترث منه (ولما يظهر للرجال غالبا كنكاح) ورجعة (وطلاق) منجز أو معلق وفسخ نكاح وبلوغ (وعتق) وموت واعسار وقراض ووكالة وكفالة وشركة ووديعة ووصاية وردة وانقضاء عدة بأشهر ورؤية هلال غير رمضان وشهادة على شهادة واقرار بما لا يثبت الا برجلين (رجلان) لا رجل وامرأتان لما روى مالك عن الزهري مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق وقيس بالمذكورات غيرها مما يشاركها في المعنى (ولما يظهر للنساء) غالبا (كولادة وحيض) وبكارة

(قوله اخبار) هذا هو الصيغة والحق هو المشهود به والشخص هو الشاهد والغير هو المشهود عليه (قوله بلفظ) أي لا غير فلا تأتي الاشارة هنا لما قدمناه لك ان اشارة الاخرس مثل نطقه الا في ثلاثة اشياء جمعت في قوله
اشارة الاخرس مثل نطقه
فيما عدا ثلاثة لحذقه
في الحنث والصلاة والشهاده
تلك ثلاثة بلا زياده

وثيوبة ورضاع وعيب امرأة تحت ثيابها (أربع) من النساء (أو رجلان أو رجل وامرأتان) لما روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بذلك غيره ولا يثبت ذلك برجل ويمين وسئل بعض أصحابنا عما اذا شهد رجلان ان فلانا بالغ عمره ست عشرة سنة فشهدت أربع نسوة ان فلانة يتيمة ولدت شهر مولده أو قبله أو بعده بشهر مثلا فهل يجوز تزويجها اعتمادا على قولهن أولا يجوز الا بعد ثبوت بلوغ نفسها برجلين فأجاب نفعنا الله به نعم يثبت ضمنا البلوغ من شهدت بولادتها كما يثبت النسب ضمنا بشهادة النساء بالولادة فيجوز تزويجها باذنها للحكم ببلوغها شرعا انتهى ﴿فرع﴾ لو اقامت شاهدا باقرار زوجها بالدخول كفى حلفها معه ويثبت المهر أو اقامه هو على اقرارها به لم يكف الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وليسا بمال (وشرط في شاهد تكليف وحرية ومروءة وعدالة) وتيقظ فلا تقبل من صبي ومجنون ولا ممن به رق لنقصه ولا من غير ذي مروءة لانه لا حياء له ومن لا حياء له يقول ما شاء وهي توقي الادناس عرفا فيسقطها الاكل والشرب في السوق والمشي فيه كاشفا رأسه أو بدنه لغير سوقي وقبلة الحليلة بحضرة الناس واكثار ما يضحك بينهم أو لعب شطرنج أو رقص بخلاف قليل الثلاثة ولا من فاسق واختار جمع منهم الاذرعي والغزي وآخرون قول بعض المالكية اذا فقدت العدالة وعم الفسق قضى الحاكم بشهادة الامثل فالامثل للضرورة والعدالة تتحقق (باجتناب) كل (كبيرة) من انواع الكبائر كالقتل والزنا والقذف به وأكل الربا ومال اليتيم واليمين الغموس وشهادة الزور وبخس الكيل أو الوزن وقطع الرحم والفرار من الزحف بلا عذر وعقوق الوالدين وغصب قدر ربع دينار وتفويت مكتوبة وتأخير زكاة عدوانا وغيبة وغيرها من كل جريمة تؤذن بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة (و) اجتناب (اصرار على صغيرة) أو صغائر بأن لا تغلب طاعاته صغائره فتى ارتكب كبيرة بطلت عدالته مطلقا أو صغيرة أو صغائر داوم عليها أولا فلا خلافا لمن فرق فان غلبت طاعاته صغائره فهو عدل ومتى استويا أو غلبت صغائره طاعاته فهو فاسق والصغيرة كنظر المرأة الاجنبية ولمسها ووطء رجعية وهجر المسلم فوق ثلاث وبيع خمر ولبس رجل ثوب حرير وكذب لا حد فيه ولعن ولو لبهيمة وكافر وبيع معيب بلا ذكر عيب وبيع رقيق مسلم لكافر ومحاذاة قاضي الحاجة الكعبة بفرجه وكشف العورة في الخلوة عبثا ولعب بنرد لصحة النهي عنه وغيبة وسكوت عليها ونقل بعضهم الاجماع على انها كبيرة لما فيها من الوعيد الشديد محمول على غيبة أهل العلم وحملة القرآن لعموم البلوى بها وهي ذكرك ولو بنحو اشارة غيرك المحصور المعين ولو عند بعض المخاطبين بما يكره عرفا واللعب بالشطرنج بكسر أوله وفتحه معجما ومهملا مكروه ان لم يكن فيه شرط مال من الجانبين أو أحدهما أو تفويت صلاة ولو بنسيان بالاشتغال به أو لعب مع معتقد تحريمه والاغرام ويحمل ما جاء في ذمه من الاحاديث والآثار على ما ذكر وتسقط مروءة من يداومه فترد شهادته وهو حرام عند الائمة الثلاثة مطلقا ولا تقبل الشهادة من مغفل ومختل نظر ولا أصم في مسموع ولا أعمى في مبصر كما يأتي ومن التيقظ ضبط ألفاظ المشهود عليه بحروفها من غير زيادة فيها ولا نقص قال شيخنا ومن ثم لا تجوز الشهادة بالمعنى نعم لا يبعد جواز التعبير بأحد الرديفين عن الآخر حيث لا ابهام (و) شرط في الشاهد أيضا (عدم تهمة) بجر نفع اليه أو الى من لا تقبل شهادته له أو دفع ضرر عنه بها (فترد) الشهادة (لرقيقه) ولو مكاتبا ولغريم له مات وان لم تستغرق تركته الديون بخلاف شهادته لغريمه الموسر وكذا المعسر قبل موته فتقبل لهما (و) ترد (لبعضه) من أصل وان علا وفرع له وان سفل (لا) ترد الشهادة (عليه) أي لا على أحدهما بشئ اذ لا تهمة ولا على أبيه بطلاق ضرة امه طلاقا بائنا وامه تحته اما رجعي فتقبل قطعا هذا كله في شهادة حسبة أو بعد دعوى الضرة فان ادعاه الاب لعدم نفقة لم تقبل شهادته للتهمة وكذا لو ادعته امه قال ابن الصلاح لو ادعى الفرع على آخر بدين لموكله فأنكر فشهد أبو الوكيل قبل وان كان فيه تصديق ابنه وتقبل شهادة كل من الزوجين والاخوين والصديقين للآخر (و) ترد الشهادة (بما هو محل تصرفه)

(قوله وشرط في شاهد الخ) قال في الاشباه قاعدة كل ما شرط في الشاهد فهو معتبر عند الاداء لا التحمل الا في النكاح اه (قوله وعدالة) استغنى بها عن التصريح بالاسلام ويشترط أيضا فيه انتفاء التهمة وبه صرح في المنهاج فلو زاده شارحنا لكان أولى وزاد في حج كونه ناطقا رشيدا اه (قوله حيث لا ابهام) قال حج كما يشير اليه قولهم لو قال شاهد وكله أو قال قال وكلته وقال الآخر فوض اليه أو أنابه قبل أو قال واحد قال وكلت وقال الآخر قال فوضت اليه لم يقبلا لان كلا اسند اليه لفظا مغايرا للآخر وكان الفرض انهما اتفقا على اتحاد اللفظ الصادر منه والا فلا مانع أن كلا سمع ما ذكره مرة ويجري ذلك في قول أحدهما قال القاضي ثبت عندي طلاق فلانة وآخر ثبت عندي طلاق هذه وهي تلك فانه يكفي اتفاقا اه بحروفه

كأن وكل أو أوصى فيه لانه لا يثبت بشهادته ولاية له على المشهود به نعم لو شهد به بعد عزله ولم يكن خاصم قبله قبلت وكذا لا تقبل شهادة وديع لمودعه ومرتهن لراهنه لتهمة بقاء يدهما أما ما ليس وكيلا أو وصيا فيه فتقبل ومن حيل شهادة الوكيل ما لو باع فانكر المشتري الثمن أو اشترى فادعى أجنبي بالمبيع فله أن يشهد لموكله بأن له عليه كذا أو بأن هذا ملكه ان جازله أن يشهد به للبائع ولا يذكر أنه وكيل وصوب الاذرعي حله باطنا لان فيه توصلا للحق بطريق مباح وكذا لا تقبل ببراءة من ضمنه الشاهد أو أصله أو فرعه أو عبده لانه يدفع به الغرم عن نفسه أو عمن لا تقبل شهادته له (و) ترد الشهادة (من عدو) على عدوه عداوة دنيوية لا له وهو من يحزن بفرحه وعكسه فلو عادى من يريد أن يشهد عليه وبالغ في خصومته فلم يجبه قبلت شهادته عليه ﴿تنبيه﴾ قال شيخنا ظاهر كلامهم قبولها من ولد العدو ويوجه بأنه لا يلزم من عداوة الاب عداوة الابن ﴿فائدة﴾ حاصل كلام الروضة وأصلها ان من قذف آخر لا تقبل شهادة كل منهما على الآخر وان لم يطالب المقذوف حده وكذا من ادعى على آخر أنه قطع عليه الطريق وأخذ ماله فلا تقبل شهادة أحدهما على الآخر قال شيخنا يؤخذ من ذلك ان كل من نسب آخر الى فسق اقتضى وقوع عداوة بينهما فلا تقبل الشهادة من أحدهما على الآخر نعم يتردد النظر فيمن اغتاب آخر بفسق يجوز له غيبته به وان أثبت السبب المجوز لذلك ﴿فرع﴾ تقبل شهادة كل مبتدع لا نكفره ببدعته وان سب الصحابة رضوان الله عليهم كما في الروضة وادعى السبكي والاذرعي انه غلط (و) ترد (من مبادر) بشهادته قبل ان يسألها ولو بعد الدعوى لانه متهم نعم لو اعادها في المجلس بعد الاستشهاد قبلت (الا) في شهادة حسبة وهي ما قصد بها وجه الله فتقبل قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى (في حق مؤكد لله) تعالى وهو ما لا يتأثر برضا الآدمي (كطلاق) رجعي أو بائن (وعتق) واستيلاد ونسب وعفو عن قود وبقاء عدة وانقضائها وبلوغ واسلام وكفر ووصية ووقف لنحو جهة عامة وحق لمسجد وترك صلاة وصوم وزكاة بأن يشهد بتركها وتحريم رضاع ومصاهرة ﴿تنبيه﴾ انما تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة اليها فلو شهد اثنان ان فلانا أعتق عبده أو انه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول انه يسترقه أو انه يريد نكاحها وخرج بقولي في حق لله تعالى حق الآدمي كقود وحد قذف وبيع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة وتقبل في حد الزنا وقطع الطريق والسرقة (وتقبل) الشهادة (من فاسق بعد توبة) حاصلة قبل الغرغرة وطلوع الشمس من مغربها (وهي ندم) على معصية من حيث انها معصية لا لخوف عقاب لو اطلع عليه أو لغرامة مال (د) شرط (اقلاع) عنها حالا ان كان متلبسا أو مصرا على معاودتها ومن الاقلاع رد المغصوب (وعزم ان لا يعود) اليها ما عاش (وخروج عن ظلامة آدمي) من مال أو غيره فيؤدي الزكاة لمستحقيها ويرد المغصوب ان بقي وبدله ان تلف لمستحقه ويمكن مستحق القود وحد القذف من الاستيفاء أو يبرئه منه المستحق للخبر الصحيح من كانت لاخيه عنده مظلمة في عرض أو مال فليستحلها اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل يؤخذ منه بقدر مظلمته والا أخذ من سيآت صاحبه فحمل عليه وشمل العمل الصوم كما صرح به حديث مسلم خلافا لمن استثناه فاذا تعذر رد الظلامة على المالك أو وارثه سلمها القاضي ثقة فان تعذر صرفها فيما شاء من المصالح عند انقطاع خبره بنية الغرم له اذا وجده فان أعسر عزم على الاداء اذا أيسر فان مات قبله انقطع الطلب عنه في الآخرة ان لم يعص بالتزامه فالمرجو من فضل الله الواسع تعويض المستحق ويشترط أيضا في صحة التوبة عن اخراج صلاة أو صوم عن وقتهما قضاؤهما وان كثرا وعن القذف أن يقول القاذف قذفي باطل وانا نادم عليه ولا أعود اليه وعن الغيبة ان يستحلها من المغتاب ان بلغته ولم يتعذر بموت أو غيبة طويلة والا كفى الندم والاستغفار له كالحاسد واشترط جمع متقدمون انه لا بد في التوبة من كل معصية من الاستغفار أيضا واعتمده البلقيني وقال بعضهم يتوقف في التوبة من الزنا على استحلال زوج المزني بها ان لم يخف فتنة والا فليتضرع الى الله تعالى في ارضائه عنه وجعل بعضهم الزنا مما ليس فيه حق آدمي فلا يحتاج فيه الى الاستحلال والاوجه الاول ويسن للزاني ككل مرتكب معصية

الستر على نفسه بان لا يظهرها ليحد أو يعزر لا ان يتحدث بها تفكها أو مجاهرة فان هذا حرام قطعا وكذا
يسن لمن أقر بشئ من ذلك الرجوع عن اقراره به قال شيخنا من مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو
المطالب به فى الآخرة على الاصح (و) بعد (استبراء سنة) من حين توبة فاسق ظهر فسقه لانها قلبية وهو
متهم لقبول شهادته وعود ولايته فاعتبر ذلك لتقوى دعواه وانما قدرها الاكثرون بسنة لان للفصول
الاربعة فى تهييج النفوس بشهواتها أثرا بينا فاذا مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريرته وكذا لابد
فى التوبة من خارم المروءة من الاستبراء كما ذكره الاصحاب ﴿فروع﴾ لا يقدح فى الشهادة جهله بفروض نحو
الصلاة والوضوء اللذين يؤديهما ولا توقفه فى المشهود به ان عاد وجزم به فيعيد الشهادة ولا قوله لا شهادة لى
فى هذا ان قال نسيت أو أمكن حدوث المشهود به بعد قوله وقد اشتهرت ديانته ولا يلزم القاضى استفساره
ان اشتهر ضبطه وديانته بل يسن كتفرقة الشهود والا لزم الاستفسار (وشرط لشهادة بفعل كزنا)
وغصب ورضاع وولادة (ابصار) له مع فاعله فلا يكفى فيه السماع من الغير ويجوز تعمد نظر فرج الزانيين
لتحمل شهادة وكذا امرأة تلد لاجلها (و) لشهادة (بقول كعقد) وفسخ واقرار (هو) أى ابصار (وسمع)
لقائله حال صدوره فلا يقبل فيه أصم لا يسمع شيئا ولا أعمى فى مرئى لانسداد طرق التمييز مع اشتباه
الاصوات ولا يكفى سماع شاهد من وراء حجاب وان علم صوته لان ما أمكن ادراكه باحدى الحواس
لا يجوز ان يعمل فيه بغلبة ظن لجواز اشتباه الاصوات قال شيخنا نعم لو علمه ببيت وحده وعلم ان الصوت
ممن فى البيت جاز اعتماد صوته وان لم يره وكذا لو علم اثنين ببيت لا ثالث لهما وسمعهما يتعاقدان وعلم
الموجب منهما من القابل لعلمه بمالك المبيع أو نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما انتهى ولا يصح تحمل
شهادة على منتقبة اعتمادا على صوتها كما لا يتحمل بصير فى ظلمة اعتمادا عليه لاشتباه الاصوات نعم
لو سمعها فتعلق بها الى القاضى وشهد عليها جاز كالاعمى بشرط أن يكشف نقابها ليعرف القاضى صورتها
وقال جمع لا ينعقد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهدان اسما ونسبا وصورة (وله) أى للشخص (بلا
معارض شهادة على نسب) ولو من أم أو قبيلة (وعتق) ووقف وموت (ونكاح وملك بتسامع) أى
استفاضة (من جمع يؤمن كذبهم) أى تواطؤهم عليه لكثرتهم فيقع العلم أو الظن القوى بخبرهم ولا
يشترط حريتهم ولا ذكورتهم ولا يكفى ان يقول سمعت الناس يقولون كذا بل يقول أشهد انه ابنه مثلا
(و) له الشهادة بلا معارض (على ملك به) أى التسامع ممن ذكر (أو بيد وتصرف تصرف ملاك)
كالسكنى والبناء والرهن والبيع والرهن والاجارة (مدة طويلة) عرفا فلا تكفى الشهادة بمجرد اليد لانها
لا تستلزمه ولا بمجرد التصرف لانه قد يكون بنيابة ولا تصرف بمدة قصيرة نعم ان انضم للتصرف
استفاضة ان الملك له جازت الشهادة به وان قصرت المدة ولا يكفى قول الشاهد رأيت ذلك سنين واستثنوا
من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة بمجرد اليد والتصرف فى المدة الطويلة الا ان انضم لذلك السماع من
ذى اليد انه له كما فى الروضة للاحتياط فى الحرية وكثرة استخدام الاحرار واستصحاب لما سبق من نحو
ارث وشراء وان احتمل زواله للحاجة الداعية الى ذلك ولان الاصل بقاء الملك وشرط ابن أبى الدم فى
الشهادة بالتسامع أن لا يصرح بان مستنده الاستفاضة ومثلها الاستصحاب ثم اختار وتبعه السبكى وغيره
انه ان ذكره تقوية لعلمه بان جزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة أو الاستصحاب سمعت شهادته
والا كأن قال شهدت بالاستفاضة بكذا فلا خلافا للرافعى واحترز بقولى بلا معارض عما اذا كان فى
النسب مثلا طعن من بعض الناس لم تجز الشهادة بالتسامع لوجود معارض ﴿تنبيه﴾ يتعين على المؤدى
لفظ أشهد فلا يكفى مرادفه كأعلم لانه أبلغ فى الظهور ولو عرف الشاهد السبب كالاقرار هل له ان يشهد
بالاستحقاق وجهان أشهرهما لا كما نقله ابن الرفعة عن ابن أبى الدم وقال ابن الصباغ كغيره تسمع وهو
مقتضى كلام الشيخين (وتقبل شهادة على شهادة) مقبول شهادته (فى غير عقوبة لله) تعالى مالا كان
أو غيره كعقد وفسخ واقرار وطلاق ورجعة ورضاع وهلال رمضان ووقف على مسجد أو جهة عامة وقود

وقذف

(قوله الرجوع عن اقراره) قال حج ولا يخالف هذا قولهم ويسن لمن ظهر عليه حد أى لله ان يأتى الامام ليقيمه عليه لفوات الستر لان المراد بالظهور ان يطلع على زناه مثلا من لا يثبت الزنا بشهادته ويسن ذلك أما حد الآدمى أو القود له أو تعزيره فيجب الاقرار به ليستوفى منه ويسن لشاهد الاول الستر مالم ير المصلحة فى الاظهار اه باختصار (قوله ولا أعمى فى مرئى) قال م ر أورد البلقينى صورا تقبل فيها شهادة الاعمى على الفعل منها الزنا اذا وضع يده على ذكر داخل فى فرج امرأة أو صبى فامسكهما ولزمهما حتى شهد عند القاضى بما عرفه بمقتضى وضع اليد فهذا أبلغ من الرؤية ومنها الغصب والاتلاف الى آخر ما ذكره

وقذف بخلاف عقوبة لله تعالى كحد زنا وشرب وسرقة وانما يجوز التحمل (ب) شروط (تعسر اداء أصل)
بغيبة فوق مسافة العدوى أو خوف حبس من غريم وهو معسر أو مرض يشق معه حضوره وكذا بتعذره
بموت أو جنون (و) ب (استرعائه) أى الاصل أى التماسه منه رعاية شهادته وضبطها حتى يؤديها عنه لان
الشهادة على الشهادة نيابة فاعتبر فيها اذن المنوب عنه أو ما يقوم مقامه (فيقول انا شاهد بكذا) فلا
يكفى انا عالم به (واشهدك) أو أشهدتك أو اشهد (على شهادتى) به فلو اهمل الاصل لفظ الشهادة فقال
أخبرك أو أعلمك بكذا فلا يكفى كما لا يكفى ذلك فى اداء الشهادة عند القاضى ولا يكفى فى التحمل سماع قوله
لفلان على فلان كذا أو عندى شهادة بكذا (أو) ب (تبيين فرع) عند الاداء (جهة تحمل) كاشهد أن
فلانا شهد بكذا أو أشهدنى على شهادته أو سمعته يشهد به عند قاض فاذا لم يبين جهة التحمل ووثق الحاكم
بعلمه لم يجب البيان فيكفى أشهد على شهادة فلان بكذا لحصول الغرض (و) ب (تسميته) أى الفرع (اياه)
أى الاصل تسمية تميزه وان كان عدلا لتعرف عدالته فان لم يسمه لم يكف لان الحاكم قد يعرف جرحه
لو سماه وفى وجوب تسمية قاض شهد عليه وجهان وصوب الاذرعى الوجوب فى هذه الازمنة لما غلب
على القضاة من الجهل والفسق ولو حدث بالاصل عداوة أو فسق لم يشهد الفرع فلو زالت هذه الموانع
احتيج الى تحمل جديد ﴿فرع﴾ لا يصح تحمل النسوة ولو على مثلهن فى نحو ولادة لان الشهادة مما يطلع
عليه الرجال غالبا (ويكفى فرعان لاصلين) أى لكل منهما فلا يشترط لكل منهما فرعان ولا تكفى شهادة
واحد على هذا وواحد على آخر ولا واحد على واحد فى هلال رمضان ﴿فرع﴾ لو رجعوا عن الشهادة قبل
الحكم منع الحكم أو بعده لم ينقض ولو شهدوا بطلاق بائن أو رضاع محرم وفرق القاضى بين الزوجين
فرجعوا عن شهادتهم دام الفراق لان قولهما فى الرجوع محتمل والقضاء لا يرد بمحتمل ويجب على الشهود
حيث لم يصدقهم الزوج مهر مثل ولو قبل وطء أو بعد ابراء الزوجة وجها عن المهر لانه بدل البضع الذى
فوتوه عليه بالشهادة الا ان ثبت ان لا نكاح بينهما بنحو رضاع فلا غرم اذ لم يفوتوا شيئا ولو رجع شهود مال
غرموا للمحكوم عليه البدل بعد غرمه لا قبله وان قالوا أخطأنا وزع عليهم بالسوية ﴿تتمة﴾ قال شيخ
مشايخنا زكريا كالغزى فى تلفيق الشهادة لو شهد واحد باقراره بأنه وكله فى كذا وآخر بأنه أذن له فى
التصرف فيه أو فوضه اليه لفقت الشهادتان لان النقل بالمعنى كالنقل باللفظ بخلاف ما لو شهد واحد بأنه
قال وكلتك فى كذا وآخر قال بانه قال فوضته اليك أو شهد واحد باستيفاء الدين والآخر بالابراء منه فلا
يلفقان انتهى قال شيخ مشايخنا أحمد المزجد لو شهد واحد ببيع والآخر باقراره به أو واحد بملك ما ادعاه
وآخر باقرار الداخل به لم تلفق شهادتهما فلو رجع أحدهما وشهد كالآخر قبل لانه يجوز ان يحضر الامرين
ومن ادعى ألفين وأطلق فشهد له واحد وأطلق وآخر أنه من قرض ثبت أو فشهد له واحد بألف ثمن مبيع
وآخر بألف قرضا لم تلفق وله الحلف مع كل منهما ولو شهد واحد بالاقرار وآخر بالاستفاضة حيث تقبل
لفقا انتهى وسئل الشيخ عطية المكى نفعنا الله به عن رجلين سمع أحدهما تطليق شخص ثلاثا والآخر
الاقرار به فهل يلفقان أو لا فاجاب بأنه يجب على سامعى الطلاق والاقرار به أن يشهدا عليه بالطلاق
الثلاث بتا ولا يتعرضا لانشاء ولا اقرار وليس هذا من تلفيق الشهادة من كل وجه بل صورة انشاء الطلاق
والاقرار به واحدة فى الجملة والحكم يثبت بذلك كيف كان وللقاضى بل عليه سماعها انتهى ﴿خاتمة فى
الأيمان﴾ لا ينعقد اليمين الا باسم خاص بالله تعالى أو صفة من صفاته كوالله والرحمن والاله ورب العالمين
وخالق الخلق ولو قال وكلام الله أو وكتاب الله أو وقرآن الله أو والتوراة أو والانجيل فيمين وكذا والمصحف ان
لم ينو بالمصحف الورق والجلد وان قال وربى وكان عرفهم تسمية السيد ربا فكناية والا فيمين ظاهرا ان لم يرد
غير الله ولا ينعقد بمخلوق كالنبى والكعبة للنهى الصحيح عن الحلف بالآباء وللامر بالحلف بالله وروى
الحاكم خبر من حلف بغير الله فقد كفر وحملوه على ما اذا قصد تعظيمه كتعظيم الله تعالى فان لم يقصد ذلك
اثم عند أكثر العلماء أى تبعا لنص الشافعى الصريح فيه كذا قاله بعض شراح المنهاج والذى فى شرح مسلم

(قوله ولو رجع شهود مال الخ) ويحصل الرجوع برجعت أو رجعنا أو شهادتنا باطلة أو لا شهادة لى وفى ابطالها أو فسخها أو رددتها وجهان ويتجه انه غير رجوع اذ لا قدرة له على انشاء ابطالها الذى هو ظاهر كلامه بخلاف ما لو قال هى باطلة أو مسقوطة أو مفسوخة لانه أخبر بانها لم تقع صحيحة أصلا اه

عن أكثر الاصحاب الكراهة وهو المعتمد وان كان الدليل ظاهرا في الاثم قال بعضهم وهو الذي ينبغي العمل به في غالب الاعصار لقصد غالبهم به اعظام المخلوق به ومضاهاته لله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واذا حلف بما ينعقد به اليمين ثم قال لم أرد به اليمين لم يقبل ولو قال بعد يمينه ان شاء الله وقصد اللفظ والاستثناء قبل فراغ اليمين واتصل الاستثناء بها لم تنعقد اليمين فلا حنث ولا كفارة وان لم يتلفظ بالاستثناء بل نواه لم يندفع الحنث ولا الكفارة ظاهرا بل يدين ولو قال لغيره أقسمت عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن كذا وأراد يمين نفسه فيمين ومتى لم يقصد يمين نفسه بل الشفاعة أو يمين المخاطب أو أطلق فلا تنعقد لانه لم يحلف هو ولا المخاطب ويكره رد السائل بالله تعالى أو بوجهه في غير المكروه وكذا السؤال بذلك ولو قال ان فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني فليس بيمين لانتفاء اسم الله أو صفته ولا كفارة وان حنث نعم يحرم ذلك كغيره ولا يكفر بل ان قصد تبعيد نفسه عن المحلوف أو أطلق حرم ويلزمه التوبة فان علق أو أراد الرضا بذلك ان فعل كفر حالا وحيث لم يكفر سن له أن يستغفر الله تعالى ويقول لا اله الا الله محمد رسول الله وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك ومن سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد كلا والله وبلى والله في نحو غضب أو صلة كلام لم ينعقد والحلف مكروه الا في بيعة الجهاد والحث على الخير والصادق في الدعوى ولو حلف في ترك واجب أو فعل حرام عصى ولزمه حنث وكفارة أو ترك مستحب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه كفارة أو على ترك مباح أو فعله كدخول دار وأكل طعام كلا آكله أنا فالافضل ترك الحنث ابقاء لتعظيم الاسم ﴿ فرع ﴾ يسن تغليظ يمين من المدعي والمدعى عليه وان لم يطلبه الخصم في نكاح وطلاق ورجعة وعتق ووكالة وفي مال بلغ عشرين دينارا الا فيما دون ذلك لانه حقير في نظر الشرع نعم لو رآه الحاكم لنحو جراءة الحالف فعله والتغليظ يكون بالزمان وهو بعد العصر وعصر الجمعة أولى وبالمكان وهو للمسلمين عند المنبر وصعوده عليه أولى وبزيادة الاسماء والصفات ويسن ان يقرأ على الحالف آية آل عمران ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا وان يوضع المصحف في حجره ولو اقتصر على قوله والله كفى ويعتبر في الحلف نية الحاكم المستحلف فلا يدفع اثم اليمين الفاجرة بنحو تورية كاستثناء لا يسمعه الحاكم ان لم يظلمه خصمه كما بحثه البلقيني أما من ظلمه خصمه في نفس الامر كأن ادعى على معسر فيحلف لا تستحق على شيأ أى تسليمه الآن فتنفعه التورية والتأويل لان خصمه ظالم ان علم أو مخطئ ان جهل فلو حلف انسان ابتداء أو حلفه غير الحاكم اعتبر نية الحالف ونفعته التورية وان كانت حراما حيث يبطل بها حق المستحق واليمين يقطع الخصومة حالا لا الحق فلا تبرأ ذمته ان كان كاذبا فلو حلفه ثم أقام بينة بما ادعاه حكم بها كما لو أقر الخصم بعد حلفه والنكول ان يقول أنا ناكل أو يقول له القاضي احلف فيقول له لا أحلف واليمين المردودة وهي يمين المدعي بعد النكول كاقرار المدعى عليه لا كالبينة فلو أقام المدعى عليه بعدها بينة بأداء أو ابراء لم تسمع لتكذيبه لها باقراره وقال الشيخان في محل تسمع وصحح الاسنوي الاول والبلقيني الثاني وقال شيخنا والمتجه الاول ﴿ فرع ﴾ يتخير في كفارة اليمين بين عتق رقبة كاملة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل أو الكسب ولو نحو غائب علمت حياته أو اطعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب من غالب قوت البلد أو كسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو ازار أو مقنعة أو منديل يحمل في اليد أو الكم لا خف فان عجز عن الثلاثة لزمه صوم ثلاثة أيام ولا يجب تتابعها خلافا لكثيرين

﴿ باب في الاعتاق ﴾

هو ازالة الرق عن الآدمي والاصل فيه قوله تعالى فك رقبة وخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة وفي رواية امرأ مسلما أعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من النار حتى الفرج بالفرج وعتق الذكر أفضل وروى ان عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أعتق ثلاثين ألف نسمة أى رقبة وختمنا كالاصحاب بباب العتق تفاؤلا (صح عتق مطلق تصرف) له ولاية ولو كافرا فلا يصح من صبي ومجنون ومحجور بسفه أو فلس ولا من غير مالك بغير نيابة (بنحو أعتقتك أو حررتك) كفككتك وأنت حر

(قوله لم أرد به اليمين لم يقبل) أى ظاهرا أما باطنا فيدين نعم نيته غير اليمين في تحليف الحاكم لا تصرفه عن اليمين وان قصد الصرف اه (قوله بل يدين) ان كان في الواقع قصد بالاتيان بلفظ ان شاء الله متصلا التعليق فلا يمين والا انعقدت اه (قوله صاحب الاستقصاء) هو الامام الغزالي نفعنا الله به (قوله الاعتاق) هو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرس اذا سبق وعتق الفرخ اذا طار واستقل فكأن العبد اذا فك من الرق تخلص واستقل اه (قوله صح عتق مطلق الخ) أركان العتق معتق وعتيق وصيغة فهذا شروع منه في بيان شرط المعتق الذي هو الركن الاول وأخل المصنف من شروطه بالاختيار فلا يصح اعتاق مكره اه

أو عتيق وبكناية مع نية كلا ملك أو لا سبيل لي عليك أو ازالت ملكي عنك وأنت مولاي وكذا يا سيدي على المرجح وقوله أنت ابني أو هذا أو هو ابني أو أبي أو أمي اعتاق ان أمكن من حيث السن وان عرف نسبه مؤاخذة له باقراره أو يا ابني كناية فلا يعتق في النداء الا ان قصد به العتق لاختصاصه بانه يستعمل في العادة كثيرا للملاطفة وحسن المعاشرة كما صرح به شيخنا في شرح المنهاج والارشاد وليس من لفظ الاقرار به قوله لا عتق لعبدي فلان ٢ لانه لا يصلح موضوعه لاقرار ولا انشاء وان استعمل عرفا في العتق كما أفتى به شيخنا رحمه الله تعالى (ولو بعوض) أى معه فلو قال أعتقتك على ألف أو بعتك نفسك بألف فقبل فورا عتق ولزمه الالف في الصورتين والولاء للسيد فيهما (ولو أعتق حاملا) مملوكة له هي وحملها (تبعها) أى الحمل في العتق وان استثناه لانه كالجزء منها ولو أعتق الحمل عتق ان نفخت فيه الروح دونها ولو كانت لرجل والحمل لآخر بنحو وصية لم يعتق أحدهما بعتق الآخر (أو) أعتق (مشتركا) بينه وبين غيره أى كله (أو) أعتق (نصيبه) منه كنصيبي منك حر (عتق نصيبه) مطلقا (وسرى الاعتاق) من موسر لا معسر (لما أيسر به) من نصيب الشريك أو بعضه ولا يمنع السراية دين مستغرق بدون حجر واستيلاد أحد الشريكين الموسر يسري الى حصة شريكه كالعتق وعليه قيمة نصيب شريكه وحصته من مهر المثل لا قيمة الولد أى حصته ولا يسري التدبير (ولو ملك) شخص (بعضه) من أصل أو فرع وان بعد (عتق عليه) لخبر مسلم وخرج بالبعض غيره كالاخ فلا يعتق بملك (ومن قال لعبده أنت حر بعد موتي) أو اذا مت فأنت حر أو أعتقتك بعد موتي وكذا اذا مت فأنت حرام أو مسيب مع نية (فهو مدبر يعتق بعد وفاته) من ثلث ماله بعد الدين (وبطل) أى التدبير (بنحو بيع) للمدبر فلا يعود وان ملكه ثانيا ويصح بيعه (لا برجوع) عنه (لفظا) كفسخته أو نقضته ولا بانكار للتدبير ويجوز له وطء المدبرة ولو ولدت مدبرة ولدا من نكاح أو زنا لا يثبت للولد حكم التدبير فلو كانت حاملا عند موت السيد تبعها جزما ولو دبر حاملا ثبت التدبير للحمل تبعا لها ان لم يستثنه وان انفصل قبل موت سيدها الا ان أبطل قبل انفصاله تدبيرها والمدبر كعبد في حياة السيد ويصح تدبير مكاتب وعكسه كما يصح تعليق عتق مكاتب ويصدق المدبر بيمين فيما وجد معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث بل قبله لان اليد له ﴿ الكتابة ﴾ شرعا عقد عتق بلفظها معلق بمال منجم بنجمين فأكثر هي (سنة) لا واجبة وان طلبها الرقيق كالتدبير (بطلب عبد أمين مكتسب) بما يفي مؤنته ونجومه فان فقدت الشروط أو أحدها فمباحة (وشرط في صحتها لفظ يشعر بها) أى بالكتابة (ايجابا ككاتبتك) أو أنت مكاتب (على كذا) كألف (منجما مع) قوله (اذا أديته فأنت حر وقبول كقبلت) ذلك (و) شرط فيها (عوض) من دين أو منفعة (مؤجل) ليحصله ويؤديه (منجم بنجمين فأكثر) كما جرى عليه أكثر الصحابة رضوان الله عليهم ولو في مبعض (مع بيان قدره) أى العوض (وصفته) وعدد النجوم وقسط كل نجم (ولزم سيدا) في كتابة صحيحة قبل عتق (حط متمول منه) أى العوض لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لان القصد منه الاعانة على العتق وكونه ربعا فسبعا أولى (ولا يفسخها) أى لا يجوز فسخ السيد الكتابة (الا ان عجز مكاتب عن أداء) عند المحل لنجم أو بعضه (أو امتنع عنه) عند ذلك مع القدرة عليه (أو غاب) عند ذلك أو حضر ماله أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة القصر فله فسخها بنفسه وبحاكم متى شاء لتعذر العوض عليه وليس للحاكم الاداء من مال المكاتب الغائب (وله) أى للمكاتب (فسخ) كالرهن بالنسبة للمرتهن فله ترك الاداء والفسخ وان كان معه وفاء (وحرم عليه تمتع بمكاتبة) لاختلال ملكه ويجب بوطئه لها مهر لا حد والولد حر (وله) أى للمكاتب (شراء اماء للتجارة لا تزوج الا باذن سيد ولا تسر) ولو باذنه يعني لا يجوز له وطء مملوكته وما وقع للشيخين في موضع مما يقتضي جوازه بالاذن مبني على الضعيف ان القن غير المكاتب يملك بتمليك السيد قال شيخنا ويظهر انه ليس له الاستمتاع بما دون الوطء أيضا ويجوز للمكاتب بيع وشراء واجارة لا هبة وصدقة وقرض بلا اذن سيد ﴿ فرع ﴾ لو قال السيد بعد قبضه المال فسخت الكتابة فأنكر المكاتب صدق بيمينه

٢ (قوله لا عتق لعبدي فلان) هكذا في النسخة وليس بظاهر فلتحرر عبارته اه مصححه

(قوله وشرط في صحتها لفظ الخ) أولى من هذه العبارة بل الصواب أن يزيد ونحوه لتدخل الاشارة من الاخرس والكتابة فما يوهمه التعبير باللفظ والاقتصار عليه من عدم صحتها بغيره ممنوع ثم اللفظ والاشارة ينقسم كل منهما الى صريح وكناية وأما الكتابة فكناية دائما اه (قوله وحرم عليه تمتع بمكاتبة) فلو شرط في الكتابة أن يطأها أو يستمتع بها فسدت الكتابة حج

لان الاصل عدم الفسخ وعلى السيد البينة ولو قال كاتبتك وانا صبي او مجنون او محجور على فأنكر المكاتب حلف السيد ان عرف له ذلك والا فالمكاتب لان الاصل عدم ما ادعاه السيد (اذا أحبل حر أمته) أي من له فيها ملك وان قل ولو كانت مزوجة او محرمة لا ان أحبل امة تركة مدين وارث معسر (فولدت حيا او ميتا او مضغة مصورة) بشئ من خلق الآدميين (عتقت بموته) أي السيد من رأس المال مقدما على الديون والوصايا وان حبلت في مرض موته (كولدها) الحاصل (بنكاح او زنا بعد وضعها) ولدا للسيد فانه يعتق من رأس المال بموت السيد وان ماتت أمه قبل ذلك (وله وطء أم ولد) اجماعا واستخدامها واجارتها وكذا تزويجها بغير اذنها (لا تمليكها) لغيره ببيع او هبة فيحرم ذلك ولا يصح وكذا رهنها (كولدها التابع لها) في العتق بموت السيد فلا يصح تمليكه من غيره كالام بل لو حكم به قاض نقض على ما حكاه الروياني عن الاصحاب وتصح كتابتها او بيعها من نفسها ولو ادعى ورثة سيدها ما لا له بيدها قبل موته فادعت تلفه أي قبل الموت صدقت بيمينها كما نقله الازرق فان ادعت تلفه بعده لم تصدق فيه كما قاله شيخنا رحمه الله تعالى رحمة واسعة وأفتى القاضي فيمن أقر بوطء أمته فادعت انها أسقطت منه ما تصير به أم ولد بانها تصدق ان امكن ذلك بيمينها فاذا مات عتقت اعتقنا الله تعالى من النار وحشرنا في زمرة المقربين الاخيار الابرار وأسكننا الفردوس من دار القرار ومن علي في هذا التأليف وغيره بقبوله وعموم النفع به وبالاخلاص فيه ليكون ذخيرة لي اذا جاءت الطامة وسببا لرحمة الله الخاصة والعامة الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده وصلى الله وسلم أفضل صلاة وأكمل سلام على أشرف مخلوقاته محمد وآله وأصحابه وأزواجه عدد معلوماته ومداد كلماته وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم يقول المؤلف عفا الله عنه وعن آبائه ومشايخه فرغت من تبييض هذا الشرح ضحوة يوم الجمعة الرابع والعشرين من شهر رمضان المعظم قدره سنة اثنتين وثمانين وتسعمائة وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يقبله وأن يعم النفع به ويرزقنا الاخلاص فيه ويعيذنا به من الهاويه ويدخلنا به في جنة عالية وان يرحم امرأ نظر بعين الانصاف اليه ووقف على خطأ فاطلعني عليه او أصلحه الحمد لله رب العالمين اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كلما ذكرك وذكره الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وعلينا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين

هذه قصيدة من تصنيف الشيخ زين الدين أبي الشيخ عبد العزيز وهو جد مولانا الشيخ زين الدين الثاني مصنف قرة العين صنفها في علم التصوف رحمهم الله تعالى رحمة واسعة وتسمى بهداية الاذكياء

الحمد لله الموفق للعلا * حمدا يوافي بره المتكاملا

ثم الصلاة على الرسول المصطفى * والآل مع صحب وأتباع ولا

تقوى الاله مدار كل سعادة * وتباع أهوا رأس شر حائلا

ان الطريق شريعة وطريقة * وحقيقة فاسمع لها ما مثلا

فشريعة كسفينة وطريقة * كالبحر ثم حقيقة در غلا

فشريعة أخذ بدين الخالق * وقيامه بالامر والنهي انجلا

وطريقة أخذ بأحوط كالورع * وعزيمة كرياضة متبتلا

وحقيقة لوصوله للمقصد * ومشاهد نور التجلي بانجلا

من رام در السفينة يركب * ويغوص بحرا ثم درا حصلا

فكذا الطريقة والحقيقة يا أخي * من غير فعل شريعة لن تحصلا

فعليه تزيين لظاهره الجلي * بشريعة لينور قلب مجتلا

وتزول عنه ظلمة كي يمكنا * لطريقة في قلبه ان تنزلا

ولكل واحدهم طريق من طرق * يختاره فيكون من ذا واصلا

(قوله وسببا) السبب في الاصل الحبل قال تعالى فليمدد بسبب الى السماء ثم أطلق على كل شئ يتوصل به الى أمر من الامور فيكون مجازا بالاستعارة ان جعلت العلاقة المشابهة في التوصل في كل أو مجاز مرسلا ان جعلت العلاقة الاطلاق والتقييد اه

(قوله ولا حول الخ) أي لا تحول عن معصية الله ولا قوة على الوصول الى طاعة الله الا بالله العلي العظيم الاول الآخر الظاهر الباطن وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وآل بيته والحمد لله رب العالمين

للجري على عادة المتقدمين رحمهم الله تعالى من ختم الفقه بالتصوف أثبتنا هذه القصيدة اتماما للفائدة ولو تصرفنا فيها لخرجت عن نفس المؤلف رحمه الله فطبعناها كما هي تبركا بكلامه ورعاية لحفظ مقامه اه مصححه

بخلوسه بين الانام مرببا * وككثرة الاوراد كالصوم الصلا

وكخدمة للناس والحمل الحطب * لتصدق بمحصل متمولا

من رام أن يسلك طريق الاوليا * فليحفظن هذي الوصايا عاملا

منها التوبة

اطلب متابا بالندامة مقلعا * وبعزم ترك الذنب فيما استقبلا

وبراءة من كل حق الآدمي * ولهذه الاركان فارع وكملا

وأقم دواما بالمحاسبة التي * تنهاك تقصيرا جرى وتساهلا

وبحفظ عين واللسان وسائر الاعضا جميعا فاجهدن لا تكسلا

فالتوب مفتاح لكل اطاعة * وأساس كل الخير أجمع اشملا

فان ابتليت بغفلة أو صحبة * في مجلس فتداركن مهرولا

ومنها القناعة

واقنع بترك المشتهى والفاخر * من مطعم وملابس ومنازلا

من يطلبن ما ليس يعنيه فقد * فات الذي يعنيه من غير ائتلا

ومنها الزهد

وازهد وذاقد علاقة قلبكا * بالمال لا فقد له تك أعقلا

والزهد أحسن منصب بعد التقى * وبه ينال مقام أرباب العلا

ومحب دنيا قائل أين الطريق الى الخلاص كسكر شرب الطلا

واترك من الازواج من في طاعة * ما ساعدت واختر عزوبا فاضلا

اسلامة الدنيا خصال أربع * غمر لجهل القوم منك تجهلا

وتكون من سبب الاناسي آيسا * ولسبب نفسك للاناسي باذلا

ومنها تعلم العلم الشرعي

وتعلمن علما يصحح طاعة * وعقيدة ومراة قلبك فاصقلا

هذي الثلاثة فرض عين فاعرفن * واعمل بها تحوي نجاة واعتلا

ومنها السنن

حافظ على سنن وآداب أتت * مأثورة عن خير من جا مرسلا

ان التصوف كله هو الادب * ومن العوارف فاطلبنه وعولا

اذ لا دليل على الطريق الى الاله * الا متابعة الرسول المكملا

في حاله وفعاله ومقاله * فتيمن واتبع لا تعدلا

وطريق كل مشايخ قد قيدت * بكتاب ربي والحديث تأصلا

طالع رياض الصالحين واحكمن * ما فيه تظفر بالسعادة واعملا

واهتم بالفرض الذي لم يدن من * هذا العطا ويمثل ذلك أكملا

مازال عبدي بالنوافل يقربن * حتى أكون له يدا والارجلا

والسمع منه ثم عينا باصره * أي مثل ذلك في المطالب هرولا

ومنها التوكل

وتوكلن متجردا في رزقكا * ثقة بوعد الرب أكرم مفضلا

أما المعيل فلا يجوز قعوده * عن مكسب لعياله متوكلا

لا تبذلن للناس عرضك طامعا * في مالهم أو جاههم متذللا

ومنها الاخلاص

أخلص وذا ان لا تريد بطاعة * الا التقرب من الملك ذى العلا
لا تقصدن معه الى غرض الدنا * كثنائهم أو نحو ذاك توصلا
واحذر رياء محبط العبادة * وانظر الى نظر العليم فتكملا
لا تظهرن فضيلة كى تعتقد * لا تبرزن لينكروك رذائلا
ايمان مرء لا يكون تكاملا * حتى يرى ناسا بابل مثلا
فيكون مدحهم وذمهم سوا * لم يخش لومة لائم فى ذى العلا
عمل لاجل الناس شرك تركه * للناس ذاك هو الرياء سبهللا
لا تطلبن عند المهيمن منزلا * ان كنت تطلب عند ناس منزلا

ومنها الصحبة والعزلة

لا تصحبن من كان أهل بطالة * وتساهل فى الدين ذاك هو البلا
والعزلة الاولى اذا فسد الزما * ن وخاف من فتن بدين مبتلى
وكذا اذا خاف الوقوع بشبهة * أو فى حرام أو لذاك مماثلا
والاختلاط بناسناق جمعهم * وجماعة أو نحو ذلك فضلا
هذا لمن يأمر بالعرف بقدر يأمر * وعن المناكر قد نهى متحملا
صبرا على كل الاذى لا يغلب * فى ظنه عصيانه محافلا
لكن يقول البعض من متأخرى الـ * فضلاء عزلة ذا الزمان مفضلا
اذ نادر حقا خلو محافل * عن حوبة فانظر لنفسك عاقلا
كل المعاصى كالرياء وغيبة * أو نحو ذلك باختلاطك حصلا

ومنها حفظ الاوقات

واصرف الى الطاعات وقتك كله * لا تتركن وقتا سدى متساهلا
وتصير أوقات المباح بنية * مصروفة فى الخير فاصح بلا ائتلا
وزع بعون الله وقتك واصرفن * كلا بما هو لائق متبتلا
فاذا بدا فجر فصل تخشعا * متدبرا لقراءة ومكملا
واجهد لتحضر فى صلاتك قلبكا * جهدا بليغا كى تنال فضائلا
لا تنس أن الله ناظر قلبكا * وحضوره وشهوده لك فاوجلا
لا تتركن جماعة قد فضلت * بالسبع والعشرين من فضل علا
ولم التعلم ان تكن متساهلا * فى مثل هذا الربح أخسر أجهلا
ثم اشتغل بالورد لا تتكلمن * مستقبلا ومراقبا ومهللا
بطريقة معهودة لمشايخ * لترى به نارا ونورا حاصلا
فيضيء وجه القلب بالنور الجلى * ويصير مذموم الطبائع زائلا
فتصير أهلا للمشاهدة التى * هى نعمة عظمى فصر متأهلا

آداب الاشراق

حتى اذا شمس بدت كرمحنا * صلى لاشراق وقرآن تلا
حزبا فأكثر با تعاظم مع أدب * وحضور قلب خاشعا ومرتلا
ودواء قلب خمسة فتلاوة * بتدبر المعنى وللبطن الخلا
وقيام ليل والتضرع بالسحر * ومجالسات الصالحين الفضلا

آداب القارئ والحافظ

ولقارئ ولحافظ يتخلق * بمحاسن الشيم الرضية مكملا
كزهادة الدنيا كذا ترك مبا * لاة بها وبأهلها متقللا
وكذا السخا والجود ثم مكارم الاخـ * ـلاق ثم طلاقة لاخا تلا
والحلم ثم الصبر ثم تنزه * عما دنا من مكسب متجملا
وملازمات للسكينة والورع * وخشوعه وتواضع متكملا
ولقص شاربه وتسريح اللحى * وازالة ظفرا وابطا فافعلا
وازالة الريح الكريهة والوسخ * وملابس مكروهة فتكملا
وكذا اجتنابا للمضاحك لا زمن * وكذاك اكثار امزاحا زايلا
وليحذرن عجبا ورياء والحسد * والاحتقار لغيره بالاعتلا
واستعمل المأثور من ذكر دعا * وكذاك تسبيح وتهليل جلا
ويراقب المولى بسر والعلن * وعلى الاله بكل أمر عولا
ذا بعض آداب لقار وطالبن * باق من التبيان واضح مكملا

ومنها صلاة الضحى

ثم الضحى صل ولا تدع الفكر * بعموم موت والحساب مع البلا
عمل بلا ذكر المنية لا أثر * وبذكرها حقا كضرب معاولا
ثم اشتغل بالعلم أو بعبادة * أو بالمعيشة واخترن الافضلا

فضل العلم

فالعالم فضل على من يعبد * فضل البدور على الكواكب فى الجلا

(فضل التعلم)

ان الاله وأهل كل سمائه * والارض حتى الحوت مع نمل الفلا
كل يصلى يا حبيب على الذى * قد علم الخير الاناس محصلا
من فى طريق للتعلم يسلك * فالى الجنان له طريق سهلا
وملائك تضع الجناح له اذا * يسعى رضا بمرامه متقبلا
وتعلم للباب من علم له * فضل على مائة الركيعة نافلا

تصحيح النية

هذا اذا قصد الاله وآخره * بالعلم والا فالهلاك تحصلا
وليحرمن غرف الجنان الفاخره * وليسقطن فى درك نار نازلا
رجل به يؤتى غدا يلقى به * فى النار تخرج منه امعاء جلا
فيها يدور كما يدور حمارنا * برحاه تطحن كالحصيد تذللا
فيجيء من فى النار يسأله أما * قد كنت تأمرنا وتنهى مقبلا
فيقول يا قوم بلى لكننى * ما كنت بالعلم المكرم عاملا
يعصى امرؤ قد رام غير الهه * وثواب أخرى بالتعلم غافلا
حرم عليه وجاية المتفقهه * الا بعلم نافع متشاغلا
وكذاك يعصى من يعلم ذلكا * الا بعلم نافع لا جاهلا

كلام على ما يقصد بالعلم

فاذا رأى متعلما يبكى على الشهوات متبعا هواه معملا

متكالبا أيضا على روم الدنا * من غير منهاج مباح نائلا
وقد تعاطى علم فرض كفاية * من قبل فرض العين علما وابتلا
فلقد تبين من قرائن حاله * قصدا لغير الله فيه تغافلا
وكذا اذا ترك الصلاة جماعة * من غير عذر بل بأن يتكاسلا
وكذاك ترك للرواتب والسنن * ان أكدت فاعلم وكن متأملا

علامة العلماء الخير

ولعالم الاخرى علامات ترى * لا يطلب الدنيا بعلم سائلا
ولذاك آيات تكون كثيرة * أن لا يخالف قوله ما يفعلا
ويكون بالمأمور أول عامل * وعن الذي ينهى تجنب أولا
ويكون معتنيا بعلم راغبا * في طاعة ناء عن الدنيا اجتلا
متوقيا علما يكون مكثرا * قيلا وقالا والجدال مسولا
ويكون مجتنبا ترفه مطعم * ومسكن وأثاث ذاك تجملا
وتنعما وتزينا بلباسه * والى القناعة والتقلل مائلا
ويكون منقبضا عن السلطان ذا * أن لا يكون عليه يوما داخلا
* الا لنصح أو لردع ظالم * أو للشفاعة في المراضي فادخلا
والى الفتاوى لا يكون مسارعا * ويقول اسأل من يكون تأهلا
وأبى اجتهادا لا يكون تعينا * ويقول لا أدري اذا لم يسهلا
ويكون يقصد بالعلوم وجوده * لسعادة العقبى العظيمة نائلا
فيكون مهتما بعلم الباطن * ورقاب قلب للسياسة فاصلا
متوقعا لطريق علم الآخره * مما يكون من المجاهدة انجلى
ويكون معتمدا على تقليده * لشريعة وعلى بصيرته الجلا
وأئمة كالشافعي ونحوه * كانوا على ست خصال كملا
زهد صلاح والعبادة علمهم * بعلوم عقبى نافعات للملا
وكذا الفقاهة في مصالح ديننا * وارادة بتفقه رب العلا
فقهاؤنا قد تابعوا في فقههم * لا غير فاتبع للجميع لتفضلا
* فتعلمن لله علما نافعا * ان كنت تطلب ملك دارين اعتلا
تعليمه لله خير عبادة * وخلافة ووراثة فتوسلا

آداب المتعلم

وجه كلام القوم غير مخطئ * ومعلما وقر واسمت مجادلا
واستفسر الاستاذ تترك ما بدا * لبديه فهمك من كتاب واسألا
قابل كتابك قبل وقت مطالعه * بصحيح كتب واضح قد عولا
طالع مرارا متنه قبل الشرو * ح فانه أولى وأحسن موئلا
وافهم سطرا من متون أحسن * من عشر سطر من شروح فاقبلا
وابدأ بفرض العين ثم اعمل به * ثم الكتاب فسنة مترتلا
واتبع بعلم الفقه ثم أصوله * ثم البواقي راع تدريجا بلا
وعلوم آداب ثمانية لغة * صرف ونحو والمعاني المفصلا
وكذا بيان والبديع وقافية * وكذا عروض فاطلبنها مجملا

وفروعها

وفروعها انشاء نثر والنظا * م محاضرات والخطوط فاجملا
لا تغترر بوقوع أهل زماننا * في منطق ثم الكلام توغلا
طالع أخي احيا الغزالي تنل * فيه الشفا من كل داء أعضلا

آداب الاكل

كل بعد ذلك من حلال لا شبه * ما لم يذم الشرع ذلك حللا
لا شيء أنفع من تقلل أكله * وشرابه للجسم والدين اعتلا
آفات شبع ثقل جسم قسوة * للقلب زالت فطنة متمهلا
تضعيف جسم عن عبادة ربه * جلب النوم فاحذرنه وعجلا
بل بعد ذلك للسهاد اطاعة * ثم انتبه قبل الزوال تسللا
والظهر صل جماعة مع سنة * ثم اشتغل بالخير مما قد خلا
فالطالب علما به لم يشتغل * والعابد صلى تلا أو هللا
وكذا الى وقت الرقاد فواظبن * جدا على هذا ولا تك ذاهلا

آداب النوم

وكتاب أذكار النواوي طالعن * واعمل بما فيه تنل خيرا جلا
لا تجلبن نوما ولا تك نائما * الا على ذكر وطهر كاملا
لا بأس ان ضاجعت زوجك لا تصر * في غفلة وتلامس مسترسلا
فاذا انتبهت بليلة فتهجدن * واستغفرن للمؤمنين وأعولا
فلركعتان من الصلاة بليلة * كنز بدار الخلد أدوم أنبلا
فاستكثرن من الكنوز لفاقة * تأتي عليك ولا نسيب ولا ولا
ويفوت هذا بالكثير من اهتما * مك واشتغالك بالدنا متغافلا
وحديث دنيا ثم لغو واللغط * وكذا باتعاب الجوارح وامتلا
وبعين تجديد الوضوء وذكركا * قبل الغروب مسبحا مستقبلا
وعبادة بين العشاء ومغرب * واترك كلاما بعد ذلك غافلا
واظب على هذا بقية عمركا * واقصر لآمال وجاهد تقبلا
من لا له شغل بدنيا تاركا * دنيا لهم ما بال ذلك بطلا
فبخدمة الرب العلي تنعما * بصلاته وتلاوة متشاغلا
واذا السآمة في الصلاة تعرضت * فاتل القران برهبة متأملا
واذا سئمت تلاوة فانزل الى * ذكر بقلب واللسان مكملا
ثم اذكرن بالقلب وهو مراقب * لا تشتغل بحديث نفس مهملا
فحديث نفس كالكلام بألسن * بقسوة به قلب فلا تك غافلا
قد أجمع العراف جلهم على * أن أفضل الطاعات لله الملا

ومنها المهمة

حفظ لانفاس يكون خروجها * ودخولها بالله في الملا الخلا
بالشد ثم المد تحت ففوقه * صفة له مع برزخ فاستكملا
أو ذكر تهليل وذا الذكر الخفي * من غير تحريك الشفاه تداولا
من لم يكن في يده أمر جاهدا * لم يلق من هذي الطريقة خردلا
وكذاك معرفة تخص علية * في غالب من غيرها ان تحصلا

وجهاد نفس أن تزكى من رذا * ئلها وتحليـة بنور فضائـلا
والعارفون بربـهم هم أفضـل * من أهـل فرع والأصول تكملا
فلركعـة من عارف هي أفضل * من ألف‌ها من عالم فتقبـلا
قال الامام السـهروردي قدسا * والمقصد الاقصى المشاهدة العلا
فليكثر العبـد التـلاوة مكثرا * ذكرا لطيب كلمة متبتـلا
وليجتهـد بوطاء قلب نطقـه * حتى يصير بقلبـه متأهلا
ومزيلة لحـديث نفس كي بنو * ر القلب للجمال العليـة نائلا
ويقبض نور القلب للقالب فـذا * بمحاسـن الاعمال منـه تنولا
ويصـير حقا ذكر ذات ذكره * هذى المشاهدة الشريفة حصلا
هذا الذى أوصى الشيوخ الكمل * الله وفقنا له متفضـلا
والحمـد للباقي الرؤف مصـليا * أعلى الصلاة على الرسول محوقلا

{تمت}

{يقول مصححه}

الحمـد لله الذى فقـه في دينه من أراد من عباده المؤمنين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الانبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين أما بعد فقـد تم طبع الكتاب الرائق النفيس في مذهب الامام الشافعي محمد بن ادريس رضى الله تعالى عنه وأرضاه وبلغه من علو الدرجات منتهاه المسمى بفتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين للعالم العلامه الجهبذ الحبر الفهامه من عم نفعه كل طالب وسارى الشيخ زين الدين بن عبد العزيز المليبارى تلميذ من له اليد الطولى في ذلك المضمار واشتهر فضله كالشمس في رابعة النهار الامام ابن حجر الهيتمي الشافعي نفعنا الله بأسراره وأمدنا بنفحاته وأنواره موشى هامشه بتقريرات تقر عيون الناظرين من حاشية العلامة الشيخ على بن أحمد بن سعيد باصبرين أجزل الله لهم المنه وجعل جزاءهم نعيم الجنه وذلك بالمطبعة العامرة الشرفيه التى مركزها بمصر خان أبي طاقيه على ذمة حضرة السيد عمر حسين الخشاب حفظه الله وكان تمام طبعه في أوائل شهر صفر الخير سنة ١٣١٢ هجريه على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيه